

جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية

-دراسة حالة جماعتي الإخوان المسلمين في  
مصر والأردن-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية  
تخصص علاقات دولية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة:  
الأستاذ :

إشراف  
سهام زروال  
د. عمر فرحاتي

أعضاء المناقشة:

أ.د عمار جفال - أستاذ محاضر- جامعة الجزائر - رئيسا.

د. عمر فرحاتي - أستاذ محاضر- جامعة بسكرة - مشرفا

ومقررًا.

د. محمد الأمين لعجال - أستاذ محاضر- جامعة بسكرة - عضوا

مناقشا.

د. عبد العظيم بن صغير- أستاذ محاضر- جامعة بسكرة عضوا

مناقشا.



## مقدمة

تطرح العديد من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية في العالم العربي مسألة الإصلاح والتغيير من خلال ممارستها الكثير من الأفعال السياسية لبلوغ أهدافها وتحقيق مطالبها سواء على مستوى المجتمعات أو على مستوى الأنظمة السياسية بمختلف أشكالها، والحركات الإسلامية كنموذج لهذا النوع من الحركات التغييرية والإصلاحية، تبنت العديد من الأساليب لبلوغ أهدافها المتمثلة في \_غالبيتها\_ الدعوة إلى تطبيق معالم الشريعة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية، فمنها من تبني خيار المعارضة الراديكالية للنظام السياسي القائم، ومنها من اتبع أسلوب التدرج في عملية الإصلاح.

وانطلاقاً من أساليب الحركات الإسلامية، رسمت النظم السياسية العربية العديد من الاستراتيجيات السياسية لمواجهة تلك الأساليب خاصة مع تبني أغلبها التعددية السياسية التي تعني فسخ المجال لكل القوى الفاعلة على الساحة بتشكيل جمعيات وأحزاب سياسية بما فيها الحركات الإسلامية، الأمر الذي وضع تلك الأنظمة على المحك بين السماح لها بتكوين أحزاب سياسية والتعبير بكل حرية عن طروحاتها، مما يعني لها تحديد إستراتيجية تتماشى مع هذا الموقف من جهة، وبين رفض ذلك بحجة أن قبول تأسيس أحزاب على أساس ديني يهدد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، وهذا ما يعني بدوره رسم إستراتيجية تنسجم مع هذا الطرح من جهة ثانية.

## أهمية الموضوع

في سياق ما سبق ذكره، تكمن أهمية الموضوع أساساً في تحليل إستراتيجيات النظم السياسية العربية إزاء الحركات الإسلامية، انطلاقاً من الشك والحذر الذي مازال يكتنف طبيعة النظم السياسية العربية تجاه أحزاب المعارضة السياسية عموماً والمعارضة الإسلامية خصوصاً، على أساس أن هذه الأخيرة تسعى إلى الوصول إلى سدة الحكم وفرض أيديولوجيتها الإسلامية على الجميع حسب طروحات أغلب النخب الحاكمة العربية، التي ترى في ذلك تهديداً لوجودها ومكانتها في أعلى هرم السلطة، لذا سعت مختلف النظم السياسية العربية إلى رسم العديد من الاستراتيجيات باستخدام آليات ووسائل متباينة تلتقي في معظمها في نقطة واحدة هي الحفاظ على مكانتها واستمرارها ودعم بقائها في الحكم بطريقة أو بأخرى. فنجد أن النظام السياسي المصري اعتمد على الآليات الردعية تجاه جماعة الإخوان المسلمين لغرض تحقيق إستراتيجية الإقصاء، في حين اختار النظام السياسي الأردني الآليات الحوارية في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بهدف تحقيق إستراتيجية التعايش. ومنه فتحديد أبرز استراتيجيات النظم السياسية العربية في التعامل مع الحركات الإسلامية، ومبررات تلك الاستراتيجيات وانعكاساتها يعد جوهر أهمية موضوعنا هذا.

## مبررات اختيار الموضوع

جاء اختيارنا للموضوع انطلاقاً من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.  
**فالذاتية:** ترجع بالأساس إلى رغبة الباحث الملحة في معالجة مثل هذه  
المواضيع الحساسة المرتبطة بواقعه المعاش، أو كما تسمى " **بالإرتباطية**  
**البحثية بالقضايا العربية**" الذي نعيش تطوراتهِ وتفاعلاتهِ عن كثب. أما  
**الموضوعية:** فترجع إلى أهمية الموضوع البحثية التي تعنى بالنظم  
السياسية المقارنة ومداخلها ومقارباتها النظرية من جهة وإلى طبيعة  
التخصص المرتبط بالإستراتيجية من جهة ثانية.

## أهداف الدراسة

إن الغاية البحثية من وراء هذه الدراسة هو تحديد ثلاثة أهداف محورية  
تتمثل في:

**الهدف العلمي:** التطرق إلى موضوع يعتبر من صميم العلوم السياسية  
الذي يبحث عن مبررات الفعل السياسي وإبراز تداعياته وانعكاساته، بهدف  
الوصول إلى نتائج علمية، مستعينا بالأطر والمقاربات النظرية ومستخدماً  
مختلف المناهج التي تقدمها لنا العلوم السياسية. فالبحث عن استراتيجيات  
النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية، يستدعي منا تحديد  
الوسائل أولاً ثم العمل على تصنيفها وفقاً لطبيعة النظم السياسية  
والحركات الإسلامية ثانياً، وأخيراً التوصل إلى نوع وفهم كل إستراتيجية .  
**الهدف العملي:** محاولة تقديم رؤية أكاديمية حول طبيعة النظم  
السياسية العربية والحركات الإسلامية، وهل تشكل فعلاً تهديداً للنظام  
القائم أم أنه مجرد وهم أو خرافة على حد تعبير **جون اسبيري**، ومبررات  
كل طرف في قبول قواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على مبدأ التداول  
السلمي على السلطة، احترام حقوق الإنسان، نبد شتى مظاهر العنف...،  
وهو ما سيساعدنا على فهم العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض، والتي  
على ضوءها تتضح إستراتيجية النظم السياسية العربية في التعامل مع  
الحركات الإسلامية.

**الهدف التطلعي:** يتمثل في بناء تخصص مستقبلي يهتم بدراسة النظم  
السياسية العربية وتطورها وعلاقاتها بالإسلام السياسي، وكذا دور المتغير  
الدولي في تفاعل تلك العلاقة خاصة بعد أحداث **11 من سبتمبر 2001**،  
أين أصبحت مسألة الإسلام السياسي مسألة عالمية، أو كما أطلق عليها  
"عولمة الإسلام السياسي".

## أدبيات الدراسة

إن الهدف من التطرق إلى المراجع و الدراسات السابقة التي تطرقت  
من قريب أو من بعيد لموضوع دراستنا هو إبراز مدى أهمية تلك الدراسات  
من جهة، وكذا محاولة التاصيل العلمي لدراستنا، إذ أن معظم المراجع  
المتوفرة لدينا لم تركز بدقة على استراتيجيات النظم السياسية العربية  
تجاه الحركات الإسلامية، وأخذت في الغالب كل متغير على حدى، إما  
النظم السياسية العربية أو الحركات الإسلامية، فجاءت مذكرتنا للبحث عن  
العلاقة التي تربطهما من خلال توضيح إستراتيجية تلك النظم تجاه الحركات  
الإسلامية، ويمكن رصد أهم هذه المراجع كالاتي:

**أولا/ الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية العربية:**

**1\_ دراسة عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم حول " النظم السياسية العربية المعاصرة"**، ركزا الباحثين على العوامل المؤثرة في نشأة النظم العربية، وكذا الملامح العامة المميزة لها، مستدلين بنماذج مختلفة كالمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، المملكة المغربية. وقد صدرت هذه الدراسة عام 1988.

**2\_ دراسة علي الدين هلال، نفين مسعد حول " النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير "** دراسة قيمة وشاملة ركزت على تأصيل النظم السياسية العربية من خلال توضيح خصائصها المشتركة ومعايير تصنيفها، وكذا البيئة الاجتماعية والدستورية والسياسية، ولعل طبع هذا المؤلف لثلاثة مرات دليل على أهميته؛ 2000\_2002\_2005.

**3\_ مؤلف حسنين توفيق إبراهيم حول " النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها "**، دراسة شاملة لبنية هذه الأنظمة من زاوية التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي، المجتمع المدني، السياسة العامة الاقتصاد السياسي، النظام الدولي والتحول العالمية، الاتجاهات الحديثة في درستها. وهي دراسة حديثة صادرة في مارس 2005.

### **ثانيا/ الدراسات المتعلقة بالحركات الإسلامية:**

**1\_ دليل لـ إبراهيم النجار وآخرون حول "الحركات الإسلامية في العالم"** دراسة متميزة نظرا لأهمية النقاط المعالجة فيها، خاصة فيما تعلق بتعريف وأنشطة الحركات الإسلامية وتصنيفاتها، وتزداد أهميته في التحليل الأكاديمي المعتمد على اعتبار أنه صدر حديثا من مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الطبعة الثالثة، وهذا لأكثر من **20 مؤلف** أغلبهم مختصين بالشؤون الإسلامية، بتاريخ مارس 2006.

**2\_ دراسة غربية للباحث جون إسبوزيتو حول "التهديد الإسلامي: خرافة أو حقيقة"**، ترجمة قاسم عبده قاسم، تناول عدة إشكالات للإسلام السياسي كعلاقته بالدولة، والتنظيمات الإسلامية أو كما سماها بجند الله مركزا على جماعة الإخوان المسلمين في مصر بجناحيها المعتدل والمتطرف، ويعد عام 2002 هو تاريخ صدور المؤلف.

**3\_ مؤلف للباحث الفرنسي المختص في الحركات الإسلامية (François Burgat)، حول ( L'islamisme au Maghreb: La voix du sud )**، وضح فيه الطريقة التي تبنت بها دول المغرب العربي ( الجزائر\_ تونس\_ المغرب\_ ليبيا) الاتجاهات الإسلامية خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية 1979، كما حدد مراحل تطورها. وقد صدر هذا المؤلف سنة 1993.

### **ثالثا/ الدراسات التي ربطت بين النظم السياسية العربية والحركات الإسلامية:**

**1\_ دراسة هالة مصطفى متعلقة بـ " الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة "** خصت الباحثة بالتحليل لاستراتيجيات النظام السياسي المصري في فترة حكم كل من الرئيسين السادات ومبارك، في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين المعارضة لسياسات الحكم. والدراسة قيمة لأنها في الأصل أطروحة دكتوراه صدرت عام 1996.

2- رضوان أحمد شمسان الشيباني في كتابه " الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي"، ركز الباحث بشكل جيد على موقف الحكومات أمنيا وسياسيا وإعلاميا واقتصاديا من الجماعات الإسلامية، كما حاول تقديم نماذج لأهم تلك الحركات في العالم العربي بتياراتها الاعتدالية والانقلابية، دراسة أقيمة فصاحبها حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية .

### **إشكالية الموضوع**

تبنى أغلب دساتير الدول العربية على مقومات التعددية السياسية واحترام التداول السلمي على السلطة، وحرية الرأي والتعبير، لكن ما يلاحظ ميدانيا هو التجاوزات التي تقع في حق تلك المقومات، وهو ما أدى الى تضرر النسيج السياسي للعديد من الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية التي تسعى للمشاركة في السلطة، ومن أجل احتواء تلك التجاوزات خاصة في إطار ما يعرف "بالتنفيس السياسي"، تسعى النظم السياسية العربية الى وضع العديد من الاستراتيجيات السياسية التي تتماشى وطبيعة كل نظام سياسي، مستخدمة في ذلك العديد من الآليات، لغرض تحقيق أهدافها المرجوة.

وفي خضم هذه التجاذبات السياسية تطرح الإشكالية التالية:

**ما هي أبرز استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية، وكيف تم تجسيدها في كل من النظام السياسي المصري والنظام الأردني على جماعتي الإخوان المسلمين.؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي مؤشرات إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية وتداعيات ذلك على مستوى النظام السياسي والحركات الإسلامية.؟
- ما هي مؤشرات إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية، وانعكاسات ذلك على المستويين النظام السياسي والحركات الإسلامية.؟
- الى أي مدى شكلت الإدارة الأمريكية ضغطا على النظم العربية في تبنيها لإستراتيجيتي الإقصاء أو التعايش.؟
- ما هي مبررات النظام السياسي المصري في انتهاج إستراتيجية إقصاء جماعة الإخوان المسلمين.؟
- ما هي دوافع النظام السياسي الأردني في اعتماد الإستراتيجية التعايشية مع جماعة الإخوان المسلمين.؟

### **حدود الإشكالية**

ترتكز دراستنا هذه على محددين أساسيين للنظم السياسية العربية وليس كل المحددات، وهما محددات إستراتيجية الإقصاء كأهم إستراتيجية تلجأ لها العديد من النظم بهدف تحجيم دور الحركات الإسلامية خاصة المعارضة لسياساتها، وتم البرهنة عليها ببعض النماذج لدول عربية متباينة، كما عمقنا التحليل بدراسة النموذج المصري الذي يوضح لنا جيدا حيثيات هذه الإستراتيجية. وكذا إستراتيجية التعايش كواقع موجود في بعض النظم

السياسية العربية، وهي الأخرى تم الاستدلال عليها ببعض النماذج العربية، ليتم تسليط الضوء على الحالة الأردنية باعتبارها تقدم تفسيراً لطبيعة العلاقة التي تحكم النظام السياسي الأردني بجماعة الإخوان المسلمين.

### فرضيات الدراسة

طبيعة النظم السياسية العربية والخصائص المميزة ، وكذا طبيعة الحركات الإسلامية، تمثلان مؤشرين حقيقيين للاستراتيجيات التي تلجأ إليها هذه النظم في التعامل مع تلك الحركات، حيث كلما غلبت السمات السلطوية على النظم السياسية، وبرز الطابع التشديدي لتلك الحركات ، كلما زاد أساليب تقييدها لها، وحقها في التعبير والمشاركة السياسية ، والعكس في حالة اتسام النظم بالخصائص الديمقراطية، واحترام الحركات الإسلامية لقواعد اللعبة الديمقراطية ، قل بشكل ملحوظ درجة قيودها على تلك الحركات .

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الثانوية هي:

1- كلما استخدمت النظم السياسية العربية الآليات القمعية في مواجهة الحركات الإسلامية، ولجوء هذه الأخيرة الى العنف، كلما زاد ذلك في تغذية إستراتيجية الإقصاء.

2- كلما اعتمدت النظم السياسية العربية على الوسائل الديمقراطية في التعامل مع الحركات الإسلامية، واحترام هذه الأخيرة لقواعد الفعل الديمقراطي، كلما تعززت إستراتيجية التعايش.

3- كلما برز الطابع السلطوي للنظام السياسي المصري، كلما تم مواجهة وإقصاء جماعة الإخوان المسلمين من الساحة السياسية.

4- كلما ظهر الطابع التسامحي بين النظام السياسي الأردني وجماعة الإخوان المسلمين، كلما تكرست عوامل القبول والتعايش بينهما.

### الإطار المنهجي

نظراً لتعقيد الموضوع وتشابك مستوياته التحليلية، فإننا سنعتمد في دراستنا على أكثر من منهج، والذي يتمثل فيما يلي:

1- **المنهج المقارن:** جاء توظيفنا لهذا المنهج نتيجة الطابع المركب للموضوع وهذا في إطار مستوى التحليل المتشابه، وذلك انطلاقاً من تشابه طبيعة النظم السياسية العربية وموقفها من قوى المعارضة السياسية المعارضة عموماً والحركات الإسلامية خصوصاً، فالتطرق للعديد من النماذج في النظم السياسية العربية وإستراتيجيتها تجاه الحركات الإسلامية، يمكننا من إجراء مقارنات خارجية بينها، بهدف الوصول الى نتائج قابلة للتعميم.

2- **منهج دراسة حالة:** تم الاستعانة بهذا المنهج الذي يكمل المنهج المقارن بهدف التقرب أكثر من الظاهرة محل البحث، من خلال دراسة تطور حالتي النظام السياسي المصري والنظام السياسي الأردني وإستراتيجية كلاهما في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بالتركيز على الآليات والوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف تلك الاستراتيجيات.

## صعوبات الدراسة

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا هي قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية خاصة المتعلقة بالحركات الإسلامية بجناحيها المعتدل والمتطرف، في مقابل كثرة الآراء الإيديولوجية والطموحات الشخصية، فرواد الحركة يدافعون عن آرائهم ومواقفهم، وأعدائها يحذرون ويضخمون من خطر " التهديد الاسلاموي"، وهو ما يجعل جهد الباحث مضاعف للوصول الى الموضوعية التي لا تتحقق إلا بالإدراك الجيد لتوجهات أصحاب تلك الطروحات وبعتماد النقد البناء.

كذلك من الصعوبات قلة المراجع حول الحالة الأردنية وبعض النماذج الأخرى كتونس والسودان، في مقابل كثرة المراجع حول الجزائر ومصر مما قد يؤثر على توازن البحث. بالإضافة الي قلة المراجع باللغة الأجنبية، وهو ما قد يقلل من فرضية إثراء الموضوع بأفكار تابعة في الغالب لمراكز البحث.

## تقسيم الدراسة

جاء تقسيمنا للدراسة ثلاثيا من حيث عدد الفصول؛ فتضمن **الفصل الأول مدخلا مفاهيميا ونظريا**، بدءا بالإستراتيجية (تعريفها\_ وسائلها\_ أهدافها) كمبحث أول، وفي المبحث الثاني عالجا ماهية النظم السياسية العربية ( مفهومها\_ خصائصها\_ تصنيفاتها )، أما في المبحث الثالث فتطرقنا الى الحركات الإسلامية ( مفهومها\_ خصائصها\_ تصنيفاتها)، وأخير مقاربات ونظريات التحليل ( نظرية روبرت دال\_ نظرية ماركس فيبر\_ المقاربة المادية\_ المقاربة الدينية الثقافية).

أما في **الفصل الثاني فهو خاص بمحددات استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية**، وتم معالجته في ثلاثة مباحث أساسية ، ففي المبحث الأول حددنا فيه البناء الدستوري والواقع الممارساتي للدين والأحزاب السياسية أما في المبحث الثاني فركزنا على إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية ( تعريفها\_ مؤشراتها\_ واقعها في النموذجين الجزائري والتونسي\_ انعكاساتها )، وفي المبحث الثالث والأخير سلطنا الضوء على إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية ( تعريفها\_ مؤشراتها\_ واقعها في النموذجين الكويتي والسوداني\_ انعكاساتها).

وفي **الفصل الثالث والأخير** حاولنا من خلاله التقرب أكثر من استراتيجيات النظم العربية بالتركيز على **إستراتيجيتي النظام**

**السياسي المصري والنظام السياسي الأردني في التعامل مع**

**جماعتي الإخوان المسلمين**، وتضمن بدوره لمبحثين ، تطرقنا في المبحث الأول لإستراتيجية إقصاء النظام المصري لجماعة الإخوان المسلمين، من خلال أربعة مطالب رئيسية( لمحة دستورية عن النظام السياسي المصري\_ نشأة جماعة الإخوان المسلمين\_ تطورات وتداعيات إستراتيجية إقصاء النظام للإخوان\_ مبررات النظام المصري في إقصاء الإخوان المسلمين) ، أما في المبحث الثاني فعالجنا إستراتيجية تعايش النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين؛ وذلك من خلال أربعة مطالب هي ( لمحة دستورية عن النظام السياسي الأردني\_ نشأة



جماعة الإخوان\_\_مسارات وتداعيات إستراتيجية تعايش النظام مع الإخوان\_  
مبررات النظام في التعايش مع الإخوان).

# الفصل الأول:

## الإطار النظري للدراصة

عرفت النظم السياسية العربية العديد من التحديات الداخلية على غرار المعارضة السياسية عموماً والحركات الإسلامية على وجه الخصوص، حيث اعتبرت هذه الأخيرة من أكبر التحديات التي واجهت ومازالت تواجه هذه النظم، على أساس أنها تضع شرعيتها على المحك السياسي، من خلال تهديدها لمرتكزات وأسس النظام القائم بدعوتها إلى إقامة الدولة الإسلامية، حتى وإن اختلفت الطرق وتعددت الأساليب بين أسلمة ثورية من القمة وأسلمة اجتماعية من القاعدة على حد تعبير عالم السياسة الفرنسي (Francoi BURGAT).

ولفهم العلاقة بين هذين المتغيرين ( **النظم السياسية العربية\_ الحركات الإسلامية**)، والتي تعرف في القاموس السياسي بإستراتيجيات النظم السياسية في التعامل مع الحركات الإسلامية، كان لزاماً علينا التعرض لطبيعة هذين المتغيرين، بدءاً بالنظم السياسية العربية من خلال تقديم تعريف لها، وشرح خصائصها وتصنيفاتها المختلفة. ثم التطرق

للحركات الإسلامية بإبراز تعريفاتها المتباينة، وتحديد خصائصها وكذا تصنيفاتها.

ولفهم تلك العلاقة؛ كان من الضروري تبيان ماهية الإستراتيجية ليس كمدخل عسكري \_ على الرغم من أنه هو الأساس \_، وإنما كمدخل سياسي يبرز طبيعة الارتباط بينهما، خاصة فيما يتعلق بإستراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية. وهذا بتوضيح لمفهوم الإستراتيجية، وتحديد وسائلها وأهدافها وفق ما يتماشى وموضوع الدراسة. وللتعمق أكثر في تحليل تلك الاستراتيجيات، تم الاستعانة ببعض المداخل النظرية والمقاربات التحليلية بغرض تقديم تفسيراً أكثر علمية، وطرح سندا نظرياً يمكننا من الاقتراب أكثر من الظاهرة محل البحث .

## **المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية**

إن مصطلح الإستراتيجية مصطلح عسكري بالأساس، لكنه توسع ليشمل المجالات الأخرى ومن بينها العلوم السياسية، فالإستراتيجية ليست مجالاً خاصاً بالعسكريين وحدهم، فهي بحكم امتدادها إلى مختلف الفروع الاجتماعية والسياسية جعلها محل اهتمام خبراء الاقتصاد و علماء الاجتماع و كذا المختصين بالسياسية .

ومن أجل رسم إستراتيجية فعالة وناجحة في أي مجال من المجالات، يتم وضع وتحديد وسائل وآليات متعددة لتحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة . وفي هذا السياق يمكن معالجة هذا المبحث وفقاً لثلاثة مطالب؛ بدءاً بالتعريف مروراً بالوسائل والآليات وصولاً إلى تحديد الأهداف المرجوة.

## **المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية .**

يعود أصل كلمة إستراتيجية إلى اللغة الإغريقية، فهي تكتسب اسمها من اللفظ اليوناني القديم

( Strategos ) بمعنى القائد والتي كانت تعني فن قيادة القوات في الميدان . وفي معجم (ويستر الوجيز) يؤكد أن أصل كلمة إستراتيجية هو ( Strateogem ) التي تتكون من كلمتين :

- (straots) = التي تعني (army) أي الجيش.

- (Ageim) = التي تعني (to lead) أي يقود.<sup>1</sup>

ورغم الاتفاق على ثبات الكلمة في لغتها الأصل، إلا أن ثمة اختلاف في تناولها على ما تعنيه بالضبط . وفي هذا السياق قدمت العديد من التعاريف منها:

<sup>1</sup> - حنين خالد، - الإستراتيجية من الفطرة السليمة إلى الصنعة الذكية، متحصل عليه من الموقع:

**تعريف كلوزوفيتش:** "يعرفها على أنها:" فن استعمال المعارك كوسيلة لبلوغ هدف الحرب".<sup>2</sup>

وفي هذا الصدد يفرق كلوزوفيتش بين التكتيك والإستراتيجية؛ إذ إن الأول يرتبط بتقنيات وفنون القتال في المعارك، أو كيفية استخدام القوات المسلحة في الحروب.

أما الإستراتيجية فتتعلق بعملية تخطيط عامة وشاملة للحرب، وهي التي تعطي وتحدد الهدف النهائي لأي عمل عسكري.<sup>3</sup>

**تعريف بازيل ليدل هارت:** يعرفها على أنها:" فن توزيع وتشغيل الوسائل العسكرية لإتمام أهداف السياسية".<sup>4</sup>

نفهم من ذلك أن المعركة الحاسمة قد تكون كافية من حيث أنها موضوع رئيسي للإستراتيجية لكسب الحرب، لكنها غير ضرورية لتقرير هدف الحرب النهائي، لأن الوسائل أو القوى العسكرية المتوفرة إذا ما تم توزيعها وفق مخطط مدروس وهادف قد تغني عن حدوث معركة وتحقق بذلك هدفا سياسيا مقصودا لذاته.<sup>5</sup>

من خلال هذين التعريفين يتأكد لنا أن مصطلح الإستراتيجية هو مصطلح عسكري النشأة يركز على عملية التخطيط والتوجيه للعمليات العسكرية، وكذا عملية تضليل العدو في الحرب.

ونتيجة التطورات الفكرية واتساع العلوم عرف مصطلح الإستراتيجية تطورا نظريا، حيث تحرر من النشأة العسكرية وانتقل إلى حقول معرفية أخرى اقتصادية، اجتماعية، إدارية وسياسية... على أساس أن الدولة لا يمكنها أن تعتمد على إستراتيجية واحدة وإنما على مجموعة من الاستراتيجيات.

وفي هذا الإطار يمكن ذكر ثلاث مستويات للإستراتيجية:

**1- الإستراتيجية الشاملة (strategie totale):** تسمى بالإستراتيجية الشاملة عند الفرنسيين والتي تقابل الإستراتيجية الكبرى (Grande stratige) عند الإنجليز، ثم الإستراتيجية الوطنية (stratige National) عند الأمريكيين. ومنه فالإستراتيجية الشاملة تعني ذلك المشروع الوطني السياسي العام للدولة والذي يسعى إلى تحقيق أهداف معينة.

**2- الإستراتيجية العامة (strategie geneale):** وتعتبر بمثابة امتدادا للإستراتيجية الشاملة في قطاع من القطاعات وتجسدها في شكل أهداف محددة (دبلوماسية، اقتصادية، مالية عسكرية وصناعية...)

**3 - الإستراتيجية العملية (strategie operational):** وتعني تحديد المتغيرات المكانية

و الزمنية وتحديد حجم الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف وتحويل التصورات إلى عمل ملموس، وتسمح هذه الإستراتيجية لكل جهة بالتخصص والتركيز على مستوى معين، وهذا ما يحدث انسجاما بين الأهداف الكبرى والخطوات العملية الفعالة.<sup>6</sup>

<sup>2</sup> - أدونيس العكر، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص 101.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 102.

<sup>4</sup> - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الدبلوماسية والإستراتيجية، فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 186

<sup>5</sup> - أدونيس العكر، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، مرجع سابق، ص 114.

هذا بخصوص نشأة الإستراتيجية ومستوياتها، أما عن المفهوم الذي نود أن نعتمده في بحثنا هذا فهو لا يتعلق بالإستراتيجية العسكرية، وإنما تلك المتعلقة بالمنهج والمسلك والقدرة على التفكير لحل كل مشكلة معينة حلا شاملا، واختيار أكثر الوسائل الملائمة فعالية، فلكل موقف إستراتيجية معينة تنسجم معه، فقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك مناسبا في ظروف معينة وغير مناسبة في ظروف أخرى.

فمفهوم الإستراتيجية في بحثنا هذا؛ تعني مجموعة من الخطط سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى، تستخدم فيها شتى الوسائل والأساليب سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية وحتى عسكرية من أجل تحقيق أهداف آنية أو مستقبلية تتماشى ومصلحة النظام السياسي - موضوع الدراسة- تجاه الحركات الإسلامية .

### **المطلب الثاني: وسائل الإستراتيجية .**

تسعى النظم السياسية إلى تحقيق استراتيجياتها المختلفة باستخدام العديد من الوسائل والأساليب مادية كانت أو معنوية، كما أن طريقة استعمال الوسائل يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة موضوع الإستراتيجية وكذا على طرف أو أطراف المواجهة و طبيعة الأهداف المسطرة أو المرجو تحقيقها. وفي هذا السياق يمكن تحديد الوسائل التالية:

- **الوسائل الأمنية:** تتمثل في المواجهات الأمنية مع أطراف النزاع (الحركات الإسلامية محل الدراسة)، وتشمل عمليات الاعتقال الواسعة النطاق، إضافة إلى إصدار أحكام بالمتابعة أو الإعدام أو السجن المؤبد أو الاعتقال دون محاكمة، إضافة إلى فتح المحتشدات والمعتقلات السياسية.

- **الوسائل القانونية:** تتمثل في الاستمرار بالعمل بقوانين الطوارئ وإصدار قوانين جديدة، وتشديد العقوبات على من تتم معاقبتهم من المعتقلين. إضافة إلى بعض القوانين الاستثنائية التي تمنع بعض الفئات المحظورة من أي نشاط في المجتمع لأسباب متبينة وفقا لقوانين كل دولة، على غرار منع قيام أحزاب على أساس ديني أو طائفي.

- **الوسائل الإعلامية:** تتمثل في شن حملات إعلامية ودعائية على القوى المعارضة للنظام السياسي باستخدام أجهزتها الإعلامية الثقيلة بوصفها بأوصاف تجعلها أطرافا غير مرغوب فيها سلطويا ومجتمعيا، كما هو حاصل للحركات الإسلامية بوصفها بالحركات الإرهابية وبالحركات المتطرفة الخارجة عن القانون والمهددة لاستقرار النظام السياسي ومصلحته العليا، ولعل الهدف من ذلك هو الحط من معنويات تلك الحركات وتشويه صورتها لدى الرأي العام المحلي وحتى الدولي، مما يسهل في نهاية المطاف من إقصائها من المعترك السياسي.

- **الوسائل السياسية:** تتمثل في السماح لمختلف الفئات الاجتماعية بتشكيل جمعيات وأحزاب سياسية ولو ظاهريا- والمشاركة في الانتخابات العامة وممارسة العمل البرلماني عبر قنواته المختلفة، فضلا على المشاركة في انتخابات النقابات المهنية الموجودة على صعيد المجتمع، سواء من خلال العمل الدعوي أو الانخراط في أنشطة اجتماعية وتربوية

<sup>6</sup> \_Jean-Marie mathey, Comprendre la Stratégie, Paris: Ed ,Economica , 1995 ,pp15.16-

وصحية تستفيد منها فئات من المواطنين خاصة الفقراء ومحدودي الدخل ، وهو الأمر المتبع مع بعض الحركات الإسلامية في العالم العربي التي سمح لها بتشكيل أحزاب سياسية والمشاركة في مختلف الاستحقاقات والاستشارات الانتخابية.

وبطبيعة الحال هذا ما يسميه الكثير بـ "**التنفيس السياسي**" ، الذي تلجأ إليه النخب الحاكمة. ودعماً لشرعيتها المهددة، لغرض تفادي مظاهر الصخب والغضب الشعبي، وسخط المعارضة الإسلامية عليها.<sup>7</sup>

- **الوسائل الدينية:** حيث يعمل النظام السياسي على إنشاء مؤسسات دينية أو العمل على ربط تلك المؤسسات برئاسة الجمهورية مباشرة، وكذا السيطرة على الأوقاف الدينية وجعلها تابعة، ولعل الغرض من ذلك هو السيطرة والتحكم في نشاط ووظائف الأوقاف الدينية وجعلها لا تتعارض مع سياسات النظام القائم ، بل أكثر من ذلك العمل على الترويج لسياسات النظام السياسي ومشروعاته.<sup>8</sup>

ومن هنا نشأ ما يمكن تسميته على حد تعبير "**منى مكرم عبيد**" بـ "**مجمع المصالح السياسي - الديني**" المكون من السلطة ورجال الدين المواليين لها .<sup>9</sup>

### **المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجية**

ترسم أهداف الإستراتيجية حسب طبيعة كل إستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى حسب الوسائل المستخدمة في تحقيق تلك الإستراتيجية؛ فالإستراتيجية العسكرية تتطلب وسائل عسكرية لتحقيق هدف عسكري. في حين أن الإستراتيجية السياسية تقتضي وسائل سياسية لتحقيق هدف سياسي.

ومنه يمكن التفريق بين الهدف العسكري والهدف السياسي المختلفين عن بعضهما رغم ارتباط بعضهما بالآخر، فالهدف العسكري في نهاية المطاف ما هو سوى وسيلة لخدمة غاية سياسية، في حين قد تتطلب السياسة هدفاً عسكرياً يمكن الوصول إليه عملياً .

وعليه يحدد **كلوزوفيتش** الهدف العسكري للحرب في تدمير القوات المسلحة المعادية، وأن المعركة هي هدف الإستراتيجية الأوحد. في حين يرى **كيدرهارت** أن هدف الإستراتيجية ليس فقط المعركة وإنما هو إعداد الظروف الملائمة للقيام بالمعركة حتى تكون الخسائر أقل والنتائج أفضل<sup>10</sup>.

هذا بخصوص هدف الإستراتيجية من الناحية العسكرية. أما الإستراتيجية في بحثنا هذا، فهي تلك التي ينتهجها النظام السياسي بهدف إقصاء الحركات الإسلامية من الفعل السياسي، أو محاولة التعايش معها في سياق التنفيس السياسي.

<sup>7</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 249 - 250.

<sup>8</sup> - رضوان أحمد شمسان الشيباني، حركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 28.

<sup>9</sup> - عبد النور بن عنتر، السلطة السياسية العربية، متحصل عليه من الموقع:

www. a.amaaz.Free/ povtail / inotex15/04/2008

<sup>10</sup> - علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الدبلوماسية والإستراتيجية، مرجع سابق، ص 190.

فحتى وإن تعدت الوسائل و تباينت الأساليب، فإن هدف النظام السياسي هو الاستمرار في الحكم وتكريس بقاء النخب الحاكمة داخل دواليبه، فإذا فشل في تحقيق ذلك الاستمرار عن طريق فتح قنوات المشاركة للقوى السياسية المعتدلة، أو تدعيم أسس ومصادر الشرعية وتطوير مؤسسات سياسية للتمكن من استيعاب التشكيلات السياسية الراغبة في المشاركة في السلطة، فإنه غالبا ما يلجأ إلى استخدام العنف لضرب القوى التي تمثل تحديا لنظام القائم، وذلك باستخدام الآليات العسكرية.<sup>11</sup>

أما القوى التي تشعر أن النظام لا يعبر عن قيمها ومصالحها ولا يسعى إلى تحقيق أهدافها، فإنها قد تسعى إلى تغيير النظام القائم، وقد يكون التغيير جزئيا لبعض السياسات والقرارات أو الشخصيات أو المواقف، أو كليا؛ بمعنى تغيير النظام برمته (النخبة الحاكمة، المؤسسات التوجيهات، السياسات....). واستبداله بنظام آخر، وعادة ما يؤدي تزايد النظام أو القوى المناوئة له في ممارسة العنف إلى تزايد العنف والعنف المضاد.<sup>12</sup>

### **المبحث الثاني: ماهية النظم السياسية العربية:**

شكلت النظم السياسية العربية مجالا خصباً للعديد من الباحثين والدارسين، حيث أصبح محاولة تعريف وتصنيف ومعرفة الخصائص المميزة لتلك النظم من أولويات البحث في الحقل الأكاديمي السياسي، وهذا ما سنعالجه في المطالب التالية:

### **المطلب الأول: تعريف النظم السياسية العربية:**

قبل التطرق إلى تعريف النظم السياسية العربية، لا بد من الإشارة إلى مفهومي النظام والنظام السياسي بشكل عام، حتى يسهل علينا فهم النظم السياسية العربية.

**أولاً: مفهوم النظام (system):** رغم أن مصطلح النظام قد استخدم في الدراسات الاجتماعية منذ فترة طويلة إلا أن الغموض وعدم التحديد لا زالا يكتنفان هذا المصطلح، مما أدى إلى صعوبة وضع تعريفا محددا ودقيقا للنظام، ومع ذلك سنحاول اعتماد تعريف **روبرت دال** للنظام في كتابه (Modern political analyst) إذ يعرفه بقوله: "أنه أية مجموعة من المدركات التي تتفاعل مع بعضها بطريقة معينة".<sup>13</sup>

ويستدل بالمجزة الكونية والحزب السياسي ...، وهي أنه عند دراسة أي نظام لا بد من التطرق إلى العناصر التالية:

- ضرورة معرفة حدود النظام الداخلية والخارجية .
- أن أي نظام هو نظام فرعي لنظام أكبر منه.
- إن هناك عدد من المتغيرات قد تكون بمثابة نظم فرعية لنظامين مختلفين تربط فيهما عوامل تطابق وصفات مشتركة.<sup>14</sup>
- ومنه نستطيع القول أن أي نظام هو نتاج تفاعل مجموعة من العناصر المرتبطة ببعضها البعض بنوع من التنظيم في نسق معين.

**ثانياً: تعريف النظام السياسي: (political system):** يعرفه **غابريال أmond**: " أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في

<sup>11</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ص 50.

<sup>12</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>13</sup> - عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص

<sup>14</sup> 18.

<sup>14</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

كافة المجتمعات من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، وفي مواجهة غيرها من المجتمعات باستخدام - أو التلويح - باستخدام الإكراه المادي المشروع بشكل أو بآخر".<sup>15</sup>

يتبين لنا من خلال هذا التعريف، أن النظام السياسي قائم أساسا على مجموعة من التفاعلات الداخلية والخارجية، متجسدة في هيئة وحدات بنائية متكاملة فيما بينها في إطار علاقة تبادلية تشكل مكونات النظام السياسي الذي يمارس الإكراه المادي المشروع.

### **ثالثا: تعريف النظم السياسية العربية: ( Arab politcal systems**

تشكل جزء من مجموعة الدول النامية أو دول الجنوب، وهي نظم جديدة قائمة بشكل أو بآخر كنتيجة لنضال الحركات الوطنية في سبيل الاستقلال، حيث استندت إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر (19)، فرغم محاولات التطوير والتحديث وإقامة هياكل جديدة لتلك النظم،<sup>16</sup> إلا أن آثار القوالب التقليدية مازالت قائمة إلى يومنا هذا ولعل ما يميز النظم السياسية العربية عن غيرها من النظم هو ارتكازها على مجموعة من الأسس المشتركة التي تسمح ليس فقط بالحديث عن نظام إقليمي عربي، وإنما يتجاوز ذلك إلى الحديث عن الطبيعة الخاصة التي تحكم علاقاتها البينية، إذ تأثرت هذه النظم من حيث الفلسفة السياسية بالعديد من المصادر الفكرية بطريقة أو بآخرى، وهذا ما يتجلى في خصائصها العامة أو في هياكلها وبنائها الخاصة.<sup>17</sup>

لكن الفريد المتميز في النظم السياسية العربية أنها بقدر ما تملك قواسم مشتركة كالدين و اللغة والعادات والتقاليد وتعرضها للاستعمار وانعكاساته على مساراتها التنموية...، بقدر ما تختلف على مستوى طبيعة النظام السياسي المنتهج، فهي تتجاذب بين النظم الجمهورية والملكية، وحتى بالنسبة لنفس النظام فهي تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الأنظمة الجمهورية تختلف فيما بينها حسب نمط انتقال السلطة وتداولها، وكذا الأنظمة الملكية تختلف هي الأخرى من حيث خط الوراثة من نظام لآخر.

### **المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية العربية:**

بالرغم من التمايز السالف الذكر بين النظم السياسية العربية إلا أن ذلك لا يمنع من البحث عن السمات والخصائص المشتركة بين أغلبها، ومنه يمكن رصد أهمها:

- **الخنوع الاستعماري:** حيث تعرضت لمختلف أشكال الهيمنة الاستعمارية التي تعد سببا مباشرا في التمزق الذي أصاب البلاد العربية وأدخلها في حالة من التشرذم وغابت مظاهر الوحدة التي ظلت قائمة طيلة الحكم العثماني، الأمر الذي انعكس سلبا على شتى المستويات السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...<sup>18</sup>

<sup>15</sup> - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 196.

<sup>16</sup> - عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، 179.

<sup>17</sup> - عطا محمد صالح، فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص 179.

<sup>18</sup> - علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 22.



- **التبعية:** فأغلبها نظم تابعة تتحرك في إطار التبعية لقوى خارجية تعددت صورها وأشكالها ودرجاتها، فهناك تبعية اقتصادية، سياسية، عسكرية وحتى ثقافية. حيث تؤثر ظاهرة التبعية على حرية هذه النظم وممارستها لسلطاتها على المستويين الداخلي والخارجي، على أساس أن التبعية السياسية قرينة التبعية الاقتصادية أو العكس، وهو ما يفسر لنا عدم تمتع هذه النظم باستقلاليتها.<sup>19</sup>

- **نظم انتقالية:** أي نظم ما زالت لم تعرف الاستقرار وتعيش على الدوام إشكالية المرحلة الانتقالية وانعكاساتها الأزمنية، إذ أنه لا يوجد اتفاق عام داخل هذه المجتمعات حول شكل هذه النظم السياسية ومضامينها، ومن ثم فهي نظم تمر بعملية تغير وتبدل على مستوى البنى التنظيمية والمؤسسية وحتى على مستوى الأسس الاجتماعية والاقتصادية.<sup>20</sup>

- **نظم تسلطية:** إن ظاهرة التسلط والانفراد بالحكم تضرب بجذورها في تاريخ العربي الإسلامي، فهي ترجع إلى الانحراف التاريخي السياسي لما تم تفضيل "**خيار من يحكم على خيار شكل الحكم**"، فالاستبداد السياسي هو داء الأمة العربية الإسلامية على حد قول الشيخ العلامة **عبد الرحمن الكواكبي**.<sup>21</sup>

فهذه النظم لا تسمح بتعددية سياسية حقيقية ولا تقبل بمعارضة سياسية نشطة، حيث تعمل على تقزيم المعارضة السياسية وتحجيم أدوارها، كما تعمل على إعاقة إمكانات تبلور قوى المجتمع المدني والإضعاف من استقلاليتها، وهو ما يزيد بانفرادها بالحكم واستبدادها بالسلطة.

- **نظم محدودة الشرعية:** فأساس مبدأ الشرعية هو قبول الأغلبية حق الفرد أو جماعة في الحكم وممارسة السلطة بما فيها حق اللجوء إلى القوة - إن اقتضى الأمر - من منطلق أن جوهر الشرعية يتمثل في مدى قبول المحكومين وقناعتهم وليس إذعانهم، لكن هذا القبول ليس أبدياً لأنها ليست مكسباً نهائياً، فالشرعية هي ذات طبيعة تطورية متجددة باستمرار.<sup>22</sup> فأغلب النظم العربية تعاني من أزمة الشرعية المتمثلة في مظاهر العنف الموجه لهذه النظم من قبل بعض القوى والفئات الاجتماعية في الداخل، حيث أصبحت أولوية "**أمن النظام**" - بالمعنى الضيق - على "**الأمن المجتمعي**" بالمعنى الشامل، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت أغلب النظم العربية على ممارسة العنف الرسمي لضرب كل معارضة تهدد استقرارها ومركزها في هرم السلطة.<sup>23</sup>

فالملاحظ على هذه الخصائص السلبية أنها قائمة على ترابطية متسلسلة، حيث أن كل خاصية من شأنها أن تؤدي إلى الأخرى، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى التخلف السياسي الذي تعاني منه تلك النظم، لكن هذا لا يعني عدم وجود بعض المؤشرات أو **الخصائص الإيجابية** لتلك النظم والتي نورد أهمها كالآتي:

<sup>19</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 27.

<sup>20</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>21</sup> - عبد الرحمن الكواكبي، طبايع الاستبداد ومصارع الاستعداد، الجزائر: دار موفم للنشر، 1988، ص 02.

<sup>22</sup> - عبد النور بن عنتر، التسلطية السياسية العربية، مرجع سابق.

<sup>23</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 28.

**التنوع في مصادر الفكر السياسي:** فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية، إذ أنه بين أسس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقا لظروف الزمان والمكان وذلك انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة. وهناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات الغربية، خاصة تلك التي ظهرت مع عصر النهضة والتي ركزت على قدرات الفرد، إضافة إلى الإسهامات التي قدمها الفكر السياسي الاشتراكي في مرحلة ما لتك النظم السياسية. فجميع هذه الروافد الفكرية (الإسلامي\_ الليبرالي\_ الاشتراكي) من شأنها أن تكون مرجعية فكرية تنمي بها الأنظمة العربية أطروحتها.

**توجه أغلب النظم العربية نحو الديمقراطية:** إذ يرى المفكر **برهان غليون** أن المجتمعات العربية جميعها في مستوى واحد من التقدم على طريق الديمقراطية، فمنها من انتهج المسار الديمقراطي عمليا كالجزائر، ومنها من تحاول تطبيق الديمقراطية مع بعض القيود على الحريات العامة كما في حالة تونس، مصر، اليمن والمغرب، و نظم أخرى ما زالت تنظر للديمقراطية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مشبعة حتى لا تتحول إلى وسيلة تنقل من خلالها السلطة إلى فرقاء آخرين مثل حالة دول الخليج، السودان والصومال..

ويؤكد في هذا السياق **برهان غليون** بأن مسيرة التعددية في النظم السياسية العربية ليست غائية ولا مهددة، وإنما هي بطيئة ومتأخرة مقارنة مع بعض الدول الآسيوية واللاتينية وهذا على أساس أن قيم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتعدد الفكري... موجودة في قاموس تلك الأنظمة، فقط تحتاج إلى احترامها وتفعيلها وترقيتها بما يعود بالنفع على الشعوب العربية، فليس صعبا إشراك أحزاب المعارضة السياسية في السلطة، كما أنه ليس مستحيلا أن تقدم النخب الحاكمة تنازلات كبيرة تعجز عن تنفيذها ميدانيا.<sup>24</sup>

فالتحديات المحلية والتحولت الدولية والإقليمية تفرض على النظم السياسية العربية في الظرف الحالي\_وأكثر من أي وقت مضى\_ التغيير ومسيرة التركيب الحضاري، بالعمل على إصلاح مؤسساتها السياسية والأخذ باليات مؤشرات الحكم الراشد كمطلب حتمي لا خيار منه، وإلا ستجد نفسها تتخبط في دوامة من الأزمات والصراعات، والتي عانت من ويلات في سنوات السبعينات والثمانينات.

### **المطلب الثالث: تصنيفات النظم السياسية العربية:**

تواجه عملية التصنيف لهذه النظم صعوبة حقيقة انطلاقا من تعدد المعايير وتنوعها، إذ ليس هناك معيار جامع مانع يمكن من خلاله تصنف تلك النظم على أساسه، لكن هذا لا يمنع محاولتنا من تحديد لبعض المعايير المتاحة من أجل وضع التصنيف المناسب لها، ويمكن تحديد أبرزها (ارجع الملحق رقم 01):

**1 - معيار شكل رئاسة الدولة:** أستخدم هذا المعيار لتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري، فالنظام الملكي يقوم على أساس توريث السلطة

<sup>24</sup> - عمر فرحاتي، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 2، أبريل 2008، ص 05.

داخل الأسرة الحاكمة أما النظام الجمهوري يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة.<sup>25</sup>

فعند إسقاط هذا المعيار على النظم العربية نجد أن هناك ثماني دول مازالت تعبّر عن خصائص النظام الملكي (السعودية، الأردن، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة، المغرب). وتختلف النظم الملكية في خط الوراثة من نظام إلى آخر فنجد مثلا في السعودية من الأخ إلى الأخ، وفي الأردن تجمع بين وراثة الابن لأبيه والأخ لأخيه.

أما النظم الجمهورية فهي تشمل الغالبية، وتختلف هي الأخرى من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها، فمنها ما تم عن طريق الانقلابات العسكرية خاصة بعد الاستقلال كالانقلاب الذي حدث في سوريا 1970 وليبيا عام 1969، في حين شهدت الدول الأخرى تنوعا في أنماط تداول السلطة بين التدخل العسكري والاستفتاء كحالة مصر.<sup>26</sup>

لكن حتى هذا المعيار لم يعد فارقا جوهريا من منطلق أن ملامح النظام الملكي تبرز في النظم الجمهورية كذلك، والتي اعتمدت على التعيين، حيث نتج عن ذلك نمطا من النظم فريدا من نوعية العالم، أطلق عليه الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى مصطلح "التخليط السياسي" أو "الجمهوريات الملكية".<sup>27</sup>

**2- معيار نظام الحكم ( العلاقة بين السلطات):** يستخدم هذا المعيار للتمييز بين ثلاث أشكال للنظم السياسية:

- النظام الرئاسي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية.
- النظام البرلماني الذي تمثله بريطانيا.
- النظام الشبه رئاسي - الذي تمثله فرنسا.

وتطبيقا على النظم العربية نجد نظم الحكم فيها هي نظم رئاسية، حيث ضخمت من صلاحية رئيس الدولة على صلاحيات البرلمان، إذ أصبح لا يعكس الصفة التمثيلية من الإرادة الشعبية، خاصة أن العديد من أعضائه يتولون مناصبهم عن طريق التعيين وليس الانتخاب.<sup>28</sup>

وعليه يمكن القول أن التمييز بين النظم الرئاسية وأخرى برلمانية لا يصلح لتصنيف النظم العربية، فمثلا النظام السياسي لدولة الكويت (1988-1989) كان من الممكن تصنيفه نظريا كنظام برلماني لكن من الناحية الفعلية كان حوالي ربع أعضاء البرلمان معينين بواسطة السلطة التنفيذية. وعلى هذا الأساس لا يمكن وصف أي نظام عربي أنه نظام برلماني، فبغض النظر عن شكل رئاسة الدولة عمّا هو مكتوب في الدستور، تعد أنظمة "رئاسوية" تتركز جلّ الصلاحيات في يد رئيس الدولة.

**3 - معيار النظام الحزبي:** يشير إلى درجة المنافسة السياسية ومدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار فيها، فقد ميز **موريس ديفرجي** عالم

<sup>25</sup> - رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص، ص 44.

<sup>26</sup> - علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، مرجع سابق، ص 59.

<sup>27</sup> - محمد عبد الشفيع عيسى، الاستبداد الهجين، متحصل عليه من الموقع: [www.arabnewal.org/articles/3422/1cacoEEICI\\_caahei/oyiE1.html](http://www.arabnewal.org/articles/3422/1cacoEEICI_caahei/oyiE1.html) 28/04/2008

<sup>28</sup> - علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، مرجع سابق، ص 63.

السياسة الفرنسي بين النظام الحزبي الذي تعد المملكة المتحدة نموذجاً له، ونظام تعدد الأحزاب كما هو في إيطاليا، لكن فرضت تجربة الاتحاد السوفياتي -سابقاً- ضرورة الاهتمام بالحزب الواحد.<sup>29</sup> وإذا طبقنا ذلك على المنطقة العربية يمكن التمييز بين أربعة نظم أساسية: **أولاً: النظم الاحزبية:** الرافضة لفكرة العمل الحزبي، من منطلق أن الأحزاب مهددة لوحدة الأمة وحجتها في ذلك بعض الأدلة الدينية و السوابق التاريخية، وتمثل دول الخليج نموذجاً لهذه النظم.

**ثانياً: نظم تعددية مقيدة:** تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية، لكن الأولوية تعطى لدور الحزب الحاكم، حيث -في العادة- تخضع ممارسات الأحزاب السياسية للكثير من القيود القانونية والإجرائية.

**ثالثاً: نظم الأحادية الحزبية:** لا تعترف بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد باعتبار مجسدا لوحدة وإرادة الأمة.

**رابعاً: نظم التعددية المطلقة:** لا ترد فيه أي قيود على التعددية السياسية وتعد لبنان النموذج الوحيد والتميز لهذه النوعية من النظم.<sup>30</sup> وبدوره هو الآخر فإن هذا المعيار لا يصلح لتصنيف النظم السياسية العربية، لأنها من الناحية الفعلية لا تسمح بالتنظيمات الحزبية كشريك فعلي في العملية السياسية، وإنما مجرد ديكور سياسي لشرعنة نظمها التسلطية .

**4. معيار مصدر الشرعية:** فالشرعية في اعتقاد **ماكس فيبر** هي مستمدة من فكرة واعتقاد وقناعة شعبية بجدارة الحاكمين لاحتلال مواقع القرار ومراكز السلطة السياسية.<sup>31</sup>

<sup>29</sup> - علي الدين هلال، نفين مسعد ، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، مرجع سابق ، ص 68.

<sup>30</sup> - المرجع نفسه ، ص ص 69 \_ 71.

<sup>31</sup> - عبد النور بن عنتر ، التسلطية السياسية العربية ، المرجع السابق.

وإسقاط على النظم السياسية العربية، يمكن التمييز بين ثلاث مصادر لشرعية تلك النظم:

**أولاً/ المصدر التقليدي:** يتمثل في ما تعود عليه المجتمع من أعراف وتقاليد، حيث تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترام تلك التقاليد .

**ثانياً/ المصدر الكاريزمي:** تعتبر فيه الزعامة هي المصدر الأساسي لشرعية النظم السياسية على غرار جمال عيد الناصر في مصر، و هواري بومدين في الجزائر، إلا أن هذا المصدر مؤقت ينتهي بوفاة الزعيم أو الكاريزما.

**ثالثاً/ المصدر العقلاني القانوني:** متمثل في المشروعية الدستورية المثلى، لأنها تندرج ضمن نطاق تطور الدولة وعقله الحياة الاجتماعية، وتنظيمها وفقاً لمقتضيات التطور الاقتصادي، كما أنّها تتمثل في مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تضبط تسير العملية السياسية.<sup>32</sup>

وعموماً يمكن القول أن مصدر شرعية النظم السياسية العربية في غالبيتها مستمدة من المصدر التقليدي والكاريزمي، كما أضاف الباحث سعد الدين إبراهيم خمسة مصادر لمشروعية النظام السياسي العربي هي (القوة\_ القهر\_ الخدمة\_ الحلم\_ الأزيمة).<sup>33</sup>

**5- معيار الدور السياسي للجيش:** أن فكرة الجيش المحايد أو غير المسيّس هي مجرد مفهوم دستوري أكثر منها حقيقة واقعة، إذ تعرف النظم السياسية العربية بشكل أو بآخر تدخل الجيش في السياسة، حتى انتشرت مقولات تؤكد ذلك كمقولة: " **أنّه لكل دولة جيش، فإن في النظم السياسية العربية لكل جيش دولة** " .

كذلك يمكن تصنيف النظم العربية من زاوية السيادة المدنية ومدى إعمالها على الجيش إلى ثلاث أنماط أساسية:

**أولاً: نظم الحكم المدني:** وتمثلها دول الخليج .

**ثانياً: نظم الحكم العسكري:** وتمثلها بعض النظم العربية .

**ثالثاً: نظم التحالف المدني- العسكري:** وتمثلها السودان من خلال تحالف البشير الترابي.<sup>34</sup>

لكن هذا التصنيف نظري أكثر مما هو عملي، ذلك أن للجيش دوراً أساسياً في كل النظم السياسية العربية، حتى تلك الموصفة بالمدنية، فقد أقامت هذه النظم تنظيمات شبه عسكرية من العناصر الموالية لها لتأمين وجودها وضمان استمراريتها.

### **المبحث الثالث: ماهية الحركات الإسلامية**

قبل التطرق إلى تعريف الحركات الإسلامية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى، لابد من الوقوف على النقاط التالية:

33 - خروع أحمد، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي بين الأسطورة والواقع، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 52\_57.

34 - لتفاصيل أكثر عن هذه المصادر ارجع لكتاب خروع أحمد، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي بين الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 59.

34 - علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير مرجع سابق، ص 67\_68.

– أُنْه على الرغم من التزايد الشديد في الاهتمام الأكاديمي والإعلامي بالحركات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أن هذا الاهتمام لم تتوافق معه محاولات تسعى للتعرف على أبرز مكونات تلك الحركات، خصوصا ما يسعى إليه البحث والتحليل العلمي، بهدف التوصل إلى أدق التعريفات الممكنة لها وتصنيفاتها وأنواعها الأمر الذي يمكننا من دراستها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية و الحياد العلمي.

– إن الاهتمام البحثي بتلك الحركات جاء منصبا عليها بصورة فردية وجزئية أو بصورة يشبهاها التعميم، حيث أصبح ينظر إليها كحركات منفصلة عن بعضها البعض، ولا توجد بينها علاقات أو خصائص مشتركة من جهة، وإما إبرازها بنفس الخصائص العملية والأفكار النظرية الشيء الذي يضعها في سلة واحدة هي "الحركات الإرهابية العنيفة" حسب المصطلح الذي ساد بعد 11 سبتمبر.

- إن كثرة المساهمات الفكرية حول تعريف الحركات الإسلامية، أدى إلى إصابة القاموس المفهومي الخاص بها بحالة من التضخم والانضباط، وهو ما يتناقض مع التحليل العلمي الذي يسعى إلى التوصل إلى نتائج ذات دقة عالية منطلقا في ذلك من تعريفات ومفاهيم تتمتع بنفس الدرجة من الدقة والوضوح العلميين .

- إن تعدد المعايير المستخدمة في وصف وتصنيف الحركات الإسلامية، يجعل القارئ يصطدم بكثرة المصطلحات والمسميات التي تطلق عليها مثل: التيار الإسلامي، الصحوة الإسلامية، الإحياء الإسلامي، الأصولية الإسلامية، الإسلام السياسي...بالإضافة إلى وصفها بالحركات الإرهابية المتشددة، المتطرفة...<sup>35</sup>

فأمام كل ذلك وغيره، حريّ بنا أن نحاول تقديم تعريفا للحركات الإسلامية وعلاقاتها بالمفاهيم الأخرى، بهدف إزالة اللبس وتوضيح الفهم والعمل على التدقيق في خصائصها، وفي الأخير محاولة إعطاء التصنيفات الخاص بها وفقا لمعايير علمية .

## **المطلب الأول: تعريف الحركات الإسلامية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.**

**أولا : التعريف /** ونقدمه وفقا لإسهامات المفكرين الإسلاميين والباحثين المختصين عربا كانوا أم أجانب ، بهدف إعطاء نظرة شاملة ومعمقة حول تعريف الحركات الإسلامية .

### **1- تعاريف أهم المفكرين الإسلاميين:**

أ - **تعريف الشيخ يوسف القرضاوي :** " الحركة الإسلامية هي ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم يهدف للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة، فهي قبل كل شيء عمل دائم ومتواصل وليس مجرد كلام يقال أو خطب أو محاضرات أو كتب أو مقالات فالحركة هي عمل شعبي يقوم أساسا على الانبعاث الذاتي والإقناع الشخصي ابتغاء ما عند الله لا ما عند الناس..."<sup>36</sup>

<sup>35</sup> - إبراهيم النجار (وآخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، ط 3، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006، ص ص 10-11.

<sup>36</sup> - يوسف القرضاوي ، الصحوة الإسلامية: "أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة" ، القاهرة : دار الكتب، 1990، ص 09.

**ب - تعريف الشيخ الحسن الترابي:** " الحركة الإسلامية هي حركة تجديد وإصلاح شامل تبنى على التقاليد الإصلاحية الخاصة التي سبّها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية ولا تقف عندها، فهي البناء الطوعي للمجتمع الإسلامي في سبيل الإصلاح النافذ، تنطوي على استعداد جهادي وتبنى على قاعدة تنظيمية، فهي ذات هم سياسي وبعد عالمي." <sup>37</sup>

**ج - تعريف الشيخ راشد الغنوشي:** هي حملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام وتحقيق أهدافه وتحقيق التجديد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، ومنه فإن أهداف الحركة الإسلامية وإستراتيجيتها ووسائل عملها تختلف باختلاف الزمان والمكان." <sup>38</sup>

فمن خلال تعاريف مفكري الإسلام يتضح جليا أن الحركة الإسلامية هي حركة تجديدية في الدين الإسلامي قائمة على العمل الشعبي الطوعي الدائم المنظم، تسعى لتحقيق أهداف إصلاحية للأمة الإسلامية . أما الإسهامات الفكرية للباحثين والمختصين في شؤون الحركات الإسلامية العرب والأجانب فهي كالآتي:

**أ - تعريف حيدر إبراهيم علي:** " كل التنظيمات المنتسبة للإسلام والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية منفردة ومجتمعة وتسعى إلى التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعاده تشكيلها وفقا للمبادئ الإسلامية." <sup>39</sup>

**ب - تعريف ريتشارد ديكمجان:** هي نمط لموجات متتالية من الانبعاث أو النهوض كاستجابة لأوضاع أو مواقف الأزمة، ويحتوي هذا النمط على آلية اجتماعية سياسية متضمنة فيه، مكنت الإسلام من التجديد وتأكيد نفسه ضد التآكل الداخلي والتهديد الخارجي هذا وقد تكررت هذه الموجات أو الحركات في التاريخ الإسلامي كثيرا، وعلى الرغم من التشابه الواضح الذي تظهره، إلا أنها تتميز بقدر من الاختلاف في المضمون الأيديولوجي وكيفية التطبيق." <sup>40</sup>

**ج - تعريف فرنسوا بورجا:** "الإسلام السياسي هو اللجوء إلى مفردات الإسلام الذي تقوم به بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفيد من مظاهر التحديث الإيجابية، والتي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة أو في الغالب ضدها عن مشروع سياسي بديل لسليبات التطبيق الحرفي للتراث الغربي." <sup>41</sup>

على ضوء هذه التعاريف يمكننا اعتبار الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية وسياسية تركز على كونها قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة ، شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى، وما صفة " الإسلامية" في هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الذي تنطلق منه

<sup>37</sup> - حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 ص 26.

<sup>38</sup> - راشد الغنوشي ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، تونس: دار قرطبة. 2003. ص 11

<sup>39</sup> - حيدر إبراهيم علي ، أزمة الإسلام السياسي في السودان والجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1993، ص 49.

<sup>40</sup> - ريتشارد ديكمجان، الأصولية في العالم العربي في كتاب حيدر إبراهيم علي ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999، ص 33 - 34.

<sup>41</sup> - فرنسوا بورجا ، " الإسلام السياسي : صوت الجنوب (قراءات جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا) ، (ترجمة لورين فوزي زكري)، القاهرة: دار العالم الثالث ، 1993 ، ص 71 -

هذه الحركات، فهي في حقيقة الأمر حركات اجتماعية وسياسية في مجتمعات إسلامية .

**ثانياً: العلاقة بالمفاهيم الأخرى/** كما سبق الذكر فإن القاموس المفهومي للحركات الإسلامية عرف زخماً كبيراً، نتيجة للعديد من المفاهيم والتسميات التي أطلقت على الحركات بعضها مقبول لدى المفكرين الإسلاميين، وبعضها الآخر مرفوضاً، من منطلق أنه يتنافى وتعاليم الدين الإسلامي القائم على السلمية والتسامح، وينبذ شتى أشكال العنف والتطرف الديني، ومن بين هذه المفاهيم والتسميات نجد :

**1/ التسميات المقبولة:** وهي المفاهيم التي وجدت قبولا وترحيبا من مفكري الإسلام ومنها :

- **التيار الإسلامي:** يطلق على الجماعات التي تؤمن بالإسلام كعقيدة وشرعية ولكنها لا تعمل ولا تندرج في العمل التنظيمي الحركي الذي يحاول أن يصل بالإسلام إلى مرحلة التطبيق حيث يفرق الشيخ **حسن الترابي** بين الحركة والتيار ويرى بأن أية حركة تمر بأربعة مراحل:<sup>42</sup>

**مرحلة الدعوة:** يكون فيها البعث الإسلامي مجرد تيار مهمته نشر الدعوة ورد الشبهات.

**مرحلة البناء الجماعي:** تأتي بعد أن يتجسد التيار في جماعة منتظمة.

**مرحلة الحركة السياسية :** وذلك حين تستوي الجماعة، فتصبح حركة فاعلة في المجتمع لها إصلاحاتها السياسية .

**مرحلة التمكين والاستخلاف:** وذلك حين تتولى الحركة قيادة المجتمع واحتلال موقع السلطة والخلافة.

ومنه فالفرق بين الحركة والتيار مرتبط أساساً بالخوض في غمار السياسة من أجل إقامة الدولة الإسلامية، وهو ما يسعى إليه أعضاء الحركة الإسلامية، أما المفكرين والمصلحين الإسلاميين فهم من التيار الإسلامي من أمثال **محمد عماره ، الأفغاني ، محمد سليم العوا ... - الجماعة الإسلامية:** مفهوم الجماعة من المفاهيم المستخدمة في أدبيات الحركة الإسلامية على اختلاف اتجاهاتها، وهو لفظ يشير إلى القوة والترابط ووحدة الهدف، فهي مستلزمة من القول الشائع " **يد الله مع الجماعة** " من جهة ، كما أن بعض الحركات الإسلامية اتخذته شكلاً تنظيمياً يميّزها عن الأحزاب السياسية من جهة ثانية، كما تتميز الجماعة بالمرونة، لأنها تسمح باتساع العضوية على سبيل الولاء لا الانتماء، فهي تعفي أصحابها من ضغوط الضوابط التنظيمية، الشيء الذي يسمح ويساهم في دعم صفوفها.<sup>43</sup>

- **الصحوة الإسلامية:** هي مصطلح حديث أطلقته الجماعات الدينية على ما تقوم به من عمل في سبيل تحقيق الدولة الإسلامية، التي تقوم على أساس العمل لبناء المجتمع الإسلامي.

فالأصل في الصحوة هو الإفاقة من الغفوة أو عودة الوعي، فالأمة الإسلامية عندما تعود للالتزام بدينها وأحكامه وتفيق من غفلتها فيعود إليها الوعي والصحوة، لذلك فهي تسعى للنهوض على أساس دينها، وهذا من أجل

<sup>42</sup> - سعد الدين السيد صالح، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وجذورها التاريخية، الإمارات العربية المتحدة : دار أحد النشر، 2002، ص ص 21\_22.

<sup>43</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد، عبد المعطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط 2، 2000، ص 1، ص 63 .



القيام بدورها في هداية البشرية إلى سبيل الرشاد.<sup>44</sup> لقوله تعالى " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر".<sup>45</sup>

فالفرق بين الصحة والحركة حسب الشيخ يوسف القرضاوي هو أن الصحة أوسع من الحركة، لأن مؤشراتهما تشمل التزام الفرد بالشعائر والانخراط في الأعمال الجماعية ذات الطابع الحركي ( التظاهرات الاحتجاجات) بهدف الدفاع على القضايا الإسلامية.<sup>46</sup>

**2/ التسميات المرفوضة:** وهي التي تطلق عادة من قبل أعداء الحركة سواء كانوا من الغربيين أو من العرب الشيوعيين أو العلمانيين، ومن التسميات الأكثر تداولاً هي:

- **الإسلام السياسي:** وكنا رأينا تعريف الباحث **فرنسوا بورجا**، وقد رفض هذه التسمية

الشيخ **القرضاوي** مبرراً رفضه على أن هذه التسمية تأتي تطبيقاً لخطة وضعها خصوم الإسلام، تقوم على تجزئته حسب تقسيمات إقليمية ومذهبية وزمنية... وفق هذه التسمية لا يمكن للإسلام إلا أن يكون سياسياً ما دامت له مواقف واضحة في كثير من الأمور.

- **الحركات الأصولية:** هو مصطلح من المصطلحات التي أطلقتها وسائل الإعلام الغربية على الحركات الإسلامية، هدفها في ذلك محاولة إظهار الدين الإسلامي بمظهر التطرف والتشدد، فتطلق هذه الكلمة على كل حركة تناهض الحكومات أو تدبر الانقلابات وتحجز الرهائن وتختطف الطائرات، هؤلاء وان تسموا بالإسلام أو انتموا إلى أية فرقة أو طائفة، فإن الصحف الأجنبية تدعوهم بالأصوليين، حتى ترسخ صورة التطرف والإرهاب كجزء من عقيدة الإسلام في أذهان الشعوب والحكومات.<sup>47</sup> ومنه يمكن القول أن رغم تعدد المفاهيم وتباينها، إلا أننا سنعتمد في دراستنا على مصطلح الحركات الإسلامية باعتباره المصطلح الأكثر تداولاً وقبولاً في الحقل السياسي الأكاديمي الذي يستدعي منا فهماً أكثر بمحاولة تحديد خصائصها وإبراز تصنيفاتها الميدانية، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلبين الآتيين.

## المطلب الثاني: خصائص الحركات الإسلامية

تتميز الحركات الإسلامية بجملة من الخصائص أهمها:

- **البناء الفكري المتميز:** حيث يعتمد على تقديم المعايير والقيم المتمثلة في القواعد المثلى للسلوك الذي يلتزم به الأعضاء وكذا البرامج، كخطة لتغيير وتشخيص الوضع الاجتماعي الذي تريد الحركة تحقيقه، معتمدة في ذلك على الأيديولوجية كإطار فكري يبرز برامج وإستراتيجية الحركة.<sup>48</sup>

<sup>44</sup> - عبد الله حلاق، الصحة الإسلامية: مناهج، مدارس، حركات، بيروت: دار سبيل الرشاد، 1999، ص 11.

<sup>45</sup> - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 110.

<sup>46</sup> - يوسف القرضاوي، الصحة الإسلامية: أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ص 14.

<sup>47</sup> - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية مع إشارة إلى خصوصياتها في آسيا في كتاب: علاء أبو زيد (وآخرون)، الحركات الإسلامية في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998، ص 47-48.

<sup>48</sup> - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية مع إشارة إلى خصوصياتها في آسيا في كتاب: علاء أبو زيد (وآخرون)، الحركات الإسلامية في آسيا، مرجع

وفي كل ذلك كانت كل جماعة تطرح مقولتها الفكرية وشعارها والقيم التي تدعوا إليها لإقناع الأعضاء والحفاظ على تضامنها الداخلي

ـ **البناء التنظيمي القوي**: ويرجع ذلك إلى طابع السرية الذي اتسمت به الحركات الإسلامية ولقوة الاعتبارات الإيديولوجية والإصرار على تحقيق التغيير الاجتماعي، وكذا نتيجة لمحاولات النظم السياسية المتكررة لتحجيمها واحتوائها.<sup>49</sup>

ـ **الانتشار والتغلغل التلقائي**: وقد ساعدها في ذلك بوجه خاص طبيعة الدين الإسلامي الذي يفرض على المسلم أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه، وكذا قوة الشعور الروحي مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

ـ **الاستمرارية والتطور**: لا تعنى الاستمرارية بهذا المعنى تكرار نفس التجربة بالنسبة لكل حركة، ولكن عدم زوال فكر كل حركة الذي يمكن أن يتجدد بظهور قيادات جديدة وسمة الاستمرارية هدف لكل الحركات الإسلامية تحرص عليها بوجه خاص.

ـ **التغيير الاجتماعي والسياسي**: حيث يشير تراثها إلى رفضها للأوضاع القائمة في المجتمعات والنظم السياسية باعتبارها أوضاع تخرج عن الإسلام الصحيح من وجهة نظرها فهي بالتالي تركز جهدها على إقامة الإسلام كنظام شامل للحياة الاجتماعية والسياسية.<sup>50</sup>

فالملاحظ أن جميع الحركات الإسلامية تتفق حول مرجعية الدين الإسلامي الذي أسهم كثيرا في سهولة انتشارها وتغلغلها على المستوى الشعبي وأكسبها العديد من الخصائص التي من الصعب أن تتوفر في حركات أو أحزاب أخرى.

وبالتالي يمكن اعتبار هذه الخصائص **مظاهر ايجابية** تتمتع بها الحركات الإسلامية، مما قد يجزّنا التحليل إلى البحث عن **المظاهر السلبية** لتلك الحركات، والتي تتمحور في الغالب حول **صبابية الرؤى والغموض في وجهة النظر** حول بعض المسائل الحساسة، حيث يؤكد المفكر عبد الإله بلقزيز في نقده للحركات الإسلامية أن مقولة "الإسلام هو الحل" كانت منذ **حسن البناء**، وما زالت شعارا للتعبئة والتجيش، وليس مشروعا سياسيا بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ وأن سائر المحاولات التي بدلت حتى الآن لصناعة فكرة "الاقتصاد الإسلامي" من قبل بعض منظري الحركة الإسلامية، لم تصل بعد إلى تمييز نفسها والتمايز من المثاليين الاقتصاديين المهيمنين في العالم: الرأسمالي والاشتراكي. والشيء نفسه يصدق على الحديث عن مقولة "الدولة الإسلامية" التي ما فتئ الوعي بها يتأرجح حتى اليوم بين الفكرة الشمولية والفكرة الليبرالية عن الدولة، وبالتالي فإن مقولة "المشروع الإسلامي" لا تعدو أن تكون هي الأخرى فرضية تحتاج إلى نظر.<sup>51</sup>

ولعل ما يدعم طرح بلقزيز هو أن أغلب الحركات الإسلامية والمعتدلة منها خاصة، ما زالت لم تفصل في العديد من القضايا المحورية ويكتنفها

سابق، ص 18.

<sup>49</sup> - عبد العاطي محمد احمد، الحركات الإسلامية في مصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995، ص 20.

<sup>50</sup> - عبد العاطي محمد احمد، الحركات الإسلامية في مصر، مرجع سابق، ص 20.

<sup>51</sup> - عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة في المجال السياسي العربي المعاصر، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007، ص 38\_39.

الغموض، والتي يطلق عليها الباحث Nathan Brown " **بالمناطق الرمادية** " في بحثه المعنون بـ "Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World Exploring the Gray Zones"، حيث حددها في ستة عناصر هي: ( **تطبيق الشريعة الإسلامية - استخدام العنف - التعددية السياسية - الحقوق المدنية والسياسية - حقوق المرأة - الأقليات الدينية** )، ويتضح الغموض حولها في كل من الخطاب المعلن للحركات الإسلامية وفي أفعالها السياسية، فعلى سبيل المثال تقبل الأحزاب الإسلامية الفاعلة في **المغرب والأردن** التعددية السياسية ولكن فقط داخل إطار المرجعية الإسلامية التي لا تُعرف بدقة، وتطالب **جماعة الإخوان المسلمين بمصر** بإصلاحات ديمقراطية شاملة ولكنها تظل مترددة بشأن التصديق على حقوق المساواة السياسية الكاملة للمواطنين الأقباط. وقد كان للإسلاميين دورا فعلا في البرلمان **الكويتي** منذ الثمانينيات ولكن غالبيتهم عملوا لسنوات عديدة على حق المرأة في التصويت بناء على تفسيرهم للشريعة. كما رفعت **حركة مجتمع السلم في الجزائر** عقد التسعينيات شعار " **الإسلام هو الحل** "، لكن دون توضيح لآليات تطبيقه.<sup>52</sup>

ويؤكد Nathan Brown في دراسته هذه أن وجود العديد من المناطق الرمادية يخلق شكوكا مشروعة، بشأن ما إذا كانت الحركات الإسلامية تدعم الديمقراطية لأسباب نفعية تماما - كوسيلة للوصول إلى السلطة لتأسيس دولة إسلامية سلطوية - كما أنها تمنح النظم السياسية العربية التي لا تريد الإصلاح ذريعة لمنع المشاركة السياسية للحركات الإسلامية والتي تعد أقوى معارضيها.<sup>53</sup>

أما عن علاقة الحركات الإسلامية بالعنف فهي مسألة شديدة معقدة لارتباطه بمتغيرات عدة - لا يسع المجال لذكرها -، لكن ما هو واضح أن تأويلات بعض منظري الحركة الإسلامية لـ " **الدولة الإسلامية** " حتما تقود إلى استخدام العنف من أجل قيام " **الدول الربانية** " لهذا الخطاب الإسلامي تحتل فيه فكرة " **الجهاد** " مركزا رئيسيا. فمؤسس أول حركة إسلامية في العالم العربي **حسن البنا** " **جماعة الإخوان المسلمين** " في البدء لم يبدي رغبة في السلطة، ولكن مهادنا، لكن مع مرور السنوات قال: " **أيها الإخوان: قد حان وقت العمل وأن أوان الجد ولم يعد هناك مجال للإبطاء سننتقل من دعوة الكلام وحسب إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والعمل، وسنتوجه بدعوتنا إلى المسؤولين، وسندعوهم إلى مناهجنا ونضع بين أيديهم برنامجنا، فإن أجابوا الدعوة وسلكوا السبيل إلى الغاية أزرناهم، وإن لجأوا إلى المواربة وتستروا بالأعذار الواهية والحجج المردودة، فنحن حرب على كل زعيم، أو رئيس حزب، أو هيئة لا تعمل على**

<sup>52</sup> - Nathan Brown, Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World Exploring the Gray Zones , Carnegie Papers , Middle East Series , No 67, March 2006, p 7

<sup>53</sup> - Ibidem.

**نصرة الإسلام، ولا تسير في الطريق لاستعادة كلمة الإسلام ومجد الإسلام، سنعلنها خصومة لا سلم فيها ولا هودة**<sup>54</sup>. هذا الكلام ومثله الوارد في رسائل **البناء** صار ملهما للجماعات المسلحة في ما بعد، وقد عزز الطرح الجهادي أيضا الخطاب القطبي من خلال تفسيره للقران الكريم خصوصا الآية التي تدعى " **آية السيف** " : ( **فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد** ).<sup>55</sup> حيث أكد سيد قطب: " **أن منهج الإسلام هو إزالة الطواغيت كلها من الأرض وتحطيم الأنظمة السياسية الحاكمة أو قهرها حتى تدفع الجزية وتعلن استسلامها، ويعتبر أن من حق الإسلام، أن يخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده** " .<sup>56</sup>

إضافة إلى إسهامات تكفيرية - جهادية انتشرت فترة السبعينيات اعتبرت سندا نظيريا للتنظيمات المسلحة على غرار كتاب **الفريضة الغائبة** **لمحمد عبد السلام فرج** وغيرها من الإسهامات الفكرية. وما الصراعات الدموية التي رسمت مشاهدها الحركات الإسلامية والأنظمة السياسية عقدي الثمانينيات والتسعينيات في العديد من الدول العربية، إلا دليل على قوة انتشار الخطاب التكفيري وهذا بغض النظر عن الأسباب التي تغذيه .

لكن ما يجب التأكيد عليه؛ هو أن نتيجة الضغوط الهائلة والقمع المنظم الذي مورس على الحركات الإسلامية من قبل أنظمة الحكم في الدول العربية توارت تلك الحركات تحت الأرض، واستطاعت أن تبني قواعدها وأفرادها وسط ثقافة أحادية تعتمد على تكفير الآخر بوصف الحاكمية لله وما عداها مجتمع كفر ووصفه بالمجتمع الجاهلي، وأنجبت موجات من حركات الغلو السياسي والفكري في الوسط الإسلامي ومارست استبدادا فكريا طبع الحياة العامة لهذه الحركات في تعاملها مع الآخر المسلم وغير المسلم، فنشأت موجات تكفير امتدت أحيانا إلى بعض مناهج التدريس في بعض الدول العربية التي استطاعت هذه الحركات اختراقها. ليشكل بعد ذلك مفهوم **الحاكمية والجاهلية** أساسا فكريا لمعظم الحركات الإسلامية، حيث تبنتهما على المستوى الفكري وسعت إلى ترجمتهما إلى الواقع العملي.<sup>57</sup>

وبالتالي؛ بقدر ما تتمتع الحركات الإسلامية بعوامل تدعم تغلغلها في الأوساط الشعبية وتضمن لها دعما شعبيا متميزا وعريضا مقارنة بمثيلتها من الأحزاب السياسية الأخرى، بقدر ما تحمله من غموض مازال يكتنف أطروحاتها الفكرية، الشيء الذي انعكس على صعوبة تبني تصنيف واضح ودقيق لمختلف فئاتها وتياراتها، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

<sup>54</sup> - بومدين بوزيد، سلطة الرمز ... و " خطاب العنف " في كتاب حسن الترابي ( وآخرون )، الإسلاميون والمسألة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2004، ص 213.

<sup>55</sup> - القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية 5.

<sup>56</sup> - سيد قطب، في ظلال القرآن، بيروت: دار الشروق، ط 10، 1982، ص 350.

<sup>57</sup> - علي الدباغ، الاستبداد في فكرة ولي الأمر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن، في كتاب إسماعيل نوري الربيعي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 63.

## المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية

إن تعدد المفاهيم وكثرة المصطلحات التي تطلق على الحركات الإسلامية انعكس على صعوبة وضع تصنيف منسجم لتلك الحركات، من منطلق التباين في المعايير والاختلاف في المقاييس التي يضعها كل باحث في وصفه وتصنيفه للحركات الإسلامية. لكن ذلك لا يمنع من محاولة تقديم بعض الإسهامات لباحثين مختصين على غرار الإسهام الفكري للمفكر السوداني **عبد الله المكي** حيث يقسمها إلى صنفين.

**الصنف الأول / التيار السلمي:** وهو الذي ينتهج الأسلوب السلمي الإعتدالي في العمل، وهو تيار منتشر في أغلب الدول العربية الإسلامية مثل **جماعة الإخوان المسلمين في مصر** والتيارات القريبة من فكرها في مختلف الأقطار العربية **حركة النهضة في تونس وحركة مجتمع السلم في الجزائر ...**

**الصنف الثاني / التيار الجهادي:** وهو الذي ينتهج الأسلوب العنفي التطرّفي في العمل، ويعتبر التيار الأقل عدداً والأكثر إحكاماً في بنيته التنظيمية ويضم هذا التيار **تنظيم الجهاد في مصر والجماعة الإسلامية في الجزائر .**

الملاحظ على هذا التصنيف؛ أنه أكثر عمومية وشمولية ولا يمكننا التمييز الدقيق من خلاله بين مختلف الحركات الموجودة في العالم العربي والإسلامي.<sup>58</sup>

وهو ما جعل باحثين آخرين يقترحون تصنيفاً أكثر تفصيلية، ويتعلق الأمر بتصنيف الباحث **وليد نويهض** في بحثه حول **"موقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية"**، إذ قسم الحركات الإسلامية على ضوء ذلك إلى قسمين:

**القسم الأول:** ويضم الحركات التي تشارك بنسب متفاوتة في برلمانات بعض الدول العربية وحكوماتها، وهي حركات مقتنعة بالديمقراطية وتعمل على ممارستها بالمشاركة فعلياً أو ضمناً في المؤسسات الدستورية للبلاد، كما تعمل على تقديم النصح للنظام واقتراح الحلول في شتى المجالات .

**القسم الثاني:** ويضم كل الحركات الرافضة للديمقراطية والمناهضة للنظم السياسية العربية وتعمل على مجابقتها بشتى الطرق.<sup>59</sup> فإذا كان هذا التصنيف يركز على علاقة الحركات الإسلامية بالديمقراطية، فهناك تصنيف آخر تطرق إلى علاقة الحركات بالسلطة السياسية، وقسهما إلى تيارين أساسيين هما:

**التيار الأول / التيار السلمي:** وهو التيار الذي يسعى للوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، انطلاقاً من اعترافه بالقنوات السياسية الموجودة داخل النظام (استغلاله للعبة الانتخابية).

**التيار الثاني / التيار العنفي المسلح:** وهو التيار الذي يستخدم العنف ضد السلطة الحاكمة ويرفض كل الشعارات المدنية (من

<sup>58</sup> عبد الله مالكي، الحركات المتطرفة واقعاً ومستقبلاً، متحصل عليه من الموقع:

www.abdallamalkki.

ديمقراطية، مساواة، حرية ) التي يرى أنها بدعة غريبة، لذلك فهو يسعى للانقلاب على النظام بإقامة ثورة إسلامية بقوة السلاح.<sup>60</sup> ما يمكن قراءته في التصنيفين السابقين أنهما اعتمدا على معايير معينة كمعيار الديمقراطية والعلاقة بالسلطة السياسية وبذلك تجنبنا الوقوع في التعميم والشمولية.

لكن التصنيف الذي نراه أكثر واقعية وتفصيلية هو التصنيف الوارد في **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، والذي ساهم في انجازه أكثر من 20 باحث مختص في الحركات الإسلامية، حيث تم تقسيمها إلى فئتين أساسيتين:<sup>61</sup>

**الفئة الأولى / الحركات الإسلامية الدينية:** هي التي تقوم بتفسير النصوص الدينية بطريقة حرفية تستند إلى "قاعدة عموم اللفظ" وليس "خصوص السبب" الذي ذكرت في سياقه تلك النصوص، الأمر الذي يدفعها إلى إصدار أحكام متسريعة بتكفير الأنظمة الحاكمة وتجهيل المجتمعات والأفراد، وتنقسم إلى قسمين هما:

**القسم الأول: الحركات المتطرفة السلمية:** ترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو ممارسة الجهاد، فهي تؤمن بعدم ممارسة أي أفعال عنيفة ضد النظم والمجتمعات التي تصفها بالكافرة والجاهلة وفي طريقة التعامل معهم، وبدورهم ينقسمون إلى فرعين:

**الفرع الأول: حركات التكفير والهجرة:** ترى أن المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليست مجتمعات إسلامية، بل إنها ارتدت إلى الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، وبالتالي فهي كافرة سواء بالنسبة للأفراد أو الحكام أو نظام الحكم ومؤسساته، ولذلك لا بد من هجرها واعتزال المجتمع أو الانفصال عنه كالهجرة النبوية.

**الفرع الثاني: حركات إعادة الدعوة:** هي الأخرى تؤمن بجاهلية المجتمعات لكن مهمتها ليس الهجرة أو الاعتزال بل دعوة الناس الذين يجهلون الإسلام، ولعل أبرز تلك الحركات ما يعرف بـ "جماعة التبليغ والدعوة".

**القسم الثاني: الحركات الجهادية العنيفة:** حسب هذه الحركات أن المجتمعات الجاهلية لا يجوز إعادة دعوتها إلى الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ، ويعتبر الجهاد الوسيلة الوحيدة من أجل أسلمة المجتمع، لكن نتيجة الاختلاف في الظروف والمراحل والمناطق في نشاطها تفرعت إلى ثلاثة فروع هي:<sup>62</sup>

**الفرع الأول: الحركات محلية الطابع:** تنطلق من أن فكرة العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد، ولذلك تعد إسقاط حكومات الدول المنتمية إليها مهمتها الجوهرية وهذا بإعلان الجهاد ضدها، ومن الأمثلة البارزة لمثل هذه الحركات الجهادية ( الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية في الجزائر، والجماعة المقاتلة في ليبيا... )

**الفرع الثاني: الحركات الاستقلالية الانفصالية:** وتوجد في مناطق الأقليات المسلمة داخل الدول الغير الإسلامية، ويتداخل مفهوم

60 - عبد الله مالكي، الحركات المتطرفة واقعا ومستقبلا، مرجع سابق.

61 - إبراهيم النجار (وآخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق، ص 18.

62 - إبراهيم النجار (وآخرون)، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق، ص 21-22.

الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم المسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها مع مفهوم التحرر الوطني وتقرير مصير الأقاليم التي تسكنها الأقليات الدينية والعرقية، ومن أبرزها ( **الحركات الموجودة في كشمير بالهند وحركات الشيشان الموجودة بروسيا الاتحادية** ).

**الفرع الثالث: الحركات الدولية المجال:** على عكس الحركات الجهادية محلية الطابع تقرّ هذه الحركات بأن: " **العدو البعيد** " أولى من القتال من " **العدو القريب** "، كما أنها تتفق مع الحركات السابق الذكر حول جاهلية المجتمعات وتكفيرها، وتعد **أفغانستان** المهد الذي ولدت فيه إبان **الغزو السوفياتي** لها (1979-1989).

**الفئة الثانية / الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي:** هي تلك الحركات التي تتبنى برامج سياسية واجتماعية تقوم أساسا على مفهوم الشريعة، وعلى عكس القراءة النصية الحرفية التي تتبناها فئة الحركات الإسلامية الدينية، تستند الحركات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي في تفسيرها للنصوص القرآنية والنبوية إلى مقاصد الشريعة وأسباب النزول، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين: <sup>63</sup>

**القسم الأول/ الحركات السلمية الساعية إلى الحكم:** هي حركات سلمية تميل إلى العمل من داخل النظام السياسي والاجتماعي السائد وتسعى إلى دفعه إلى التغيير بروح إصلاحية لا ثورية. وقد اتخذت هذه الحركات قرارا استراتيجيا منذ السبعينات من القرن الماضي بتفادي الصدام المباشر مع خصومها، خاصة السلطة السياسية كما يشمل قرارها اعتماد منهج التدرج وذلك بالتعاون مع القوى القومية والوطنية المعارضة. ومن أبرزها **جماعة الإخوان المسلمين في مصر و أتباعها شتى البلدان العربية والإسلامية، وجماعة النهضة في تونس.**

**القسم الثاني / حركات التحرر الوطني المسلحة:** هي جزء من الحركات السياسية والاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، لكن ظروف الاحتلال الأجنبي دفع بها إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يتمحور حول فكرة الكفاح المسلح واستخدام العنف ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها، ومن أبرزها **حركة المقاومة الإسلامية حماس، حركة الجهاد الإسلامي بفلسطين، حزب الله اللبناني.** ( انظر الملحق رقم 02).

### **المبحث الرابع: نظريات ومقاربات التحليل.**

تشكل الحركات الإسلامية العصب الرئيسي للمعارضة السياسية في العديد من الدول العربية بنوعها سواء كانت معارضة ثورية (كلية) للنظام السياسي؛ برفض أسسه ومشروعته وبالتالي المطالبة بالتغيير الجذري له، أو المعارضة السلمية (جزئية) المطالبة بتغيير النظام في بعض أجزائه (الإصلاح النسبي).

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى خصائص النظم السياسية وأنماط التعامل مع المعارضة السياسية انطلاقا من **نظرية روبرت دال** أو ما تسمى بنظرية التحليل السياسي للنظم.

أما الجانب الآخر من التحليل فيتعلق بمفهوم المعارضة من الناحية الاجتماعية والتي تتدرج ضمن أدبيات التحليل الاجتماعي، وهذا بالاعتماد على **نظرية ماكس فيبر** أو ما يسمى بالتحليل الاجتماعي الفيري .  
ولفهم أكثر لأبعاد الحركات الإسلامية ارتأينا التركيز على **المقاربة الدينية - الثقافية** لتحليل البعد القيمي لهذه الحركات من زاوية، وكذا **المقاربة المادية** لتحليل البعد السوسيو اقتصادي من زاوية أخرى.  
وينقسم المبحث إلى مطلبين أساسيين هما:

## **المطلب الأول: نظرية روبرت دال في التحليل السياسي.**

اهتمت أدبيات النظم السياسية المقارنة بتقديم تصنيفات متعددة للنظم السياسية المعاصرة والتي على ضوءها نحدد طبيعة هذه النظم ودرجة تطورها، وكذا تحديد وتصنيف دور المعارضة السياسية في تلك النظم .  
حيث تعد أعمال Robert Dahl من أبرز الإسهامات في هذا المجال، إذ قبل تصنيفه للنظم السياسية يحدد مجموعة من الافتراضات هي :

1- أنه ليست هناك حكومة تتمتع بالتأييد المطلق من الشعب، ذلك لأن الأفراد يختلفون في أفضلياتهم السياسية.

2- إن حجم المعارضة في النظم السياسية يختلف وفق القيود الموضوعية على فرص التعبير والتنظيم والتمثيل المتاحة، وأنه كلما انخفضت القيود التي تضعها الطبقات الحاكمة على المعارضة زادت فرص التعبير عن الأفضليات السياسية، وبالتالي تنوعت المصالح السياسية.<sup>64</sup>

وانطلاقاً من ذلك يشير **دال** إلى أن هناك بعدين أساسيين لتصنيف النظم السياسية تبعاً لموقفها من المعارضة السياسية .

**البعد الأول:** هو حرية المنافسة العامة أو الليبرالية أو leberalization or public contestation ( وتعني وجود مؤسسات مفتوحة أو عامة أمام المعارضة).

**البعد الثاني:** هو المشاركة (participation) وتقاس بنسبة السكان الذين لهم حق المشاركة بشكل متساو وفي معارضة سلوك الحكومة.<sup>65</sup> وعليه يصنف " دال النظم السياسية إلى ثلاثة أنماط:

**1- النظم المهيمنة (Hegemong):** هي نظم تتمتع بالتقييد الشديد لفرص التعبير المتاحة أمام معارضي الحكومة، حيث تلجأ هذه النظم إلى التنظيم الحزبي الواحد، كما لا تلجأ إلى قمع الأحزاب السياسية وحققها في التنظيم المستقل، وإنما أيضاً إلى قمع التيارات المختلفة داخل تنظيم الحزب الواحد، حيث تكون لا هناك أي قناة للتعبير عن اختلافات المصالح والأفضليات السياسية.<sup>66</sup>

ورغم ذلك فإن المعارضة للنظام توجد حتى في أعلى حالات التقييد التي تفرضها النظم على التمثيل السياسي، فتظهر الأجنحة السياسية كنمط من أنماط المعارضة في هذه النظم وتعرف **بالمعارضة داخل النظام**

<sup>64</sup> - هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة : بين المهادنة والمواجهة ، القاهرة : مركز المحروسة للنشر ، 1996 ، ص ص 24-25.

<sup>65</sup> - المرجع نفسه، ص 26

<sup>66</sup> Robert.A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition:.

[www.9ottierirommerung.org/bong/rwiews/polyarchy](http://www.9ottierirommerung.org/bong/rwiews/polyarchy)

[.html/12/05/2008](http://.html/12/05/2008)



باعتبار أنها موجودة داخل الحزب الواحد، تنتقد الحكومة داخل اجتماعات الحزب، لكن هذا النمط من المعارضة لا يسعى إلى تغيير النظام السياسي وإنما فقط إلى تحقيق قدرًا على من المصالح السياسية أو الخاصة.<sup>67</sup> ومنه يمكن القول أن المعارضة في هذا النوع من النظم ممنوعة باعتبارها تشكل خطراً على النظام وتضر بمصالحه، وإن كانت موجودة فهي مقيدة بدائرة معينة لا تتخطاها. فهي إذن لا تصل في الوقت نفسه إلى الحقوق التي تتمتع بها المعارضة في النظم التعددية .

**2- النظم المختلطة:** يسميها **دال** بالنظم "الأوليغارشية المتنافسة" (Competitive oligarchy)، وهي تلك النظم التي تقع في الوسط يميل بعضها إلى النظم المهيمنة ويميل البعض الآخر إلى التعددية، فهي نظم مختلطة بين التقيد وعدم التقيد. فغالبية النظم المختلطة توفر حقوق المواطنة للأفراد ولكن تصنع قيوداً على "المنافسة العامة" وبالتحديد على حق تشكيل أحزاب المعارضة، ويكون هناك من الناحية الفعلية حزب واحد فقط هو الذي يتمتع بكل الامتيازات على حساب الأحزاب الأخرى.<sup>68</sup> فمأزق النظم المختلطة يكمن في رغبتها في الحفاظ على بقائها دون التحول إلى نظام مقيد من ناحية أو إلى نظام تعددي من ناحية أخرى، لأن استجابة النظام هنا لمطلب المعارضة بالسماح بمزيد من الليبرالية السياسية يحمل معه احتمال التحول إلى نظام تعددي، وبالعكس إذا ما تم فتح مطالب المعارضة فالنتيجة الطبيعية هي التحول إلى نظام مقيد.<sup>69</sup> وعليه يمكن القول أن النظم المختلطة كما هو الحال في النظم المقيدة عندما تقمع المصالح السياسية للمعارضة يظهر الخطر على النظام نفسه باعتبار أنها ستضغط على النظام السياسي للتقليل من حجم القيود المفروضة، أي أنها تضغط من أجل المزيد من الليبرالية وإتاحة الفرصة أمام المنافسة العامة .

**3- النظم التعددية (polyarchies):** هي تلك النظم التي تضع قيوداً محدودة على حق التنظيم السياسي وعلى الأفضليات السياسية والفرص المتاحة وتتيح للأفراد حق التعبير عن معارضتهم للحكومة ولا يلجأ النظام فيها إلى استخدام العنف.<sup>70</sup>

ففي هذا النوع من النظم لا تتدخل الحكومة بالضرورة في كل مرة يتعارض فيها أهداف وتصرفات الأفراد المختلفين، فالمعارضة عادة ما يتم التعامل معها بعيداً عن استخدام لغة عدوانية.<sup>71</sup> وعليه فإن أسلوب المعارضة في الأنظمة التي تأخذ بفكرة التعددية السياسية والفكرية قائمة على الأسلوب الحوارية الإقناعي مع الحكام، وهو أسلوب محبب باعتباره يطلق من أرضية سلمية تجبر الحاكم قبل النقد الموجه إليه .

<sup>67</sup> - ليندة لطاد، المعارضة السياسية في ظل التعددية الحزبية في الجزائر (1989-1997)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2000، ص 19.

<sup>68</sup> Charles Tilly, Regimes and Contention/ 04/ 2008 [www.ciaonet.org/wps/tico9/htm](http://www.ciaonet.org/wps/tico9/htm) 18g/

<sup>69</sup> Ibidem

<sup>70</sup> Tusar N Mohapatra Polyarchy [www.marketime\\_blogspot.com/25/03/2008](http://www.marketime_blogspot.com/25/03/2008)

<sup>71</sup> روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، (تر: علاء أبو زيد)، ط 5، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 77.

بعد عرضه لأنماط النظم السياسية، حدد **دال** أربعة معايير لتصنيف المعارضة السياسية هي: درجة **تركيز المعارضة** (concentration) ودرجة **تنافسيتها** (compétitions)، و**أهدافها السياسية** (political goule) وأخيرا **استراتيجياتها** (Its strategies) وهذا لتحقيق أهدافها المرجوة.<sup>72</sup> ومنه نخلص من خلال ما سبق أن أهمية المدخل النظري لـ **روبرت دال** يعود إلى ما يوفره من إطار تحليلي للتصنيفات المتعددة للنظم السياسية المعاصرة من ناحية، وتحديد دور المعارضة السياسية في هذه النظم من ناحية أخرى.

أما بخصوص موضوع الدراسة، فإننا يمكن إسقاط تصنيفاته للنظم السياسية وتحديد موقع المعارضة السياسية فيها على كل من النظم السياسية العربية والحركات الإسلامية على حد سواء. فالنظم السياسية العربية وانطلاقاً من خصائصها المبنية سابقاً خاصة باعتبارها تسلطية وتعاني أزمة الشرعية فإننا يمكن اعتبارها نظم مهيمنة فهي تتوافق مع خصائصها المبنية في تصنيف **دال**، وهذا كنتيجة لتقييدها الشديد لفرص التعبير المتاحة أمام معارضي الحكومة بما فيهم الحركات الإسلامية والقمع الموجه إليهم هذا من ناحية. من ناحية أخرى توجد بعض النظم السياسية العربية تتميز بالتقييد والانفتاح وإن كان نسبياً لتصبح نظم مختلطة على حد تعبير **دال** خاصة فيما يتعلق بموقفها من المعارضة الإسلامية فهي تسمح لها بحق الوجود لكنها تقيد نشاطها السياسي (مشروطة العمل الحزبي).

أما الحركات الإسلامية كنمط من أنماط المعارضة السياسية، فإن تركيزنا في هذا الإطار متعلق بالحركات المعتدلة التي تعتمد على الأساليب والقنوات السياسية القائمة كما ورد في التحليل السياسي لـ **روبرت دال** والتي تحددت في إطارها إستراتيجية النظم السياسية العربية تجاهها (إستراتيجية التعايش)، وهذا على خلاف المعارضة العنيفة التي تعمل على الانقلاب الجذري على كل من النظام والمجتمع على حد سواء، وهذا ما سنبينه في المطلب الثاني.

## **المطلب الثاني: نظرية ماركس فيبر في التحليل الاجتماعي**

أدى الطابع الاجتماعي الاحتجاجي لجماعات المعارضة في النظم السياسية المعاصرة إلى اتجاه كثير من الباحثين إلى دراسة تلك الجماعات في إطار مفهوم "**الحركات الاجتماعية**" الذي يمثل أهم المفاهيم الأساسية في أدبيات التغيير الاجتماعي.

ولقد أجريت دراسات جديدة تشرح أسباب الأعمال الجماعية للأفراد وارتباطها بالحركات الاجتماعية، وطرحت الأطر الأساسية للنظريات المتعلقة بهذه الأخيرة، وتعد أعمال **ماكس فيبر** من أبرز الإسهامات في هذا المجال.

لكن قبل التطرق إلى ذلك بجدر الإشارة إلى تعريف الحركات الاجتماعية، حيث تعرّف على أنها: " جهد متصل لجماعة كبيرة نسبياً من الناس

<sup>72</sup> - لتفصيل أكثر حول معايير تصنيف المعارضة السياسية ارجع إلى كتاب :

Robert. A. Dahl, *L'avenir de L'opposition dans Les Democrties.* ( traduit par : Murice Lusroni, Pari: PP, 105\_106

تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بدرجات مختلفة بأسلوب عنيف أو سلمي، ينجم عن حدوث خلل في البناء الاجتماعي والنظام السياسي ونمط القيم، ويتسم بخلط من التنظيم والعفوية أو التلقائية سريع الانتشار والتغلغل خاصة بين عامة الناس، كما يتسم بالتطور والنمو، وهو يمثل تيارا فكريا سياسيا قد يقتصر على حدود جغرافية معينة أو يتعداها لمدى جغرافي أوسع.<sup>73</sup>

وتعمل الحركة الاجتماعية أثناء نموها ومراحل تشكيلها إلى خلق تنظيم يعبر عنها، فكما يشير **هربرت** : " تنمى الحركة الاجتماعية تنظيما وبناءا يجعل منها جملة متماسكة لها شكل بناء اجتماعي يشغل فيه الأفراد مراكز مختلفة ( statuts positions ) وبؤدون أدوارا معينة"<sup>74</sup>. ولتماسك أي حركة اجتماعية فإنها تستند إلى أيديولوجية معينة وتعمل على تنمية عقائدها الخاصة بها لتحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار يأخذ **ماكس فيبر** في الاعتبار النظام العقائدي والبنية الفكرية ويرى أن لهما تأثيرا مهما في العمل الجماعي.

فإذا كان **كارل ماركس و دوركايم** يريان أن التناقضات الاجتماعية هي الدافع إلى " التحرك الجماعي " ، فإن العمل الجماعي ينظر **فيبر** ينبع بشكل عام من التزام أعضاء تلك الجماعة المبدئي بنوع خاص من النظام العقائدي، وللمعتقدات بنظره منطقها الخاص وقوتها، كما أن سلطة الأفكار والمعتقدات كأسس للإقدام وللعمل تنعكس في بحث **فيبر** حول الأنواع الثلاثة حول السلطات " **التقليدية، القانونية، والكاريزمية** ". وبناء عليه فإن العمل الجماعي ينظر **فيبر** هو حصيلة الالتزام بنظام عقائدي خاص.<sup>75</sup>

أما في سياق الحركات الاجتماعية الثورية، يعبر بعض الباحثين عن الأيديولوجية بتعبير " **القضية** " ، ولكي تؤدي وظيفتها كعنصر أيديولوجي يجب أن تتصف بصفيتين :

**- الصفة الأولى:** أن تكون ذات تأثير قوي وتجلب بالتالي أغلبية ساحقة من المؤيدين، ولكن تلك الفكرة لا تكفي وحدها ، بل تحتاج إلى المحافظة على الثقة فيها وتجديدها باستمرار، الأمر الذي يتم بفعل النجاحات الجزئية التي تتم عن طريقها .

**- الصفة الثانية:** أن يكون من الصعب على القوى الحاكمة أن تواجه تلك القضية، (أي تفي بوعودها إزائها) ، لأنه إذا كان من السهل على النخبة الحاكمة أن تتبنى القضية وتفي بمطالبها فإن فرصة الحركات الثورية في النجاح ستكون ضعيفة، لذلك فإن القضية المثارة يجب أن تتضمن دعوة متناقضة مع رغبات الطبقات الحاكمة.<sup>76</sup>

فبخصوص موضوع الدراسة تحديدا الحركات الإسلامية، فإن العديد من الباحثين أكدوا على أنها تدخل في نطاق الحركات الاجتماعية والسياسية، ومن هؤلاء الدكتور **علي الدين هلال** الذي رأى " أن الحركات الإسلامية

<sup>73</sup> - عبد العاطي محمد احمد ، الحركات الإسلامية في مصر، مرجع سابق ، ص 19.

<sup>74</sup> - مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة : مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006، ص 29.

<sup>75</sup> - مسعود أسد الله، الإسلاميون في مجتمع تعددي، (تر: دلال عباس )، بيروت: مركز الاستشارات والبحوث، 2004، ص 66.

<sup>76</sup> - هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة : سن المهادنة والمواجهة، مرجع سابق، ص 55.

هي تأكيد أو إثبات الصور التقليدية للفهم والسلوك في بيئة تتغير جذريا، كما أنها تدرك أنها تتحدث إلى بيئة متغيرة، وقد تكون هذه الحركات معارضة لكل التغيير الاجتماعي، ولكنها تصرّ على أن التغيير يجب أن يكون محكوما بالقيم وصور التفكير التقليدية.<sup>77</sup>

كما نظر **سعد الدين إبراهيم** النظرة نفسها، واعتبر أن الحركات الإسلامية تسعى إلى بناء نظام اجتماعي جديد قائم على الإسلام.

يتضح جليا من خلال نظرة كل من **علي الدين هلال** و **سعد الدين إبراهيم** للحركات الإسلامية أنها في سعيها لتغيير تعتمد على الإسلام كأطار فكري أيديولوجي، وهذا تركيزا على دور البنى الفكرية والعقائدية التي أكد عليها **ماكس فيبر**.

كما أن الإسلام الذي تنادي الحركات الإسلامية بتطبيقه في مختلف نواحي المجتمع الاجتماعية والسياسية الثقافية وحتى الاقتصادية يدخل في إطار ما يدخل عليه بعض الباحثين بمفهوم " **القضية** " ، وهذا باعتباره أنه ذا تأثير قوي ويحضر بتأييد الأغلبية السائدة، كما أن الإسلام كمنظومة قيم يرمى تطبيقها في مختلف المجالات يصطدم برغبات الطبقات الحاكمة إذ يصعب عليها أن تتبنى " **القضية** " وتفي بوعودها إزائها لأن ذلك يحمل تناقضا مع متطلبات الديمقراطية أي العلمانية (فصل الدين عن الدولة) هذا من جانب، ومن جانب آخر النخب العلمانية سوف لن تسمح بذلك .

وقد كان إدخال الباحثين للحركات الدينية في عداد الحركات الاجتماعية والسياسية نوعا من التطور في التعامل مع علاقة الدين بالتغيير الاجتماعي<sup>78</sup>، خاصة مع صعود موجة الإحياء الإسلامي منذ عام 1979، حيث ظهر الإسلام كقوة للتغيير سواء على مستوى الإيديولوجية أو الممارسة السياسية، واعتبر أسلوبا للحياة الاجتماعية لكثير من المسلمين ، وأصبح مصدرا للعديد من الحركات السياسية.<sup>79</sup>

وعليه يمكن القول أن الحركات الإسلامية هي حركات اجتماعية وسياسية في المجتمع، لها أهدافها وخصائصها المتميزة وإستراتيجيتها.

وتتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة ، شأنها في ذلك شأن أية قوى سياسية أخرى وما صفة " **الإسلامية** " في هذه الحالة سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات.

لكن هذا المقترّب النظري لا يخص الحركات الإسلامية المعتدلة وإنما المعارضة الإسلامية العنيفة للنظام ( حركات الاحتجاج والرفض) التي خرجت في معارضتها للنظام عن الأشكال التقليدية للمعارضة السياسية، وكانت اقرب من حيث تشكيلاتها الاجتماعية وحركتها السياسية إلى الحركات الاجتماعية ذات الطابع العنيف، والتي تهدف إلى الانقلاب الجذري على كل من النظم السياسية القائمة ومجتمعاتها، كما أنها تمتلك

<sup>77</sup> - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، أطروحات في دراسة الظاهرة الإسلامية مع إشارة إلى خصوصياتها في آسيا في كتاب : علاء أبو زيد ( وآخرون ) ، الحركات الإسلامية في آسيا، مرجع سابق، ص 14.

<sup>78</sup> - ذكر أحد الدراسات أن الكتابات الماركسية روجت في فترة الوقت الذي تتصور أن الدين يعد من معوقات التغيير الاجتماعي، ومن ثم فهو يتناقض مع مفهوم الحركات الاجتماعية والسياسية القائمة على التغيير ، استنادا إلى أن الدين يشيع في نفوس البشر شعور بالاستسلام ، ومن ثم يصرفهم عن العمل الاجتماعي بتغيير أوضاعهم المتردية .

- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سابق، ص 16.

أدواتها الخاصة من تنظيم وإيديولوجية كما سبق إبرازه في نظرية فيبر لتحقيق أهدافها ومطالبها .

### **المطلب الثالث: المقاربة الدينية في فهم الحركات الإسلامية .**

يعتبر هذا المقترح أن الدوافع والمرجعية التي تدعو إلى قيام حركة اجتماعية هي دينية باعتبار أن الدين في الحضارة الإسلامية هو مرجعية التغيير\*، وهذا خلاف الحضارة الغربية التي تجعل من العوامل الاقتصادية أو عوامل الهوية هي مصدر فعل الحركات الاجتماعية، لأنها تستلهم القيم العلمانية التي تفصل بين الدين والسياسية أو تجعل من الدين عاملا سلبيا وليس مصدرا للفعل الاجتماعي.<sup>80</sup>

وقد تبنى هذا المقاربة العديد من المفكرين سواء من العرب أو من الاستشراقيين، فمثلا عند المدرسة العربية نذكر المفكر **برهان غليون** في دراسته بعنوان "**الاجتماع السياسي للحركة الإسلامية محاولة للفهم والتفسير**"، يربط بين تنامي الحركات الإسلامية في المجتمعات العربية وبين مجموعة من القيم الروحية والدينية المستلهمة من الدين الإسلامي.<sup>81</sup>

أما عن المدرسة الاستشراقية نذكر الباحث **ديكمجيان** الذي يعتبر أن الانبعاث الإسلامي كان وثيق الصلة بفترات الاضطراب والخطر الذي يهدد وجود الأمة الإسلامية وتماسكها الروحي وفي هذا الصدد يقول: " أي منهج سليم عقليا في تناول موضوع انبعاث الروح الإسلامية يتطلب منظورا واقعيا من الناحية الثقافية يقوم على أساس عقيدة الإسلام وتاريخه وكتابات المنظرين الإسلاميين".<sup>82</sup>

ويرجع ظهور الحركات الإسلامية بنظر هذه المقاربة إلى العلاقة بين "**السلطان والقرآن**" أو ما يسمى "**الدولة والمنهج الديني**" وهو ما يطلق عليه " الإطار المرجعي الأساسي لتفسير ظهور الحركات الاجتماعية في الإسلام". كلما استجابة الدولة للمنهج الديني كلما كان تلاحم الأمة معها بكل طوائفها، وكلما كانت متصادمة معه كلما حدث تمرد على الدولة ومطالبتها بالعودة لشرعيتها الأصلية المستمدة من تماثلها للمنهج الديني .<sup>83</sup>

تعد في هذا السياق **حركة الإخوان المسلمين** في مصر خير دليل على ذلك، فهي حركة دينية هاجسها عوامل ثقافية ، إلا أنها ظهرت في منظور

أ - كانت كل التحليلات الغربية قبل السبعينات تنظر إلى الدين باعتباره ميتافيزيقيا غربية لا تأثير لها في الواقع المعاش ، ومن ثم فهو ليس موضوع للعلم أو البحث العلمي والاجتماعي والسياسي ، ومن ثم فالعلوم الاجتماعية الغربية واجهت انتكاسة إبستومولوجيا حين اكتشفت أغلب الدراسات الغربية بعد مواجهة الإحياء الإسلامي 1979 ، أهمية الدين كمفجر للتغيير الاجتماعي على عكس ما اعتقدت أن التغيير في العالم الإسلامي هو من اليسار ، ومن الحركات الشيوعية.

<sup>80</sup> - كمال السعيد حبيب ، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه 1983-1997 ، ( رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ) ، 2006 ، ص 91.

<sup>81</sup> - المرجع نفسه، ص 10

<sup>82</sup> - المرجع نفسه، ص 105.

<sup>83</sup> - كمال السعيد حبيب ، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه 1983-1997 ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 95.

التغيير الاجتماعي والسياسي وهو ما يطلق عليه " **الإطار المرجعي الوسيط** " لظهور الحركة \*

وعلى هذه الأساس يصبح التمييز بين عوامل الوجود وأسباب الانتشار أمر ضروري فالتفسيرات التي قدمها الماركسيون في ستينيات وسبعينيات هذا القرن، والتي تمحورت حول مقولات " الفقر والأزمة الاقتصادية وهزيمة 1967 "، كلها عوامل ساعد على انتشار الحركات الإسلامية، إلا أنها في الأساس ظاهرة محض ثقافية ترجع إلى خصوصية الثقافة العربية الإسلامية وإلى طبيعة النص الديني الإسلامي، وهي التي تمثل عوامل الوجود<sup>84</sup>.

فإذا كانت الحركات الإسلامية تتفق على مرجعية الدين الإسلامي في التغيير وبلوغ الأهداف المسطرة ( الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية )، فإنها تختلف في الأساليب والوسائل المتبعة.

فالحركات المعتدلة تدعوا إلى أسلمة المجتمع من " **أسفل** " عن طريق ( الدعوة، إنشاء حركات اجتماعية، ثقافية )، وتتبنى المرحلية كوسيلة لبلوغ الأهداف وهو النهج الذي اتبعه **حسن البنا**، الذي لا يقبل بالثورة إلا بعد استنفاد وسائل الضغط السلمية ويقول في هذا الصدد: " **إذا أصبح الحكم غريباً عن طبيعته إلى حد تجاوزه الشريعة، عندئذ يصبح من حق الفرد، لا بل من واجبه أن يثور، هذا هو العنصر الثوري في الإسلام** " <sup>85</sup>.

و على العكس من ذلك، فالحركات المتشددة ترى أن لا سبيل لأية تسوية مع النظم السياسية والمجتمعات، ويدعون إلى القطيعة، ويدخلون مفهوم الثورة. ويعد **سيد قطب** " **منظر القطيعة** " وعبر عنها بشكل خاص تلامذته وقد استلهمت أفكاره فيما بعد الحركات الإسلامية في فترة السبعينات حيث تمازجت أفكار قطب مع أفكار المعارضة والخروج على النظام المستمدة من الفقه المالكي أو ما يعرف بفقه " **الخروج والجهاد والعلاقة بين الحاكم والمحكوم** "، لذا كان نهج الحركات المتشددة نهجاً ثورياً مقاوماً<sup>86</sup>.

## **المطلب الرابع: المقاربة المادية في فهم الحركات الإسلامية.**

تعتبر هذه المقاربة أن الحركات الإسلامية هي انعكاس وتعبير عن الواقع المادي، المتمثل في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الطبقات التي ينتمون إليها.

حيث تهتم بدراسة الخلفية الاجتماعية للفاعلين وتأثيرها على فعلهم السياسي والمجتمعي، وكذلك بإخفاق النظم الاجتماعية والسياسية الحاكمة في العالم العربي في تحقيق التنمية والتحديث، وهو ما خلف أزمات متصلة بالعدالة الاجتماعية ووجود فئات محرومة مستعدة للانخراط في هذه الحركات الاجتماعية.

<sup>84</sup> - يعنى الإطار المرجعي الوسيط ذلك السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ظهرت فيها الحركة الاجتماعية الإسلامية وهو إطار يفسر أسباب ظهور هذه الحركات.

<sup>84</sup> - عمرو الشوبكي، " هل يمكن بناء تيار إسلامي ديمقراطي "، مجلة الديمقراطية، العدد: 12، أكتوبر 2003، ص 112.

<sup>85</sup> - أوليفيه روا، تحريره الإسلامي السياسي، (تر: نصير مروة)، ط 2، بيروت، : دار الساقى، 1986، ص 46.

<sup>86</sup> - أوليفيه روا، تحريره الإسلامي السياسي، مرجع سابق، ص 47.

وهذا التفسير يسود في أوساط الخطاب اليساري و المنظور الاستشراقي الغربيين. فعن الأصول الاجتماعية للحركات الإسلامية، يرى **محمود أمين العالم** أن هذه الحركات تنتشر في أوساط ريفية، وأن الأيديولوجية التي توجه هذه الحركات لا تزيد عن كونها إيديولوجية ريفية في عالم مدن، إذ يقول: **"كانوا من أصول ريفية فقيرة ممن نزحوا إلى المدن الكبرى للعلم أو بحثا عن العمل، وهم من أسر ومن فئات وسطى وصغرى من تجار أو مزارعين صغار"**.<sup>87</sup>

أما عن إخفاق النظم الحاكمة في الدول العربية في تحقيق التنمية والتحديث، يقول **فاتح عبد الجبار** في هذا الصدد: **"أن نمو الحركات الدينية الراهنة هو تعبير عن احتجاج المنتج الريفي الصغير على التناقضات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية لرأسمالية الدولة التابعة في طور تأزمها"**.<sup>88</sup>

أما بالنسبة للطروحات الغربية فهي تنصب في نفس طروحات اليسار العربي، حيث نجد مثلا **مالكوم كير** يركز على الخلفية الاجتماعية للاتجاهات الدينية السائدة في العالم الإسلامي وكذا التغيرات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي تسبب مشاكل وصعاب متعددة لكل طبقات المجتمع، فالأحياء الديني بالنسبة له هو نتيجة لهذه التغيرات، ويقدم الدليل على ذلك بالثورة الإيرانية التي حدثت باعتبارها نتيجة للتناقضات والمشاكل الاجتماعية المتراكمة في المجتمع الإيراني التي أدت إلى حدوث الانفجار

89

ومنه فالحركات الإسلامية وفقا لهذه المقاربة، صنعت لنفسها قاعدة اجتماعية شعبية من خلال الأسباب السالفة الذكر، وهذا من جانب اعتمادها على التدين التقليدي الراسخ في فئات الشعب وكذلك من جانب أنها حركة شاسعة متجذرة في الطبقات الوسطى من المجتمع العربي. فمن خلال ما سبق نرى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مهمة، لكنها لا تكفي وحدها لتحليل وتفسير الحركات الإسلامية، فهي ظاهرة مركبة ولها عمقها التاريخي والحضاري، وهي تمثل بالتالي أبرز تجليات النص الإسلامي والخبرة الحضارية الإسلامية لكنها في نفس الوقت تعيش في ظل واقع اجتماعي وسياسي متغير يعكس تأثيراته على خطابها السياسي وعلى تفسيرها لنصها الديني على السواء.

87 - تركي علي الربيعو، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب الغربي المعاصر، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 36

88 - المرجع نفسه، ص 37.

89 - كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه 1983-1997، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 116\_117.

## استنتاجات الفصل

بعد دراستنا للإطار النظري للموضوع توصلنا لمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- يعد مفهوم الإستراتيجية مفهوم عسكري النشأة، إلا أنه تم توظيفه بدرجات متفاوتة في حقول متعدد، وأبرزها حقل العلوم السياسية، حيث استخدمته النظم السياسية العربية في تعاملها مع مختلف التشكيلات والقوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية، وذلك باعتمادها لوسائل وآليات لغرض تحقيق أهدافها المسطرة.

- إن النظم السياسية العربية هي نظم حديثة النشأة، تتكون من دول مستقلة تشترك في خصائص عديدة، لكن مع ذلك لا يمكن الإقرار بتجانس كلي لتلك النظم، باعتبار أن البعض منها عرف تطورات ايجابية كالانتقال نحو التعددية السياسية والانفتاح السياسي... في حين بقي البعض منها يتخبط في الأزمات السياسية والاقتصادية، بعيدا كل البعض عن مؤشرات التنمية السياسية و متمسك بمظاهر التخلف السياسي، كما أن تعدد معايير تصنيفها لدليل آخر على عدم تشابهها.

- يعتبر مفهوم الحركات الإسلامية مفهوما معقدا، مما أنتج خلطا في التحليلات المتصلة بمواقفها ودورها، وهذا لتعدد المعايير وتباين وجهات نظر الباحثين عربا كانوا أم أجانب. أما فيما يخص تصنيفاتها، يمكن القول أنها تنقسم من حيث النوع ( الطبيعية ) والوسيلة وكذا الاتجاه، لكنه كمفهوم يشمل على الخصائص التالية:

- الإسلام كمرجعية للفكر والعمل .
- الرغبة في إنشاء دولة إسلامية .
- تسعى إلى التغيير بطرق سلمية أو عنيفة .
- تستخدم لتحقيق أهدافها وسائل شرعية و غير شرعية.
- تشترك أغلبها في رؤيتها لبعض القضايا المحورية، أو كما سماها الباحث **ناثان براون** المناطق الرمادية كقضية المرأة، حقوق الإنسان، الديمقراطية....

- إن أهمية التحليل السياسي والاجتماعي المقدمين في نظريتي **روبرت دال** و **ماكس فيبر** ساهم إلى حد كبير في تأصيل الموضوع، خاصة لتعرضه لأنماط كل من النظم السياسية المعاصرة وطبيعة ودور المعارضة



السياسية في إطارها، سواء كانت معارضة سلمية تعمل في إطار النظم القائمة، أو معارضة عنيفة تسعى إلى تغييره بالقوة، وهو ما يؤثر في أساليب التعامل النظم السياسية معها. أما فيما تعلق بمقاربات الحركات الإسلامية (الدينية والمادية ) فهي ساهمت في التمييز بين عوامل الوجود وأسباب الانتشار على حد تعبير **عمرو الشويكي**.



# الفصل الثاني :

محددات  
استراتيجيات  
النظم السياسية  
العربية  
اتجاه الحركات  
الإسلامية  
( دراسة في  
النماذج )

تباينت استراتيجيات النظم السياسية العربية اتجاه الحركة الإسلامية من دولة إلى آخر وفقا لظروف كل دولة، واتخذت أشكالا وصورا مختلفة . لكن في عمومها لا تخرج عن إستراتيجيتين أساسيتين؛ وهما **إستراتيجيتي الإقصاء والتعايش**

ففي **الأولى**؛ أظهرت بعض النظم السياسية العربية موقفا متشددا تجاه الحركات الإسلامية وذلك بعدم الاعتراف بها أصلا لسبب أو لآخر، أو من خلال استبعادها من الساحة السياسية نتيجة معارضتها وتحديدها لسياسات النظام القائم، كما هو الحال في **النموذج الجزائري (الجهة الإسلامية للإنقاذ)** أو **النموذج التونسي (حزب النهضة الإسلامية)**،...، مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل والآليات، بغرض تحقيق إستراتيجيتها الإقصائية، مستغلة في ذلك بعض التحديات والتجاوزات، التي تراها \_حسب رأيها\_ مهددة لبقاء واستمرارها.

أما في **الثانية**؛ فتمثلت في اتخاذ تلك النظم لمواقف أقل تشددا وأكثر مرونة في التعامل مع الحركات الإسلامية ذات التوجهات الاعتدالية، من خلال فتح مختلف قنوات المشاركة السياسية لها، لكن وفقا لشروط تحددها دساتير النظم السياسية العربية، وبهدف تحقيق نجاعة أكثر لإستراتيجية التعايش، تلجأ تلك النظم الى توظيف شتى الوسائل الممكنة، وهذا على غرار **النموذج الكويتي (الحركة الدستورية الإسلامية) والنموذج السوداني (الجهة القومية الإسلامية)**،... حتى وإن اختلفت مبررات كل نموذج بحسب بنائية كل نظام سياسي.

ولفهم أدق لهذين الإستراتيجيتين كان من الضروري تحديد السياقات العامة التي تساهم في رسم واضح وشامل لهما وفقا للتسلسل المنهجي التالي:

فقمنا في المبحث الأول بإبراز **البناء الدستوري والواقع الممارساتي للدين والأحزاب في النظم السياسية العربية** كبناء أساسي تتأسس عليه مختلف الاستراتيجيات، ثم بينا في المبحث الثاني **إستراتيجية الإقصاء من خلال تعريفها، فمؤشراتنا، وأخيرا انعكاساتها**، أما في المبحث الثالث والأخير فحاولنا دراسة **إستراتيجية التعايش** بدءا **بالتعريف، فالمؤشرات، ثم الانعكاسات** المترتبة عليه.

## **المبحث الأول : البناء الدستوري والواقع الممارساتي للدين والأحزاب في النظم السياسية العربية**

يعتبر الدين الإسلامي المقوم الأساسي لأغلب النظم السياسية العربية، حيث نجده في المواد الأولى من كل دستور، في حين تشكل الأحزاب السياسية أو الجمعيات ذات الطابع السياسي – كما تقر بعض الدساتير العربية – مؤشرا ايجابيا عن تحول أغلب الدول العربية من أنظمة أحادية إلى أنظمة تعددية .

لكن البعد الممارساتي للدين والأحزاب مازالا يشكلان تحديا كبيرا لتلك النظم، وعلى إثر ذلك تحدد استراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية

التي استفادت من المناخ الديمقراطي واعتمدت على الدين كمحور لحراكها السياسي، هذا الأخير مازال يعتبر مصدرا للاستقطاب بين مختلف التيارات السياسية، كما أن الأحزاب السياسية بدورها - على اختلاف توجهاتها - تضع شرعية النظم السياسية على المحك . وهذا ما سنتطرق إليه في المطلعين الآتين. **المطلب الأول: مكانة الدين والأحزاب في**

## **الدساتير العربية**

بداية يُعرف الدستور على أنه الوثيقة الأساسية والمرجعية لتحديد طبيعة النظام السياسي ( رئاسي ، برلماني ، شبه رئاسي...)، وتنظيم العلاقات بين مختلف السلطات (تنفيذية تشريعية ، قضائية ...). كما يُعرف على أنه مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة ، وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم. وهناك نوعان للدساتير المكتوبة وهي الموجودة في أغلب دول العالم ومنها الدول العربية ، والدساتير غير المكتوبة (شفوية) ونجد أشهرها الدستور البريطاني<sup>90</sup>.

ففي حالة الدساتير العربية فنلاحظ أنها تضمنت سمات مشتركة أهمها :  
**أولا / هوية الدولة:** حيث تنص معظم الدساتير العربية على (أن الدين الإسلامي هو دين الدولة )، والمقصود هنا ليس علاقة الإنسان بربه الوجدانية والروحية المقدسة بل تحديد دين الدولة المقترن بدوره في العملية التشريعية المتجسدة في الممارسات الاجتماعية المختلفة كما ينص عليه **الدستور الجزائري لعام 1963** وغيرها من الدساتير التي جاءت بعده في مادته الثانية ( أن الإسلام دين الدولة ) ، في حين ينص **دستور قطر لعام 1972** في مادته الأولى على أن قطر دولة عربية دينها الإسلام والشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لتشريعها، كما نجد أيضا **الدستور السوداني الصادر في 1998 (أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران للتشريع)**.<sup>91</sup>

الملاحظ أن هذه الدساتير وغيرها تنص على أن الإسلام هو المصدر الرئيسي أو مصدر من مصادر التشريع في الدولة، حيث تؤكد النخب العربية الحاكمة على أنها لا تصدر أي قوانين تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وإنما تبادر على الفور إلى تعديل أي قانون ينطوي على وجود شبهة تتعارض مع الشريعة. ولعل وضع فقرة (الدين الإسلامي دين الدولة) في المادة الثانية في أغلب الدساتير العربية دليل على إدراك النخب الحاكمة مدى أهمية هذا البند، لدرجة أن بعض الدول العربية تصف أعلى هرم في السلطة " **بأمير المؤمنين** " أو " **حامي حمى الدين** "، و " **الثائر المسلم** " ... وهذا على غرار دستور **المملكة المغربية الصادر في 1996** في مادته **19** (الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الدين والساھر على احترام الدستور ..)، كما يطلق الزعيم الليبي على نفسه العقيد معمر **القذافي الثائر المسلم**.<sup>92</sup>

ومنه فاقتران صفات الدين الإسلامي برؤساء بعض الدول العربية برهان على المكانة الرفيعة التي يوليها هؤلاء للإسلام على الأقل على المستوى التنظيري، لكن هل فعلا يشكل الدين الإسلامي محور الممارسة السياسية لهؤلاء الرؤساء؟.

**ثانيا/ الأحزاب السياسية:** الجدير بالذكر أن معظم النظم السياسية العربية اعتمدت بعد استقلالها مباشرة نظام الحزب الواحد\*. لكن تماشيا مع التحولات التي شهدتها العالم بسقوط الاتحاد السوفياتي وبروز القطب الليبرالي...، فتحت تلك الأنظمة المجال للتعددية الحزبية - ولو بقيود - وتحت مسميات مختلفة (الجمعيات السياسية - الممارسة التعددية - الأحزاب السياسية...)، فإذا أخذنا بعض النماذج للنظم السياسية العربية فإننا نجد أنها نصت في دساتيرها على حق الجمعيات والأحزاب السياسية، كما ورد في **دستور تونس** في مادته (08) على (حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسب ما يضبطه القانون - وحق النقابي مضمون .

- تساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية ، وتنظم على أساس ديمقراطي ، وعليها أن تحترم سيادة الشعب وقيم الجمهورية وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية .

- تلتزم الأحزاب بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعفوية وكل أوجه التمييز .

**ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه وأهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة )**<sup>93</sup>.

أما في **الدستور الجزائري** لسنة 1989 فقد فتح بوابة التعددية السياسية في مادته (40) لكن باستعمال مصطلح الجمعيات السياسية وليس الأحزاب السياسية كالأتي: ( حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الساسة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد و94سيادة الشعب ).

في حين أكد صراحة على الأحزاب السياسية في التعديل الدستوري لعام 1996 في المادة (42) التي نصت على: ( حق إنشاء الأحزاب معترف به ومضمون ، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية ، وأمن التراب الوطني، وسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة .

\* - باستثناء الدستور المغربي الذي انفرد منذ البداية بحضر نشاط الحزب الواحد.

<sup>93</sup> - قسم البحوث والدراسات ، الدساتير في البلدان العربية ، (د. د. ن) ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005 ، ص 112 .

<sup>94</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المعهد التربوي الوطني ، العدد 09 بتاريخ 01 مارس/1989 .

- وفي ظل احترام أحكام الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة . يحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية ، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما. وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون )<sup>95</sup>.

فالبارز أنه في كل من الدستور التونسي والجزائري وغيرها من الدساتير العربية الأخرى -على سبيل المثال - فتحا مجال التعددية الحزبية في بدايتها بمصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي وليس مصطلح الأحزاب السياسية ، لأن رؤية هذه الأنظمة هو ضرورة أن تبدأ حياتها السياسية التعددية بجمعيات تتطور مع التجربة والوقت إلى أحزاب سياسية وهذا من منطلق أن فتح الباب على مصراعيه أمام الأحزاب السياسية في ظل غياب الخبرة من شأنه أن يعرقل التحول الديمقراطي الذي تسعى إليه النظم الحزبية خاصة بعدما كانت تحت حكم الحزب الواحد، وهو ما أكدت عليه صراحة **الجزائر** عقب إقرارها التعددية السياسية في البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر 1988 الذي تضمن: ( أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية منذ البداية مع أوساط تطمح في السلطة، وفي الحصول على امتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية )<sup>96</sup>.

لكن في قراءة أخرى لدساتير الأنظمة السياسية العربية ولماذا بدأت التعددية بمصطلح الجمعيات وليس الأحزاب ، فيمكن اعتبار تماشيا مع رغبة تلك الأنظمة ومنذ البداية في تضيق الخناق على النشاط السياسي وحصر نشاط الأحزاب السياسية في إطار العمل الجمعي والفرق واضح بينهما، خاصة في أن هدف الأحزاب هو الوصول إلى السلطة كمطلب شرعي وقانوني ، في حين هدف الجمعيات غير ذلك .

## **المطلب الأول : البعد الممارساتي للدين والأحزاب السياسية**

ما من شك أن النظم السياسية العربية يعرف الدين الإسلامي فيها بعض أشكال الحضور، وهذا الحضور ليس شكليا ولا يتعلق بطقوس السلطة فحسب، بل هو أوسع من ذلك بكثير، ومن مظاهره هو تواجد الدين في إدارة شؤون النظم العربية؛ نظام الأحوال الشخصية المستمدة من الدين الإسلامي والمطبق في معظم الدول العربية.

كما أنه تم إدخال بعض المواد الدينية في النظام التعليمي الحديث بمختلف أطواره، إضافة إلى رعاية الدولة لنظام الأوقاف الإسلامية، أو كما تسمى في **الجزائر** **وزارة الأوقاف والشؤون الدينية** مثلا ، فضلا عن اعتماد نظام الإفتاء ومفتي رئيس الدولة كحالة مصر.

<sup>95</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نص مشروع تعديل دستور 1996، الجريدة الرسمية ، العدد 61 . السنة 83 بتاريخ 16 أكتوبر 1996.

<sup>96</sup> - محي الدين عميمور ، الجزائر تضاريس الماضي وماكيت المستقبل ، الحدث الدولي والعربي ، العدد 107 الصادر في أبريل 2000 ، ص 16

إضافة إلى مختلف البرامج الدينية التي تبثها الدولة في التلفزيون والإذاعة، وكذا احتفال الرؤساء العرب بالأعياد الدينية احتفالا رسميا. وكل هذا يؤشر على رعاية النظم العربية للدين الإسلامي بطرق مختلفة.

ورغم كل تلك الاعتبارات، فإن هذا لا يبرر أن قرار الدولة ديني من منطلق : 1 / أن نظمها التشريعية – في الغالب- نظم وضعية مستمدة من القانون المدني الحديث ومعظمها تم وراثتها من دولة الاستعمار، أو كيفية مع النظم التشريعية لنظم الدولة الحديثة .

2 / ابتعاد كلي أو نسبي لأغلب نظمها التجارية والجبائية والمالية والصرفية عن الشريعة الإسلامية وتبنيها للمرجع التشريعي الحديث. وما الجدل الدائر في العديد من الدول العربية حول البنوك الإسلامية والطابع الربوي للنظام المالي، إلا دليل على مدى بعد النظم السياسية العربية عن الأصول الإسلامية.<sup>97</sup>

وقد يكون جنوح السلطة إلى استعمال الدين يدخل فيما يسمى اعتماد النخب الحاكمة للدين كوسيلة لخلق بعض مصادر الشرعية لديها، وهذا ما يفرق بين الدولة الدينية والدولة التي تستخدم الدين لتقوية شرعيتها والفرق واضح بين النوعين، فالأولى تحكم بما قضت به شرائع الدين أو أحكام المؤسسة الدينية مثل دولة الكنيسة في القرون والوسطى المسيحية ، والثانية تستجير الدين طمعا في إضفاء الشرعية على نفسها، أو كما سماها الباحث **عبد الإله بلقزيز** توظيف رأس المال الرمزي الديني في الحقل السياسي.<sup>98</sup>

ويواجه تطبيق الدين الإسلامي أو محاولة تطبيقه في النظم السياسية العربية العديد من التحديات منها :

**أولا / التيار العلماني ( اللائكي) :** إن تأثير العلمانيين على السلطة الحاكمة في وضع حد للعلاقة بين الدين والسياسة، قد تضخم مع صعود الحركات الإسلامية ورغبتها في إخضاع السياسي للديني ، وهكذا لم تعد العلمانية لديهم فصل للدولة عن الدين فحسب، بل أيضا منع تشكيل أحزاب سياسية على أساس ديني أو منع استعمال الدين في الصراع السياسي لكف الخطر الإسلامي الصاعد.<sup>99</sup>

ففي **الجزائر** على سبيل المثال سعى التيار العلماني للترويج والدعاية لفكرة إسقاط الولي في زواج المرأة واشترط تعدد الزوجات إلا برخصة من القاضي، وكذا إلزام المرأة الطالق المساهمة ، وهي بطبيعة الحال أمور تتعارض مع مبادئ الشرع .

ولعل الأمر الذي يجعل العلمانية في النظم السياسية العربية تشكل تحديا كبيرا هو أنها لم تصاحب عملية الديمقراطية كما هو سائد في خبرة المجتمعات الغربية ، وهو ما تأكد على لسان المفكر **فهمي هوبدي** بقوله: "إن العلمانية في الغرب حرّرت العقل من سلطة الدين ، وحررت الدين والمجتمع والعقل من سلطة الكنيسة، بينما في التجربة العربية رهنت الدين والمجتمع والعقل لكنيسة جديدة هي دولة النخبة العلمانية

<sup>97</sup> - عبد الإله بلقزيز ، مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة ، في كتاب مجدي حماد وآخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية : دراسات في الفكر والممارسة ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 151 .

<sup>98</sup> - عبد الإله بلقزيز ، مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة ، مرجع سابق، ص 152 .

<sup>99</sup> - المرجع نفسه، ص 152 .



الأوليغارشية أو ما يمكن تسميته بدولة الأوتوقراطية العلمانية، ففيها بدت العلمانية الغربية لصالح المجتمع وفي خدمته، وأنها في التجربة العربية ظلت على الدوام ضد المجتمع وضد طرح الجماهير وأحلامها<sup>100</sup>.

**ثانياً / التيار الإسلامي:** يرى هذا التيار أنه لا يكفي اعتبار الدين الإسلامي دين الدولة فحسب كما تقر به أغلب الدساتير العربية، وإنما ضرورة تطبيقه على أرض الواقع، لذا فهو لا يرى في النظم السياسية العربية الحاكمة القدرة الكافية على تجسيد المبادئ الإسلامية، في حين يعتبر نفسه الكفيل والمؤهل لذلك طبعاً في حالة وصوله إلى سدة الحكم، خاصة أنه يحمل شعارات **(الإسلام هو الحل ، الدولة الإسلامية الحكم الإسلامي...)**

لكن الملاحظ أن الشعارات وحدها غير كافية حتى يستطيع التيار الإسلامي تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف مناحي الحياة، ويمكن أن نرجع ذلك للأسباب التالية:

- إن غالبية النظم السياسية العربية لا تسمح بوصول الحركات الإسلامية إلى أعلى هرم السلطة، الأمر الذي يعني عدم قدرتها على تطبيق برنامجها الإسلامي، مادامت لا يعترف بها كمعارضة سياسية لها الحق في تولي السلطة فما بالك في تطبيق برنامجها السياسي.

- استعجاليه بعض الحركات الإسلامية في الوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية انعكس سلباً على الدين في حد ذاته، وهذا على غرار **الجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر** حيث سعت إلى إحداث التغيير من القمة وأهملت القاعدة ( التنشئة الإسلامية ) والتي تعتبر أساساً ومنطق أي عملية تغييرية، وهو ما صرح به **الشيخ عبد المالك بن أحمد بن المبارك رمضان الجزائري** بقوله: " حقيقة أن الوضع في الجزائر كان فيه نوعاً من التعجيل في قطف الثمرة، لكن الحماس وحده لا يكفي، لأن دعوة الجهة لم تمر بمرحلة التمهيد والتربية على منهج علمي عقائدي دعوي كما تمر به كل الدعوات " <sup>101</sup>.

- غياب الخبرة السياسية - إن لم تقل انعدامها - لذا معظم الحركات الإسلامية في العالم العربي، نتيجة قلة تقليد إدارات قياديين أو حتى مناضلي التيار المعتدل لمناصب ذات نوعية وحساسية في إدارة النظم الحاكمة، وإن كانت فيها لا تتجاوز القطاعات العامة والهامشية في الدولة، وهو ما ينعكس سلباً على التمكين السياسي لتلك الحركات، ويجعل من مسألة وصوله إلى أعلى هرم السلطة أمراً غير مطروح على المستوى المتوسط إلى المستوى البعيد .

أما فيما يخص البعد الممارساتي للأحزاب السياسية، فترى أن عملية الانتقال نحو التعددية السياسية التي شهدتها دول عربية عديدة **كتونس، الجزائر، مصر والأردن** ... لم تفض إلى حدوث تغيير جوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم، حيث حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية،

<sup>100</sup> - فهمي هويدي ، سجل غير مشرف للعلمانيين العرب ، في كتاب الغربي فلاح ، سدنة العلمانية في الجزائر، الجزائر : دار الخلدونية . 2004 ، ص 44 .

<sup>101</sup> - عبد المالك أحمد المبارك رمضان الجزائري، مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية : الكتاب الأول عن الجزائر : الإمارات العربية ، مكتبة الفرقان: ط 2 ، 2001 ، ص 45 .

أفرغت عملية التحول الديمقراطي عن مضامينه الحقيقية، بل وجعلته في بعض الحالات كآلية لتحديث التسلطية للنظم الحاكمة.<sup>102</sup> فعلى الرغم من إقرار تعددية حزبية في العديد من الدول العربية، إلا أن النظام الحزبي في معظمه يفتقد إلى الفاعلية ويجعل دوره هامشياً في العملية السياسية، وذلك نظر لكثرة القيود السياسية والمالية والإدارية والأمنية المفروضة على نشاط وحركة هذه الأحزاب، خاصة في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ، وكذا هيمنة الحزب الذي يترأسه رئيس الدولة على مقاليد العمل السياسي بما يسمى "**حزب السلطة**"، كما هو في تونس مع هيمنة الحزب الوطني الدستوري أو حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر...

كما أن أحزاب المعارضة في العديد من الدول العربية تعاني من المشكلات البنيوية الذاتية - بدرجات متفاوتة - تؤثر سلباً على دورها في الحراك السياسي، منها محدودية قواعدها الجماهيرية إن لم نقل افتقارها أصلاً إلى وعاء شعبي يدعم ويساند برنامجها السياسي ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم نضج أطرها الفكرية وأصولها المرجعية وهشاشة بناها التنظيمية والهيكلية، وفقدانها الديمقراطية في صناعة قراراتها الداخلية، الأمر الذي يفسر كثرة الانشقاقات والصراعات الداخلية.<sup>103</sup> فانهدام الديمقراطية داخل الحزب، وانهدام آلية التداول الديمقراطي للمسؤولين فيها قرينة لتكريس البيروقراطية والتسلط الإداري من وجهة نظر الباحث المغربي **عبد الإله بلقزيز**.<sup>104</sup>

كما يمكن اعتبار أن النظام الحزبي التعددي في معظم النظم السياسية العربية لا يعبر عن خارطة القوى السياسية الفاعلة فيها، من منطلق أن السلطة رفضت ولا زالت ترفض السماح بتأسيس أحزاب سياسية بميولات إسلامية، بدعوى أن ذلك سيفتح الباب لقيام أحزاب مسيحية وغيرها...، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديداً للوحدة الوطنية للبلاد، في حين يؤكد رواد التيار الإسلامي أن الحزب الإسلامي ليس حزبا دينيا، بل هو حزب سياسي يستند إلى مرجعية دينية مثلما تستند الأحزاب اليسارية إلى مرجعية ماركسية، وتستند الأحزاب القومية إلى مرجعية قومية، لذا فهو ليس حكرا عن المسلمين فقط، بل يمكن أن يضم حسب رأي بعضهم في صفوفهم مسيحيين ما داموا يتفقون مع برنامجهم.

وبالتالي فالنظم السياسية العربية لا تزال تنظر بعين الريبة والحذر إلى كل ما هو إسلامي حتى وإن تغيرت أسماء تلك الأحزاب مثل عدم منح الاعتماد لحركة العدل والوفاء لمؤسسها **طالب إبراهيم** في الجزائر، مما شكل عقبة حقيقية في وجه التطور الديمقراطي في المنطقة العربية.

## المبحث الثاني: إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية

<sup>102</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 56

<sup>103</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981-2005)، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006، ص 156.

<sup>104</sup> - عبد الإله بلقزيز، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، في كتاب: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2007، ص 51.

انطلاقاً من رغبتها في احتكار الحق في امتلاك السلطة وفرض هيمنتها على جميع القوى السياسية التي تطمح في الوصول على السلطة، خاصة الحركات الإسلامية على اختلاف تياراتها وتوجهاتها، تحت مسميات مختلفة، "كالوصاية الأبوية" أو "الشرعية التاريخية..." وبذرائع متباينة "حماية الأمن العام"، "عقل الدولة"، "ضمان الاستقرار السياسي للبلاد وحمايته من أي تهديد" ...

تضع النظم السياسية العربية إستراتيجية لاستبعاد كل القوى المهددة للسلطة خصوصاً الحركة الإسلامية التي يعتبرها الكثير البديل الحقيقي للأنظمة العربية التي تعاني حالة اختناق سياسي كبير، أدخل العديد منها في دوامة العنف والعنف المضاد، وقد سميت هذه الإستراتيجية "بإستراتيجية الإقصاء"، ودراسة هذه الأخيرة تأتي وفقاً لثلاثة مطالب رئيسية فالأول نعالج فيه **المحددات العامة لإستراتيجية الإقصاء؛** موضحين تعريف إستراتيجية الإقصاء ومؤشراتها الثلاثة (طبيعة النخب الحاكمة - طبيعة الحركات الإسلامية - الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد الإسلامي)، أما الثاني فيتعلق بواقع إستراتيجية الإقصاء في النموذجين الجزائري والتونسي، وأخيراً انعكاسات إستراتيجية الإقصاء.

### **المطلب الأول: المحددات العامة لإستراتيجية الإقصاء**

ونتطرق فيها إلى تحديد تعريف إستراتيجية الإقصاء، فإبراز المؤشرات التي تتحكم في رسم تلك الإستراتيجية داخلية كانت أو خارجية، وأخيراً توضيح انعكاساتها على مستويين النظم العربية والحركات الإسلامية.

**أولاً/ تعريف إستراتيجية الإقصاء:** ونحدده من الزاوية اللغوية والزاوية الاصطلاحية.

**الإقصاء لغة/** من فعل قصى يقصي إقصاء. قضا المكان قصوا أي بُعد، والقصى والقاصي البعيد، والجمع إقصاء، وفي الحديث المسلمون تتكافأ دماؤهم يستقي بدمتهم أدناهم ويردّ عليهم أقصاهم أي أبعدهم.<sup>105</sup>

**الإقصاء اصطلاحاً/** تعني ممارسة النظم الحاكمة لسياسة الاستبعاد لمختلف القوى المهددة لسلطتها وبقيائها في الحكم، وذلك باستخدام شتى الآليات والوسائل (القانونية وغير القانونية، الشرعية وغير الشرعية، المسموح بها وغير المسموح بها)، بهدف استمرارها في إدارة دفة الحكم.

وفي حالة النظم السياسية العربية، فإن إستراتيجية الإقصاء تجاه الحركات الإسلامية تنبني على توظيف مختلف الميكانيزمات ضدها، وذلك باعتبارها مهدداً حقيقياً لسلطتها، خاصة وأن الكثير من الدارسين يعتبر الإسلاميين البديل الأكثر حضوراً لخلافة الأنظمة السياسية العربية التي توصف بالعجز في إدارة أزماتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، وتفتقد للشرعية السياسية. كما تتخذ إستراتيجية الإقصاء العديد من المستويات تتباين وفق تيارات الحركات الإسلامية المعتدلة منها والمتطرفة، وفي الغالب تستخدم النظم العربية الأساليب القمعية ضد الحركات المتشددة (الاعتقالات - فتح المحتشدات - الإكراه البدني - المواجهة العسكرية...)، والأساليب السياسية

<sup>105</sup> - عقل الدول بمفهوم الفيلسوف فريدريك هيجل ( La Raison D'eta ) أي أن الدولة لها الحق في تبرير كل تصرفاتها المشروعة وغير المشروعة باسم حماية مصلحة الدولة والقيم العليا لها.  
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط 3، 1994، ص 183.

ضد الحركات المعتدلة ( تزوير الانتخابات\_ احتكار مؤسسات الإعلام والاتصال\_ فرض القيود\_ حصر وتعليق نشاط الحركات الإسلامية ...).  
**ثانيا / مؤشرات إستراتيجية الإقصاء:** وتتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي :

**أ- طبيعة النخب الحاكمة:** بداية وكمدخل أساسي لفهم تلك الطبيعة نتطرق بإيجاز إلى تعريف مصطلح النخبة والنخبة السياسية.  
يعرفها **القاموس الانجليزي:** " أن النخبة هي أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ذات مكانة واعتبار".<sup>106</sup>

أما **القاموس الفرنسي** يعرفها: أنها مجموعة من الناس والجماعات تتيح لها إمكانية لامتلاك القوة أو التأثير أو المشاركة في صياغة تاريخ جماعة معينة عبر وسائل وسبل عديدة".<sup>107</sup>

كما يعرفها الايطاليين Pareto و Moska على أنها: " مجموعة قليلة من الأشخاص الذين لديهم شروط موضوعية ( الثروة \_ القدرة ) وأخرى ذاتية ( مواهب ... ) بالشكل الذي يجعلها متغيرة عن باقي أفراد المجتمع ".<sup>108</sup>  
أما النخبة السياسية فيعرفها الباحث Puntam: " بأنها أولئك الأفراد الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية تشمل البرلمانيين، الوزراء، رؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين والمسؤولين من مدنيين وعسكريين".<sup>109</sup>

ومنه فالنخب الحاكمة تحتل مركزا متميزا من منطلق امتلاكها للقوة والقدرة داخل النظام السياسي للدولة وتسهم بشكل محوري في صناعة القرارات.

أما النخب السياسية العربية فهي تتقاسم مجموعة من الخصوصيات المشتركة أهمها:

\_ التجربة السياسية المشتركة ( الخبرة التاريخية \_ الخبرة الدينية )  
\_ التكوين الفكري المشترك ( المعتقد الديني ، المعتقد السياسي )  
\_ تشابه طرق تولي الحكم ( الوراثة \_ الانقلاب \_ الخلافة \_ الانتخاب )  
أما فيما يتعلق بطبيعة النخب العربية الحاكمة، فإن العديد من الدراسات تجمع على أن أزمة النخب السياسية العربية هي أزمة مركبة لها عدة جوانب أبرزها :

1- ضعف المصادقية؛ إذ تأكد لجل الناس في الوطن العربي أن الأقوال والتصريحات والشعارات مخالفة مع الأفعال والممارسات، عكس ما يلاحظه الشارع العربي تجاه التيارات الإسلامية التي كان لها حضورا في قلب خدمات الدولة ( التربية \_ الصحة التعليم ... ) وهذا انطلاقا من شعارها الإسلام هو الحل، الأمر الذي اكسبها شعبية ومصادقية لدى الشارع العربي، لتصبح تشكل بديلا حقيقيا للنظام القائم، على غرار ما تقوم به **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن** التي أشرفت على إقامة العديد من المستشفيات والمدارس، وهذا ما سنوضحه في الفصل الأخير.<sup>110</sup>

<sup>106</sup> - إدريس الكريني ، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية ، العدد 25 جانفي 2007 ، ص 51.

<sup>107</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>108</sup> - المرجع نفسه، ص 52.

<sup>109</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>110</sup> - ، إدريس لكريني ، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح مرجع سابق ، ص 55

2- الفشل والهزائم والاحباطات التي سادت الشعوب العربية، ترجع مسؤولية ذلك بالأساس إلى تلك النخب أو ما يسمى " **بإخفاق مشروع الدولة الوطنية** "، حيث وصلت الأنظمة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى مأزق سياسي أيديولوجي، تآكلت فيه المرجعيات التقليدية التي كانت تضيف على النظام مشروعيتها لصالح التيارات الإسلامية وهو ما أكدّه الباحث **برهان غليون** بقوله: "إن إفلاس القومية أعطى مشروعية للتيارات الإسلامية خاصة بعد إخفاق النظام الاشتراكي".<sup>111</sup>

3- تعاني معظم النخب العربية من أزمة قيمية، جعل العديد من النظم السياسية تعيش منعزلة تماما عن مورثها الحضاري العربي-الإسلامي، والذي تطالب بالدوام الحركات الإسلامية ضرورة إحيائه فيما يُعرف " **بالإحياء الإسلامي** " والدعوة إلى ضرورة حمايته من تحديات العصر، وخاصة التيارات العلمانية التي تشكل جزءا كبيرا من النخب العربية الحاكمة، والتي تخشى من النظرة الشمولية للحركات الإسلامية. فالتيار العلماني يخاف من مصادرة الحياة اليومية والمعاصرة التي يريد ممارستها وهذا على اعتبار أن العلماني يرى أنه في ظل الحكم الإسلامي تتآكل مساحة الحرية لديه. وعليه تلجأ تلك النخب إلى محاولة تهميش وإقصاء تلك الحركات وإبعادها من الساحة السياسية.<sup>112</sup>

4- الانفراد بالسلطة وانتشار ظاهرة القمع والاستبداد؛ فالنخب العربية الحاكمة لا تتوانى في محاصرة الحركات الإسلامية والقوى السياسية الممثلة لها، لكي تظل خارج العملية السياسية بإبقاء العديد منها محجوبة عن الشرعية القانونية.<sup>113</sup>

ولعل هذا ما يفسر تناوب تلك النخب على منصب رئيس الدولة، هذا الأخير الذي يعتبر عقدة التعديلات الدستورية في النظم السياسية العربية على اختلاف اتجاهاتها، ففي الجزائر مثلاً أعلنت حكومة **بلخادم** وبعدها حكومة **أويحيى** نيتها في إعداد دستور يخلف دستور 1996 (الذي يعتبره الكثير بأنه وضع بنية لكسر عنف الحركات الإسلامية المتطرفة) هدفها المعلن هو تنظيم مرحلة ما بعد المصلحة الوطنية، التي مثلت القضية المحورية للرئيس **بوتفليقة**، أما هدفها الحقيقي هو التمديد لولاية رئاسية ثالثة له، الأمر الذي يعني -مرة أخرى- تفويت الفرصة عن الأحزاب السياسية عموماً والحركات الإسلامية المعتدلة خصوصاً في التنافس للوصول إلى أعلى هرم السلطة.<sup>114</sup>

**ب- طبيعة الحركات الإسلامية الراديكالية:** وهي تلك الحركات التي تمارس العنف والمعروفة بالحركات الجهادية، تعتمد أسلوب العمل الصدامي مع النظام بشكل أساسي، حيث يغلب عليها أعمال المواجهة

<sup>111</sup> - يوسف جحيش ، التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر ( رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري)، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 50

<sup>112</sup> - مجموعة من الباحثين، السياسة والدين وأفاق التحول في الوطن العربي ، عمان ( د.د.ن ) ، 2006 متحصل عليه من المواقع .

<sup>113</sup> - عبد الله فهد النفسي ، الفكر الحركي للتيار الإسلامي ، في كتاب مجدي حماد ( وآخرون ) ، **الحركات الإسلامية والديمقراطية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 188.

<sup>114</sup> - احمد إبراهيم محمود ( وآخرون ) ، **حالة الأمة العربية ( 2006-2007 )** : أزمة الداخل وتحديات الخارج ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص 73 .

المستمرة، ولا يكاد العمل السياسي السلمي يمثل جزءاً من مشروعها أو خطتها، فهي تنتهج نهجاً ثورياً راديكالياً، منها: **الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي في مصر، الطليعة المقاتلة في سوريا، الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال التي يطلق عليها حالياً القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، والجماعة المقاتلة في ليبيا...**<sup>115</sup> وتتأسس هذه الحركات الراديكالية على مراحل ومتغيرات ساهمت بشكل أو بآخر في انتهاجها للمسار العنفي الراديكالي المتطرف، ويمكن تحديد أهمها كالآتي:

- **المرجعية التاريخية:** وتعني استنادها على تجارب المسلمين التاريخية في مواجهة اعتداءات غير المسلمين والحكام المسلمين الظالمين دفاعاً عن الأصول والقيم الإسلامية، وهذا باستخدام العنف على غرار جهاد الإمام الحسيني مع أصحابه في كربلاء الذي يمثل في اعتقادهم النموذج الأسمى للصراع الثوري ضد الأنظمة الظالمة وغير المؤمنة.<sup>116</sup> كما أسهمت الثورة الإيرانية وصعود المقاومة الأفغانية في تصعيد أعمال العنف لتلك الجماعات و تحفيزهم على الجهاد باعتبارهما يقدمان نموذجاً لإمكانية نجاح أي ثورة إسلامية في قلب أنظمة الحكم العربية.

- **المرجعية الدينية:** وتعني - حسب تصورهم - الآيات القرآنية التي تحث المسلمين على قتال الحكام الظالمين والكافرين بهدف إعلاء كلمة الدين وإقامة الدولة الإسلامية كقوله تعالى: **( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، واقتلوهم حيث ثقتموهم )**<sup>117</sup>، وأيضاً: **( فقاتلو أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون )**.<sup>118</sup>

- **المرجعية الفكرية:** تتمثل في تبني الطروحات الفكرية والفتاوى الدينية لمنظري الجهاد في العالم العربي والإسلامي لمحاربة أعداء الدين في الداخل والخارج في منظورهم، وعلى رأسهم نجد **السيد قطب** الذي تأثر بفتاوى **ابن تيمية وأبو الأعلى المودودي**، حيث وصف النظام الحاكم في **مصر ( حكم عبد الناصر )** بالنظام الجاهلي وأجاز إسقاطه باستخدام العنف بقوله: **" نحن اليوم في الجاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام ...."**<sup>119</sup>

فهو يرى أن الجهاد لا يجب أن يكون مقتصرًا على دار الحرب بل لابد أن يتعداها إلى دار الإسلام عندما لا يطبق الحاكم شريعة الإسلام. بالإضافة إلى **محمد عبد السلام فرج** الذي يعتبره الكثير من متطرفي الجهاد في مصر في كتابه **( الفريضة الغائبة )** دعى فيه إلى ضرورة فرض الجهاد ضد الحكومات العربية، كما تستند الحركات الراديكالية في مواجهتها للأنظمة الحاكمة على ميزات فقه متكامل **هو فقه الخروج**\*

115 - مسعود أسد الله، **الإسلاميون في مجتمع تعددي**، (تر: دلالة عباس)، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 87.

116 -- كمال السعيد حبيب، **الحركات الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة**، ص 37.

117 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 190-191.

118 - نفس السورة، الآية 198.

119 - السيد قطب، معالم في الطريق، في كتاب غالي شكري ( وآخرون)، **الإسلام والسياسة، الجزائر**: دار موفم للنشر، 1995، ص 31.

٢ - فقه الخروج: هو اتجاه في الفقه الإسلامي يبيح الخروج عن الحاكم المسلم الظالم -إذا فحش ظلمه-، وهناك اتجاه يبيح الخروج عليه بكل حال حتى وإن كان ظلمه قليلاً.

**متغير القمع والضغط :** حيث كلما زاد قمع الحكومات للحركات الإسلامية، ازداد ميل تلك الحركات لاستخدام العنف من منطلق ( **العنف يولد العنف**)، وفي هذا الصدد يؤكد عالم السياسة السويسري Hans peter kriesi : **" إن المعارضة السياسية السلمية حينما تغلق أمامها أبواب التفاوض من قبل النظام، فإن التيار العنفي يبرز بقوة ويلجأ إلى استخدام العنف المسلح لفرض إرادته "**<sup>120</sup> أو كما سماها المختص في شؤون الحركات الإسلامية **كمال سعيد حبيب** بـ **" لحظات ميلاد العنف "**<sup>121</sup>.

**التدخل الخارجي والاعتداءات الأجنبية:** كانت لمساندة الدول الأجنبية للسياسات القمعية المستخدمة ضد الحركات الإسلامية تأثيرا كبيرا على ممارسة تلك الحركات للعنف، كما كان للتدخل الأجنبي في مناطق إسلامية عاملا محفزا لإعلان الجهاد والزيادة من وتيرته على مختلف الأصعدة، وخير دليل على ذلك **التدخل الإسرائيلي في جنوب لبنان**، الذي أعطى مبررا شرعيا **لحزب الله ( كحركة تحرير وطنية مسلحة )** لاستخدام العنف المسلح.

ولعل ما يؤكد اعتماد الحركات الراديكالية على العنف كخيار استراتيجي، هي مختلف مظاهر العنف الممارس ضد العديد من الأنظمة السياسية العربية، وتشمل الاغتيالات وإحداث الشغب، التمردات، اختطاف الأفراد، والتفجيرات الانتحارية ...

وفي إطار العنف غير الرسمي\* في مواجهة العنف الرسمي<sup>122</sup> الممارس من قبل الدولة يؤكد الباحث **حسنين توفيق إبراهيم** أن فترة الثمانينات شهدت تصاعد وتيرة العنف للجماعات المتطرفة، حيث مارست تلك الجماعات 78 حدث في 9 أقطار عربية : ( سوريا 50 حدث ، مصر 08 ، الجزائر 08 ، العراق 04 ، السعودية 03 ، البحرين 02 ، اليمن 01 ، تونس 01 المغرب 01 )<sup>123</sup>.

فقد برز مثلا دور الجماعات الجهادية في **سوريا** في إطار زيادة حدة الصراع السياسي بين المسلمين السنة والنظام الثوري كما شهدت فترة التسعينات في **الجزائر** وبعد وقف المسار الانتخابي ارتفاع منحى العمليات الإرهابية بحيث سجل ما بين 1993 - 1998 سقوط حوالي 75

<sup>120</sup> - رياض الصيداوي ، سوسيولوجيا خطاب الجهاد ولا تاريخيته متحصل عليه :

[www.azzaman.com..azzaman / artical /2002 /01/01-16 / a.99733 .htm](http://www.azzaman.com..azzaman / artical /2002 /01/01-16 / a.99733 .htm)

<sup>121</sup> - يقصد بها السياق التي تواجه فيه الحركة الإسلامية تحد كبير من جانب الدولة أو جانب القوى الخارجية يجعلها تميل لقرار استخدام العنف فمثلا كان إلغاء الدولة الجزائرية لنتائج الانتخابات الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية 1991 بمثابة " لحظة ميلاد العنف " .

<sup>122</sup> \* - العنف غير الرسمي ، ويعني العنف الموجه من المواطنين أو فئات أو جماعات معينة إلى النظام أو بعض رموزه ، ويتخذ العنف هنا شكل المظاهرات والاعتيالات ،.....

<sup>122</sup> \*العنف الرسمي ( الحكومي ) : هو العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو الجماعات أو عناصر معينة .. وذلك بهدف ضمان استمراره وتقليص دور المعارضة المهددة له ، مستخدما أجهزته القهرية كالجيش والمخابرات ، القوانين الاستثنائية ... للتفاصيل أكثر ارجع لكتاب: حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 . 1999 ، ص 48- 49 .

- حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مرجع سابق ، ص 196.

ألف ضحية، وقد اعتبرت آنذاك GIA ( الجماعة الإسلامية المسلحة ) **أعنف التنظيمات المسلحة** وأشدها راديكالية المسؤولة عن ذلك.<sup>124</sup> ولمواجهة أعمال العنف الممارسة من طرف الحركات الإسلامية المتطرفة انتهجت النظم السياسية العربية إستراتيجية الإقصاء باستخدام أساليب وآليات متباينة؛ فمن الأسلوب الأمني الذي يعتبر الأسلوب الرئيسي المعتمد من طرف النظم العربية إلى الأسلوب القانوني المدجج بالقوانين الاستثنائية وصولاً إلى الأسلوب الإعلامي المركز على الدعاية والحملات التشهيرية ضد ما يصفهم النظام بالحركات الإرهابية الخارجية عن القانون والساعية للإضرار بالمصالح العليا للبلاد وتخريب اقتصاديتها ، كما تعمل لحساب جهات أجنبية معادية .

ومنه أعتبر الطابع الراديكالي العنفي المتشدد للحركات الإسلامية مبرراً كافياً لإقصائها من الساحة السياسية، لكن الأمر الذي يجعلنا نتساءل هو: **لماذا تمارس النظم السياسية العربية إستراتيجية الإقصاء على الحركات الإسلامية المعتدلة السلمية رغم احترامها لقواعد وشروط اللعبة الديمقراطية؟**

يوضح لنا الواقع السياسي العربي أن النخب الحاكمة تخشى التيار المعتدل أكثر من خشيتها التيار المتطرف، لأن هذا التيار بإمكانه كسب التعاطف الشعبي من زاوية، ومن زاوية ثانية يلقي مساندة ودعمًا جماهيرياً، على عكس التيار المتطرف الذي لا يستطيع استقطاب جماهير أكبر بحكم اعتماده العنف المسلح ، إضافة إلى أن التيار المعتدل يستطيع الوصول إلى البرلمان وتقلد مناصب وزارية ومسؤوليات سامية في الدولة في حين أن التيار المتشدد يبقى معزولاً في الجبال والمغارات بعيداً عن الحراك السياسي الديمقراطي الذي لا يمكن أن يوصله إلى سدة الحكم. فالمسار الدموي لهذا التيار لم يحقق أهدافه منذ الثمانينات عكس التيار المعتدل الذي حقق مناصب هامة من خلال مشاركته في تسير دواليب الحكم في العديد من الأقطار العربية.<sup>125</sup>

الشيء الذي جعل النخب الحاكمة تبرر إقصائها للحركات المعتدلة، بحجة أنها تستخدم الطابع الاعتدالي كوسيلة للوصول إلى السلطة ثم تتقلب عليه وعلى المسار الديمقراطي مثل **الحركة القومية الإسلامية في السودان**.<sup>126</sup>

وبالتالي فالخطر الحقيقي على الأنظمة السياسية العربية ليس الحركات الإسلامية التي تنتهج العنف رغم خطورته ، لأنه - حسب تصورهما - من السهل استدراجها إلى العنف في إطار دائرة العنف والعنف المضاد بهدف التنكيل بها وتصفيتهما نهائياً من الساحة السياسية بل الخطر الحقيقي هو تلك الحركات الإسلامية الوسطية التي لها برامج سياسية واضحة تحترم تقاليد اللعبة الديمقراطية وتسعى للوصول إلى السلطة عبر الطرق السلمية.

<sup>124</sup> -william .B.Quandt , *Société et pouvoir en Algérie*, Alger: Ed casba, 1999, p 38

<sup>125</sup> - برهان غليون (وآخرون) ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 2001 ، ص 117.

<sup>126</sup> - مصطفى عبد الحافظ محمود، *الحركات الإسلامية والعلمية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية*، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 25.



ومن مظاهر إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية المعتدلة هي عدم السماح لها بتشكيل أحزاب سياسية بحرمانها من الشرعية القانونية، في حين تسمح لأعضائها للمشاركة بصفة شخصية وليست حزبية في مؤسسات الدولة، **ولعل جماعة الإخوان المسلمين في مصر دليل على ذلك.**

**ج- الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد الإسلامي:** على الرغم من التباين الفكري والعقائدي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات الإسلامية، إلا أن ذلك لا يمنع تحالفهم وتعاونهما ضد التواجد السوفيياتي في **أفغانستان 1979**، في منظور البراغمية التي تعتبر أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، حيث تأكدت الرغبة الأمريكية على ضرورة محاربة الأيديولوجية الشيوعية في المنطقة، وقد تم تجسيد تلك الرغبة بمساعدة الجماعات الإسلامية الجهادية من خلال توفير لها سبل الانتقال إلى أفغانستان وتقديم لها الدعم العسكري واللوجستيكي بفتح مراكز التدريب والتكوين العسكري هناك، وهو ما أشار إليه الباحث **رياض الصيداوي** بقوله: **"إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الأصولية الدينية أثناء الحرب الباردة في مواجهة الإتحاد السوفيياتي وراهننت أمريكا بشكل خاص على هذه الحركات لتساعدها على محاصرة المد التقدمي الذي شهده الوطن العربي والعالم الإسلامي في سنوات الستينات والسبعينات، وتدريب الأفغان العرب على يد الاستخبارات الأمريكية لمقاومة الاحتلال السوفيياتي، وتشكلت في النهاية علاقة معقدة بينها وبين هذه الحركات"**.<sup>127</sup> لكن وبعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وسقوط المعسكر الشيوعي تحول ذلك التحالف إلى عداء والحليف إلى عدو، حيث اتجهت الجماعات الإسلامية إلى قتال العدو القريب والمتمثل في الأنظمة الحاكمة المدعومة من طرف **الولايات المتحدة**، واتضح الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات في إدارة حكم الرئيس **بيل كلينتون** باستهداف المنشآت والمصالح الأمريكية أينما كانت وحث ما وجدت، لكن التعامل معها في نظر المختصين لم يكن حاسما، مما أدى إلى تزايد وتصاعد نشاط الجماعات الإسلامية وتنامي تهديداتها للمصالح الأمريكية عبر العالم.<sup>128</sup>

لكن بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، تعمق الخلاف والصدام مع الحركات الإسلامية، والتي اعتبرتها إدارة الرئيس **بوش** المسؤولة عن تلك الهجمات، وكانت تداعياتها سلبية تمثلت في وضع جميع الحركات الإسلامية على اختلاف توجهاتها (متشددة - معتدلة) في سلة واحدة وهي **"الإرهاب"** وما وصف **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)** في **فلسطين** وفي **حزب الله** في لبنان بالحركات الإرهابية من جهة، وتصنيف بعض الدول العربية والإسلامية على غرار **سوريا وإيران** ضمن الدول المارقة أو **"محور الشر"**، إلا دليل على ذلك.

<sup>127</sup> - عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم الإداري والسياسي) جامعة الجزائر، 2005، ص 156.

<sup>128</sup> - فراج إسماعيل (وآخرون)، الحركات الإسلامية وأمريكا، مجلة المجلة، العدد 1911، مارس 2005، ص 27.

وفي سياق تداعيات **11 سبتمبر 2001**، دعمت الإدارة الأمريكية وشجعت على استخدام العنف ضد الحركات الإسلامية بممارسة مختلف أشكال الضغط ومساومة الأنظمة السياسية العربية لإقصاء تلك الحركات من الساحة السياسية مستخدمة في ذلك العديد من الذائع منها: الديمقراطية، حقوق الإنسان، الديون وقطع المساعدات، الإدراج في قائمة الدول الدائمة للإرهاب ... ومبررة بالحجج التالية:

- 1- رفض الإسلاميون الاعتراف بإسرائيل.
- 2- ضرورة تدفق النفط وبأسعار موحدة.
- 3- محاولة زعزعة استقرار النظم الصديقة.<sup>129</sup>

ومما لا شك فيه أنه كان من تداعيات أحداث 11 سبتمبر أثرا كبيرا على إقصاء الحركات الإسلامية بشقيها المتشددة والمعتدلة، حيث ازدادت مخاوف الساسة الأمريكيين من خطر سيطرة المناهضين للسياسة الأمريكية (الإسلاميين المعتدلين) على انتخابات جديّة يمكن أن تقوم في البلاد العربية، وهذا على الرغم من أنهم يشككون في إمكانية وصولها إلى الحكم باستثناء **إيران** لعوامل متعددة، لذا عجلوا إلى تشجيع وإقامة "ديمقراطية عربية" من دون إسلاميين، مما يعني إقصاء المعتدلين الإسلاميين من المشاركة السياسية معللين ذلك بالحالة **الجزائرية** فترة **1991** والخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وهذا ما ذكره **Feldmant Noh**\* في كتابه "ما بعد الجهاد" بقوله: "إن أهمية تطور الوضع الجزائري في صياغة الموقف الأمريكي من الحركات الإسلامية، التي أدت فيه الإدارة الأمريكية بحتمية انقلاب أي حكومة إسلامية إلى الدكتاتورية حتى ولو وصلت إلى الحكم عبر المسار الديمقراطي، وهو الأمر الذي صرح به مساعد وزير الخارجية الأمريكي **ادوارد جسر جيان** آنذاك".<sup>130</sup>

## المطلب الثاني: واقع إستراتيجية الإقصاء في النموذجين الجزائري و التونسي

في الحقيقة وقع اختيارنا للنموذجين **الجزائري و التونسي** على غيرهم من النماذج من باب أنهما يمثلان صورة بارزة لعملية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية من جهة، من جهة ثانية تباين النموذجين يعطي لنا أوجه جديدة و خفيّة في رسم آليات الإستراتيجية الإقصائية، لكن كلاهما يمكن أن يمثل حالة العديد من النظم السياسية العربية.

## أولا / النموذج الجزائري: في إطار إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية، لا يسعنا في هذا المقام إلا التركيز

<sup>129</sup> - مخلص عبيد المبيضين، الرؤية الأمريكية للأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط فترة العقدين الأخيرين، مجلة النهضة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 18 جانفي 2004، ص 14.

<sup>†</sup> - **Feldmant Noh**: أستاذ القانون الدستوري بجامعة نيويورك، تم تعيينه على رأس مستشاري بريرم ضمن إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق للإشراف على كتابة الدستور العراقي والمسامة في وضع أسس نظام الحكم القادم، من أبرز مؤلفاته كتابه ما بعد الجهاد، وهو مقتطف من بحث أطروحته في الدكتوراه الذي أنجزها في القانون الدستوري الإسلامي.

<sup>130</sup> - الطاهر الأسود، في إطار تحليل الطريقة الأمريكية لمسألة الديمقراطية، متحصل عليه :

على تحديات الحركة الإسلامية، و كيف حاول النظام السياسي الجزائري إقصاؤها من الساحة السياسية.

**أ- تحديات الحركة الإسلامية:** بداية لا بد من الإشارة إلى نشأة هذه الأخيرة، إذ على إثر دستور **28 فيفري 1989** الذي أقر حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، و من أبرز هذه الجمعيات السياسية التي كان لها حضورا قويا غداة إقرار التعددية السياسية وشكلت تحديا حقيقيا للنظام القائم هي **الجبهة الإسلامية للإنقاذ ( FIS )** ؛ التي تعتبر كأول حزب سياسي يمنح له حق الاعتماد على الساحة الجزائرية، فقد أعلن عن تشكيل الجبهة في **مارس 1989** أي بعد خمس أشهر من انتفاضة **أكتوبر 1988**، و حصلت على الترخيص العلني في **سبتمبر 1989** ، وبدأت عملها الحركي و نشاطها الجماهيري من خلال الاصطدام مع السلطة أواخر الثمانينات.<sup>131</sup>

أما عن تحديات الجبهة الإسلامية، فيمكن رصد أهمها كالتالي :

**1- القاعدة الشعبية:** حيث اعتمدت الجبهة على احتلال الشارع وعلى التعبئة المستمرة للجماهير المتعاطفين معها والناقمين على النظام القائم ( أغلبهم من الفئات المتوسطة والفقيرة ) ، وذلك بالعمل على تأطيرها بواسطة المساجد، التي سيطرت على حوالي 08 آلاف مسجد من أصل 10 آلاف مسجد ، لتصبح تضم تحت لوائها ما يقارب **( 3.5 مليون شخص )**<sup>132</sup> . وهو ما اعتبره الباحث **هوارى عدي:** " **أن الجبهة رسمت طريقها بالاعتماد على الطبقة الفقيرة والوسطى والتي كانت دائما تعلن عن تدميرها عن وجود نظام فاسد.**"<sup>133</sup>

**2- القدرة التنظيمية:** من خلال العمل على التغلغل في الأوساط المهنية والحرفية والعمالية وغيرها ، بخلق منظمات متوازية لمثيلاتها الموجودة في الدولة، وكسب أنصار جدد ، منها الرابطة الإسلامية للتجار والحرفيين ، والرابطة الإسلامية للتشغيل والاستثمار، مستخدمة في ذلك إستراتيجية استقطاب الجماهير المسماة " **بنظام الشبكات ( Systeme des Raisaux )** ، حيث تجلّى ذلك في القدرة على تنظيم المظاهرات وضبط حركة الجماهير، وأبرزها المظاهرة الحاشدة بتاريخ **20 أفريل 1990** قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البلدية، التي أثارت مخاوف النظام وعبرت من خلالها عن مدى قوة التيار الإسلامي على التعبئة وحشد الجماهير رافعة من خلالها جملة من المطالب :

- المطالبة بحل المجلس الشعبي الوطني.
- المطالبة بحل نقابة العمال المنبثقة عن الحزب الواحد.
- إطلاق سراح المساجين الإسلاميين المعتقلين.
- كسر احتكار جبهة التحرير الوطني لوسائل الإعلام.

<sup>131</sup> - حسن طوالة ، العنف و الإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر - الجزائر نموذجا )، عمان : عالم الكتاب الحديث للنشر ، ط 2 ، 2005 ، ص 237 .

<sup>132</sup> - إبراهيم أبو جابر ، مصطفى مهند ، الأمة الجزائرية : صراع التعريب والتغريب ، لبنان : مركز الدراسات المعاصرة ، 1998 ، ص 45 .

<sup>133</sup> - Lahoari Addi , The Islamsite challenge: Relegion and Modernity in Algeria : Journal of democracy , vol 3, N° '4 (October 1992), p 75 .

- وضع قوات الأمن في خدمة الشعب لا في خدمة الحكم.
- إصلاح المنظومة التربوية لكي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.<sup>134</sup>
- 3 تأطير الشباب:** وذلك من خلال ترشيحها لكوادر سياسية شابة سواء في الانتخابات البلدية أو التشريعية تتراوح أعمارهم ( 25-35 عاما ) يحملون شهادات جامعية عكس **جبهة التحرير الوطني** التي رشحت أيا كان المهم يضمن الموالء للحزب، إضافة إلى الدور الذي لعبته المنظمات الطلابية خاصة الرابطة الإسلامية في تعبئة طلاب الجامعة وتجنيدهم لصالح الجبهة. كما استغلت شرائح من الشباب الساخط عن النظام ونخبه، والذين يرون في الجبهة القوة الوحيدة لمواجهته، ووسيلة تمكنهم من تجاوز قمعه.<sup>135</sup>
- 4 النفوذ الإعلامي:** بإصدار الجبهة العديد من المجلات والصحف المروجة لسياستها والمنتقدة لأيدولوجية النظام القائم، أبرزها **جريدة المنتقد والفرقان** الصادرتين باللغة الفرنسية وقد لاقت هذه الجرائد صدىً واسعاً عند الجماهير نتيجة للانتقادات اللاذعة التي تحملها ضد النظام.<sup>136</sup>
- 5 الفوز في الانتخابات البلدية والتشريعية:** فقد تمكن الإنقاذ من الفوز في أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة بتاريخ **12 جوان 1990** ، برغم من القيود التي فرضها النظام، حيث فاز بـ **54,25 %** من عدد الأصوات المقدرة بـ **4.331.472** الأمر الذي مكّنه من الحصول على **855** بلدية من أصل **1541** و **32** مجلساً ولائياً في حين لم تحصل **جبهة التحرير** سوى على **487** بلدية بنسبة **28 %**<sup>137</sup> . وعلى أثر هذا الفوز غيّرت شعار البلديات من شعار "**من الشعب وإلى الشعب**" إلى شعار "**البلديات الإسلامية**". أما في تشريعات **26 ديسمبر 1991** حصلت الإنقاذ على **188** مقعداً من مجموع **430** مقعداً، مما يعني انتكاسة أخرى **لجبهة التحرير**، خاصة أنه لم يكن للإنقاذ إلا بحاجة لـ **27** مقعداً ، ليصبح واقع إنشاء دولة إسلامية عن طريق الصناديق على مرمى حجر كما علق عليه المتابعين .
- 6 القيادة الكاريزمية:** حيث لعب زعيم الجبهة **عباسي مدني** ونائبه **علي بالحاج** دوراً بارزاً في تفعيل قيادة الحركة ، فعلى الرغم من التناقض الموجود بينهما إذ أن **عباسي** يمثل الخط المعتدل في الجبهة يحاول إقامة جسور مع مختلف الأطراف ، في حين يمثل **بالحاج** ( الإمام الشاب الذي حظي بشعبية في أوساط الشباب ) الخط المتشدد الذي لا يتردد في قمع الجسور مع الجميع بانتقاداتهم ومن موقع لا يقبل النقاش ، إلا أن **الشيخ عباسي** بفضل خبرته وكاريزميته استطاع احتواء هذا التناقض وتحويله إلى عامل قوة، مما

- يوسف جحيش ، التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر، مرجع سابق ، ص 128

- عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر : دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني ، مرجع سابق ، ص 56 .

- المرجع نفسه ، ص 55 .

- عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف ، الجزائر : دار هومة للنشر ، 2001 ، ص 26.

دفع الكثير إلى القول: " بأن إعتدالية عباسي وتشددية بالحاج ليست تناقضا بل توزيعا للأدوار. " <sup>138</sup>

-7

**ظهور الفصائل المتطرفة على إثر وقف المسار الانتخابي:**  
إذ أن الظهور الفعلي\* للحركات الإسلامية المسلحة بدأ عندما أوقفت المؤسسة العسكرية الدور الثاني من الانتخابات البرلمانية في **11 جانفي 1992** ، مما أدى إلى ارتفاع دائرة الأصوات المنادية باستخدام العنف من طرف أعضاء الإنقاذ على رأسهم الرجل الثاني في الجبهة الذي أعلن عن الجهاد و ضرورة حمل السلاح و الخروج عن الدولة برفعه شعارات تمردية ( **دولة إسلامية بالصندوق أو البندوق** ...) ، ومن أبرز هذه الفصائل المسلحة نجد **الجيش الإسلامي للإنقاذ** الذي تأسس منتصف **1992** ، ويعتبر الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ يترأسه **مداني مرزاق**، إضافة إلى **الجماعة الإسلامية المسلحة ( GIA )** التي تأسست في **أفريل 1993** و توصف بأنها أعنف التنظيمات المسلحة وأشدّها راديكالية وإليها تنسب أكبر عمليات الاغتيالات و التفجيرات .\*

أما عن إستراتيجيات النظام السياسي الجزائري في إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيمكن توضيحها من خلال المظاهر التالية :

- 1- فتح المعتقلات و المحتشدات و المراكز الأمنية في الجنوب الجزائري لاستيعاب مناضلي ونشطاء الجبهة، والتي تزامنت مع إعلان حالة الطوارئ في **9 فيفري 1992** ، حيث وصل عدد المعتقلين إلى **07 آلاف** معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و **30 ألف** حسب الإحصائيات غير الرسمية.<sup>139</sup>
- 2- إنشاء وحدات الحرس البلدي ، أو رجال الدفاع الذاتي التي تراوح عددهم **200 ألف** رجل وتسليحهم ، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة مع المعارضة الإسلامية المسلحة.<sup>140</sup>
- 3- إصدار أحكام بالإعدام في حق المعتقلين الإسلاميين بلغ عدد الحالات سنة **1993** أكثر من **300** حالة إضافة إلى الأعمال الشاقة بأكثر من **15 سنة** سجن .
- 4- الاعتماد على سياسة الاستئصال لمواجهة الظاهرة الإرهابية حسب تصور رجال النظام في إطار نظرية رئيس الحكومة آنذاك **رضا مالك: " على الرعب أن يغيّر من واقعه "** ، أي على

<sup>138</sup> - عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 56.  
- على أساس أن بواذر العنف المسلح ظهرت في الجزائر مع جماعة مصطفى بويعللي سنة 1982 والجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت منذ البداية مشاركة الإنقاذ في الانتخابات، لكنها كانت محدودة مكانا وزمانا. لتفاصيل أكثر أرجع كتاب: أحمد مزاح، **قضية بويعللي**، الجزائر: مطبعة الأمة، 1998، وكتاب: أبو جرة سلطاني، **حذور الصراع في الجزائر**، الجزائر: دار الأمة، ط 2، 1999.  
- لتفاصيل أكثر حول الجماعات الإسلامية المسلحة أرجع مذكرة ماجستير للطلبة مكثاف كريمة، سوسيولوجيا العنف المسلح في الجزائر 1980/ 2002 ( رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، 2002 ) وعن دور الجيش في وقف المسار الانتخابي أرجع لمذكرة الطالب بابا عربي مسلم ، الجيش والانتخابات 1989-2004 ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم الإداري والسياسي ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام 2005).  
<sup>139</sup> - قبي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام 2003)، ص 54  
<sup>140</sup> - عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 67 .

الدولة ( مؤسستها العسكرية ) أن تنقل الخوف إلى المعسكر الآخر (الإسلاميين) وليس العكس.

نلاحظ فيما سبق أنه غلبت الآليات الأمنية في رسم الإستراتيجية الإقصائية اتجاه الحركة الإسلامية، لكن هذا لا يستثني الأسلوب القانوني والذي يرجى من ورائه إضفاء نوعاً من المشروعية على الأسلوب أو الآليات الأمنية، وذلك من خلال نزع الشرعية القانونية من الجهة بحضرها بصفة نهائية بتاريخ **04 مارس 1992**، إضافة إلى إصدار ترسانة من القوانين والتي ترتبت كلها عن إعلان قانون الطوارئ الذي مازال ساري المفعول إلى اليوم وكذا قانون المحاكم الخاصة الذي صدر في **30 سبتمبر 1992**

ولعل ما يؤكد إستراتيجية إقصاء السلطة للجهة الإسلامية للاتقاد هو ما ذهب إليه الدكتور **امحمد برقوق** " الذي يعتبر أن النظام لم يكن مستعداً لقبول هذا التغيير السياسي هدفه في ذلك هو الحفاظ على مصالحه الخاصة ومنع أسلمة الدولة الجزائرية ولا يتأتى له ذلك إلا باستئصال الإنقاذ كقوة اجتماعية وسياسية <sup>141</sup> ."

وصفوة القول أن النظام السياسي الجزائري مجسداً في المؤسسة العسكرية نجح في إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتوقيف طموحاتها في الوصول إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية. حتى وإن كانت الجبهة الإسلامية تتحمل قسماً معتبراً في تكريس تلك الإستراتيجية لأسباب متعددة منها؛ استعجاله إقامة الدولة الإسلامية دون مراعاة للمتغيرات المحلية والإقليمية، التصريح علناً باستخدام السلاح ضد الدولة، التهديد بتغيير أسس ومرتكزات النظام القائم في حالة استلام السلطة....

وعليه يمكن اعتبار أن النموذج الجزائري نموذجاً بارزاً في توضيح إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية.

**ثانياً/ النموذج التونسي:** سعى النظام السياسي التونسي بدوره إلى ممارسة إستراتيجية الإقصاء على الحركات الإسلامية، إلا أنها لم تأخذ نفس المنحنى الذي أخذته إستراتيجية النظام الجزائري.

و في هذا السياق سيتم التركيز على **حزب النهضة** التي تعتبر أكبر الحركات الإسلامية في تونس. فرغم ما شهدته هذه الحركة من مراجعات فكرية بالتحول من العنف والإشادة به إلى الرغبة في المشاركة السياسية في السلطة، إلا أن مصيرها كان مصير الجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، إذ تعرضت بدورها إلى الحصار والإقصاء لا لشيء إلا لأن محور نشاطها السياسي هو الطموح للوصول إلى السلطة .

ومنه دراستنا لإستراتيجية إقصاء النظام السياسي التونسي **لحزب النهضة** تأتي وفقاً لمرحلتى **الرئيس بورقيبة و الرئيس بن علي** وأساليب وآليات كل منهما في تطبيق تلك الإستراتيجية.

قبل ذلك نشير ولو باختصار إلى نشأة الحركة الإسلامية في تونس و عوامل تأسيسها، إذ يعود تاريخها إلى عام **1970** تاريخ تأسيس **مجلة المعرفة**،

<sup>141</sup> . Mhanned,Berkouk ,The Algerian Islamic Movement from Protest To Confrontation ,A Study in Systemic conflagration ,Intellectual Discourse, vol ,6 N 1, 1998 ,p57.

وقد اتخذت تسميات عديدة كالجماعة الإسلامية<sup>142</sup> ثم حركة الاتجاه الإسلامي ومؤسسها **راشد الغنوشي**، تركز نشاطها داخل المساجد و الجمعيات، ومهمتها تدريس القرآن الكريم والسنة الشريفة.

وقد ساهم في ظهورها عوامل عديدة منها:

- تراجع القوى الوطنية و الديمقراطية في تونس على إثر الهجوم الذي شنته أجهزة النظام ضد الحركات الشعبية والنقابية خاصة مع انتفاضة **جانفي 1978** ، الأمر الذي مهد الطريق أمام الحركة الإعلان عن معارضتها للنظام القائم، و طرحت بعض الشعارات المعادية للسلطة .

- انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 و تداعيات ذلك على جميع الحركات الإسلامية في العالم العربي و الإسلامي بما فيها الحركة الإسلامية في تونس.

- توسع دائرة الاستيعاب الاجتماعي و السياسي للحركة، إذ تمكنت من ضم القطاعات الحديثة في المجتمع<sup>143</sup>.

\_ عدم مبالاة النخب الحاكمة في ذلك الوقت بالمعارضة الإسلامية، هياً لها فرصة لتنطلق إلى مرحلة الدخول في الحراك السياسي، بعدما كانت تهتم أكثر بالجانب الدعوي و الديني .

أما عن إستراتيجية النظام السياسي التونسي وموقفه من الحركة الإسلامية في تونس، فتتجلى في فترتي **حكم الرئيسين بورقيبة وبن علي**، والموضحة كما يلي:

**أ - مرحلة الرئيس بورقيبة** : في فترة حكمه تحولت الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي في أبريل 1981 على إثر إعلان بورقيبة تحويل نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب حيث سطرت الحركة أهدافها في :

- إعادة تأكيد الموروث الحضاري العربي الإسلامي من خلال التركيز على المساجد كمراكز التعبد و التعبئة الجماهيرية .

- وضع قيود ضد المظاهر العلمانية والتي تشوه صورة الدولة التونسية المسلمة .

- رفض مبدأ الإنفراد بالسلطة وإقرار الحق لكل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع.

- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أساس التوزيع العادل للثروة.<sup>144</sup> و قد تقدمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص بالعمل القانوني، إلا أن طلبها قوبل بالرفض وتجسد ذلك في مواجهة مختلف النشاطات التي تمارسها الحركة ذات الأبعاد السياسية بحملة اعتقالات واسعة لقيادات ومناضلي الحركة.

وصلت إلى حد مطالبة إدارة **حكم بورقيبة** بتصفية زعيم الحركة **راشد الغنوشي** وأبرز مناضليه، في حين قامت بتعذيب العديد منهم في سياق

<sup>142</sup> - الجماعة الإسلامية هو الاسم الذي عرفته الحركة منذ النشأة ، و كان له دلالة أساسية في ارتباطه بالطرح الديني التقليدي الذي يلتزم أنصاره حرفياً بالنصوص القرآنية ، وإن كانت الحركة الإسلامية في تونس تجديدية منذ بدايتها حسب رأي مؤسسها.

<sup>143</sup> - عصام عبد الوهاب ، حزب النهضة في تونس بين الاندماج و الإقصاء ، *مجلة الديمقراطية* ، العدد 29، جانفي 2008، ص 94.

<sup>144</sup> - جون إسيبيزيتو ، *التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة* ، (تر: قاسم عبده قاسم)، القاهرة: دار الشروق، ط 2 ، 2002، ص 231 .

تطبيق الآليات الأمنية والتي تم تدعيمها بآليات إعلامية تمثلت في محاولة تشويه صورة الحركة وزعيمها، على أنها حركة رجعية متعصبة لأصولية ثورية تدعّمها إيران، وهو الأمر الذي نفاه الباحث **ديرك فاندوزيل** بقوله: "إن حركة الاتجاه الإسلامي (....) لم تشكل تهديداً ضد حكام البلاد أو نظامها السياسي، و لكن نقد الحركة للسلطة الشخصية وسوء الإدارة الاقتصادية و الفساد و الإحلال الأخلاقي سمح لها بأن تكون رمزا أستوعبه الشباب على نحو خاص من الجيل المتعلم باعتبارها بديلا في بلد يخلو من البدائل"<sup>145</sup>.

فرغم الأساليب القمعية الممارسة ضد الحركة إلا أن **الغنوشي** اختار العمل داخل النظام السياسي مؤكداً على سياسة التدرج و المرحلية في العمل السياسي بالمشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما تسنى له ذلك في الفترة الممتدة ( 1984\_1987 ) ، حيث شارك أعضاء الحركة في كل من **الإتحاد العام التونسي للشغل ورابطة حقوق الإنسان التونسية** طبعاً لتفادي الخطر المضروب عليها.<sup>146</sup>

وما يؤكد الإستراتيجية الإستئنائية و الإقصائية **للرئيس بورقيبة** تجاه حركة الاتجاه الإسلامي هو ما وصفت به في مرحلته بأنها " **ديكتاتورية إدارية حديثة** "، إلى حد مطالبتة بإعادة المحاكمة التي قضت بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة و ليس الإعدام لرئيس الحركة **راشد الغنوشي**، وهو ما يعني رغبته في استئصال التهديد الإسلامي من جذوره .

ب - **مرحلة الرئيس بن علي**: بهدف إضفاء الشرعية على حكمه الذي جاء على إثر الانقلاب الأبيض على بورقيبة 1987 ، سعى **زين العابدين بن علي** إلى إشراك جميع القوى السياسية في إدارة حكمه، ومنها **حركة الاتجاه الإسلامي** بإطلاق سراح **الغنوشي**، التي وضع لها النظام عدة شروط للاعتراف بها أهمها :

- تغيير اسم الحركة ليصبح ملائم مع قانون الأحزاب الذي يمنع قيام الأحزاب على أساس ديني .

- تحديد موقف واضح من قانون الأحوال الشخصية، قضية الديمقراطية، و المجتمع المدني.

وفعلا استجابت الحركة لمبادرة **بن علي** بقبولها تلك الشروط حيث غيرت اسمها إلى " **حركة النهضة** " وهو ما تجلّى في برنامج الحركة الذي أكدّ على ضرورة تبني الحركات العامة و الدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة إلى ضرورة ترسيخ التجربة الديمقراطية وهو ما جاء على لسان رئيس الحركة قائلاً: "إن الديمقراطية لا تستلزم التمرد على الدين كما يروج دعاة الاستئصال، و إنما تستلزم حق الشعب في اختيار الحكم و الحاكم و السياسات و خضوع الحاكم للمحكوم وسلطة القانون و تداول الحكم سلماً وفق طرق يتفق عليها (....) و الشورى كمبدأ في الإسلام تعني حكم الأمة و التداول على السلطة بآليات الديمقراطية."<sup>148</sup>

<sup>145</sup> المرجع نفسه، ص 231-234

<sup>146</sup> - نفين مسعد ، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 45.

<sup>147</sup> - جون اسبيزيتو ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ، مرجع سابق ، ص 234

<sup>148</sup> - راشد الغنوشي، الحكم الإسلامي حكم مدني و آليات الديمقراطية مناهج تطبيق للشورى ، رسالة الأطلس، العدد 475 ، 22 نوفمبر 2003 ، ص 9



وما يعبر عن صدقيه تحول الخطاب الفكري للحركة و قبول الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية بغض النظر عن توجهاتها هو تصريح **الغنوشي** : " إن حركة **الإتحاد الإسلامي** ليس عندها أي تحفظ تجاه أي طرف سياسي آخر سواء كان هذا الطرف إسلاميا أو غير إسلامي، إننا لم نقدم أنفسنا على أننا نمثل الإسلام (....) لكن لنا رؤية للإسلام كما لغيرنا رؤية، ولا نرى مانعا من تمثيله معنا...<sup>149</sup>

وقد رسم **الرئيس بن علي** إستراتيجية للتعامل مع الحركة قائمة على المهادنة و الاحتواء من خلال تنظيم عدد من اللقاءات مع القيادات و التفاوض معها ، حيث تقبل النظام وجود الحركة التي استطاعت أن تفرض نفسها كطرف في اللعبة السياسية ، - وإن كان غير معترف بها كما دعى إلى المشاركة في الحوار حول الميثاق القومي الذي وقع عليه **في 07 نوفمبر 1988** أحد ممثلي الحركة ، لكن بصفة شخصية وليس بصفة تمثل الحركة .<sup>150</sup>

ودائما في إطار المهادنة قام **الرئيس بن علي** بالإفراج عن جميع المعتقلين الإسلاميين من عهد **بورقيبة**، لكن بقيت مسألة عدم الاعتراف القانوني بالحركة أبرز قضايا التوتر و الصراع بين الحركة و النظام، و لعل ذلك يرجع إلى أسباب إيديولوجية أكثر منها قانونية متمثلة في دخول العناصر اليسارية و العلمانية المعروفة بعداها للإسلاميين إلى الحزب الدستوري الحاكم .

وما زاد في حدة التوتر هو فوز الحركة في إطار قوائم مستقلة في الانتخابات التشريعية لعام **1989** بنسبة **13%** من الأصوات مؤكدة بذلك أنها أكبر حزب معارض في البلاد.<sup>151</sup>

وعلى ضوء تلك النتائج، اضطر **الرئيس بن علي** إلى إعادة النظر في أسلوب المهادنة باعتماد أسلوب المواجهة وذلك بالعمل على تجفيف منابع الإسلاميين أينما كانوا و حيثما وجدوا في إطار الإستراتيجية الإقصائية التي برزت فعاليتها مع بداية التسعينات كالآتي :

تأسيس نوعا من التحالف مع قوى وأحزاب المعارضة العلمانية بهدف مواجهة التيار الإسلامي باعتباره يمثل تهديدا مشتركا للطرفين

توجيه سلسلة من الضربات الأمنية على مختلف رموز و قيادات **حركة النهضة** ، إذ صدرت أحكام بالسجن ضدهم.

محاولة الشرطة اقتحام مختلف المقرات و الجمعيات التابعة للحركة بهدف اعتقال مناضليها و التابعين لهم ، كما حصل مع مقر إتحاد الطلبة الذي سيطر عليها الإسلاميين في فيفري 1990 مما أدى إلى نشوب مواجهات دامية بينهم وبين قوى الأمن .

<sup>149</sup> - محمد عبد الباقي الهرماسي ، الإسلام الاحتجاجي في تونس ، في كتاب إسماعيل صيري عبد الله (وآخرون) ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 5 ، 2004 ، ص 270 .

<sup>150</sup> - غودرون كريم ، الدمج لأنصار الاندماج ، دراسة مقارنة من مصر و الأردن و تونس ، في كتاب : غسان سلامة ، ديمقراطية دون ديمقراطيون : سياسة الانفتاح في العالم العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 ، ص 274 .

<sup>151</sup> - المرجع نفسه ، ص 281- 285 .

- نتيجة تأييد الغنوشي للعراق في أزمة الخليج الثانية صعدت الحكومة حملتها الانفعالية ضد أعضائه و الزج بهم في السجون .

- حل النظام العديد من الجمعيات التابعة للحركة واتهامها بمحاولة امتلاك أسلحة من شأنها أن تهدد أمن الدولة كما حدث مع الإتحاد الطلابي مارس 1991.

- اتهام رئيس الحركة بمحاولة قلب نظام الحكم وعلى إثره صعدت من حملات الاعتقال وصلت إلى حوالي 4000 معتقل وجرى إعدام 3 منهم، ونفي رئيس الحركة إلى لندن.

- كما أستغل النظام التونسي تداعيات الأزمة الجزائرية التي أسفرت على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، للمضاعفة من عمليات الاعتقال في صفوف كل المؤيدين والداعمين لهذا الفوز خاصة الإسلاميين، و هو ما أكدته منظمة العفو الدولية عام 1992 ، أن حوالي 8 آلاف تونسي تعرضوا للتوقف والاعتقال ، وأكثر من 200 شخص تعرضوا للتعذيب وأغلبهم من نشطاء حزب النهضة.

- العمل على استبعاد الحركة من أي شكل من أشكال الحراك السياسي كما حدث مع انتخابات 1994 الرئاسية والتشريعية وانتخابات 1999 وهو ما صرح به الرئيس شخصيا بقوله: "...إنه لا مجال للسلطة للاعتراف بأي حزب يقوم على أساس ديني..." طبعا وهذا في إشارة إلى حزب النهضة.<sup>152</sup>

خلاصة القول أن تونس لم تشهد في السنوات الأخيرة مواجهات العنف على غرار العديد من الدول (الجزائر مصر...) إلا أن النظام مازال مصرًا على ممارسة إستراتيجية الاستبعاد والإقصاء ضد حزب النهضة ، وهذا رغم تأكيد الغنوشي عن إعتدالية الحركة وبراءتها من كل أعمال العنف المنسوبة إليها في المؤتمر السابع للحركة المنعقد في لندن 2001.<sup>153</sup>

وبذلك تسقط غالبية ذرائع النظام السياسي في مواصلة منهجية الاستئصال البعيدة كل البعد عن تقاليد الممارسة الديمقراطية والبناء الديمقراطي الذي تسوق له إدارة الحكم التونسية خاصة مند تولي زين العابدين بن علي زمام السلطة.

### المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية الإقصاء.

يمكن معالجة هذه انعكاسات إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية على مستويين أساسيين هما:

**المستوى الأول / النظام السياسي:** لقد أدت الآليات القانونية والأمنية التي انتهجتها النظم السياسية العربية في تنفيذ إستراتيجيتها الإقصائية تجاه الحركات الإسلامية إلى تآزم الوضع السياسي بدل استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

حيث دخلت معظم الدول العربية الممارسة لهذه للإستراتيجية في دوامة العنف والعنف المضاد كما حدث في الجزائر مثلا إذ أطلق عليها الباحث

152 -عصام عبد الوهاب ، حزب النهضة في تونس بين الإدماج والإقصاء ، مرجع سابق ، ص 98-101 .

153 -جاء في هذا المؤتمر ما يلي : اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير، ورفض استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات الفكرية والسياسية ومنهج للوصول إلى السلطة، كما أكدت على استمرار تمسكها بالديمقراطية كإطار لممارسة الحقوق وكآلية للتداول السلمي على السلطة ، والإيمان الكامل بالحرية وتكريم الإنسان ، ودعم سلطة المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة وضرورة حكم القانون والشورى عبر حرية الرأي والتنظيم والفصل بين السلطات ، لتفاصيل أكثر، ارجع عصام عبد الوهاب، حزب النهضة في تونس بين الإدماج والإقصاء، مرجع سابق، ص 102-103.

**قبي آدم " الدائرة الجهنمية "** التي تقوم على التغذية المتبادلة وتعيد إنتاج نفسها، أو العنف الرسمي يولد العنف غير الرسمي والعكس صحيح، وهذه الحالة هي أسوأ الأوضاع التي يمكن أن تصيب أي نظام سياسي.<sup>154</sup> ومن الانعكاسات السلبية لدوامه العنف كذلك هي تقويض عملية التنمية المستدامة والاندماج الوطني، وتهديد السلم الأهلي وزيادة الانقسامات والانشقاقات المجتمعية أي تعميق التفرقة بين أفراد المجتمع الواحد، الأمر الذي يعني ضرب مبدأ المواطنة كأحدى أعمدة الدولة الحديثة في الصميم. إضافة إلى وقوع النظام السياسي في أزمت اقتصادية ومالية حادة، نتيجة ردود أفعال الحركات الإسلامية على النهج الاقتصادي الممارس ضدها، حيث تلجأ إلى ممارسة الأعمال التخريبية والتدميرية للبنية التحتية للنظام السياسي، كتخريب المؤسسات العمومية، تفجير الطرقات والمنشآت الكبرى، مما يدفع الدول التي تقع تحت تلك التهديدات إلى الاستدانة الخارجية وإعادة جدولة ديونها وهو ما حصل في الحالة الجزائرية بين **1993 و 1996**، حيث ارتفع الدين الجزائري بـ **33%** وبلغت مستحقته مع نهاية **1996** نسبة **73%** والنتيجة كانت قبول مخطط صندوق النقد الدولي التي تعني اهتزاز هيبة الدولة.

وكإجراء لسد ذلك العجز لجأت الدولة إلى الزيادة من أسعار المواد الاستهلاكية وتعقيد و تسريح الآلاف من العمال من المؤسسات العمومية ، وهو ما يعني ضرب القدرة الشرائية للمواطن في الصميم.<sup>155</sup> كذلك تتعرض العديد من القطاعات الحيوية ذات المداخل الضخمة إلى انتكاسة جراء عمليات التخريب كالقطاع السياحي الذي يشكل العمود الفقري للدخل التونسي مثلا، حيث تعرضت العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية لأعمال تخريب شاملة، الأمر الذي انعكس سلبا على اقتصاد الدولة حيث تراجعت المداخل التي حققها من هذا القطاع نتيجة تناقص عدد السياح وتراجع تدفق العملة الصعبة ، مما انعكس سلبا على مختلف القطاعات الأخرى، وهو ما يعني اختلال الاقتصاد التونسي.

ومن الانعكاسات السلبية للإستراتيجية الإقصائية هو فقدان النظم السياسية العربية لشرعيتها \_ إن كانت موجودة أصلا \_ داخليا وخارجيا. **داخليا:** أصبح المواطن لا يثق في حكاه، أو ما تسمى **بأزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم** نتيجة عدم قدرة هذه النظم على إدارة الصراع السياسي وإدارة الأزمات السياسية التي يتخبط فيها المجتمع وتوفر الأمن للمواطن، حيث أصبح جلّ اهتمامها منصب على المجال العسكري على حساب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتبر أهم مسارات التنمية الشاملة والدائمة والمتوازنة.

**خارجيا:** أصبح معظم تلك الأنظمة تصنف ضمن الأنظمة المنتهكة لحقوق الإنسان ، وتحجيمها لهامش الحريات الممنوحة لمواطنيها ، من قبل المنظمات الدولية الراعية لحقوق الإنسان والحريات العامة مثل منظمة Human Watch Rights التي صنفت جلّ النظم السياسية العربية في الخانة الحمراء، نتيجة للخروقات المستمرة للحريات الفردية والجماعية ،

<sup>154</sup> - قبي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ، مرجع سابق، ص 199.  
<sup>155</sup> - عمار بن سلطان، الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: دار هومة ، 2004، 116.

وتبريرات غير مقنعة، وما فرض حالات الطوارئ في أكبر الدول العربية باسم استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي إلا دليلا على ذلك.

**المستوى الثاني/ الحركات الإسلامية:** نتيجة لإستراتيجية الإقصاء المطبقة على الحركات الإسلامية بجناحيها المتطرفة منها والمعتدلة ، هو تعرضها لمظاهر القمع والارتباك في ظل تعرض قيادتها إما إلى السجن أو الهروب إلى الخارج، أو انضمام أعضاء منها إلى أحزاب معارضة على غرار **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في تونس**، الذي أعلن عن المنتمين إليه في عام 2007 كان منهم خمس شخصيات محسوبة على التيار الإسلامي.

إن اتجاه النظم السياسية العربية التي تبني نهج الإقصاء للحركات الإسلامية من ساحة العمل السياسي دون تمييز بين تيارات معتدلة وأخرى متشددة ، أدى من الناحية العملية إلى إضفاء نوعا من التبرير على المقولات التي طرحها المتشددون، حيث يؤكدون على أن النظم القائمة لم تسمح لأي حركة إسلامية بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بجدية من خلال صناديق الاقتراع. وبالتالي يصبح \_ حسب منظورهم \_ العنف هو الأسلوب الوحيد لتغيير تلك الأنظمة .

وعليه فمنطق الإقصاء الذي تتبناه الأنظمة الحاكمة يخلق ويدعم منطق الإقصاء المضاد ، وهو ما يتعارض مع عملية التطور الديمقراطي التي تنطوي إلى جانب عناصر أخرى على معاني القبول بالتعدد والاختلاف والتنافس السلمي في إطار قواعد واضحة للعبة السياسية ومقبولة من جانب مختلف القوى السياسية.<sup>156</sup>

\_ أدت ممارسة القمع من قبل الأنظمة الحاكمة ضد تلك الحركات إلى إحداث انقسامات بين صفوفها، حيث عادت الأقلية منها إلى العنف والإرهاب سواء في الداخل أو الخارج بينما انسلخت الأغلبية عن العنف وأنشأت شبكات لحشد التأييد العام وعرفت مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان طريقها إلى خطاب الحركات الإسلامية، خاصة بعد أن كانت تلك الحركات تنظر إليها برؤية وشك، باعتبارها أفكار غريبة يتعذر تطبيقها داخل المجتمعات العربية.

ومنه أصبحت المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات أولوية للحركات الإسلامية المعتدلة في الدول التي منحت لها حق تشكيل الأحزاب سياسية، على غرار المغرب والأردن والجزائر... وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

### **المبحث الثالث: إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية.**

نظرا للانعكاسات السلبية التي مست النظم السياسية العربية جراء إتباعها لإستراتيجية إقصاء الحركات الإسلامية والتي بينها سابقا، وفي إطار رغبة هذه النظم في تجاوز الاختلالات الناجمة عن تداعيات تلك الإستراتيجية في سياق ما يعرف بالتنفيس السياسي، انتهجت بعد النظم السياسية إستراتيجية قائمة على فتح الحقل السياسي أمام مختلف القوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة التي اقتنع الكثير منها بضرورة

<sup>156</sup> - عصام عبد الوهاب ، حزب النهضة في تونس بين الاندماج و الإقصاء ، مجلة الديمقراطية ، العدد 29، جانفي 2008، ص 94.

الانخراط في العمل السياسي السلمي خاصة بعد سلسلة المراجعات الفكرية التي عرفتھا العديد منها، وهذا ما يتنافی وأطروحات الباحثين (Gill Kepel و Roy Olivier)

حول فشل ونهاية جميع الحركات الإسلامية حجتھما في ذلك أن دوامة العنف أفضت إلى نهاية جميع تلك الحركات، لكن الواقع أثبت فوز الحركات المعتدلة في عدة استحقاقات انتخابية، وهو ما أكدھ الباحث (Francoi Burgat)، وقد عرفت هذه الإستراتيجية "بإستراتيجية التعايش"، ودراسة هذه الأخيرة تأتي وفقا لثلاثة مطالب رئيسية فالأول نعالج فيه **المحددات العامة لإستراتيجية التعايش**؛ موضحين تعريف إستراتيجية التعايش ومؤشراتها الثلاثة (طبيعة النخب الحاكمة\_ طبيعة الحركات الإسلامية\_ الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع الإسلامي المدني.)، أما الثاني فيتعلق ب**واقع إستراتيجية التعايش في النموذجين الكويتي والسوداني**، وأخيرا **انعكاسات إستراتيجية التعايش**

## **المطلب الأول: المحددات العامة لإستراتيجية التعايش.**

ونتطرق فيها إلى تحديد تعريف إستراتيجية التعايش، فإبراز المؤشرات التي تتحكم في رسم تلك الإستراتيجية داخلية كانت أو خارجية، وأخيرا توضيح انعكاساتها على مستويين النظم العربية والحركات الإسلامية.

### **أولا/ تعريف إستراتيجية التعايش:**

**أ- لغة:** من فعل عايش يُعايش تعايشا، نقول عايش الرجل أخاه، أي اشترك وتعاون معه. والتعايش هو عدم تقوقع الفرد على ذاته، أي الإقرار بوجود الآخرين؛ بمعنى أنه لا يكون بين الذات والذات نفسها، وإنما بين ذاتيين أو أكثر متميزتين، فالتعايش يعني الدخول مع الآخرين في حوار وتفاهم.<sup>157</sup>

**ب- اصطلاحا:** يفترض التعايش الحرية والشعور بالاطمئنان ووضع مبدأ التمايز موضع الممارسة الفعلية، كما يفترض ألا يفصح المجال لأي هيمنة أو ظلم أو توتر أو صدام أو تصارع على السلطة.

فإستراتيجية التعايش في النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية قائمة أساسا على إقرار حق هذه الأخيرة في المشاركة السياسية وعبر القنوات المسموح بها قانونا، أي حق الحركات الإسلامية كطرف في المعادلة السياسية لتعبير عن أطروحاتها ذات البعد الهوياتي الحضاري عبر مختلف مؤسسات وأجهزة السلطة. لكن مع مراعاة أهداف النظام السياسي القائم والعمل على حمايته من أي شكل من أشكال التهديد التي يمكن أن تصيب أركانه، وذلك باستخدام مختلف الآليات القانونية والسياسية. وبالتالي فإستراتيجية التعايش من شأنها أن توفر قدر من الاستقرار والأمن على الأقل على القريب والمتوسط للنظم السياسية العربية طبعاً إذا احترام طرفي المعادلة (النظام السياسي\_ الحركات الإسلامية) شروط التعايش.

<sup>157</sup> - أنطوان نجم، مفهوم التعايش، متحصل عليه من:

## ثانيا/ مؤشرات إستراتيجية التعايش

يمكن معالجة مؤشرات تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية وفق أساسيين هما:

1- **طبيعة النظام السياسي المنفتح/** ونعني به النظام السياسي الذي يفتح قنوات المشاركة السياسية أمام مختلف التيارات السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة، لكن قبل التعرض لمبررات انتهاج النظام السياسي لإستراتيجية التعايش لابد من التطرق إلى أهم آلية تعتمد عليها تلك الإستراتيجية وهي آلية المشاركة السياسية

يعرّف " فليب برو" المشاركة السياسية **political participation** على أنها: "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين، وتكون قابلة لأن تعطىهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يتعبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"<sup>158</sup>.

وتعرف أيضا: "أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل عام (تقلد منصب سياسي) أو غير مباشر (مناقشة الأمور الهامة)، أي تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"<sup>159</sup>.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المشاركة السياسية تتضمن:

- الدور الطوعي الذي يقوم به المواطن سواء بشكل فردي أو في إطار جماعي (حزب سياسي، منظمات...) في الحياة السياسية.
- الهدف منها هو التأثير المباشر وغير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة الخاصة أو للفئة التي ينتمي إليها أو للمجتمع ككل.
- وتعتبر الأحزاب السياسية أهم قنوات المشاركة السياسية وإطار حقيقي يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة، كمساهمته في مناقشة الأمور العامة، وهذا على أساس أن المشاركة السياسية تمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما تفرزه الانتخاب أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام.

أما عن المبررات التي تدفع النظم السياسية العربية لفتح باب الحوار والتعايش مع الحركات الإسلامية فهي قائمة أساسا على:

- وصول قيادات من الجيل الجديد إلى السلطة، بما تحمله من رغبة في التحديث السياسي وامتلاكها لثقافة سياسية تؤمن بالتحول الديمقراطي، كما تؤسس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها، وهذا على عكس الجيل القديم الذي يقوم على مركزية السلطة وإضعاف دور المؤسسات في مواجهة دور تلك القيادات أو النخب التي تصف نفسها "بالأبوية"<sup>160</sup>.

<sup>158</sup> - فليب برو ، علم الاجتماع السياسي، (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص 301.

<sup>159</sup> - محمد السويد ، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 159.

<sup>160</sup> - معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد 326، أبريل 2006، ص 21.

وقد اعتمدت هذه النخب على متغير الخدمة أو الإشباع الاقتصادي القائم على توزيع مداخل النفط لشرعنة سياستها وتبرير مواقفها، ويتجلى ذلك في دول الخليج العربي.

وعليه فإن أغلب القيادات الجديدة عملت على فتح بوابة الإصلاح السياسي كما شهدت دول عديدة **كالكويت، البحرين....** والتي تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق **شراكة سياسية** مع القوى السياسية عموماً والمعارضة الإسلامية خصوصاً قائمة على:

**-هدنة سياسية:** فقد تبين أن ممارسة العنف بكل أشكاله قد عرضهما معا لإنهاك قواهما واستنزاف طاقتهما، حيث عمق من شرخ شرعية السلطة في وجه مواطنيها -كما بينا سابقاً- وعرض المعارضة الإسلامية للتصفية والتجسيم، وفي كلا الحالتين بات الصراع السياسي بينهما أشبه ما يكون بعملية انتحار.

ولهذا فالهدنة السياسية هي حل للاثنتين قائمة على التعاقد وحماية المجال السياسي من التبدد، بترشيد عملية الصراع وبناء الثقة بين الخصوم. فهي إذن إجراء سياسي انتقالي ضروري نحو إطلاق توافق سياسي وطني بهدف تحقيق عملية انتقال ديمقراطي.<sup>161</sup>

**- صفقة سياسية:** تؤسس للتوافق والإجماع بين السلطة والمعارضة الإسلامية، وتتخذ هذه الصفقة صيغة "**الميثاق السياسي**" الذي يتضمن شروط مسبقة للعمل السياسي، ولا يمكن لهذه الصفقة أن تكون مرادفاً للتغيير السياسي إلا إذا ارتبطت بالشروط التالية:

**فتح المجال السياسي:** يعني إرساء البنى التحتية للنظام الديمقراطي، بإيجاد تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة الإسلامية على إنجاز انتقال سلمي خال من الصراع وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

**أ- الإصلاح الدستوري:** باعتبار أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن يتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تواكب مواد الدستور المتغيرات والتطورات الحاصلة، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة إصلاح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتناقض مع متطلبات الديمقراطية، ووضع دساتير جديدة.

**ب- الإصلاح التشريعي:** القائم أساساً على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً وصريحاً، من منطلق أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي، الشيء الذي يتطلب شفافية دائمة واختيار القيادات والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

**ج- إطلاق الحريات:** خاصة حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة لعرض برامجها ودخول المعتزك السياسي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.<sup>162</sup>

**-تصحيح هياكل النظم السياسية القائمة:** من أهداف الصفقة السياسية تصحيح الصورة المشوهة التي تعيشها أغلب النظم السياسية

<sup>161</sup> خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 246.

العربية والمتمثلة في ضعف قوامها الديمقراطي واستئثار المؤسسة العسكرية بالسلطة، وذلك بمحاولة تحريرها من مضمونها الأوليغارشي ونزعها العسكرية وتحويل الأنظمة الملكية المطلقة إلى ملكيات دستورية كما تسعى إليه بعض دول الخليج مثل الكويت، البحرين<sup>163</sup>....

**- إعادة صوغ مصادر شرعية للسلطة:** وذلك بإلغاء المصادر التقليدية للشرعية كالشرعية الثورية....لتحل محلها الشرعية الدستورية- المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام.<sup>164</sup>

**ب- طبيعة الحركات الإسلامية المعتدلة/** وهي تلك الحركات التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم السياسية القائمة، من خلال الأساليب السلمية مع نبذ نهج العنف كآلية للعمل السياسي، ويدخل ضمن هذا المنهج الإخوان المسلمين كقوة أساسية، إضافة إلى الجماعات التي سلكت مسار الإخوان **كحزب العدالة والتنمية في المغرب وحركة التوحيد والإصلاح في اليمن والحركة الإسلامية في البحرين والكويت، وحركة مجتمع السلم في الجزائر والإخوان المسلمين في الأردن.....**

وتستند هذه الحركات المعتدلة إلى خطاب إسلامي توفيقى أو ما يعرف بـ **"الخطاب المعتدل"** الذي يتنازل عن العنف مقابل الحوار والموعظة كسبيل لنشر أفكارها.

ويتأسس نهجها الاعتدالي على المراجعات الفكرية\* لبعض الحركات الإسلامية وانعكاسات ذلك على موافقتها من بعض القضايا الجوهرية منها:

**أ- الديمقراطية:** فالتيار المعتدل في الحركات الإسلامية يؤيد ويدعم الديمقراطية وإجراءاتها، من منطلق تفاعلاتهم مع كتابات المفكرين الإسلاميين المعروف عنهم بنهج الاعتدال من أمثال **الشيخ يوسف القرضاوي، محمد سليم العوا، محمد عماره**..... حيث اهتم هؤلاء بتنفيذ الحجج المروجة للتعارض بين الإسلام والديمقراطية .

ففي كتاب **الشيخ القرضاوي " فقه الدولة الإسلامية "** اعتبر: " أن الإسلام في أصوله الصحيحة كما يجسدها القرآن والسنة لا يتعارض مع الديمقراطية، إذ أن القيم العليا للديمقراطية كاحترام الكرامة الإنسانية، العدالة، الحرية والمساواة متضمنة في الإسلام ، ولهذا فهو يقَرُّ بالتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية، بقدر ما هي أداة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "<sup>165</sup>.

<sup>163</sup> - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مرجع سابق، ص 248  
<sup>164</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أ- وقد تم ذلك في مرحلتين مهمتين: مرحلة بداية الثمانينات، حيث النهوض الإسلامي في مختلف الدول العربية فكانت هذه المراجعات (التقويم الداخلي) هو مواكبة النهوض الإسلامي بتصعيد وتيرة العمل والانتقال من مرحلة الدعوة والتبليغ إلى المرحلة السياسية

-المرحلة الثانية: كانت مع أواخر الثمانينات حيث اكتشفت بعض الحركات الإسلامية أنها لم تكن دقيقة في حساباتها السياسية والإستراتيجية خلال المراحل السابقة، وإنها اخترقت مراحل ما كان يجب تجاوزها إذ عادت بالضرر عليها. بتفاصيل أكثر ارجع إلى زكي احمد، **تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير** في كتاب: مجدي حماد ( وآخرون)، **الحركات الإسلامية والديمقراطية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 230.

<sup>165</sup> - معتز بالله عبد الفتاح، **الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج**، مرجع سابق، 22.



كما يؤكد هذا التيار على ضرورة تبني آليات الديمقراطية في المجال الحضاري الإسلامي، وذلك بالتعامل معها بوصفها آليات الديمقراطية محايدة لا تستبطن أي خلفية مذهبية أو عقائدية، كإيجاد رابطة إجرائية بين الشورى الإسلامية بوصفها إحدى قيم المجتمع الإسلامي التي لم يحدد الإسلام شكلها وطريققتها وأسلوب تنفيذها، والآليات الديمقراطية باعتبارها أدوات ووسائل ممكنة وجائزة لتطبيق الشورى في حياة الناس عامة والمسلمين خاصة<sup>166</sup>، ولعل مصطلح " **الشورقراطية** " الذي أطلقه رئيس حركة مجتمع السلم الراحل محفوظ نحاح يمكن أن يدخل في هذا السياق.

**-نبذ العنف والتطرف الديني :** تكمن أهمية الخطاب التوفيقى للحركات الإسلامية المعتدلة في نبذها لمختلف أشكال العنف والتطرف وعدم تبنيها له كوسيلة للتعبير، انطلاقاً بإيمانها بالتدرج والمرحلية في العمل السياسي، فاللجوء للعنف لا يوقف العنف السلطوي بل يزيد من تأجيجه على حد تعبير **الشيخ القرضاوي**، الذي أكد في العديد من المناسبات على أن الإسلام دين اعتدال ووسطية<sup>167</sup> وهي إحدى المعالم الأساسية التي ميّز الله بها أمته عن غيرها لقوله تعالى " **وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس** " <sup>168</sup>

فالنصوص القرآنية تدعوا إلى الاعتدال وتحذر من التطرف والعنف، وما يعبر عنه أيضا في لسان الشرع بألفاظ أخرى كالغلو، التصنع، التشديد لقوله تعالى: ( **قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وظلوا عن سواء السبيل** ).<sup>169</sup>

**-التعايش مع الآخرين:** ويتجلى في رغبة الحركات الإسلامية المعتدلة الحوار مع الآخرين والبحث عن نقاط الالتقاء بينها وبين التيارات السياسية الأخرى، خاصة بعد القطيعة التي حدثت في مراحل سابقة مع التيارات الفكرية الأخرى، وهو ما أكده الباحث **رضوان السيد** قائلا: " **تزداد الأصوات الداعية إلى التلاقي والحوار بين مختلف التيارات الفكرية الموجودة في الوطن العربي بعد قطيعة سادت طوال العقود الثلاث الماضية** " <sup>170</sup>.

**ج - الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع الإسلام المدني.**  
فالولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية، انطلاقاً من وجهة نظر ثانية في البيت الأبيض، وهذا عكس تماما الرؤى الأولى التي لاحظناها في إستراتيجية الإقصاء، طبعاً هذه الرؤى يدعمها مسؤولين أمريكيين لديهم مواقع تنفيذية في أواخر **الثمانينات** وبداية **التسعينات**؛ ففي الأوساط المخابراتية نجد **غراهام فولر**<sup>171</sup> كأحد أهم الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية، الذي

<sup>166</sup> - عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، بيروت، دار الفكر، 1999، ص 139.  
<sup>167</sup> - يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الحود والتطرف، قسنطينة: دار الشعب للنشر، ط 2، 1983، 125.

<sup>168</sup> - القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية 143.

<sup>169</sup> - القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية

<sup>170</sup> - زكي احمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير في كتاب: مجدي حماد ( وآخرون)، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 230

<sup>171</sup> - غراهام فولر : المسؤول الكبير في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أواخر الثمانينات، ونائب رئيس المخابرات القومي أوساط التسعينات والذي لا يزال يحظى بمكانة خاصة في الأوساط

نبه بأهمية إشراك الإسلاميين المعتدلين في بناء الديمقراطية في البلاد العربية، ومبرراته في ذلك؛ هي اعتبار الحركة الإسلامية - كأحد التعبيرات المعاصرة - عن الطموحات الوطنية للشعوب العربية ، وبالتالي يرى أن وجودها غير قابل للاستئصال، ولهذا ليس هناك من خيار - حسب رأيه - إلا التعاون مع الأطراف المعتدلة في إقامة الديمقراطية التي يعتبرها خيارًا ضروريًا ونقطة دفاع أساسية عن الأمن القومي الأمريكي، كما أكد على هذا الطرح خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.<sup>172</sup>

ويدعم رأي **فولر** هذا موقف أستاذ القانون الأمريكي **Noh Feldman** الذي دافع بوضوح في مؤلفاته "**ما بعد الجهاد**" عن ضرورة إقحام الإسلاميين في العمليات السياسية، ومن ثمة العمل على بناء ديمقراطية أكثر مصداقية من الديمقراطيات الشكلية المنتشرة عرييا والتي تلقى الدعم من الإدارة الأمريكية، حيث وجه **Noh** ملاحظات حول بعض أقطاب الحركة الإسلامية تعكس مدى فهمه الشامل والعميق للظاهرة الإسلامية والاجتهادات المتعلقة بمسألة الديمقراطية السياسية ومنها ؛ **كيف يمكن تحديد الإسلام والديمقراطية أن يتعايشا...؟** (...) في السنوات الأخيرة ظهرت مقترحات متنوعة "**إسلام ديمقراطي**" - مبني على التشاور ومبدأ مشاركة المحكوم والتعددية السياسية - لإسلاميين ديمقراطيين مثل التونسي "**راشد الغنوشي**"، إلى السياسي مثل **الرئيس محمد خاتمي** (...) لديهم مواقف عن الديمقراطية الإسلامية".<sup>173</sup>

وفي تجارب لحركات إسلامية يرى فيها الكثير من العناصر الإيجابية على غرار **المسار الانتخابي الجزائري** التي اعتبره فرصة ضائعة لاختبار تجربة إسلامية فعلية ليس في الجزائر فحسب بل في العالمين العربي والإسلامي. كما يمكن ملاحظة الأدوار الإيجابية التي تلعبها الأحزاب الإسلامية في الحقل الديمقراطي الحديث لدول إسلامية أخرى (**اندونيسيا، ماليزيا، باكستان**).<sup>174</sup>

كما يدعم طرح الولايات المتحدة في إشراك الإسلاميين المعتدلين في اللعبة السياسية المستشار في السياسة الخارجية الأمريكية "**روبرت بلير**"، الذي عبر أكثر من مرة وبشكل علني في اعتقاده عن وجود إسلاميين معتدلين وأنه "**ليس كل أصولي بالضرورة هو إرهابي**".<sup>175</sup> في حين نجد أستاذ دراسات الشرق الأوسط المقرب من إدارة الرئيس **بيل كلينتون** "**جون اسبيزيتو**" في مقال مشترك صادر عن مجلة (**هارفارد انترناشيونال**) في عددها ربيع 1997، عالجت فيه قضية النشاط الإسلامي في المجالات السياسية تحت عنوان "**الإسلام في مجال السياسة والقوة**"، يؤكد بدوره على ضرورة تشجيع مشاركة الحركات الإسلامية في السلطة مستدلا بذلك عن التجارب الناجحة في تركيا التي استطاع فيها **حزب الرفاه-العدالة والتنمية** - حاليا - الوصول إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية مع تعمده الحفاظ على الطابع العلماني للدولة.

الإعلامية الأمريكية كأحد الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية .

172 - الطاهر الأسود ، في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية ، مرجع سابق.

173 - الطاهر الأسود ، في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية ، مرجع سابق

174 - المرجع نفسه.

175 - المرجع نفسه.

وفي هذا السياق ومن وجهة نظر مختلفة **فالولايات المتحدة الأمريكية** شجعت وصول **حزب الرفاه** إلى السلطة على أساس أن هذا الأخير تخلص من "**الإسلام الأصولي**" الذي يهدد مصالحها في المنطقة، كما رأينا سابقا- وتبني "**الإسلام الحديث العصري**" أو كما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية "**بعلمنة الإسلام أو الإسلام المعلمن**"، وهذا يدخل في إطار إستراتيجية أمريكية جديدة حسب الدكتور **رشيد تلمساني**؛ الذي يرى أن تصاعد التيار الإسلام المعتدل يجد دعما من طرف القوى الاقتصادية والجيوسياسية التي تشكل القوى العالمية المسيطرة لعالم ما بعد الحرب الباردة وهذا انطلاقا من متغيرين أساسيين هما:

- **المتغير الاقتصادي** / المتمثل في أن الإسلام المعتدل يدعم اقتصاد البازار، وهو ما يعود بالفائدة لصالح الدول المتقدمة.

- **المتغير السياسي** / أن دعم هذا التيار يدخل ضمن الرهانات الجديدة للعولمة، على اعتبار أن الحركات الإسلامية في الطرف الحالي لا تشكل تهديدا من منطلق تبنيها لمبدأ **الأسلمة من القاعدة** بواسطة التربية والعمل الاجتماعي، وكذا أن من خلال مشاركتها في السلطة.<sup>176</sup>

وهناك رأي آخر مخالفا للطروحات السابقة، يرى أن الإدارة الأمريكية تشجع انضمام الحركات الإسلامية للعمل السياسي من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى **احتوائها** لأنه من الصعوبة بمكان منع الإسلام من الدخول في المعترك السياسي، وذلك من منطلق أن **المسيحية**

**واليهودية** دخلتا ميدان السياسة في بعض الدول التي يفترض أن فيها فصلا للدين عن السياسة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وإسرائيل. كما يمكن للإدارة الأمريكية أن تدعم الجناح المعتدل للحركة الإسلامية، بهدف ضرب الجناح المتشدد لتحقيق مصالحها، وهو الأمر الذي حدث لحزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن)، حسب الدراسة التي قدمتها الباحثة الأمريكية **منى يعقوبيان** بعنوان **(دمج الإسلاميين**

**تعزيز الديمقراطية: تقييم أولي)**، التي أكدت على ضرورة دعم الإسلاميين المعتدلين باعتبارهم حائط الدفاع الأول في مواجهة المتطرفين والمتشددين في أحزابهم وفي أحزاب إسلامية أخرى.<sup>177</sup>

وعليه فالإدارة الأمريكية في نهاية المطاف ليس هدفها هو إبعاد الإسلام عن ميدان العمل السياسي - طالما هذا غير ممكن - ولكن هدفها هو كيفية تطويع الحركات الإسلامية واحتوائها والسيطرة على دخول الإسلاميين في أجهزة النظام السياسي، بحيث تضع قيودا على وصولهم إلى الحكم باستغلال نظام **التمثيل النسبي**؛ الذي يشترط الحصول على نسبة من الأصوات حتى لا يمثل حزب أو تيار في البرلمان، لأن في رأيهم أفضل من **نظام الأغلبية**، فالحركات الإسلامية إذن تحمل بذور فئائها، على أساس أن دخولها المعترك السياسي وبافتقارها لحلول موحدة وناجعة للمشاكل القائمة وبمحاولتها عزل بعض الشرائح من العمل السياسي كالمرأة مثلا في سياق **المناطق الرمادية** التي أكد عليها المفكر **ناثان براون** - المشار إليها سابقا - تضع تلك الحركات على محك صعب، لتكون نهايتها هي

<sup>176</sup> - Rachid Tlemcani, *Elections Et Elites En Algérie*, Alg: Chihab Edition, 2003, P36

<sup>177</sup> - دعم أمريكي لجناح إسلامي ضد متشددية، متحصل عليه:

www.almotamar.net / news/4929.html.2008.09.17:

فكان جاذبيتها لدى قطاعات واسعة في المجتمع، ومنه تفقد شعبيتها وقواعدها الانتخابية، التي تكون سببا مباشرا في "تعريتها" وكشف حقيقتها وبالتالي إسقاطها من الحكم أو إفشال أي محاولة لها للوصول إليه.

## **المطلب الثاني: واقع استراتيجيه التعايش في نموذجي الكويت والسودان .**

**في الحقيقة وقع اختيارنا على النموذج الكويتي والسوداني من باب توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية؛ إذ يعتبر هذين النموذجين مثالا واضحا لإستراتيجية التعايش \_ حتى وإن اختلفت آلياتها وتباينت أهدافها \_ بين إصلاحية في الكويت ومصلحية في السودان. -أولا/ النموذج الكويتي:** يشكل هذا النموذج شكلا من أشكال تعايش النظام السياسي مع الحركات الإسلامية ، بفتح لقنوات المشاركة السياسية لمختلف القوى التي تنشط في الساحة ، وصولا إلى منحها الشرعية القانونية ، وحق المشاركة في مراكز صنع القرار داخل دواليب الحكم بشكل عام كالبرلمان والحكومة.

يشغل التيار الإسلامي في الكويت حيزا مهما على خارطة القوى السياسية خاصة بعد نهاية الغزو العراقي للكويت، ويشمل هذا التيار العديد من التنظيمات (التجمع الإسلامي الشعبي، الائتلاف الإسلامي الوطني، الحركة الدستورية الإسلامية )، هذه الأخيرة التي سنركز عليها في تحليل إستراتيجية التعايش باعتبارها حركة بارزة في الساحة الكويتية، وعبرت في العديد من الاستحقاقات الانتخابية عن مدى التزامها بآليات العمل الديمقراطي التي يقرّها النظام السياسي ، الأمر الذي أكدته دراسة معهد كارنيجي.<sup>178</sup>

ولعل فهم إستراتيجية تعايش النظام السياسي الكويتي مع الحركة الدستورية الإسلامية تأتي انطلاقا من التحولات السياسية التي شهدتها الكويت والتي وفرت مناخا سياسيا قائما على فتح قنوات المشاركة السياسية وإعطاء دور فاعل للمؤسسات السياسية خاصة المؤسسة التشريعية (البرلمان) ، التي تشكل أهم ملامح التحول الديمقراطي في الكويت .

وانطلاقا من الدستور الكويتي الذي يحدد شكل نظام الحكم في المادة 6: " نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ،وتكون ممارسة على الوجه المبين في الدستور."<sup>179</sup>

نفهم من ذلك أن الدستور الكويتي يبين أن النظام فيها ديمقراطي، يركز على مبدأ الفصل بين السلطات، ويجعل السلطة التشريعية والرقابية منتخبة مباشرة من الشعب، ومن السلطة القضائية سلطة مستقلة، وبين كل مبادئ الحريات السياسية في التعبير والنشر والتجمع والتنقل، كما تبني مبادئ حقوق الإنسان ووضع احتياطات واحترازات كثيرة لصون السلطة التشريعية وممثليها من أي تعسف محتمل من السلطة التنفيذية. غير أنه تغاضي عن مسألة التعددية الحزبية وتداول السلطة ، كما أنه منح للأمير حق

<sup>178</sup> - نانان براون، الحركة الدستورية الإسلامية: الدفع نحو سياسة حزبية، متحصل عليه من الموقع:

تكليف من يشأ في تشكيل الحكومة، وهو ما يقيد حق القوى المعارضة في تقلد مناصب في أجهزة الحكم.<sup>180</sup>

ولعل التحولات الكبيرة التي شهدتها النظام السياسي الكويتي مصدرها الرئيسي هو المؤسسة التشريعية التي يتولاها الأمير ومجلس الأمة\* كما نصت عليه **المادة 51 من دستور 1962**.

ورغم العراقيل التي تعرض لها البرلمان الكويتي كتعطيل العمل به خلال الأعوام **(1976-1981)** و**(1986-1992)**، إلا أنه اثبت فعالية في التأثير على السلطة التنفيذية بتمريره قوانين متعددة أو الضغط عليها لاتخاذ إجراءات التحول الديمقراطي، حيث قام مثلا بتعديل الدوائر الانتخابية انسباقا وراء ضغوطات المعارضة بشكل عام والحركات الإسلامية بشكل خاص بهدف تعزيز التنافسية الانتخابية بشكل متوازن مع مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية. كما أنه سمح بحق الترشح والانتخاب للمرأة الكويتية بعد القانون الصادر في **16 ماي 2005**.<sup>181</sup>

وفي هذا السياق وعلى اعتبار أن البرلمان هو مركز التقاء جميع القوى السياسية في الكويت ومنها الحركة الدستورية الإسلامية التي تعتبر الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الكويت نشأت عام 1991 وقد أولت الحركة الدستورية الإسلامية منذ تأسيسها اهتماما بقضيتين أساسيتين تعمل على تحقيقهما ضمن الأطر التي كفلها الدستور هما: تطبيق الشرعية الإسلامية وحماية التقاليد والقيم الكويتية المحافظة وكذا تحقيق الإصلاح السياسي.

كما تعتبر الحركة واحدة من بين الحركات الأكثر خبرة في السياسات البرلمانية والانتخابية معتمدة في ذلك على أسلوب الإصلاح التدريجي والدخول في الائتلافات مع مختلف القوى السياسية الإسلامية والليبرالية، لتحقيق أهدافها المنشودة، بالإضافة إلى نبذها للعنف كأحد شروط العمل السياسي، حيث برزت بمظهر الطرف الأكثر دعما للأسس الديمقراطية والحريات السياسية، خلال دعوتها إلى تشريع قانون الأحزاب وطرحه في **أفريل 2007** في إطار برنامج متكامل.<sup>182</sup>

فهي تصنف إذن ضمن الحركات ذات الطابع الاعتدالي الوسطي في طرحها للأفكار والرؤى السياسية المختلفة، التي تعتبر متطلب رئيسي لإستراتيجية التعايش مع النظام السياسي، إذ تتجسد بواسطة آلية المشاركة السياسية للحركة الدستورية الإسلامية.

فقد سمح إعادة بعث الحياة النيابية عام **1992** للحركة من التحول إلى فاعل أساسي في الحياة السياسية للبلاد؛ بمشاركتها في الانتخابات التشريعية في نفس العام، وأصبحت جزءا فاعلا في الائتلاف البرلماني الذي استطاع أن يستخدم الامتيازات الدستورية ومساءلة عددا من الوزراء،

<sup>180</sup> - إسماعيل الشطي، تجربة الكويت حول الفساد والحكم الصالح، في كتاب: إسماعيل الشطي و(آخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 632.

<sup>181</sup> - تأسس مجلس الأمة في الكويت عام 63 بعد إصدار دستور الدولة الدائم في نوفمبر 1962 وبعد تأسيس مجلس الأمة الوحيد المنتخب في ذلك الوقت في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية مما منح له دورا رياديا أثر في تطلع شعوب تلك الدول للنموذج الكويتي.

<sup>182</sup> - عبد الرضا علي البيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007، ص 40.

<sup>182</sup> - خليل العناني، التيار الإسلامي في الكويت، متحصل عليه من: [www.Alasr.ws/index.Cfm.?Methob.hone](http://www.Alasr.ws/index.Cfm.?Methob.hone)

بحيث تم استجواب وزير التربية " أحمد الربيعي " بضرورة إعطاء أولوية وأهمية كبيرة للشريعة الإسلامية، لدرجة أنه كادت أن تسحب الثقة منه وإسقاطه من الوزارة لولا تدخل الحكومة، كما استطاعت أيضا تمرير العديد من التشريعات ذات البعد الإسلامي والتكافل الاجتماعي لمشروع مكافحة المخدرات، وتشديد العقوبات على المتاجرين بها ومشروع الرعاية السكنية. كما تعتمد الحركة الدستورية الإسلامية في العمل البرلماني على أسلوب المعارضة المتزنة التي تراعي مصلحة الحركة من زاوية ولا تهدد مرتكزات النظام السياسي القائم من زاوية ثانية، وهذا ما يشكل نقطة تعايش مهمة بينهما.<sup>183</sup>

وفي مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها الحركة خاصة البرلمانية، ركزت على ضرورة فرض مظاهر الشريعة الإسلامية وضرورة إجراء الإصلاحات السياسية كإشراك المرأة في الحياة السياسية، كما أولت اهتماما كبيرا على القضايا ذات الصلة بحياة المواطنين (كالسن، التعليم، الصحة...) ، والتي أكسبتها شعبية كبيرة. وقد حصلت في انتخابات 1996 على مقعدين على الرغم من دخولهم كمستقلين وليس تحت لوائهم الإسلامي. كما شهدت انتخابات 2003 تراجع التيار الليبرالي وصعود التيار الإسلامي بمختلف تنظيماته حيث حصل هذا الأخير على 18 مقعد من أصل 50 مقعد، وهو دليل آخر على مدى قبول النظام السياسي الكويتي لمشاركة التيار الإسلامي بعيدا عن محاولة إقصائه واحتوائه بالتلاعب بالأصوات المتحصل عليها.<sup>184</sup>

من جهة أخرى رغم القضايا الحساسة والمثيرة التي أثارها التيار الإسلامي عموما والحركة الدستورية الإسلامية خصوصا كموقفهم المضاد لاتفاقية التنقيب عن النفط وصفقات السلاح وكشفهم عن ناقلات النفط التي تعرف " بقضية الاختلاس الكبرى " وهذا في الدورة البرلمانية لعام 1999، وهو ما يشكل إرباكا للحكومة الكويتية، إلا أن هذه الأخيرة لم تقيد نشاطاتها السياسية وإنما اكتفت ببعض الضغوط الممارسة عليها.<sup>185</sup> ومن أبرز القضايا التي أثارها الحركة الدستورية الإسلامية هي نجاحها في إصلاح النظام الانتخابي\* بتحالفها مع بعض قوى المعارضة عام 2006، وغم خطوة هذه القضية التي أدت بالحكومة إلى حل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة، إلا أن النظام السياسي أبقي على نشاط الحركة الدستورية ولم يحظر نشاطها السياسي. ولعل تضاعف عدد أعضاء الحركة في البرلمان ثلاث مرات في انتخابات عام 2006 إلا دليل على الطابع التعايشي بين النظام السياسي الكويتي وهذه الحركة.<sup>186</sup>

<sup>183</sup> - أحمد الميحي ، الحركة الإسلامية في الكويت: 14 عاما من المشاركة البرلمانية، متحصل عليه: /

tajarob/Niyabiya/text/7.mht

www.dawwa.net

<sup>184</sup> - صابر عبدو، انتخابات الكويت: تغير توازنات القوى، متحصل عليه  
www.islamonline.net/politics/2003/07/05/article/html.

<sup>185</sup> - صابر عبدو، الكويت: تحالف غير معلن ضد الإخوان، متحصل عليه:

news/2003/06/25/article.html

www.islamonline.net/arabic/

<sup>186</sup> حققت الحركة الدستورية نجاحا باهرا عبر دمج الدوائر الانتخابية الخمس والعشرون التي تمثل منها نائبان في خمسة دوائر.

- عبد الرحمان الجميعان، ساجد العبدلي، الإسلاميون والانتخابات الكويتية: غياب الأولويات، من موقع:

www.islamtorday.net/abasheer/sh ow\_articles/12/03/2004/html

صفوة القول أن **النهج الوسطي الاعتدالي** الذي اعتمدته الحركة الدستورية الإسلامية مكّنها من التكيّف مع ضغوطات الحكومة من جهة وتوسيع قاعدتها الشعبية من جهة ثانية والتي ترجع إلى طبيعة النظام الكويتي التقليدي المحافظ وعدم تأثره النسبي بالتيارات الوافدة وكذا اعتماد الحركة على النهج الإسلامي، باعتباره تنظيم سياسي عصري يتوافق وأطروحات مؤسسي النظام السياسي الكويتي.

**ثانيا/ النموذج السوداني:** يشكل النموذج السوداني شكلا مغايرا لإستراتيجية تعايش النظام السياسي مع الحركات الإسلامية، من منطلق أن كل من النظام السياسي السوداني والجبهة الإسلامية القومية استخدمتا أسلوب التحالف التكتيكي البراغماتي لتحقيق أهدافه المصلحية، ثم العمل بعد ذلك على فضه، لذلك ستركز على الامتيازات التي يحققها هذا التحالف لكلا الطرفين، والتي توضح لنا المبررات الظاهرة والخفية لإستراتيجية تعايش النظام السياسي مع الجبهة الإسلامية القومية. فقبل تحليل مبررات التعايش نشير ولو باختصار إلى نشأة الجبهة الإسلامية القومية إذ تعود بدايتها إلى عام 1949 حيث ظهرت تحت اسم "**حركة التحرير الإسلامي**" في القطاع الطلابي، وفي عام 1954 عقدت الحركة أول مؤتمر لها وأطلقت على نفسها بالإخوان المسلمين تأثرا بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مصر<sup>187</sup>، واستمرت تحت هذا الاسم إلى أن انبثقت **جبهة الميثاق الإسلامي** عام 1964، في حين ظهرت باسم الجبهة الإسلامية القومية في أعقاب الانتفاضة التي أطاحت بحكم "**جعفر النميري**" سنة 1985.<sup>188</sup>

ومن أجل تحقيق الأهداف المصلحية دخل كل من النظام السياسي والجبهة الإسلامية القومية في تحالفات سياسية منذ فترات طويلة في ظل نظامي الرئيسين "**النميري والبشير**" والتي تجسدت فيما يلي:

**أولا / في عهد الرئيس النميري:** منذ عام 1972 وبعد فترة القمع التي انتهجها الرئيس **جعفر النميري** في قمع معارضيه بما فيها **جبهة الميثاق الإسلامي** الاسم السابق، تحول الصدام بين النظام والجبهة إلى مصالحة بين الطرفين، وهذا لمبررات عديدة تخص كل طرف على حدا. فبالنسبة للنظام السياسي، كان اللجوء إلى الحركة الإسلامية يعتبر مخرجا من الوضع المتدهور، نتيجة لسلسلة الانقلابات المتوالية لمحاولة إسقاط حكم الرئيس "**جعفر النميري**" من قبل الشيوعيين الذين تغلغلوا في مجلس قيادة الثورة الحاكم فأصبحوا بالتالي قوة يخشاها النظام، ومن هنا أدرك الرئيس أن البقاء دون سند سياسي أمرا متعذرا، خاصة بعد المحاولة الانقلابية ليوم 19/07/1971، ولم يكن أمامه من حليف قادر على مواجهة الأعداء سوى "الحركة الإسلامية" ممثلة في جبهة الميثاق الإسلامي، وفي هذا الصدد يعتقد الباحث **حسن مكّي**: "أن من المبررات التي أدت إلى المصالحة هي ضعف النظام وبروز قوة الجبهة..<sup>189</sup>"

<sup>187</sup> - سعد الدين السيد صالح، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وحضورها التاريخي، الإمارات: دار أحد للنشر، 2000، ص 315.

<sup>188</sup> - حسن طوالة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر - الجزائر نموذجا)، مرجع سابق، 111.

<sup>189</sup> محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان (مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي)، الجزائر: دار قرطبة، 2004، ص 234.

وكانت إستراتيجية الرئيس مبنية على إعطاء الحركة الإسلامية مبررا لتثبيت الوضع القائم وزيادة فرص بقائه في السلطة من خلال احتواء قوة سياسية فنية ضمن صفه، ومن مظاهر المصالحة بين الطرفين :  
\_ تحول الرئيس ذو النزعة اليسارية إلى التوجه الإسلامي، وإن كان هذا التحول هو تعبير عن موقف سياسي لا فكري، كما استغل الدين لتدعيم شرعيته وإصدار ما يسمى "**بقوانين النميري الإسلامية**" **في سبتمبر عام 1983.**

-الإفراج عن العشرات من قيادي الحركة الإسلامية.<sup>190</sup>  
أما فيما يتعلق بمبررات الجبهة الإسلامية القومية لعقد التعايش مع النظام، فهي ترى أن المصالحة كشكل من أشكال التعايش في إطار تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في احتلال موقع أسياسي في الحياة السياسية السودانية، وفي هذا الصدد تم تحديد هدفين:  
- إن الحركة يجب أن تنمو بتسارع.  
إن أطر الحركة يجب أن تحصل على نصيب كاف من مناصب الدولة، ومن الخبرة في إدارة المؤسسات كخطوة تمهيدية للاستيلاء على السلطة.<sup>191</sup>  
وكلا الهدفين يحتم المصالحة مع أي كان في السلطة حتى وإن كان النظام دكتاتوري لا ينسجم أصلا مع المبادئ والقيم الإسلامية التي ترفعها الحركة كشعارات لها.  
ولذلك سمعت الحركة الإسلامية إلى تحويل نفسها إلى قوة سياسية في النظام معتمدة في ذلك على إستراتيجية "**الاختراق التدريجي لدواليب السلطة**" على حد تعبير المفكر **محمد محمود**، معتمدة في ذلك على الطرق التالية:

-تقوية نفوذهم في الحركات الطلابية .  
-اختراق الجيش والنقابات المهنية.  
-بناء مؤسسات اقتصادية ومالية.<sup>192</sup>  
وقد أثمرت تلك الإستراتيجية نتائج معتبرة للحركة الإسلامية، إذ لم يسقط نظام **الرئيس النميري** إلا بعد أن رسخت الحركة ظهورها في بنية الدولة والمجتمع وضمنت لنفسها مستقبلا سياسيا في الساحة السودانية، ولعل أبرز هذه الامتيازات ما يلي  
-ظهور مؤسسات الدعوة ووجهات العمل الإسلامي.  
-التحكم في مسار مؤسسات المال الإسلامي من بنوك ومؤسسات عبر البنك ومؤسسات.  
-بروز صوتهم في سياسات الدولة ومنابرها.  
-إضعافهم للتيار العلماني النافذ في النظام.  
-توسيع تنظيم الحركة على امتداد الداخل والخارج .

<sup>190</sup> - محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان ( مدخل الى فكرها الاستراتيجي

والتنظيمي)، مرجع سابق، 239.

<sup>191</sup> - محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان ( مدخل الى فكرها الاستراتيجي

والتنظيمي)، مرجع سابق 23

<sup>192</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.



والأبرز في ذلك أن زعيم الحركة (**حسن الترابي**) كان حاضرا في هياكل السلطة، حيث كان نائبا عاما أي وزيرا للعدل، ومستشارا للرئيس في الشؤون القانونية وأميناً في الإتحاد الاشتراكي.<sup>193</sup>

ومن تجليات هذا التغلغل في نظام الرئيس؛ هو دور الحركة في صنع القاعدة القانونية في النظام السياسي السوداني، فالترابي كان صاحب اقتراح تعديل الدستور ليتضمن نياية النميري مدى الحياة، وتوريث السلطة من بعده لمن يوصي به، وباسمه أيضا ارتبطت قوانين سبتمبر عام **1983** الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية.<sup>194</sup>

ولعل نجاح الحركة (جبهة الميثاق الإسلامي) في الانتخابات البرلمانية لعام **1986** سقوط حكم النميري دليلا على تجذرها في أوساط عامة الشعب، حيث احتلت الحركة المرتبة الثالثة بعد **حزبي الأمة والاتحادي** بحصولها على **51** مقعدا واستمرارا لنهج تطور الحركة اعتمد الترابي اسما جديدا للحركة أطلق عليها "**الجبهة الإسلامية القومية**".<sup>195</sup>

لكن على الرغم من المكاسب المحققة في مشاركتها السياسية داخل دوايب الحكم إلا أن الحركة انقلبت عن المسار الديمقراطي، حيث عرقل الحياة الحزبية وقامت بمقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية وسحبت نوابها منها تحت ذريعة أن الديمقراطية مرحلة قد اكتملت وأصبحت أمرا زائفا لعدم تحقيقها للمساواة وتكريسها للتطبيقية في المجتمع السوداني فالديمقراطية في نظر الجبهة الإسلامية لا تحترم في حد ذاتها كوسيلة وأسلوب إلى الحكم لأنها مجرد مؤامرة غريبة أو علمانية لا تتماشى مع النظرة الإسلامية.<sup>196</sup>

**ثانيا/ في عهد الرئيس عمر البشير:** استمرت إستراتيجية الجبهة القومية الإسلامية في الاختراق والتغلغل في الحكم خاصة الجيش، من خلال المشاركة في تنفيذ الانقلاب العسكري في **30 جوان 1989** بقيادة **عمر البشير** واستيلاء الجيش على السلطة، وهو يعد انقلابا على الديمقراطية التي كانت جزءا أساسيا فيها، وتم إعلان ما يسمى "**بحكومة الإنقاذ**"\* التي شهدت تحالفا بين الرئيس عمر البشير والجبهة الإسلامية القومية.

وكان لكل من الطرفين في حاجة لعقد هذا التعايش، فالنظام يدرك جيدا المكانة التي تحتلها الجبهة القومية في مراكز صنع القرار وهو ما يراها سندا قويا لتدعيم شرعيته بعد الانقلاب الذي قام بها **البشير**، في حين ترى الجبهة ضرورة مواصلة الحفاظ على المكاسب التي حققتها من خلال تحالفها مع نظام **النميري** وتدعيمها أكثر في ظل حكومة الإنقاذ.

وقد تبين دور الجبهة من خلال السياسات المعلنة إذ تولى زعيم الحركة **حسن الترابي** في صياغة **الميثاق القومي للعمل السياسي عام 1991** ، كما تقلد أعضاء الجبهة القومية المناصب التنفيذية. لكن الجدير

193 - نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 38

194 - المرجع نفسه ، 39.

195 - نهاد مكرم، تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، العدد 29، جانفي 2008، ص 84

196 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

٢ - حكومة الإنقاذ: هذا الاسم يوحى بمبررات الانقلاب، أي إنقاذ السودان كما يدعون لان النظام الحزبي فشل في تحقيق أية انجازات خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة وحل مشكلة الجنوب والاقتصاد..... لتفاصيل أكثر ارجع الى كتاب : حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 308.

بالذكر أن زعيم الجبهة رفض المشاركة في أي من سلطات الدولة بعد أن ضمن التأثير عليها من خلال أعضاء حركة الذين عملوا كوزراء، كحكام أقاليم وكمديرين للبنوك.<sup>197</sup>

لكن بداية من عام 1996 ومحاولة من الانقلابيين للبحث عن شرعية جديدة تظهر التأييد الشعبي لسياستها، تم مراجعة تجربتهم في الحكم بالأخذ بنظام المؤتمرات، وجاءت **الانتخابات التشريعية لعام 1996** كمحاولة لإشراك عناصر سياسية جديدة، ولإنهاء صفة الانقلابية، لكن رغم ذلك استمر نفوذ الجبهة والنظام السياسي معاً، إذ فاز **الترابي** برئاسة المجلس الوطني الاتحادي (**المؤسسة التشريعية**)، وشغل مرشحوا الجبهة والنظام أغلبية مقاعد المجلس، في حين احتفظ **الرئيس البشير** بمنصب الرئاسة في الانتخابات الرئاسية التي جرت بالتزامن مع نظيرتها التشريعية.<sup>198</sup>

وما يبرر **براغماتية التعايش** بين النظام والحركة الإسلامية هو توتر العلاقة بينهما لاسيما في ظل أزمة إعادة هيكلة **مؤسسات المؤتمر الوطني** (الحزب المعبر عن نظام الإنقاذ)، الذي كان يشغله **الترابي**، وقد حدث تعديلاً في اللائحة الداخلية للحزب، يجعل من **الرئيس عمر البشير** رئيساً للدولة ورئيساً للحزب، وأعلن بعدها الرئيس حالة الطوارئ وحل البرلمان فيما يعرف بقرارات **ديسمبر 1999**، ثم تبعتها قرارات **ماي 2000**، وهكذا بدأ الاستقطاب داخل الحركة والنظام السياسي، حيث دخل الطرفان في جدل سياسي وفكري، مما أدى في النهاية إلى نهاية التعايش بينهما، بانقسام داخل الجبهة الإسلامية وإعلان **الترابي** في **28 جوان 2000**، تكوين **حزب المؤتمر الوطني الشعبي** ودخوله صف المعارضة السياسية.<sup>199</sup>

وعليه نخلص من خلال ما سبق أن تعايش النظام السياسي السوداني مع الجبهة الإسلامية القومية وضح جليا إستراتيجية التعايش المصلحي قائم على أساس البراغماتية، فالنظام حقق مبتغاه بإشراك الجبهة في الحكم لشرعنه مؤسساته ومواجهة خصومه كما فعل النميري، والجبهة الإسلامية حققت مصالحها في تدعيم نفوذها داخل أجهزة الدولة، كما أن هذا التعايش لم يأت بادراك الطرفين لأهمية المشاركة السياسية كأهم آلية تقوم عليها إستراتيجية التعايش وكأهم دعائم الديمقراطية وهو ما يفسر انقلاب الطرفين عليها بمجرد تحقيق أهدافهما، وبالتالي فإستراتيجية التعايش بين الطرفين قائمة على "مبدأ الغاية تبرر الوسيلة".

### **المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية التعايش**

يمكن معالجة هذه انعكاسات إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية بدورها هي الأخرى \_ على مستويين أساسيين هما:

**أولا / مستوى النظام السياسي:** إن مشاركة التيار الإسلامي المعتدل في السلطة من شأنه أن ينعكس إيجابا على الأنظمة السياسية العربية ويحقق لها العديد من المكاسب السياسية أهمها:

1- **شرعنة السلطة وتقويتها:** بفضل مشاركة الإسلاميين في السلطة تستطيع هذه الأخيرة إرجاع الثقة \_ ولو نسبيا \_ بينها وبين المواطن، على

<sup>197</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 39.

<sup>198</sup> - حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مرجع سابق، 313.

<sup>199</sup> - نهاد مكرم، تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 88.

اعتبار أن من وظائف التيار الإسلامي المعتدل هي محاولات إقناع الجماهير بضرورة المشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، الأمر الذي يمنح مصداقية أكثر للسلطة ومؤسساتها، ويعمل على ترميم شرعيتها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية....

**2\_ديناميكية الفعل السياسي:** تساهم مشاركة التيار الاعتدالي للحركة الإسلامية في إعطاء ديناميكية للنشاط السياسي، كتفعيل نشاط الهيئة التشريعية (البرلمان) من خلال القضايا الحساسة التي يناقشها الإسلاميين داخل البرلمان وكذا معارضتهم للقوانين التي تتعلق هوبة المواطن وقيمهم معارضة علنية وصريحة، مما يعطي حيوية ويرفع من مرد ودية العمل البرلماني؛ الذي خيمت عليه المسائل الروتينية خاصة وأن الواقع أثبت قدرة الإسلاميين في الخطابة وتجسيدهم لشرائح اجتماعية بسيطة، ودخولهم إلى البرلمان يعني تأسيس خطابا إيديولوجيا جديدا لاسيما أن الخلاف الإيديولوجي بينهم و الأحزاب العلمانية خاصة قد تم نقله من المجال السياسي إلى مجال القيم والعقائد، هذا ما خلق جوا جديدا مشحونا بالتوتر والصراع السياسي أنقذ- جزئيا- البرلمان العربية من الكساد السياسي الذي كانت أغلبها تتخبط فيه.<sup>200</sup>

**3-التنفيس السياسي:** يساهم إشراك التيار الإسلامي الواسطي في تخفيف الضغط الكبير الذي تواجه النظم السياسية العربية أو ما يسمى "بالاحتقان السياسي"، جراء الاحتجاجات والمظاهرات التي تندلع هنا وهناك كتعبير عن الوضع المزري تعيشه أغلب الدول العربية (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا...)، فيتم توظيف الحركات الإسلامية لتخفيف ذلك الضغط باستخدامها كوسيط لتبليغ مشاكل المواطنين والدفاع عن مطالبهم في إطار الهيئة التشريعية أو كما سماها الباحث Remy Leveau "بالوظيفة المنبرية" في الدفاع عن المقصيين من الحداثة... والتي كانت تقوم بها الأحزاب الشيوعية في أوروبا وتتجسد هذه الوظيفة في معارضة السلطة وتحدي الجهاز البيروقراطي.<sup>201</sup>

**4-احتواء وإدماج الفصائل الإسلامية المتطرفة:** إستراتيجية السلطة في إدماج التيار المعتدل تهدف إلى محاولة احتواء الفصائل الإسلامية الرافضة لدخول اللعبة السياسية من جهة، ومن جهة ثانية السعي إلى سحب البساط من تحت أقدام التيار المتشدد الذي يسعى دوما إلى نسف البناء الديمقراطي الذي تسعى النظم السياسية العربية لتكريسه. ومنه فكلما كان إشراك التيار المعتدل في الحركة الإسلامية، كلما زاد الخناق وتضييق على التيار المتشدد فيها وبالتالي تحقيق أكثر قدر من الاستقرار والأمن للنظام.<sup>202</sup>

**5- تلميع صورة النظام السياسي في الخارج:** وهذا نظرا لأهمية العامل الخارجي على القرار السياسي في دول العالم الثالث، تسعى نظمه السياسية إلى محاولة تلميع صورتها في الخارج بمحاولة دمج الإسلاميين المعتدلين في الحياة السياسية، أو حتى احتوائهم داخل أجهزتها، لتظهر في

<sup>200</sup> - رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، المستقبل العربي، العدد 314، أبريل 2004، ص 68

<sup>201</sup> - رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، مرجع سابق، 69.

<sup>202</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الأخير كأنظمة تحترم الديمقراطية وحرية الأفراد في النشاط الحزبي وتعمل على دعمها وتشجيعها خاصة بعد الصورة المشوهة التي عرفها النموذج الجزائري وتداعياته السلبية على الأنظمة السياسية العربية.

**ثانيا/ الحركات الإسلامية المعتدلة:** يمكن رصد أم انعكاسات إستراتيجية التعايش عليها كالآتي:

1\_ إن مشاركة الحركة الإسلامية المعتدلة في السلطة، يتيح لها تطبيق أسس الديمقراطية وفقا للقيم الإسلامية ومحاولة تخلص الديمقراطية من **التداعيات السلبية** للخلفية الحضارية والفلسفة الغربية الحاملة في طياتها الأيديولوجية (العلمنة الإباحية) وما صاحبه من القيم المادية، والعمل على تعزيز **الجوانب الإيجابية** في الديمقراطية **كالحرية والمساواة والكرامة والعدالة...** والتي أتى بها الإسلام أيضا، وهذا من منطلق أن الديمقراطية ليست مؤسسات أو دساتير، ولكنها استعداد نفسي وتربوي لابد أن يحترم الخصوصيات الثقافية للوسط الاجتماعي العربي الذي تطبق فيه **(البيئة الحضارية الإسلامية)** <sup>203</sup>.

2\_ تعبر مشاركة الإسلاميين في السلطة عن إدراكهم لأهمية العامل السياسي في التغيير الاجتماعي إلى جانب العوامل الأخرى (التربوية الثقافية / الدعوة ....) وبفضل المشاركة تستطيع الحركة الإسلامية تحصين نفسها بالقانون عوض أن تبقى خارجه بدخولها في مراكز صنع القرار عوض أن تبقى بعيدة عنها، من منطلق الحصانة السياسية (القانونية) تمكنها من اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة دون التعرض للمتابعات القضائية أو الأمنية\_ طبعا في إطار ما يقره الدستور ، والعكس صحيح.

**3- أسلمة مؤسسات الدولة وأخلاقه الحياة العامة:** فدخل الإسلاميين إلى البرلمان وتقلدهم حقائب وزارية، من شأنه أن يساعدهم على الدفاع عن القضايا الإسلامية وحمايتها من **الغربة** (مظاهر الحياة الغربية)؛ التي ينادي بها التيار العلماني المتجذر في دوايب السلطة من خلال سن القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية للحفاظ على القيم الإسلامية التي تشهد اختراقا خطيرا يتجلى في أبسط مظاهر الحياة العامة العربية . أو كما تسمى بوظيفة **(الضبط الأخلاقي)** داخل الحقل السياسي. كتعديل قانون الأسرة. <sup>204</sup>

**4\_ التمييز عن التيار العنفي المتطرف:** أفضت المشاركة السياسية للتيار المعتدل الى تمييز نفسه عن التيار العنفي، الذي كثيرا ما كان سببا في جرّ الحركات المعتدلة الى صف الحركات المتطرفة، مما يؤثر سلبا عن الطابع السلمي لها ويعوق اندماجها في العمل السياسي، وبالتالي اقتنعت أن نبد العنف واعتماد الأسلوب الحواري في إطار المشاركة السياسية هو الحل الأمثل للتفريق بينها وبين هذا التيار.

**5. امتيازات الدخول إلى البرلمان وتقلد مناصب في السلطة:** إذ تسمح للإسلاميين من الاقتراب أكثر من مؤسسات وهياكل الدولة ومعرفة قوانين التسيير وفهم لآليات العمل، من شأنه أن يسكبهم معرفة وخبرة، تنعكس إيجابا على ممارستهم السياسية في الحكم والرفع من الأداء السياسي، وهو ما أكدته **أبو زيد المقرئ العضو البرلماني من حزب**

<sup>203</sup> رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين:مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب ، مرجع سابق، ص 52  
<sup>204</sup> - المرجع نفسه، ص 55.

**العدالة والتنمية بالمغرب** في تقييمه لتجربة الحزب في العمل البرلماني<sup>205</sup>: "... اقتربنا كثيرا من المؤسسة التشريعية، نظرنا في الداخل الى دواليبها والى طريقة عملها، والى الآليات التي تحكمها، والى التوازنات المعقدة التي تسيرها، فاكشفنا الفرق الكبير بين النظرية والتطبيق، "

## **استنتاجات الفصل الثاني**

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:

- 1- يعتبر **الدستور** أسمى وثيقة في النظم السياسية بما فيها النظم السياسية العربية، إذ يمثل القانون الأساسي والمرجع الرئيسي لتحديد مؤسسات الدولة واختصاصاتها، والقائمين بتمثيلها والمعبّرين عن إرادتها، كما يشمل على نصوص تعرّف وتحدد هوية الدولة (كالدين \_ العروبة) ، ويحتوي مجموعة من الضمانات المنصوص عليها لحق النشاط السياسي، وتكوين أحزاب سياسية، لكن مع ذلك أثبت الواقع **صعوبة التطبيق** سواء فيما يتعلق **بأسلمة الدولة** وتطبيق الشريعة أو كذا السماح لبعض القوى السياسية كالحركات الإسلامية في إنشاء أحزاب تعبر عن توجهاتها.
- 2- تلعب طبيعة النظم السياسي في الدول العربية دورا محوريا في تحديد شكل الاستراتيجيات المنتهجة مع مختلف القوى السياسية المعارضة عموما والحركات الإسلامية خصوصا. حيث كلما كثرت القيود وتعددت الشروط المفروضة على نشاط الحركات الإسلامية، كلما تقلصت فرصة مشاركتها في دواليب السلطة، واستبعدت من الحراك السياسي للدولة ، أو ما تسمى **"بإستراتيجية الإقصاء"** هذا من زاوية ، ومن زاوية أخرى أنه كلما وفرت الدولة الظروف المناسبة وقلصت من الصعوبات التي تواجه الحركات الإسلامية في ولوجها للعمل السياسي، كلما أعطى ذلك ديناميكية أكبر

<sup>205</sup> - زكي طاهر العلي، الحركات الإسلامية والديمقراطية، متحصل عليه من الموقع:

وشجعها على تبني خيار المشاركة السياسية والعمل على التغيير من داخل أجهزة الحكم عوض البقاء خارجها، أو ما تسمى "**بإستراتيجية التعايش**".

3- فابسم **عقل الدولة** حسب التعبير **الهيغلي**، هندست أغلب النظم السياسية العربية إستراتيجيتها الإقصائية بإحكام، مستخدمة في ذلك شتى الوسائل والآليات لغرض تحقيق أهدافها القريبة أو البعيدة أو المتوسطة المدى، مبرراتها في ذلك حماية أمن واستقرار الدولة، فهي لا تتوان في استخدام ألياتها العسكرية وأجهزتها المخبرانية في ردع أي تهديد أو خطر من شأنه المساس باستقرارها حتى وأن كان على حساب الإرادة الشعبية، أو حتى دون المراعاة لتداعيات وانعكاسات ذلك على مواطني الدولة ومؤسساتها، ولعل **النموذج الجزائري** يمثل أحسن صورة على ذلك.

4- إن انتهاج بعض النظم السياسية العربية لإستراتيجية التعايش مع الحركات الإسلامية، أوضح مدى **النضج السياسي** الذي تتمتع به هذه النظم حتى وإن اختلفت الأسباب والمبررات، على الأقل إدراكها لأهمية إشراك قوى المعارضة السياسية بما فيها الإسلاميين عبر قنوات المشاركة السياسية في عملية البناء الديمقراطي، عكس النظم السياسية العربية الأخرى التي مازالت لا تؤمن بالتيار الإسلامي المعتدل ودوره في الحراك السياسي. وقد أوضحت العديد من التجارب مكاسب وامتيازات ذلك على مستوى النظام السياسي نفسه، وعلى مستوى الحركات الإسلامية إذ استطاع النظام السياسي بفضل إشراكه للإسلاميين من **شرعنة سلطته ومنح ديناميكية** لمختلف أجهزته خاصة المؤسسة التشريعية، كما تمكن الإسلاميين من **تحسين أداءهم السياسي واكتساب مهارات وخبرة** أعمق في كيفية صناعة القرارات داخل العلبة السوداء **بالمفهوم الاستوئي**، وانعكاسات ذلك على صيرورة الدولة والمجتمع، ولعل **النموذج الكويتي** يعبر بصورة أدق عن حقيقة هذا التعايش الإيجابي.

5- تشكل الإدارة الأمريكية ورقة ضغط كبيرة على النظم السياسية العربية حول موقف هذه النظم من الحركات الإسلامية على اختلاف تياراتها المعتدلة منها والمتطرفة، خاصة بعد أحدث **11 من سبتمبر 2001**، فقد تباينت بين ضرورة احتواء وإقصاء هذه الحركات من منطلق تهديدها للمصالح الأمريكية في العالم خاصة التيار العنفي فيها، بما تسميه **"بالإرهاب الاسلاموي"**، وبين إلزامية إشراك التيار المعتدل في عملية ديمقراطية النظم السياسية العربية، بهدف ضمان استقرار وأمن طولين المدى، وهو ما ينعكس إيجابا على مصالحها. وعليه كلا الموقفين يعبران عن مدى **البراغماتية** التي تميز السياسة الأمريكية في معالجتها لشتى القضايا الدولية.

# الفصل الثاني :

محددات  
استراتيجيات  
النظم السياسية  
العربية  
اتجاه الحركات  
الإسلامية  
( دراسة في  
النماذج )

تباينت إستراتيجيات النظم السياسية العربية اتجاه الحركة الإسلامية من دولة إلى أخرى وفقا لظروف كل دولة، واتخذت أشكالا وصورا مختلفة . لكن في عمومها لا تخرج عن إستراتيجيتين أساسيتين؛ وهما **إستراتيجيتي الإقصاء والتعايش**

ففي **الأولى**؛ أظهرت بعض النظم السياسية العربية موقفا متشددا تجاه الحركات الإسلامية وذلك بعدم الاعتراف بها أصلا لسبب أو لآخر، أو من خلال استبعادها من الساحة السياسية نتيجة معارضتها وتحديها لسياسات النظام القائم، كما هو الحال في **النموذج الجزائري (الجهة الإسلامية للإنقاذ)** أو **النموذج التونسي (حزب النهضة الإسلامية)**...، مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل والآليات، بغرض تحقيق إستراتيجيتها الإقصائية، مستغلة في ذلك بعض التحديات والتجاوزات، التي تراها \_حسب رأيها\_ مهددة لبقاء واستمرارها.

أما في **الثانية**؛ فتمثلت في اتخاذ تلك النظم لمواقف أقل تشددا وأكثر مرونة في التعامل مع الحركات الإسلامية ذات التوجهات الاعتدالية، من خلال فتح مختلف قنوات المشاركة السياسية لها، لكن وفقا لشروط تحددها دساتير النظم السياسية العربية، وبهدف تحقيق نجاعة أكثر لإستراتيجية التعايش، تلجأ تلك النظم الى توظيف شتى الوسائل الممكنة، وهذا على غرار **النموذج الكويتي (الحركة الدستورية الإسلامية) والنموذج السوداني (الجهة القومية الإسلامية)**...، حتى وإن اختلفت مبررات كل نموذج بحسب بنائية كل نظام سياسي.

ولفهم أدق لهذين الإستراتيجيتين كان من الضروري تحديد السياقات العامة التي تساهم في رسم واضح وشامل لهما وفقا للتسلسل المنهجي التالي:

فقمنا في المبحث الأول بإبراز **البناء الدستوري والواقع الممارساتي للدين والأحزاب في النظم السياسية العربية** كبناء أساسي تتأسس عليه مختلف الاستراتيجيات، ثم بينا في المبحث الثاني **إستراتيجية الإقصاء من خلال تعريفها، فمؤشراتها، وأخيرا انعكاساتها**، أما في المبحث الثالث والأخير فحاولنا دراسة **إستراتيجية التعايش بدءا بالتعريف، فالمؤشرات، ثم الانعكاسات المترتبة عليه**.

## **المبحث الأول : البناء الدستوري والواقع الممارساتي للدين والأحزاب في النظم السياسية العربية**

يعتبر الدين الإسلامي المقوم الأساسي لأغلب النظم السياسية العربية، حيث نجده في المواد الأولى من كل دستور، في حين تشكل الأحزاب السياسية أو الجمعيات ذات الطابع السياسي – كما تقر بعض الدساتير العربية – مؤشرا إيجابيا عن تحول أغلب الدول العربية من أنظمة أحادية إلى أنظمة تعددية .



لكن البعد الممارستي للدين والأحزاب مازالا يشكلان تحديا كبيرا لتلك النظم، وعلى إثر ذلك تحدد استراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية التي استفادت من المناخ الديمقراطي واعتمدت على الدين كمحور لحراكها السياسي، هذا الأخير مازال يعتبر مصدرا للاستقطاب بين مختلف التيارات السياسية، كما أن الأحزاب السياسية بدورها - على اختلاف توجهاتها - تضع شرعية النظم السياسية على المحك . وهذا ما سنتطرق إليه في المطلبين الآتيين. **المطلب الأول: مكانة الدين والأحزاب في الدساتير العربية**

بداية يُعرف الدستور على أنه الوثيقة الأساسية والمرجعية لتحديد طبيعة النظام السياسي ( رئاسي ، برلماني ، شبه رئاسي...)، وتنظيم العلاقات بين مختلف السلطات (تنفيذية تشريعية ، قضائية ...). كما يُعرف على أنه مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة ، وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم. وهناك نوعان للدساتير المكتوبة وهي الموجودة في أغلب دول العالم ومنها الدول العربية ، والدساتير غير المكتوبة (شفوية) ونجد أشهرها الدستور البريطاني<sup>206</sup>.

ففي حالة الدساتير العربية فنلاحظ أنها تضمنت سمات مشتركة أهمها : **أولا / هوية الدولة:** حيث تنص معظم الدساتير العربية على (أن الدين الإسلامي هو دين الدولة) ، والمقصود هنا ليس علاقة الإنسان بربه الوجدانية والروحية المقدسة بل تحديد دين الدولة المقترن بدوره في العملية التشريعية المتجسدة في الممارسات الاجتماعية المختلفة كما ينص عليه **الدستور الجزائري لعام 1963** وغيرها من الدساتير التي جاءت بعده في مادته الثانية ( أن الإسلام دين الدولة ) ، في حين ينص **دستور قطر لعام 1972** في مادته الأولى على أن قطر دولة عربية دينها الإسلام والشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لتشريعها، كما نجد أيضا **الدستور السوداني الصادر في 1998 (أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدرا للتشريع)**.<sup>207</sup>

الملاحظ أن هذه الدساتير وغيرها تنص على أن الإسلام هو المصدر الرئيسي أو مصدر من مصادر التشريع في الدولة، حيث تؤكد النخب العربية الحاكمة على أنها لا تصدر أي قوانين تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وإنما تبادر على الفور إلى تعديل أي قانون ينطوي على وجود شبهة تتعارض مع الشريعة. ولعل وضع فقرة (الدين الإسلامي دين الدولة) في المادة الثانية في أغلب الدساتير العربية دليل على إدراك النخب الحاكمة مدى أهمية هذا البند، لدرجة أن بعض الدول العربية تصف أعلى هرم في السلطة " **بأمير المؤمنين**" أو " **حامي حمى الدين**"، و " **الثائر المسلم** " ...وهذا على غرار دستور **المملكة المغربية الصادر في 1996** في مادته **19** (الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الدين والساھر

<sup>206</sup> - علي الدين هلال ، نيفين سعد ، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص

<sup>207</sup> - علي الدين هلال ، نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار، ص 140.

على احترام الدستور ..)، كما يطلق الزعيم الليبي على نفسه العقيد معمر القذافي <sup>208</sup> **الثائر المسلم**.

ومنه فاقتران صفات الدين الإسلامي برؤساء بعض الدول العربية برهان على المكانة الرفيعة التي يوليها هؤلاء للإسلام على الأقل على المستوى التنظيري، لكن هل فعلا يشكل الدين الإسلامي محور الممارسة السياسية لهؤلاء الرؤساء؟.

**ثانيا/ الأحزاب السياسية:** الجدير بالذكر أن معظم النظم السياسية العربية اعتمدت بعد استقلالها مباشرة نظام الحزب الواحد\*. لكن تماشيا مع التحولات التي شهدتها العالم بسقوط الاتحاد السوفياتي وبروز القطب الليبرالي...، فتحت تلك الأنظمة المجال للتعددية الحزبية - ولو بقيود - وتحت مسميات مختلفة (الجمعيات السياسية - الممارسة التعددية - الأحزاب السياسية...)، فإذا أخذنا بعض النماذج للنظم السياسية العربية فإننا نجد أنها نصت في دساتيرها على حق الجمعيات والأحزاب السياسية، كما ورد في **دستور تونس** في مادته (08) على (حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسب ما يضبطه القانون - وحق النقابي مضمون .

- تساهم الأحزاب في تأطير المواطنين لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية ، وتنظم على أساس ديمقراطي ، وعليها أن تحترم سيادة الشعب وقيم الجمهورية وحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالأحوال الشخصية .

- تلتزم الأحزاب بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعفوية وكل أوجه التمييز .

- ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه وأهدافه أو نشاطه أو برامج على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة ( <sup>209</sup>

أما في **الدستور الجزائري لسنة 1989** فقد فتح بوابة التعددية السياسية في مادته (40) لكن باستعمال مصطلح الجمعيات السياسية وليس الأحزاب السياسية كالآتي: ( **حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الساسة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وبسيادة الشعب** ) <sup>210</sup>.

في حين أكد صراحة على الأحزاب السياسية في التعديل الدستوري لعام 1996 في المادة (42) التي نصت على: ( **حق إنشاء الأحزاب معترف به ومضمون ، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية ، وأمن التراب الوطني، وسلامة الترابية واستقلال**

<sup>208</sup> - رضوان احمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية بالعالم العربي، مصر: مكتبة مديولي النشر 2006، ص 273.

\* - باستثناء الدستور المغربي الذي انفرد منذ البداية بحضر نشاط الحزب الواحد.

<sup>209</sup> - قسم البحوث والدراسات ، الدساتير في البلدان العربية، (د. د. ن)، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005، ص 112 .

<sup>210</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المعهد التربوي الوطني ، العدد 09 بتاريخ 01 مارس/ 1989 .

**البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة .**

- وفي ظل احترام أحكام الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة . يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية ، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما. وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون )<sup>211</sup>.

فالبازر أنه في كل من الدستور التونسي والجزائري وغيرها من الدساتير العربية الأخرى -على سبيل المثال - فتحا مجال التعددية الحزبية في بدايتها بمصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي وليس مصطلح الأحزاب السياسية ، لأن رؤية هذه الأنظمة هو ضرورة أن تبدأ حياتها السياسية التعددية بجمعيات تتطور مع التجربة والوقت إلى أحزاب سياسية وهذا من منطلق أن فتح الباب على مصراعيه أمام الأحزاب السياسية في ظل غياب الخبرة من شأنه أن يعرقل التحول الديمقراطي الذي تسعى إليه النظم الحزبية خاصة بعدما كانت تحت حكم الحزب الواحد، وهو ما أكدت عليه صراحة **الجزائر** عقب إقرارها التعددية السياسية في البيان الرئاسي الصادر في **24 أكتوبر 1988** الذي تضمن: ( أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية منذ البداية مع أوساط تطمح في السلطة، وفي الحصول على امتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية )<sup>212</sup>.

لكن في قراءة أخرى لدساتير الأنظمة السياسية العربية ولماذا بدأت التعددية بمصطلح الجمعيات وليس الأحزاب ، فيمكن اعتبار تماشيا مع رغبة تلك الأنظمة ومنذ البداية في تضيق الخناق على النشاط السياسي وحصر نشاط الأحزاب السياسية في إطار العمل الجمعي والفرق واضح بينهما، خاصة في أن هدف الأحزاب هو الوصول إلى السلطة كمطلب شرعي وقانوني ، في حين هدف الجمعيات غير ذلك .

## **المطلب الأول : البعد الممارساتي للدين والأحزاب السياسية**

ما من شك أن النظم السياسية العربية يعرف الدين الإسلامي فيها بعض أشكال الحضور، وهذا الحضور ليس شكليا ولا يتعلق بطقوس السلطة فحسب، بل هو أوسع من ذلك بكثير، ومن مظاهره هو تواجد الدين في إدارة شؤون النظم العربية؛ نظام الأحوال الشخصية المستمدة من الدين الإسلامي والمطبق في معظم الدول العربية.

كما أنه تم إدخال بعض المواد الدينية في النظام التعليمي الحديث بمختلف أطواره، إضافة إلى رعاية الدولة لنظام الأوقاف الإسلامية، أو كما تسمى

<sup>211</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نص مشروع تعديل دستور 1996، الجريدة الرسمية ، العدد 61 . السنة 83 بتاريخ 16 أكتوبر 1996.

<sup>212</sup> - محي الدين عميمور ، الجزائر تضاريس الماضي وماكيت المستقبل ، الحدث الدولي والعربي ، العدد 107 الصادر في أبريل 2000 ، ص 16

في **الجزائر بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية** مثلا ، فضلا عن اعتماد نظام الإفتاء ومفتي رئيس الدولة كحالة مصر.

إضافة إلى مختلف البرامج الدينية التي تبثها الدولة في التلفزيون والإذاعة، وكذا احتفال الرؤساء العرب بالأعياد الدينية احتفالا رسميا. وكل هذا يؤشر على رعاية النظم العربية للدين الإسلامي بطرق مختلفة.

ورغم كل تلك الاعتبارات، فإن هذا لا يبرر أن قرار الدولة ديني من منطلق :  
1 / أن نظمها التشريعية – في الغالب - نظم وضعية مستمدة من القانون المدني الحديث ومعظمها تم وراثتها من دولة الاستعمار، أو مكيفة مع النظم التشريعية لنظم الدولة الحديثة .

2 / ابتعاد كلي أو نسبي لأغلب نظمها التجارية والجبائية والمالية والصرفية عن الشريعة الإسلامية وتبنيها للمرجع التشريعي الحديث. وما الجدل الدائر في العديد من الدول العربية حول البنوك الإسلامية والطابع الربوي للنظام المالي، إلا دليل على مدى بعد النظم السياسية العربية عن الأصول الإسلامية.<sup>213</sup>

وقد يكون جنوح السلطة إلى استعمال الدين يدخل فيما يسمى اعتماد النخب الحاكمة للدين كوسيلة لخلق بعض مصادر الشرعية لديها، وهذا ما يفرق بين الدولة الدينية والدولة التي تستخدم الدين لتقوية شرعيتها والفرق واضح بين النوعين، فالأولى تحكم بما قضت به شرائع الدين أو أحكام المؤسسة الدينية مثل دولة الكنيسة في القرون والوسطى المسيحية ، والثانية تستجير الدين طمعا في إضفاء الشرعية على نفسها، أو كما سماها الباحث **عبد الإله بلقزيز** توظيف رأس المال الرمزي الديني في الحقل السياسي.<sup>214</sup>

وبواجه تطبيق الدين الإسلامي أو محاولة تطبيقه في النظم السياسية العربية العديد من التحديات منها :

**أولا / التيار العلماني ( اللائكي) :** إن تأثير العلمانيين على السلطة الحاكمة في وضع حد للعلاقة بين الدين والسياسة، قد تضخم مع صعود الحركات الإسلامية ورغبتها في إخضاع السياسي للديني ، وهكذا لم تعد العلمانية لديهم فصل للدولة عن الدين فحسب، بل أيضا منع تشكيل أحزاب سياسية على أساس ديني أو منع استعمال الدين في الصراع السياسي لكف الخطر الإسلامي الصاعد.<sup>215</sup>

ففي **الجزائر** على سبيل المثال سعى التيار العلماني للترويج والدعاية لفكرة إسقاط الولي في زواج المرأة واشترط تعدد الزوجات إلا برخصة من القاضي، و كذا إلزام المرأة الطالق المساهمة ، وهي بطبيعة الحال أمور تتعارض مع مبادئ الشرع .

ولعل الأمر الذي يجعل العلمانية في النظم السياسية العربية تشكل تحديا كبيرا هو أنها لم تصاحب عملية الديمقراطية كما هو سائد في خبرة المجتمعات الغربية ، وهو ما تؤكد على لسان المفكر **فهمي هوبدي** بقوله: "إن العلمانية في الغرب حرّرت العقل من سلطة الدين ، وحررت

<sup>213</sup> - عبد الإله بلقزيز ، مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة ، في كتاب مجدي حماد وآخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية : دراسات في الفكر والممارسة ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 151 .

<sup>214</sup> - عبد الإله بلقزيز ، مفارقات الجدل في إشكالية الدين والسياسة ، مرجع سابق، ص 152 .

<sup>215</sup> - المرجع نفسه، ص 152 .

الدين والمجتمع والعقل من سلطة الكنيسة، بينما في التجربة العربية رهن الدين والمجتمع والعقل لكنيسة جديدة هي دولة النخبة العلمانية الاوليغارشية أو ما يمكن تسميته بدولة الأوتوقراطية العلمانية، ففيها بدت العلمانية الغربية لصالح المجتمع وفي خدمته، وأنها في التجربة العربية ظلت على الدوام ضد المجتمع وضد طرح الجماهير وأحلامها<sup>216</sup>.

**ثانيا / التيار الإسلامي:** يرى هذا التيار أنه لا يكفي اعتبار الدين الإسلامي دين الدولة فحسب كما تقر به أغلب الدساتير العربية، وإنما ضرورة تطبيقه على أرض الواقع، لذا فهو لا يرى في النظم السياسية العربية الحاكمة القدرة الكافية على تجسيد المبادئ الإسلامية، في حين يعتبر نفسه الكفيل والمؤهل لذلك طبعاً في حالة وصوله إلى سدة الحكم، خاصة أنه يحمل شعارات (الإسلام هو الحل، الدولة الإسلامية الحكم الإسلامي...)

لكن الملاحظ أن الشعارات وحدها غير كافية حتى يستطيع التيار الإسلامي تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف مناحي الحياة، ويمكن أن نرجع ذلك للأسباب التالية:

- إن غالبية النظم السياسية العربية لا تسمح بوصول الحركات الإسلامية إلى أعلى هرم السلطة، الأمر الذي يعني عدم قدرتها على تطبيق برنامجها الإسلامي، مادامت لا يعترف بها كمعارضة سياسية لها الحق في تولي السلطة فما بالك في تطبيق برنامجها السياسي.

- استعجاله بعض الحركات الإسلامية في الوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية انعكس سلباً على الدين في حد ذاته، وهذا على غرار **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر** حيث سعت إلى إحداث التغيير من القمة وأهملت القاعدة (التنشئة الإسلامية) والتي تعتبر أساساً ومنطق أي عملية تغييره، وهو ما صرح به **الشيخ عبد المالك بن أحمد بن المبارك رمضان الجزائري** بقوله: " حقيقة أن الوضع في الجزائر كان فيه نوعاً من التعجيل في قطف الثمرة، لكن الحماس وحده لا يكفي، لأن دعوة الجبهة لم تمر بمرحلة التمحيص والتربية على منهج علمي عقائدي دعوي كما تمر به كل الدعوات<sup>217</sup>."

- غياب الخبرة السياسية - إن لم تقل انعدامها - لذا معظم الحركات الإسلامية في العالم العربي، نتيجة قلة تقلد إطارات قياديين أو حتى مناضلي التيار المعتدل لمناصب ذات نوعية وحساسية في إدارة النظم الحاكمة، وإن كانت فيها لا تتجاوز القطاعات العامة والهامشية في الدولة، وهو ما ينعكس سلباً على التمكين السياسي لتلك الحركات، ويجعل من مسألة وصوله إلى أعلى هرم السلطة أمراً غير مطروح على المستوى المتوسط إلى المستوى البعيد.

أما فيما يخص البعد الممارساتي للأحزاب السياسية، فتري أن عملية الانتقال نحو التعددية السياسية التي شهدتها دول عربية عديدة **كتونس، الجزائر، مصر والأردن** ... لم تفض إلى حدوث تغيير جوهري في طبيعة

<sup>216</sup> - فهمي هويدي، سجل غير مشرف للعلمانيين العرب، في كتاب الغربي فلاح، سندنة العلمانية في الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية، 2004، ص 44.

<sup>217</sup> - عبد المالك أحمد المبارك رمضان الجزائري، مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية: الكتاب الأول عن الجزائر: الإمارات العربية، مكتبة الفرقان: ط 2، 2001، ص 45.

السلطة وأساليب ممارسة الحكم، حيث حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية، أفرغت عملية التحول الديمقراطي عن مضامينه الحقيقية، بل وجعلته في بعض الحالات كالية لتحديث التسلطية للنظم الحاكمة.<sup>218</sup> فعلى الرغم من إقرار تعددية حزبية في العديد من الدول العربية، إلا أن النظام الحزبي في معظمه يفتقد إلى الفاعلية ويجعل دوره هامشيا في العملية السياسية، وذلك نظر لكثرة القيود السياسية والمالية والإدارية والأمنية المفروضة على نشاط وحركة هذه الأحزاب، خاصة في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ، وكذا هيمنة الحزب الذي يترأسه رئيس الدولة على مقاليد العمل السياسي بما يسمى "**حزب السلطة**"، كما هو في تونس مع هيمنة الحزب الوطني الدستوري أو حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر...

كما أن أحزاب المعارضة في العديد من الدول العربية تعاني من المشكلات البنوية الذاتية - بدرجات متفاوتة - تؤثر سلبا على دورها في الحراك السياسي، منها محدودية قواعدها الجماهيرية إن لم نقل افتقارها أصلا إلى وعاء شعبي يدعم ويساند برنامجها السياسي ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم نضج أطرها الفكرية وأصولها المرجعية وهشاشة بنائها التنظيمية والهيكلية، وفقدانها الديمقراطية في صناعة قراراتها الداخلية، الأمر الذي يفسر كثرة الانشقاقات والصراعات الداخلية.<sup>219</sup> فانعدام الديمقراطية داخل الحزب، وانعدام آلية التداول الديمقراطي للمسؤولين فيها قرينة لتكريس البيروقراطية والتسلط الإداري من وجهة نظر الباحث المغربي **عبد الإله بلقزيز**.<sup>220</sup>

كما يمكن اعتبار أن النظام الحزبي التعددي في معظم النظم السياسية العربية لا يعبر عن خارطة القوى السياسية الفاعلة فيها، من منطلق أن السلطة رفضت ولا زالت ترفض السماح بتأسيس أحزاب سياسية بميولات إسلامية، بدعوى أن ذلك سيفتح الباب لقيام أحزاب مسيحية وغيرها ... ، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديدا للوحدة الوطنية للبلاد، في حين يؤكد رواد التيار الإسلامي أن الحزب الإسلامي ليس حزبا دينيا، بل هو حزب سياسي يستند إلى مرجعية دينية مثلما تستند الأحزاب اليسارية إلى مرجعية ماركسية، وتستند الأحزاب القومية إلى مرجعية قومية، لذا فهو ليس حكرا عن المسلمين فقط، بل يمكن أن يضم حسب رأي بعضهم في صفوفهم مسيحيين ما داموا يتفقون مع برنامجه .

وبالتالي فالنظم السياسية العربية لا تزال تنظر بعين الريبة والحذر إلى كل ما هو إسلامي حتى وإن تغيرت أسماء تلك الأحزاب مثل عدم منح الاعتماد **لحركة العدل والوفاء** لمؤسسها **طالب إبراهيمي** في الجزائر، مما شكل عقبة حقيقية في وجه التطور الديمقراطي في المنطقة العربية.

<sup>218</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 56

<sup>219</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981-2005)، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2006، ص 156.

<sup>220</sup> - عبد الإله بلقزيز، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، في كتاب: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2007، ص 51.

## المبحث الثاني: إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية

انطلاقاً من رغبتها في احتكار الحق في امتلاك السلطة وفرض هيمنتها على جميع القوى السياسية التي تطمح في الوصول على السلطة، خاصة الحركات الإسلامية على اختلاف تياراتها وتوجهاتها، تحت مسميات مختلفة، "كالوصاية الأبوية" أو "الشرعية التاريخية..." وبذرائع متباينة "حماية الأمن العام"، "عقل الدولة"، "ضمان الاستقرار السياسي للبلاد وحمايته من أي تهديد" ...

تضع النظم السياسية العربية إستراتيجية لاستبعاد كل القوى المهددة للسلطة خصوصاً الحركة الإسلامية التي يعتبرها الكثير البديل الحقيقي للنظمة العربية التي تعاني حالة اختناق سياسي كبير، أدخل العديد منها في دوامة العنف والعنف المضاد، وقد سميت هذه الإستراتيجية "بإستراتيجية الإقصاء"، ودراسة هذه الأخيرة تأتي وفقاً لثلاثة مطالب رئيسية فالأول نعالج فيه المحددات العامة لإستراتيجية الإقصاء؛ موضحين تعريف إستراتيجية الإقصاء ومؤشراتها الثلاثة (طبيعة النخب الحاكمة - طبيعة الحركات الإسلامية - الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد الإسلامي)، أما الثاني فيتعلق بواقع إستراتيجية الإقصاء في النموذجين الجزائري والتونسي، وأخيراً انعكاسات إستراتيجية الإقصاء.

### المطلب الأول: المحددات العامة لإستراتيجية الإقصاء

ونتطرق فيها إلى تحديد تعريف إستراتيجية الإقصاء، فإبراز المؤشرات التي تتحكم في رسم تلك الإستراتيجية داخلية كانت أو خارجية، وأخيراً توضيح انعكاساتها على مستويين النظم العربية والحركات الإسلامية.

**أولاً/ تعريف إستراتيجية الإقصاء:** ونحدده من الزاوية اللغوية والزاوية الاصطلاحية.

**الإقصاء لغة/** من فعل قصى يقصي إقصاء. قضا المكان قصوا أي بُعد، والقصى والقاصي البعيد، والجمع إقصاء، وفي الحديث المسلمون تتكافأ دماؤهم يستقي بدمتهم أدناهم وبردّ عليهم أقصاهم أي أبعدهم.<sup>221</sup>

**الإقصاء اصطلاحاً/** تعني ممارسة النظم الحاكمة لسياسة الاستبعاد لمختلف القوى المهددة لسلطتها وبقيائها في الحكم، وذلك باستخدام شتى الآليات والوسائل (القانونية وغير القانونية، الشرعية وغير الشرعية، المسموح بها وغير المسموح بها)، بهدف استمرارها في إدارة دفة الحكم.

وفي حالة النظم السياسية العربية، فإن إستراتيجية الإقصاء تجاه الحركات الإسلامية تنبني على توظيف مختلف الميكانيزمات ضدها، وذلك باعتبارها مهدداً حقيقياً لسلطتها، خاصة وأن الكثير من الدارسين يعتبر الإسلاميين البديل الأكثر حضوراً لخلافة الأنظمة السياسية العربية التي توصف بالعجز في إدارة أزماتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، وتفتقد للشرعية السياسية. كما تتخذ إستراتيجية الإقصاء العديد من المستويات تتباين وفق تيارات الحركات الإسلامية المعتدلة منها والمتطرفة، وفي الغالب تستخدم

<sup>221</sup> - عقل الدول بمفهوم الفيلسوف فريدريك هيجل ( La Raison D'eta ) أي أن الدولة لها الحق في تبرير كل تصرفاتها المشروعة وغير المشروعة باسم حماية مصلحة الدولة والقيم العليا لها.  
- ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط 3، 1994، ص 183.

النظم العربية الأساليب القمعية ضد الحركات المتشددة ( الاعتقالات \_ فتح المحتشدات \_ الإكراه البدني \_ المواجهة العسكرية... )، والأساليب السياسية ضد الحركات المعتدلة ( تزوير الانتخابات \_ احتكار مؤسسات الإعلام والاتصال \_ فرض القيود \_ حصر وتعليق نشاط الحركات الإسلامية ... ) .

**ثانيا / مؤشرات إستراتيجية الإقصاء:** وتتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي :

**أ- طبيعة النخب الحاكمة:** بداية وكمدخل أساسي لفهم تلك الطبيعة نتطرق بإيجاز إلى تعريف مصطلح النخبة والنخبة السياسية.

يعرفها **القاموس الانجليزي:** " أن النخبة هي أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ذات مكانة واعتبار " .<sup>222</sup>

أما **القاموس الفرنسي** يعرفها: أنها مجموعة من الناس والجماعات تتيح لها إمكانية لامتلاك القوة أو التأثير أو المشاركة في صياغة تاريخ جماعة معينة عبر وسائل وسبل عديدة " .<sup>223</sup>

كما يعرفها الايطاليين Pareto و Moska على أنها: " مجموعة قليلة من الأشخاص الذين لديهم شروط موضوعية ( الثروة \_ القدرة ) وأخرى ذاتية ( مواهب ... ) بالشكل الذي يجعلها متغيرة عن باقي أفراد المجتمع " .<sup>224</sup>

أما النخبة السياسية فيعرفها الباحث Puntam : " بأنها أولئك الأفراد الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية تشمل البرلمانيين، الوزراء، رؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين والمسؤولين من مدنيين وعسكريين. " <sup>225</sup>

ومنه فالنخب الحاكمة تحتل مركزا متميزا من منطلق امتلاكها للقوة والقدرة داخل النظام السياسي للدولة وتسهم بشكل محوري في صناعة القرارات.

أما النخب السياسية العربية فهي تتقاسم مجموعة من الخصوصيات المشتركة أهمها:

\_ التجربة السياسية المشتركة ( الخبرة التاريخية \_ الخبرة الدينية )  
\_ التكوين الفكري المشترك ( المعتقد الديني ، المعتقد السياسي )  
\_ تشابه طرق تولي الحكم ( الوراثة \_ الانقلاب \_ الخلافة \_ الانتخاب )  
أما فيما يتعلق بطبيعة النخب العربية الحاكمة، فإن العديد من الدراسات تجمع على أن أزمة النخب السياسية العربية هي أزمة مركبة لها عدة جوانب أبرزها :

5- ضعف المصادقية؛ إذ تأكد لجل الناس في الوطن العربي أن الأقوال والتصريحات والشعارات مخالفة مع الأفعال والممارسات، عكس ما يلاحظه الشارع العربي تجاه التيارات الإسلامية التي كان لها حضورا في قلب خدمات الدولة ( التربية \_ الصحة التعليم ... ) وهذا انطلاقا من شعارها الإسلام هو الحل، الأمر الذي اكسبها شعبية ومصادقية لدى الشارع العربي، لتصبح تشكل بديلا حقيقيا للنظام القائم، على غرار ما تقوم به **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن** التي أشرفت على

<sup>222</sup> - إدريس الكرني ، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية ، العدد 25 جانفي 2007 ، ص 51.

<sup>223</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>224</sup> - المرجع نفسه، ص 52.

<sup>225</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.



إقامة العديد من المستشفيات والمدارس، وهذا ما سنوضحه في الفصل الأخير.<sup>226</sup>

6- الفشل والهزائم والاحباطات التي سادت الشعوب العربية، ترجع مسؤولية ذلك بالأساس إلى تلك النخب أو ما يسمى " **بإخفاق مشروع الدولة الوطنية** "، حيث وصلت الأنظمة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى مأزق سياسي أيديولوجي، تأكلت فيه المرجعيات التقليدية التي كانت تضيء على النظام مشروعيتها لصالح التيارات الإسلامية وهو ما أكده الباحث **برهان غليون** بقوله: " إن إفلاس القومية أعطى مشروعية للتيارات الإسلامية خاصة بعد إخفاق النظام الاشتراكي." <sup>227</sup>

7- تعاني معظم النخب العربية من أزمة قيمية، جعل العديد من النظم السياسية تعيش منعزلة تماما عن مورثها الحضاري العربي-الإسلامي، والذي تطالب بالدوام الحركات الإسلامية ضرورة إحيائه فيما يُعرف " **بالإحياء الإسلامي** " والدعوة إلى ضرورة حمايته من تحديات العصر، وخاصة التيارات العلمانية التي تشكل جزءا كبيرا من النخب العربية الحاكمة، والتي تخشى من النظرة الشمولية للحركات الإسلامية. فالتيار العلماني يخاف من مصادرة الحياة اليومية والمعاصرة التي يريد ممارستها وهذا على اعتبار أن العلماني يرى أنه في ظل الحكم الإسلامي تتأكل مساحة الحرية لديه. وعليه تلجأ تلك النخب إلى محاولة تهميش وإقصاء تلك الحركات وإبعادها من الساحة السياسية.<sup>228</sup>

8- الانفراد بالسلطة وانتشار ظاهرة القمع والاستبداد؛ فالنخب العربية الحاكمة لا تتوانى في محاصرة الحركات الإسلامية والقوى السياسية الممثلة لها، لكي تظل خارج العملية السياسية بإبقاء العديد منها محجوبة عن الشرعية القانونية.<sup>229</sup>

ولعل هذا ما يفسر تناوب تلك النخب على منصب رئيس الدولة، هذا الأخير الذي يعتبر عقدة التعديلات الدستورية في النظم السياسية العربية على اختلاف اتجاهاتها، ففي الجزائر مثلا أعلنت حكومة **بلخادم** وبعدها حكومة **أويحي** نيتها في إعداد دستور يخلف دستور 1996 ( الذي يعتبره الكثير بأنه وضع بنية لكسر عنف الحركات الإسلامية المتطرفة ) هدفها المعلن هو تنظيم مرحلة ما بعد المصلحة الوطنية، التي مثلت القضية المحورية للرئيس **بوتفليقة**، أما هدفها الحقيقي هو التمديد لولاية رئاسية ثالثة له، الأمر الذي يعني -مرة أخرى- تفويت الفرصة عن الأحزاب السياسية عموما والحركات الإسلامية المعتدلة خصوصا في التنافس للوصول إلى أعلى هرم السلطة.<sup>230</sup>

226 - ، إدريس لكريني ، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح مرجع سابق ، ص 55

227 - يوسف جحيش ، التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر ( رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري )، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص 50

228 - مجموعة من الباحثين، السياسة والدين وأفاق التحول في الوطن العربي ، عمان ( د.د.ن ) ، 2006 متحصل عليه من المواقع .

229 - عبد الله فهد النفسي ، الفكر الحركي للتيار الإسلامي ، في كتاب مجدي حماد ( وآخرون ) ، الحركات الإسلامية والديمقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 188.

230 - احمد إبراهيم محمود ( وآخرون ) ، حالة الأمة العربية ( 2006-2007 ) : أزمة الداخل وتحديات الخارج ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص 73 .

**ب- طبيعة الحركات الإسلامية الراديكالية:** وهي تلك الحركات التي تمارس العنف والمعروفة بالحركات الجهادية، تعتمد أسلوب العمل الصدامي مع النظام بشكل أساسي، حيث يغلب عليها أعمال المواجهة المستمرة، ولا يكاد العمل السياسي السلمي يمثل جزءاً من مشروعها أو خطتها، فهي تنتهج نهجاً ثورياً راديكالياً، منها: **الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد الإسلامي في مصر، الطليعة المقاتلة في سوريا، الجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال التي يطلق عليها حالياً القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، والجماعة المقاتلة في ليبيا...**<sup>231</sup> وتتأسس هذه الحركات الراديكالية على مراحل ومتغيرات ساهمت بشكل أو بآخر في انتهاجها للمسار العنفي الراديكالي المتطرف، ويمكن تحديد أهمها كالآتي :

- **المرجعية التاريخية:** وتعني استنادها على تجارب المسلمين التاريخية في مواجهة اعتداءات غير المسلمين والحكام المسلمين الظالمين دفاعاً عن الأصول والقيم الإسلامية، وهذا باستخدام العنف على غرار جهاد الإمام الحسيني مع أصحابه في كربلاء الذي يمثل في اعتقادهم النموذج الأسمى للصراع الثوري ضد الأنظمة الظالمة وغير المؤمنة.<sup>232</sup> كما أسهمت الثورة الإيرانية وصعود المقاومة الأفغانية في تصعيد أعمال العنف لتلك الجماعات و تحفيزهم على الجهاد باعتبارهما يقدمان نموذجاً لإمكانية نجاح أي ثورة إسلامية في قلب أنظمة الحكم العربية .

- **المرجعية الدينية:** وتعني - حسب تصورهم - الآيات القرآنية التي تحث المسلمين على قتال الحكام الظالمين والكافرين بهدف إعلاء كلمة الدين وإقامة الدولة الإسلامية كقوله تعالى: **( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، واقتلوهم حيث ثقتموهم )**<sup>233</sup>، وأيضاً: **( فقاتلو أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون )**.<sup>234</sup>

- **المرجعية الفكرية:** تتمثل في تبني الطروحات الفكرية والفتاوى الدينية لمنظري الجهاد في العالم العربي والإسلامي لمحاربة أعداء الدين في الداخل والخارج في منظورهم، وعلى رأسهم نجد **السيد قطب** الذي تأثر بفتاوى **ابن تيمية وأبو الأعلى المودودي**، حيث وصف النظام الحاكم في **مصر ( حكم عبد الناصر )** بالنظام الجاهلي وأجاز إسقاطه باستخدام العنف بقوله: **" نحن اليوم في الجاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام ...."**<sup>235</sup>

فهو يرى أن الجهاد لا يجب أن يكون مقتصرًا على دار الحرب بل لا بد أن يتعداها إلى دار الإسلام عندما لا يطبق الحاكم شريعة الإسلام . بالإضافة إلى **محمد عبد السلام فرج** الذي يعتبره الكثير من متطرفي الجهاد في مصر في كتابه **( الفريضة الغائبة )** دعى فيه إلى ضرورة

231 - مسعود أسد الله، **الإسلاميون في مجتمع تعددي**، (تر: دلالة عباس)، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 87.

232 -- كمال السعيد حبيب، **الحركات الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة**، ص 37.

233 - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 190-191.

234 - نفس السورة، الآية 198.

235 - السيد قطب، معالم في الطريق، في كتاب غالي شكري ( وآخرون)، **الإسلام والسياسة، الجزائر: دار موقف للنشر**، 1995، ص 31.

فرض الجهاد ضد الحكومات العربية، كما تستند الحركات الراديكالية في مواجهتها للأنظمة الحاكمة على ميزات فقه متكامل **هو فقه الخروج** \*

ـ **متغير القمع والضغط** : حيث كلما زاد قمع الحكومات للحركات الإسلامية، ازداد ميل تلك الحركات لاستخدام العنف من منطلق ( **العنف يولد العنف**)، وفي هذا الصدد يؤكد عالم السياسة السويسري Hans peter kriesi : " **إن المعارضة السياسية السلمية حينما تغلق أمامها أبواب التفاوض من قبل النظام، فإن التيار العنفي يبرز بقوة ويلجأ إلى استخدام العنف المسلح لفرض إرادته** " <sup>236</sup>.  
أو كما سماها المختص في شؤون الحركات الإسلامية **كمال سعيد حبيب** بـ " **لحظات ميلاد العنف** " <sup>237</sup>.

ـ **التدخل الخارجي والاعتداءات الأجنبية** : كانت لمساندة الدول الأجنبية للسياسات القمعية المستخدمة ضد الحركات الإسلامية تأثيرا كبيرا على ممارسة تلك الحركات للعنف، كما كان للتدخل الأجنبي في مناطق إسلامية عاملا محفزا لإعلان الجهاد والزيادة من وتيرته على مختلف الأصعدة، وخير دليل على ذلك **التدخل الإسرائيلي في جنوب لبنان**، الذي أعطى مبررا شرعيا **لحزب الله ( كحركة تحرير وطنية مسلحة )** لاستخدام العنف المسلح.

ولعل ما يؤكد اعتماد الحركات الراديكالية على العنف كخيار استراتيجي، هي مختلف مظاهر العنف الممارس ضد العديد من الأنظمة السياسية العربية، وتشمل الاغتيالات وإحداث الشغب، التمردات، اختطاف الأفراد، والتفجيرات الانتحارية ...  
وفي إطار العنف غير الرسمي \* في مواجهة العنف الرسمي <sup>238</sup> الممارس من قبل الدولة يؤكد الباحث **حسنين توفيق إبراهيم** أن فترة الثمانينات شهدت تصاعد وتيرة العنف للجماعات المتطرفة، حيث مارست تلك الجماعات 78 حدث في 9 أقطار عربية : ( سوريا 50 حدث ، مصر 08 ، الجزائر 08 ، العراق 04 ، السعودية 03 ، البحرين 02 ، اليمن 01 ، تونس 01 المغرب 01 ) <sup>239</sup>.

<sup>236</sup> - فقه الخروج : هو اتجاه في الفقه الإسلامي يبيح الخروج عن الحاكم المسلم الظالم -إذا فحش ظلمه -، وهناك اتجاه يبيح الخروج عليه بكل حال حتى وإن كان ظلمه قليلا .

- رياض الصيداوي ، سوسبولوجيا خطاب الجهاد ولا تاريخته متحصل عليه : [www.azzaman.com..azzaman / artical /2002 /01/01-16 / a.99733 .htm](http://www.azzaman.com..azzaman / artical /2002 /01/01-16 / a.99733 .htm)

<sup>237</sup> - يقصد بها السياق التي تواجه فيه الحركة الإسلامية تحد كبير من جانب الدولة أو جانب القوى الخارجية يجعلها تميل لقرار استخدام العنف فمثلا كان إلغاء الدولة الجزائرية لنتائج الانتخابات الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية 1991 بمثابة " لحظة ميلاد العنف " .

<sup>238</sup> \* - العنف غير الرسمي ، ويعني العنف الموجه من المواطنين أو فئات أو جماعات معينة إلى النظام أو بعض رموزه ، ويتخذ العنف هنا شكل المظاهرات والاعتيالات ،.....

<sup>239</sup> \*العنف الرسمي ( الحكومي ) : هو العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو الجماعات أو عناصر معينة .. وذلك بهدف ضمان استمراره وتقليص دور المعارضة المهددة له ، مستخدما أجهزته القهرية كالجيش والمخابرات ، القوانين الاستثنائية ... للتفاصيل أكثر ارجع لكتاب: حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 . 1999 ، ص 48- 49 .

- حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مرجع سابق ، ص 196 .

فقد برز مثلا دور الجماعات الجهادية في **سوريا** في إطار زيادة حدة الصراع السياسي بين المسلمين السنة والنظام الثوري كما شهدت فترة التسعينات في **الجزائر** وبعد وقف المسار الانتخابي ارتفاع منحى العمليات الإرهابية بحيث سجل ما بين 1993 - 1998 سقوط حوالي 75 ألف ضحية، وقد اعتبرت آنذاك GIA ( **الجماعة الإسلامية المسلحة** ) **أعنف التنظيمات المسلحة** وأشدها راديكالية المسؤولة عن ذلك.<sup>240</sup> ولمواجهة أعمال العنف الممارسة من طرف الحركات الإسلامية المتطرفة انتهجت النظم السياسية العربية إستراتيجية الإقصاء باستخدام أساليب وآليات متباينة؛ فمن الأسلوب الأمني الذي يعتبر الأسلوب الرئيسي المعتمد من طرف النظم العربية إلى الأسلوب القانوني المدجج بالقوانين الاستثنائية وصولا إلى الأسلوب الإعلامي المركز على الدعاية والحملات التشهيرية ضد ما يصفهم النظام بالحركات الإرهابية الخارجية عن القانون والساعية للإضرار بالمصالح العليا للبلاد وتخريب اقتصاديتها، كما تعمل لحساب جهات أجنبية معادية .

ومنه أعتبر الطابع الراديكالي العنفي المتشدد للحركات الإسلامية مبررا كافيا لإقصائها من الساحة السياسية، لكن الأمر الذي يجعلنا نتساءل هو: **لماذا تمارس النظم السياسية العربية إستراتيجية الإقصاء على الحركات الإسلامية المعتدلة السلمية رغم احترامها لقواعد وشروط اللعبة الديمقراطية؟**

يوضح لنا الواقع السياسي العربي أن النخب الحاكمة تخشى التيار المعتدل أكثر من خشيتها التيار المتطرف، لأن هذا التيار بإمكانه كسب التعاطف الشعبي من زاوية، ومن زاوية ثانية يلقي مساندة ودعمًا جماهيريا، على عكس التيار المتطرف الذي لا يستطيع استقطاب جماهير أكبر بحكم اعتماده العنف المسلح، إضافة إلى أن التيار المعتدل يستطيع الوصول إلى البرلمان وتقلد مناصب وزارية ومسؤوليات سامية في الدولة في حين أن التيار المتشدد يبقى معزولا في الجبال والمغارات بعيدا عن الحراك السياسي الديمقراطي الذي لا يمكن أن يوصله إلى سدة الحكم. فالمسار الدموي لهذا التيار لم يحقق أهدافه منذ الثمانينات عكس التيار المعتدل الذي حقق مناصب هامة من خلال مشاركته في تسير دواليب الحكم في العديد من الأقطار العربية.<sup>241</sup>

الشيء الذي جعل النخب الحاكمة تبرر إقصائها للحركات المعتدلة، بحجة أنها تستخدم الطابع الاعتدالي كوسيلة للوصول إلى السلطة ثم تتقلب عليه وعلى المسار الديمقراطي مثل **الحركة القومية الإسلامية في السودان**.<sup>242</sup>

وبالتالي فالخطر الحقيقي على الأنظمة السياسية العربية ليس الحركات الإسلامية التي تنتهج العنف رغم خطورته، لأنه - حسب تصورها- من السهل استدراجها إلى العنف في إطار دائرة العنف والعنف المضاد بهدف التنكيل بها وتصفيتها نهائيا من الساحة السياسية بل الخطر الحقيقي

<sup>240</sup> -william .B.Quandt , *Société et pouvoir en Algérie*, Alger: Ed casba, 1999, p 38

<sup>241</sup> - برهان غليون (وآخرون) ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 2001 ، ص 117.

<sup>242</sup> - مصطفى عبد الحافظ محمود، *الحركات الإسلامية والعلمية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية*، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 25.

هو تلك الحركات الإسلامية الوسطية التي لها برامج سياسية واضحة تحترم تقاليد اللعبة الديمقراطية وتسعى للوصول إلى السلطة عبر الطرق السلمية.

ومن مظاهر إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية المعتدلة هي عدم السماح لها بتشكيل أحزاب سياسية بحرمانها من الشرعية القانونية، في حين تسمح لأعضائها للمشاركة بصفة شخصية وليست حزبية في مؤسسات الدولة، **ولعل جماعة الإخوان المسلمين في مصر دليل على ذلك.**

**ج- الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد الإسلامي:** على الرغم من التباين الفكري والعائدي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات الإسلامية، إلا أن ذلك لا يمنع تحالفهم وتعاونهما ضد التواجد السوفييتي في **أفغانستان 1979**، في منظور البراغمية التي تعتبر أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، حيث تأكدت الرغبة الأمريكية على ضرورة محاربة الأيديولوجية الشيوعية في المنطقة، وقد تم تجسيد تلك الرغبة بمساعدة الجماعات الإسلامية الجهادية من خلال توفير لها سبل الانتقال إلى أفغانستان وتقديم لها الدعم العسكري واللوجستيكي بفتح مراكز التدريب والتكوين العسكري هناك، وهو ما أشار إليه الباحث **رياض الصيداوي** بقوله: **"إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الأصولية الدينية أثناء الحرب الباردة في مواجهة الاتحاد السوفييتي وراهنّت أمريكا بشكل خاص على هذه الحركات لتساعدها على محاصرة المد التقدمي الذي شهده الوطن العربي والعالم الإسلامي في سنوات الستينات والسبعينات، وتدريب الأفغان العرب على يد الاستخبارات الأمريكية لمقاومة الاحتلال السوفييتي، وتشكلت في النهاية علاقة معقدة بينها وبين هذه الحركات"**.<sup>243</sup> لكن وبعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وسقوط المعسكر الشيوعي تحول ذلك التحالف إلى عداء والحليف إلى عدو، حيث اتجهت الجماعات الإسلامية إلى قتال العدو القريب والمتمثل في الأنظمة الحاكمة المدعومة من طرف **الولايات المتحدة**، واتضح الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعات في إدارة حكم الرئيس **بيل كلينتون** باستهداف المنشآت والمصالح الأمريكية أينما كانت وحث ما وجدت، لكن التعامل معها في نظر المختصين لم يكن حاسماً، مما أدى إلى تزايد وتصاعد نشاط الجماعات الإسلامية وتنامي تهديداتها للمصالح الأمريكية عبر العالم.<sup>244</sup>

لكن بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، تعمق الخلاف والصدام مع الحركات الإسلامية، والتي اعتبرت إدارة الرئيس **بوش** المسؤولة عن تلك الهجمات، وكانت تداعياتها سلبية تمثلت في وضع جميع الحركات الإسلامية على اختلاف توجهاتها (متشدة - معتدلة) في سلة واحدة وهي **"الإرهاب"** وما وصف **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)** في **فلسطين** وفي **حزب الله** في لبنان بالحركات الإرهابية من جهة،

<sup>243</sup> - عمراني كربوسة، الحركة الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم الإداري والسياسي) جامعة الجزائر، 2005، ص 156.

<sup>244</sup> - فراج إسماعيل (آخرون)، الحركات الإسلامية وأمريكا، مجلة المجلة، العدد 1911، مارس 2005، ص 27.

وتصنيف بعض الدول العربية والإسلامية على غرار **سوريا وإيران** ضمن الدول المارقة أو "**محور الشر**"، إلا دليل على ذلك. وفي سياق تداعيات **11 سبتمبر 2001**، دعمت الإدارة الأمريكية وشجعت على استخدام العنف ضد الحركات الإسلامية بممارسة مختلف أشكال الضغط ومساومة الأنظمة السياسية العربية لإقصاء تلك الحركات من الساحة السياسية مستخدمة في ذلك العديد من الذائع منها: الديمقراطية، حقوق الإنسان، الديون وقطع المساعدات، الإدراج في قائمة الدول الدائمة للإرهاب ... ومبررة بالحجج التالية:

4- رفض الإسلاميون الاعتراف بإسرائيل.

5- ضرورة تدفق النفط وبأسعار موحدة .

6- محاولة زعزعة استقرار النظم الصديقة.<sup>245</sup>

ومما لا شك فيه أنه كان من تداعيات أحداث 11 سبتمبر أثرا كبيرا على إقصاء الحركات الإسلامية بشقيها المتشددة والمعتدلة، حيث ازدادت مخاوف الساسة الأمريكيين من خطر سيطرة المناهضين للسياسة الأمريكية ( الإسلاميين المعتدلين) على انتخابات جدية يمكن أن تقوم في البلاد العربية، وهذا على الرغم من أنهم يشككون في إمكانية وصولها إلى الحكم باستثناء **إيران** لعوامل متعددة، لذا عجلوا إلى تشجيع وإقامة "ديمقراطية عربية" من دون إسلاميين، مما يعني إقصاء المعتدلين الإسلاميين من المشاركة السياسية معللين ذلك بالحالة **الجزائرية** فترة **1991** والخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة، وهذا ما ذكره **Feldmant Noh** في كتابه " ما بعد الجهاد "يقوله: " إن أهمية تطور الوضع الجزائري في صياغة الموقف الأمريكي من الحركات الإسلامية، التي أدت فيه الإدارة الأمريكية بحتمية انقلاب أي حكومة إسلامية إلى الدكتاتورية حتى ولو وصلت إلى الحكم عبر المسار الديمقراطي، وهو الأمر الذي صرح به مساعد وزير الخارجية الأمريكي **ادوارد جسر جيان** آنذاك".<sup>246</sup>

## المطلب الثاني: واقع إستراتيجية الإقصاء في النموذجين الجزائري و التونسي

في الحقيقة وقع اختيارنا للنموذجين **الجزائري و التونسي** على غيرهم من النماذج من باب أنهما يمثلان صورة بارزة لعملية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية من جهة، من جهة ثانية تباين النموذجين يعطي لنا أوجه جديدة و خفية في رسم آليات الإستراتيجية الإقصائية، لكن كلاهما يمكن أن يمثل حالة العديد من النظم السياسية العربية.

<sup>245</sup> - مخلص عبيد المبيضين، الرؤية الأمريكية للأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط فترة العقدين الأخيرين، مجلة النهضة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 18 جانفي 2004، ص 14.

<sup>†</sup> - **Feldmant Noh**: أستاذ القانون الدستوري بجامعة نيويورك، تم تعيينه على رأس مستشاري برمر ضمن إدارة الاحتلال الأمريكي في العراق للإشراف على كتابة الدستور العراقي والمساهمة في وضع أسس نظام الحكم القادم، من أبرز مؤلفاته كتابه ما بعد الجهاد، وهو مقتطف من بحث أطروحته في الدكتوراه الذي أنجزها في القانون الدستوري الإسلامي.

<sup>246</sup> - الطاهر الأسود، في إطار تحليل الطريقة الأمريكية لمسألة الديمقراطية، متحصل عليه :

**أولا / النموذج الجزائري:** في إطار إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية، لا يسعنا في هذا المقام إلا التركيز على تحديات الحركة الإسلامية، وكيف حاول النظام السياسي الجزائري إقصاؤها من الساحة السياسية.

**أ- تحديات الحركة الإسلامية:** بداية لا بد من الإشارة إلى نشأة هذه الأخيرة، إذ على إثر دستور **28 فيفري 1989** الذي أقر حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ومن أبرز هذه الجمعيات السياسية التي كان لها حضورا قويا غداة إقرار التعددية السياسية وشكلت تحديا حقيقيا للنظام القائم هي **الجبهة الإسلامية للإنقاذ ( FIS )** ؛ التي تعتبر كأول حزب سياسي يمنح له حق الاعتماد على الساحة الجزائرية، فقد أعلن عن تشكيل الجبهة في **مارس 1989** أي بعد خمس أشهر من انتفاضة **أكتوبر 1988**، وحصلت على الترخيص العلني في **سبتمبر 1989**، وبدأت عملها الحركي ونشاطها الجماهيري من خلال الاصطدام مع السلطة أواخر الثمانينات.<sup>247</sup>

أما عن تحديات الجبهة الإسلامية، فيمكن رصد أهمها كالتالي :

**-8 القاعدة الشعبية:** حيث اعتمدت الجبهة على احتلال الشارع وعلى التعبئة المستمرة للجماهير المتعاطفين معها والناقمين على النظام القائم ( أغلبهم من الفئات المتوسطة والفقيرة ) ، وذلك بالعمل على تأطيرها بواسطة المساجد، التي سيطرت على حوالي 08 آلاف مسجد من أصل 10 آلاف مسجد ، لتصبح تضم تحت لوائها ما يقارب **( 3.5 مليون شخص )**<sup>248</sup> . وهو ما اعتبره الباحث **هوارى عدي:** " **أن الجبهة رسمت طريقها بالاعتماد على الطبقة الفقيرة والوسطى والتي كانت دائما تعلن عن تدميرها عن وجود نظام فاسد** ".<sup>249</sup>

**-9 القدرة التنظيمية:** من خلال العمل على التغلغل في الأوساط المهنية والحرفية والعمالية وغيرها ، بخلق منظمات متوازية لمثيلاتها الموجودة في الدولة، وكسب أنصار جدد ، منها الرابطة الإسلامية للتجار والحرفيين ، والرابطة الإسلامية للتشغيل والاستثمار، مستخدمة في ذلك إستراتيجية استقطاب الجماهير المسماة " **بنظام الشبكات ( Systeme des Raisaux )** ، حيث تجلّى ذلك في القدرة على تنظيم المظاهرات وضبط حركة الجماهير، وأبرزها المظاهرة الحاشدة بتاريخ **20 أفريل 1990** قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البلدية، التي أثارت مخاوف النظام وعبرت من خلالها عن مدى قوة التيار الإسلامي على التعبئة وحشد الجماهير رافعة من خلالها جملة من المطالب :

- المطالبة بحل المجلس الشعبي الوطني.
- المطالبة بحل نقابة العمال المنبثقة عن الحزب الواحد.

<sup>247</sup> - حسن طوالة ، العنف و الإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر - الجزائر نموذجا )، عمان : عالم الكتاب الحديث للنشر ، ط 2 ، 2005 ، ص 237 .

<sup>248</sup> - إبراهيم أبو جابر ، مصطفى مهند ، الأمة الجزائرية : صراع التعريب والتغريب ، لبنان : مركز الدراسات المعاصرة ، 1998 ، ص 45 .

<sup>249</sup> - Lahoari Addi , The Islamsite challenge: Relegion and Modernity in Algeria : Journal of democracy , vol 3, N° '4 (October 1992), p 75 .

- إطلاق سراح المساجين الإسلاميين المعتقلين.
  - كسر احتكار جبهة التحرير الوطني لوسائل الإعلام.
  - وضع قوات الأمن في خدمة الشعب لا في خدمة الحكم.
  - إصلاح المنظومة التربوية لكي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.<sup>250</sup>
- 10 تأطير الشباب:** وذلك من خلال ترشيحها لكوادر سياسية شابة سواء في الانتخابات البلدية أو التشريعية تتراوح أعمارهم ( 25-35 عاما ) يحملون شهادات جامعية عكس جبهة التحرير الوطني التي رشحت أيّا كان المهم يضمن المولاء للحزب، إضافة إلى الدور الذي لعبته المنظمات الطلابية خاصة الرابطة الإسلامية في تعبئة طلاب الجامعة وتجنيدهم لصالح الجبهة. كما استغلت شرائح من الشباب الساخط عن النظام ونخبه، والذين يرون في الجبهة القوة الوحيدة لمواجهته، ووسيلة تمكنهم من تجاوز قمعه.<sup>251</sup>
- 11 النفوذ الإعلامي:** بإصدار الجبهة العديد من المجلات والصحف المروّجة لسياستها والمنتقدة لأيدولوجية النظام القائم، أبرزها **جريدة المنتقد والفرقان** الصادرتين باللغة الفرنسية وقد لاقت هذه الجرائد صدىً واسعاً عند الجماهير نتيجة للانتقادات اللاذعة التي تحملها ضد النظام.<sup>252</sup>
- 12 الفوز في الانتخابات البلدية والتشريعية:** فقد تمكن الإنقاذ من الفوز في أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة بتاريخ **12 جوان 1990** ، برغم من القيود التي فرضها النظام، حيث فاز بـ **54,25 %** من عدد الأصوات المقدرة بـ **4.331.472** الأمر الذي مكّنه من الحصول على **855** بلدية من أصل **1541** و **32** مجلساً ولائياً في حين لم تحصل **جبهة التحرير** سوى على **487** بلدية بنسبة **28 %**<sup>253</sup> . وعلى أثر هذا الفوز غيّرت شعار البلديات من شعار "**من الشعب وإلى الشعب**" إلى شعار "**البلديات الإسلامية**". أما في تشريعات **26 ديسمبر 1991** حصلت الإنقاذ على **188** مقعداً من مجموع **430** مقعداً، مما يعني انتكاسة أخرى **لجبهة التحرير**، خاصة أنه لم يكن للإنقاذ إلا بحاجة لـ **27** مقعداً ، ليصبح واقع إنشاء دولة إسلامية عن طريق الصناديق على مرمى حجر كما علق عليه المتابعين .
- 13 القيادة الكاريزمية:** حيث لعب زعيم الجبهة **عباسي مدني** ونائبه **على بالحاج** دوراً بارزاً في تفعيل قيادة الحركة ، فعلى الرغم من التناقض الموجود بينهما إذ أن **عباسي** يمثل الخط المعتدل في الجبهة يحاول إقامة جسوراً مع مختلف الأطراف ، في حين يمثل **بالحاج** ( الإمام الشاب الذي حظي بشعبية في أوساط الشباب ) الخط المتشدد الذي لا يتردد في قمع الجسور مع الجميع بانتقاداتهم ومن موقع لا يقبل النقاش ، إلا أن **الشيخ عباسي** بفضل خبرته وكاريزمته استطاع احتواء هذا التناقض وتحويله إلى عامل قوة، مما

- يوسف جحيش ، التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر، مرجع سابق ، ص 128

- عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر : دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني ، مرجع سابق ، ص 56 .

- المرجع نفسه ، ص 55 .

- عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف ، الجزائر : دار هومة للنشر ، 2001 ، ص 26.



دفع الكثير إلى القول: " بأن إعتدالية عباسي وتشددية بالحاج ليست تناقضا بل توزيعا للأدوار. " <sup>254</sup>

**ظهور الفصائل المتطرفة على إثر وقف المسار الانتخابي:**  
إذ أن الظهور الفعلي\* للحركات الإسلامية المسلحة بدأ عندما أوقفت المؤسسة العسكرية الدور الثاني من الانتخابات البرلمانية في 11 جانفي 1992 ، مما أدى إلى ارتفاع دائرة الأصوات المنادية باستخدام العنف من طرف أعضاء الإنقاذ على رأسهم الرجل الثاني في الجبهة الذي أعلن عن الجهاد و ضرورة حمل السلاح و الخروج عن الدولة برفعه شعارات تمردية ( **دولة إسلامية بالصندوق أو البندوق** ...) ، ومن أبرز هذه الفصائل المسلحة نجد **الجيش الإسلامي للإنقاذ** الذي تأسس منتصف 1992 ، ويعتبر الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ يترأسه **مداني مرزاق**، إضافة إلى **الجماعة الإسلامية المسلحة** ( GIA ) التي تأسست في **أفريل 1993** و توصف بأنها أعنف التنظيمات المسلحة وأشدّها راديكالية وإليها تنسب أكبر عمليات الاغتيالات و التفجيرات .\*

أما عن إستراتيجيات النظام السياسي الجزائري في إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيمكن توضيحها من خلال المظاهر التالية :

- 5- فتح المعتقلات و المحتشدات و المراكز الأمنية في الجنوب الجزائري لاستيعاب مناضلي ونشطاء الجبهة، والتي تزامنت مع إعلان حالة الطوارئ في 9 فيفري 1992 ، حيث وصل عدد المعتقلين إلى 07 آلاف معتقل حسب الإحصائيات الرسمية و 30 ألف حسب الإحصائيات غير الرسمية.<sup>255</sup>
- 6- إنشاء وحدات الحرس البلدي ، أو رجال الدفاع الذاتي التي تراوح عددهم 200 ألف رجل وتسليحهم ، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة مع المعارضة الإسلامية المسلحة.<sup>256</sup>
- 7- إصدار أحكام بالإعدام في حق المعتقلين الإسلاميين بلغ عدد الحالات سنة 1993 أكثر من 300 حالة إضافة إلى الأعمال الشاقة بأكثر من 15 سنة سجن .
- 8- الاعتماد على سياسة الاستئصال لمواجهة الظاهرة الإرهابية حسب تصور رجال النظام في إطار نظرية رئيس الحكومة آنذاك **رضا مالك**: " على الرعب أن يغيّر من واقعه " ، أي على

<sup>254</sup> - عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 56.  
<sup>255</sup> - على أساس أن بواذر العنف المسلح ظهرت في الجزائر مع جماعة مصطفى بويعللي سنة 1982 والجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت منذ البداية مشاركة الإنقاذ في الانتخابات، لكنها كانت محدودة مكانا وزمانا. لتفاصيل أكثر أرجع كتاب: أحمد مزاح، قضية بويعللي، الجزائر: مطبعة الأمة، 1998، وكتاب: أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، ط 2، 1999.  
<sup>256</sup> - لتفاصيل أكثر حول الجماعات الإسلامية المسلحة أرجع مذكرة ماجستير للطالبة مكثاف كريمة، سوسيولوجيا العنف المسلح في الجزائر 1980/ 2002 ( رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، 2002 ) وعن دور الجيش في وقف المسار الانتخابي أرجع لمذكرة الطالب بابا عربي مسلم ، الجيش والانتخابات 1989-2004 ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع التنظيم الإداري والسياسي ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام 2005).  
<sup>255</sup> - قبي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام 2003)، ص 54  
<sup>256</sup> - عمراني كربوسة ، الحركة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 67 .

الدولة ( مؤسسيتها العسكرية ) أن تنقل الخوف إلى المعسكر الآخر (الإسلاميين) وليس العكس.

نلاحظ فيما سبق أنه غلبت الآليات الأمنية في رسم الإستراتيجية الإقصائية اتجاه الحركة الإسلامية، لكن هذا لا يستثني الأسلوب القانوني والذي يرجى من ورائه إضفاء نوعاً من المشروعية على الأسلوب أو الآليات الأمنية، وذلك من خلال نزع الشرعية القانونية من الجهة بحضرها بصفة نهائية بتاريخ **04 مارس 1992**، إضافة إلى إصدار ترسانة من القوانين والتي ترتبت كلها عن إعلان قانون الطوارئ الذي مازال ساري المفعول إلى اليوم وكذا قانون المحاكم الخاصة الذي صدر في **30 سبتمبر 1992**

ولعل ما يؤكد إستراتيجية إقصاء السلطة للجهة الإسلامية للاتقاد هو ما ذهب إليه الدكتور **امحمد برقوق** " الذي يعتبر أن النظام لم يكن مستعداً لقبول هذا التغيير السياسي هدفه في ذلك هو الحفاظ على مصالحه الخاصة ومنع أسلمة الدولة الجزائرية ولا يتأتى له ذلك إلا باستئصال الإنقاذ كقوة اجتماعية وسياسية " <sup>257</sup>.

وصفوة القول أن النظام السياسي الجزائري مجسداً في المؤسسة العسكرية نجح في إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتوقيف طموحاتها في الوصول إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية. حتى وإن كانت الجبهة الإسلامية تتحمل قسماً معتبراً في تكريس تلك الإستراتيجية لأسباب متعددة منها؛ استعجاله إقامة الدولة الإسلامية دون مراعاة للمتغيرات المحلية والإقليمية، التصريح علناً باستخدام السلاح ضد الدولة، التهديد بتغيير أسس ومرتكزات النظام القائم في حالة استلام السلطة....

وعليه يمكن اعتبار أن النموذج الجزائري نموذجاً بارزاً في توضيح إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية.

**ثانياً/ النموذج التونسي:** سعى النظام السياسي التونسي بدوره إلى ممارسة إستراتيجية الإقصاء على الحركات الإسلامية، إلا أنها لم تأخذ نفس المنحنى الذي أخذته إستراتيجية النظام الجزائري.

و في هذا السياق سيتم التركيز على **حزب النهضة** التي تعتبر أكبر الحركات الإسلامية في تونس. فرغم ما شهدته هذه الحركة من مراجعات فكرية بالتحول من العنف والإشادة به إلى الرغبة في المشاركة السياسية في السلطة، إلا أن مصيرها كان مصير الجهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، إذ تعرضت بدورها إلى الحصار والإقصاء لا لشيء إلا لأن محور نشاطها السياسي هو الطموح للوصول إلى السلطة .

ومنه دراستنا لإستراتيجية إقصاء النظام السياسي التونسي **لحزب النهضة** تأتي وفقاً لمرحلتى **الرئيس بورقيبة و الرئيس بن علي** وأساليب وآليات كل منهما في تطبيق تلك الإستراتيجية.

قبل ذلك نشير ولو باختصار إلى نشأة الحركة الإسلامية في تونس و عوامل تأسيسها، إذ يعود تاريخها إلى عام **1970** تاريخ تأسيس **مجلة المعرفة**،

<sup>257</sup> . Mhanned, Berkouk ,The Algerian Islamic Movement from Protest To Confrontation ,A Study in Systemic conflagration ,Intellectual Discourse, vol ,6 N 1, 1998 ,p57.

وقد اتخذت تسميات عديدة كالجماعة الإسلامية<sup>258</sup> ثم حركة الاتجاه الإسلامي ومؤسسها **راشد الغنوشي**، تركز نشاطها داخل المساجد و الجمعيات، ومهمتها تدريس القرآن الكريم والسنة الشريفة. وقد ساهم في ظهورها عوامل عديدة منها:

- تراجع القوى الوطنية و الديمقراطية في تونس على إثر الهجوم الذي شنته أجهزة النظام ضد الحركات الشعبية والنقابية خاصة مع انتفاضة **جانفي 1978** ، الأمر الذي مهد الطريق أمام الحركة الإعلان عن معارضتها للنظام القائم، وطرحت بعض الشعارات المعادية للسلطة .

- انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 و تداعيات ذلك على جميع الحركات الإسلامية في العالم العربي و الإسلامي بما فيها الحركة الإسلامية في تونس.

- توسع دائرة الاستيعاب الاجتماعي و السياسي للحركة، إذ تمكنت من ضم القطاعات الحديثة في المجتمع<sup>259</sup>.

\_ عدم مبالاة النخب الحاكمة في ذلك الوقت بالمعارضة الإسلامية، هياً لها فرصة لتنطلق إلى مرحلة الدخول في الحراك السياسي، بعدما كانت تهتم أكثر بالجانب الدعوي و الديني .

أما عن إستراتيجية النظام السياسي التونسي وموقفه من الحركة الإسلامية في تونس، فتتجلى في فترتي **حكم الرئيسين بورقيبة وبن علي**، والموضحة كما يلي:

**أ - مرحلة الرئيس بورقيبة :** في فترة حكمه تحولت الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي في أبريل 1981 على إثر إعلان بورقيبة تحويل نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب حيث سطرت الحركة أهدافها في :

- إعادة تأكيد الموروث الحضاري العربي الإسلامي من خلال التركيز على المساجد كمراكز التعبد و التعبئة الجماهيرية .

- وضع قيود ضد المظاهر العلمانية والتي تشوه صورة الدولة التونسية المسلمة .

- رفض مبدأ الإنفراد بالسلطة وإقرار الحق لكل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير والتجمع.

- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أساس التوزيع العادل للثروة.<sup>260</sup> و قد تقدمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص بالعمل القانوني، إلا أن طلبها قوبل بالرفض وتجسد ذلك في مواجهة مختلف النشاطات التي تمارسها الحركة ذات الأبعاد السياسية بحملة اعتقالات واسعة لقيادات ومناضلي الحركة.

وصلت إلى حد مطالبة إدارة **حكم بورقيبة** بتصفية زعيم الحركة **راشد الغنوشي** وأبرز مناضليه، في حين قامت بتعذيب العديد منهم في سياق

<sup>258</sup> - الجماعة الإسلامية هو الاسم الذي عرفته الحركة منذ النشأة ، و كان له دلالة أساسية في ارتباطه بالطرح الديني التقليدي الذي يلتزم أنصاره حرفياً بالنصوص القرآنية ، وإن كانت الحركة الإسلامية في تونس تجديدية منذ بدايتها حسب رأي مؤسسها.

<sup>259</sup> - عصام عبد الوهاب ، حزب النهضة في تونس بين الاندماج و الإقصاء ، *مجلة الديمقراطية* ، العدد 29، جانفي 2008، ص 94.

<sup>260</sup> - جون إسيبيزيتو ، *التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة* ، (تر: قاسم عبده قاسم)، القاهرة: دار الشروق، ط 2 ، 2002، ص 231 .

تطبيق الآليات الأمنية والتي تم تدعيمها بآليات إعلامية تمثلت في محاولة تشويه صورة الحركة وزعيمها، على أنها حركة رجعية متعصبة لأصولية ثورية تدعّمها إيران، وهو الأمر الذي نفاه الباحث **ديرك فاندوزيل** بقوله: "إن حركة الاتجاه الإسلامي (....) لم تشكل تهديداً ضد حكام البلاد أو نظامها السياسي، ولكن نقد الحركة للسلطة الشخصية وسوء الإدارة الاقتصادية والفساد والإحلال الأخلاقي سمح لها بأن تكون رمزا أستوعبه الشباب على نحو خاص من الجيل المتعلم باعتبارها بديلا في بلد يخلو من البدائل".<sup>261</sup>

فرغم الأساليب القمعية الممارسة ضد الحركة إلا أن **الغنوشي** اختار العمل داخل النظام السياسي مؤكداً على سياسة التدرج والمرحلية في العمل السياسي بالمشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وهو ما تسنى له ذلك في الفترة الممتدة (1984\_1987)، حيث شارك أعضاء الحركة في كل من **الإتحاد العام التونسي للشغل ورابطة حقوق الإنسان التونسية** طبعاً لتفادي الخطر المضروب عليها.<sup>262</sup>

وما يؤكد الإستراتيجية الإستئنائية والإقصائية **للرئيس بورقيبة** تجاه حركة الاتجاه الإسلامي هو ما وصفت به في مرحلته بأنها "ديكتاتورية إدارية حديثة"، إلى حد مطالبته بإعادة المحاكمة التي قضت بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة وليس الإعدام لرئيس الحركة **راشد الغنوشي**، وهو ما يعني رغبته في استئصال التهديد الإسلامي من جذوره.

<sup>263</sup> ب - **مرحلة الرئيس بن علي**: بهدف إضفاء الشرعية على حكمه الذي جاء على إثر الانقلاب الأبيض على بورقيبة 1987، سعى **زين العابدين بن علي** إلى إشراك جميع القوى السياسية في إدارة حكمه، ومنها **حركة الاتجاه الإسلامي** بإطلاق سراح **الغنوشي**، التي وضع لها النظام عدة شروط للاعتراف بها أهمها:

- تغيير اسم الحركة ليصبح ملائم مع قانون الأحزاب الذي يمنع قيام الأحزاب على أساس ديني.

- تحديد موقف واضح من قانون الأحوال الشخصية، قضية الديمقراطية، والمجتمع المدني.

وفعلا استجابت الحركة لمبادرة **بن علي** بقبولها تلك الشروط حيث غيرت اسمها إلى "حركة النهضة" وهو ما تجلّى في برنامج الحركة الذي أكدّ على ضرورة تبني الحركات العامة والدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة إلى ضرورة ترسيخ التجربة الديمقراطية وهو ما جاء على لسان رئيس الحركة قائلاً: "إن الديمقراطية لا تستلزم التمرد على الدين كما يروج دعاة الاستئصال، وإنما تستلزم حق الشعب في اختيار الحكم والحاكم والسياسات و خضوع الحاكم للمحكوم وسلطة القانون وتداول الحكم سلماً وفق طرق يتفق عليها (....) و الشورى كمبدأ في الإسلام تعني حكم الأمة و التداول على السلطة بآليات الديمقراطية".<sup>264</sup>

<sup>261</sup> المرجع نفسه، ص 231-234

<sup>262</sup> - نفين مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 45.

<sup>263</sup> - جون اسبيزيتو، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة، مرجع سابق، ص 234

<sup>264</sup> - راشد الغنوشي، الحكم الإسلامي حكم مدني وآليات الديمقراطية مناهج تطبيق للشورى، رسالة الأطلس، العدد 475، 22 نوفمبر 2003، ص 9

وما يعبر عن صدقيه تحول الخطاب الفكري للحركة و قبول الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية بغض النظر عن توجهاتها هو تصريح **الغنوشي** : " إن حركة **الإتحاد الإسلامي** ليس عندها أي تحفظ تجاه أي طرف سياسي آخر سواء كان هذا الطرف إسلاميا أو غير إسلامي، إننا لم نقدم أنفسنا على أننا نمثل الإسلام (....) لكن لنا رؤية للإسلام كما لغيرنا رؤية، ولا نرى مانعا من تمثيله معنا...<sup>265</sup>

وقد رسم **الرئيس بن علي** إستراتيجية للتعامل مع الحركة قائمة على المهادنة و الاحتواء من خلال تنظيم عدد من اللقاءات مع القيادات و التفاوض معها ، حيث تقبل النظام وجود الحركة التي استطاعت أن تفرض نفسها كطرف في اللعبة السياسية ، - وإن كان غير معترف بها كما دعى إلى المشاركة في الحوار حول الميثاق القومي الذي وقع عليه **في 07 نوفمبر 1988** أحد ممثلي الحركة ، لكن بصفة شخصية وليس بصفة تمثل الحركة .<sup>266</sup>

ودائما في إطار المهادنة قام **الرئيس بن علي** بالإفراج عن جميع المعتقلين الإسلاميين من عهد **بورقيبة**، لكن بقيت مسألة عدم الاعتراف القانوني بالحركة أبرز قضايا التوتر و الصراع بين الحركة و النظام، و لعل ذلك يرجع إلى أسباب إيديولوجية أكثر منها قانونية متمثلة في دخول العناصر اليسارية و العلمانية المعروفة بعداؤها للإسلاميين إلى الحزب الدستوري الحاكم .

وما زاد في حدة التوتر هو فوز الحركة في إطار قوائم مستقلة في الانتخابات التشريعية لعام **1989** بنسبة **13%** من الأصوات مؤكدة بذلك أنها أكبر حزب معارض في البلاد .<sup>267</sup>

وعلى ضوء تلك النتائج، اضطر **الرئيس بن علي** إلى إعادة النظر في أسلوب المهادنة باعتماد أسلوب المواجهة وذلك بالعمل على تجفيف منابع الإسلاميين أينما كانوا و حيثما وجدوا في إطار الإستراتيجية الإقصائية التي برزت فعاليتها مع بداية التسعينات كالآتي :

تأسيس نوعا من التحالف مع قوى وأحزاب المعارضة العلمانية بهدف مواجهة التيار الإسلامي باعتباره يمثل تهديدا مشتركا للطرفين

توجيه سلسلة من الضربات الأمنية على مختلف رموز و قيادات **حركة النهضة** ، إذ صدرت أحكام بالسجن ضدهم.

محاولة الشرطة اقتحام مختلف المقرات و الجمعيات التابعة للحركة بهدف اعتقال مناضليها و التابعين لهم ، كما حصل مع مقر إتحاد الطلبة الذي سيطر عليها الإسلاميين في فيفري 1990 مما أدى إلى نشوب مواجهات دامية بينهم وبين قوى الأمن .

<sup>265</sup> - محمد عبد الباقي الهرماسي ، الإسلام الاحتجاجي في تونس ، في كتاب إسماعيل صيري عبد الله (وآخرون) ، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 5 ، 2004 ، ص 270 .

<sup>266</sup> - غودرون كريم ، الدمج لأنصار الاندماج ، دراسة مقارنة من مصر و الأردن و تونس ، في كتاب : غسان سلامة ، ديمقراطية دون ديمقراطيون : سياسة الانفتاح في العالم العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 ، ص 274 .

<sup>267</sup> - المرجع نفسه ، ص 281- 285 .

- نتيجة تأييد الغنوشي للعراق في أزمة الخليج الثانية صعدت الحكومة حملتها الانفعالية ضد أعضائه و الزج بهم في السجون .

- حل النظام العديد من الجمعيات التابعة للحركة واتهامها بمحاولة امتلاك أسلحة من شأنها أن تهدد أمن الدولة كما حدث مع الإتحاد الطلابي مارس 1991.

- اتهام رئيس الحركة بمحاولة قلب نظام الحكم وعلى إثره صعدت من حملات الاعتقال وصلت إلى حوالي 4000 معتقل وجرى إعدام 3 منهم، ونفي رئيس الحركة إلى لندن.

- كما أستغل النظام التونسي تداعيات الأزمة الجزائرية التي أسفرت على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، للمضاعفة من عمليات الاعتقال في صفوف كل المؤيدين والداعمين لهذا الفوز خاصة الإسلاميين، و هو ما أكدته منظمة العفو الدولية عام 1992 ، أن حوالي 8 آلاف تونسي تعرضوا للتوقف والاعتقال ، وأكثر من 200 شخص تعرضوا للتعذيب وأغلبهم من نشطاء حزب النهضة.

- العمل على استبعاد الحركة من أي شكل من أشكال الحراك السياسي كما حدث مع انتخابات 1994 الرئاسية والتشريعية وانتخابات 1999 وهو ما صرح به الرئيس شخصيا بقوله: "...إنه لا مجال للسلطة للاعتراف بأي حزب يقوم على أساس ديني..." طبعاً وهذا في إشارة إلى حزب النهضة.<sup>268</sup>

خلاصة القول أن تونس لم تشهد في السنوات الأخيرة مواجهات العنف على غرار العديد من الدول (الجزائر مصر...) إلا أن النظام مازال مصرّاً على ممارسة إستراتيجية الاستبعاد والإقصاء ضد حزب النهضة ، وهذا رغم تأكيد الغنوشي عن إعتدالية الحركة وبراءتها من كل أعمال العنف المنسوبة إليها في المؤتمر السابع للحركة المنعقد في لندن 2001<sup>269</sup>.. وبذلك تسقط غالبية ذرائع النظام السياسي في مواصلة منهجية الاستئصال البعيدة كل البعد عن تقاليد الممارسة الديمقراطية والبناء الديمقراطي الذي تسوق له إدارة الحكم التونسية خاصة مند تولي زين العابدين بن علي زمام السلطة.

### المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية الإقصاء.

يمكن معالجة هذه انعكاسات إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات الإسلامية على مستويين أساسيين هما:

**المستوى الأول / النظام السياسي:** لقد أدت الآليات القانونية والأمنية التي انتهجتها النظم السياسية العربية في تنفيذ إستراتيجيتها الإقصائية تجاه الحركات الإسلامية إلى تآزم الوضع السياسي بدل استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

حيث دخلت معظم الدول العربية الممارسة لهذه للإستراتيجية في دوامة العنف والعنف المضاد كما حدث في الجزائر مثلاً إذ أطلق عليها الباحث

<sup>268</sup> -عصام عبد الوهاب ، حزب النهضة في تونس بين الإدماج والإقصاء ، مرجع سابق ، ص 98-101 .

<sup>269</sup> -جاء في هذا المؤتمر ما يلي : اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير، ورفض استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات الفكرية والسياسية ومنهج للوصول إلى السلطة، كما أكدت على استمرار تمسكها بالديمقراطية كإطار لممارسة الحقوق وكآلية للتداول السلمي على السلطة ، والإيمان الكامل بالحرية وتكريم الإنسان ، ودعم سلطة المجتمع المدني واستقلاله عن الدولة وضرورة حكم القانون والشورى عبر حرية الرأي والتنظيم والفصل بين السلطات ، لتفاصيل أكثر، ارجع عصام عبد الوهاب، حزب النهضة في تونس بين الإدماج والإقصاء، مرجع سابق، ص 102-103.

**قبي آدم " الدائرة الجهنمية "** التي تقوم على التغذية المتبادلة وتعيد إنتاج نفسها، أو العنف الرسمي يولد العنف غير الرسمي والعكس صحيح، وهذه الحالة هي أسوأ الأوضاع التي يمكن أن تصيب أي نظام سياسي.<sup>270</sup> ومن الانعكاسات السلبية لدوامه العنف كذلك هي تقويض عملية التنمية المستدامة والاندماج الوطني، وتهديد السلم الأهلي وزيادة الانقسامات والانشقاقات المجتمعية أي تعميق التفرقة بين أفراد المجتمع الواحد، الأمر الذي يعني ضرب مبدأ المواطنة كأحدى أعمدة الدولة الحديثة في الصميم. إضافة إلى وقوع النظام السياسي في أزمت اقتصادية ومالية حادة، نتيجة ردود أفعال الحركات الإسلامية على النهج الاقتصادي الممارس ضدها، حيث تلجأ إلى ممارسة الأعمال التخريبية والتدميرية للبنية التحتية للنظام السياسي، كتخريب المؤسسات العمومية، تفجير الطرقات والمنشآت الكبرى، مما يدفع الدول التي تقع تحت تلك التهديدات إلى الاستدانة الخارجية وإعادة جدولة ديونها وهو ما حصل في الحالة الجزائرية بين 1993 و 1996، حيث ارتفع الدين الجزائري بـ 33% وبلغت مستحقته مع نهاية 1996 نسبة 73% والنتيجة كانت قبول مخطط صندوق النقد الدولي التي تعني اهتزاز هيبة الدولة.

وكإجراء لسد ذلك العجز لجأت الدولة إلى الزيادة من أسعار المواد الاستهلاكية وتعقيد و تسريح الآلاف من العمال من المؤسسات العمومية ، وهو ما يعني ضرب القدرة الشرائية للمواطن في الصميم.<sup>271</sup> كذلك تتعرض العديد من القطاعات الحيوية ذات المداخل الضخمة إلى انتكاسة جراء عمليات التخريب كالقطاع السياحي الذي يشكل العمود الفقري للدخل التونسي مثلا، حيث تعرضت العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية لأعمال تخريب شاملة، الأمر الذي انعكس سلبا على اقتصاد الدولة حيث تراجعت المداخل التي حققها من هذا القطاع نتيجة تناقص عدد السياح وتراجع تدفق العملة الصعبة ، مما انعكس سلبا على مختلف القطاعات الأخرى، وهو ما يعني اختلال الاقتصاد التونسي.

ومن الانعكاسات السلبية للإستراتيجية الإقصائية هو فقدان النظم السياسية العربية لشرعيتها \_ إن كانت موجودة أصلا \_ داخليا وخارجيا. **داخليا:** أصبح المواطن لا يثق في حكامه، أو ما تسمى **بأزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم** نتيجة عدم قدرة هذه النظم على إدارة الصراع السياسي وإدارة الأزمات السياسية التي يتخبط فيها المجتمع وتوفر الأمن للمواطن، حيث أصبح جلّ اهتمامها منصب على المجال العسكري على حساب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعتبر أهم مسارات التنمية الشاملة والدائمة والمتوازنة.

**خارجيا:** أصبح معظم تلك الأنظمة تصنف ضمن الأنظمة المنتهكة لحقوق الإنسان ، وتحجيمها لهامش الحريات الممنوحة لمواطنيها ، من قبل المنظمات الدولية الراعية لحقوق الإنسان والحريات العامة مثل منظمة Human Watch Rights التي صنفت جلّ النظم السياسية العربية في الخانة الحمراء، نتيجة للخروقات المستمرة للحريات الفردية والجماعية ،

<sup>270</sup> - قبي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ، مرجع سابق، ص 199.  
<sup>271</sup> - عمار بن سلطان، الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحول الدولي الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: دار هومة ، 2004، 116.

وتبريرات غير مقنعة، وما فرض حالات الطوارئ في أكبر الدول العربية باسم استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي إلا دليلا على ذلك.

**المستوى الثاني/ الحركات الإسلامية:** نتيجة لإستراتيجية الإقصاء المطبقة على الحركات الإسلامية بجناحيها المتطرفة منها والمعتدلة ، هو تعرضها لمظاهر القمع والارتباك في ظل تعرض قيادتها إما إلى السجن أو الهروب إلى الخارج، أو انضمام أعضاء منها إلى أحزاب معارضة على غرار **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في تونس**، الذي أعلن عن المنتمين إليه في عام 2007 كان منهم خمس شخصيات محسوبة على التيار الإسلامي.

إن اتجاه النظم السياسية العربية التي تبني نهج الإقصاء للحركات الإسلامية من ساحة العمل السياسي دون تمييز بين تيارات معتدلة وأخرى متشددة ، أدى من الناحية العملية إلى إضفاء نوعا من التبرير على المقولات التي طرحها المتشددون، حيث يؤكدون على أن النظم القائمة لم تسمح لأي حركة إسلامية بالوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها بجدية من خلال صناديق الاقتراع. وبالتالي يصبح \_ حسب منظورهم \_ العنف هو الأسلوب الوحيد لتغيير تلك الأنظمة .

وعليه فمنطق الإقصاء الذي تتبناه الأنظمة الحاكمة يخلق ويدعم منطق الإقصاء المضاد ، وهو ما يتعارض مع عملية التطور الديمقراطي التي تنطوي إلى جانب عناصر أخرى على معاني القبول بالتعدد والاختلاف والتنافس السلمي في إطار قواعد واضحة للعبة السياسية ومقبولة من جانب مختلف القوى السياسية.<sup>272</sup>

\_ أدت ممارسة القمع من قبل الأنظمة الحاكمة ضد تلك الحركات إلى إحداث انقسامات بين صفوفها، حيث عادت الأقلية منها إلى العنف والإرهاب سواء في الداخل أو الخارج بينما انسلخت الأغلبية عن العنف وأنشأت شبكات لحشد التأييد العام وعرفت مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان طريقها إلى خطاب الحركات الإسلامية، خاصة بعد أن كانت تلك الحركات تنظر إليها برؤية وشك، باعتبارها أفكار غريبة يتعدّر تطبيقها داخل المجتمعات العربية.

ومنه أصبحت المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات أولوية للحركات الإسلامية المعتدلة في الدول التي منحت لها حق تشكيل الأحزاب سياسية، على غرار المغرب والأردن والجزائر... وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

### **المبحث الثالث: إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية.**

نظرا للانعكاسات السلبية التي مست النظم السياسية العربية جراء إتباعها لإستراتيجية إقصاء الحركات الإسلامية والتي بينها سابقا، وفي إطار رغبة هذه النظم في تجاوز الاختلالات الناجمة عن تداعيات تلك الإستراتيجية في سياق ما يعرف بالتنفيس السياسي، انتهجت بعد النظم السياسية إستراتيجية قائمة على فتح الحقل السياسي أمام مختلف القوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة التي اقتنع الكثير منها بضرورة

<sup>272</sup> - عصام عبد الوهاب ، حزب النهضة في تونس بين الاندماج و الإقصاء ، مجلة الديمقراطية ، العدد 29، جانفي 2008، ص 94.



الانخراط في العمل السياسي السلمي خاصة بعد سلسلة المراجعات الفكرية التي عرفتھا العديد منها، وهذا ما يتنافی وأطروحات الباحثين (Gill Kepel و Roy Olivier)

حول فشل ونهاية جميع الحركات الإسلامية حجتھما في ذلك أن دوامة العنف أفضت إلى نهاية جميع تلك الحركات، لكن الواقع أثبت فوز الحركات المعتدلة في عدة استحقاقات انتخابية، وهو ما أكدھ الباحث (Francoi Burgat)، وقد عرفت هذه الإستراتيجية "بإستراتيجية التعايش"، ودراسة هذه الأخيرة تأتي وفقا لثلاثة مطالب رئيسية فالأول نعالج فيه **المحددات العامة لإستراتيجية التعايش**؛ موضحين تعريف إستراتيجية التعايش ومؤشراتها الثلاثة (طبيعة النخب الحاكمة\_ طبيعة الحركات الإسلامية\_ الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع الإسلامي المدني.)، أما الثاني فيتعلق ب**واقع إستراتيجية التعايش في النموذجين الكويتي والسوداني**، وأخيرا **انعكاسات إستراتيجية التعايش**

## **المطلب الأول: المحددات العامة لإستراتيجية التعايش.**

ونتطرق فيها إلى تحديد تعريف إستراتيجية التعايش، فإبراز المؤشرات التي تتحكم في رسم تلك الإستراتيجية داخلية كانت أو خارجية، وأخيرا توضيح انعكاساتها على مستويين النظم العربية والحركات الإسلامية.

### **أولا/ تعريف إستراتيجية التعايش:**

**أ- لغة:** من فعل عايش يُعايش تعايشا، نقول عايش الرجل أخاه، أي اشترك وتعاون معه. والتعايش هو عدم تقوقع الفرد على ذاته، أي الإقرار بوجود الآخرين؛ بمعنى أنه لا يكون بين الذات والذات نفسها، وإنما بين ذاتيين أو أكثر متميزتين، فالتعايش يعني الدخول مع الآخرين في حوار وتفاهم.<sup>273</sup>

**ب- اصطلاحا:** يفترض التعايش الحرية والشعور بالاطمئنان ووضع مبدأ التمايز موضع الممارسة الفعلية، كما يفترض ألا يفصح المجال لأي هيمنة أو ظلم أو توتر أو صدام أو تصارع على السلطة.

فإستراتيجية التعايش في النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية قائمة أساسا على إقرار حق هذه الأخيرة في المشاركة السياسية وعبر القنوات المسموح بها قانونا، أي حق الحركات الإسلامية كطرف في المعادلة السياسية لتعبير عن أطروحاتها ذات البعد الهوياتي الحضاري عبر مختلف مؤسسات وأجهزة السلطة. لكن مع مراعاة أهداف النظام السياسي القائم والعمل على حمايته من أي شكل من أشكال التهديد التي يمكن أن تصيب أركانها، وذلك باستخدام مختلف الآليات القانونية والسياسية. وبالتالي فإستراتيجية التعايش من شأنها أن توفر قدر من الاستقرار والأمن على الأقل على القريب والمتوسط للنظم السياسية العربية طبعا إذا احترام طرفي المعادلة (النظام السياسي\_ الحركات الإسلامية) شروط التعايش.

<sup>273</sup> - أنطوان نجم، مفهوم التعايش، متحصل عليه من:

## ثانيا/ مؤشرات إستراتيجية التعايش

يمكن معالجة مؤشرات تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية وفق أساسيين هما:

2- **طبيعة النظام السياسي المنفتح/** ونعني به النظام السياسي الذي يفتح قنوات المشاركة السياسية أمام مختلف التيارات السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة، لكن قبل التعرض لمبررات انتهاج النظام السياسي لإستراتيجية التعايش لابد من التطرق إلى أهم آلية تعتمد عليها تلك الإستراتيجية وهي آلية المشاركة السياسية

يعرّف " فليب برو" المشاركة السياسية **political participation** على أنها: "مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين، وتكون قابلة لأن تعطىهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يتعبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة".<sup>274</sup>

وتعرف أيضا: "أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل عام (تقلد منصب سياسي) أو غير مباشر (مناقشة الأمور الهامة)، أي تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي".<sup>275</sup>

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن المشاركة السياسية تتضمن:

- الدور الطوعي الذي يقوم به المواطن سواء بشكل فردي أو في إطار جماعي (حزب سياسي، منظمات...) في الحياة السياسية.
- الهدف منها هو التأثير المباشر وغير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة الخاصة أو للفئة التي ينتمي إليها أو للمجتمع ككل.
- وتعتبر الأحزاب السياسية أهم قنوات المشاركة السياسية وإطار حقيقي يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة، كمساهمته في مناقشة الأمور العامة، وهذا على أساس أن المشاركة السياسية تمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما تفرزه الانتخاب أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام.

أما عن المبررات التي تدفع النظم السياسية العربية لفتح باب الحوار والتعايش مع الحركات الإسلامية فهي قائمة أساسا على:

- وصول قيادات من الجيل الجديد إلى السلطة، بما تحمله من رغبة في التحديث السياسي وامتلاكها لثقافة سياسية تؤمن بالتحول الديمقراطي، كما تؤسس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها، وهذا على عكس الجيل القديم الذي يقوم على مركزية السلطة وإضعاف دور المؤسسات في مواجهة دور تلك القيادات أو النخب التي تصف نفسها "بالأبوية".<sup>276</sup>

<sup>274</sup> - فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي، (تر: محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص 301.

<sup>275</sup> - محمد السويد ، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 159.

<sup>276</sup> - معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، المستقبل العربي، العدد 326، أبريل 2006، ص 21.

وقد اعتمدت هذه النخب على متغير الخدمة أو الإشباع الاقتصادي القائم على توزيع مداخل النفط لشرعنة سياستها وتبرير مواقفها، ويتجلى ذلك في دول الخليج العربي.

وعليه فإن أغلب القيادات الجديدة عملت على فتح بوابة الإصلاح السياسي كما شهدت دول عديدة **كالكويت، البحرين....** والتي تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق **شراكة سياسية** مع القوى السياسية عموماً والمعارضة الإسلامية خصوصاً قائمة على:

**- هدنة سياسية:** فقد تبين أن ممارسة العنف بكل أشكاله قد عرضهما معا لإنهاك قواهما واستنزاف طاقتهما، حيث عمق من شرخ شرعية السلطة في وجه مواطنيها -كما بينا سابقاً- وعرض المعارضة الإسلامية للتصفية والتجسيم، وفي كلا الحالتين بات الصراع السياسي بينهما أشبه ما يكون بعملية انتحار.

ولهذا فالهدنة السياسية هي حل للاثنتين قائمة على التعاقد وحماية المجال السياسي من التبدد، بترشيد عملية الصراع وبناء الثقة بين الخصوم. فهي إذن إجراء سياسي انتقالي ضروري نحو إطلاق توافق سياسي وطني بهدف تحقيق عملية انتقال ديمقراطي.<sup>277</sup>

**- صفقة سياسية:** تؤسس للتوافق والإجماع بين السلطة والمعارضة الإسلامية، وتتخذ هذه الصفقة صيغة "**الميثاق السياسي**" الذي يتضمن شروط مسبقة للعمل السياسي، ولا يمكن لهذه الصفقة أن تكون مرادفاً للتغيير السياسي إلا إذا ارتبطت بالشروط التالية:

**فتح المجال السياسي:** يعني إرساء البنى التحتية للنظام الديمقراطي، بإيجاد تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة الإسلامية على إنجاز انتقال سلمي خال من الصراع وذلك وفقاً للإجراءات التالية:

**أ- الإصلاح الدستوري:** باعتبار أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن يتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تواكب مواد الدستور المتغيرات والتطورات الحاصلة، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة إصلاح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتناقض مع متطلبات الديمقراطية، ووضع دساتير جديدة.

**ب- الإصلاح التشريعي:** القائم أساساً على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً وصريحاً، من منطلق أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي، الشيء الذي يتطلب شفافية دائمة واختيار القيادات والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

**ج- إطلاق الحريات:** خاصة حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية بما فيها الحركات الإسلامية المعتدلة لعرض برامجها ودخول المعتزك السياسي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.<sup>278</sup>

**- تصحيح هياكل النظم السياسية القائمة:** من أهداف الصفقة السياسية تصحيح الصورة المشوهة التي تعيشها أغلب النظم السياسية

<sup>277</sup> خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 246.

العربية والمتمثلة في ضعف قوامها الديمقراطي واستئثار المؤسسة العسكرية بالسلطة، وذلك بمحاولة تحريرها من مضمونها الأوليغارشي ونزعها العسكرية وتحويل الأنظمة الملكية المطلقة إلى ملكيات دستورية كما تسعى إليه بعض دول الخليج مثل الكويت، البحرين<sup>279</sup>....

- **إعادة صوغ مصادر شرعية للسلطة:** وذلك بإلغاء المصادر التقليدية للشرعية كالشرعية الثورية.... لتحل محلها الشرعية الدستورية- المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام.<sup>280</sup>

**ب- طبيعة الحركات الإسلامية المعتدلة/ وهي تلك الحركات التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم السياسية القائمة، من خلال الأساليب السلمية مع نبذ نهج العنف كآلية للعمل السياسي، ويدخل ضمن هذا المنهج الإخوان المسلمون كقوة أساسية، إضافة إلى الجماعات التي سلكت مسار الإخوان كحزب العدالة والتنمية في المغرب وحركة التوحيد والإصلاح في اليمن والحركة الإسلامية في البحرين والكويت، وحركة مجتمع السلم في الجزائر والإخوان المسلمين في الأردن.....**

وتستند هذه الحركات المعتدلة إلى خطاب إسلامي توفيقى أو ما يعرف بـ"الخطاب المعتدل" الذي يتنازل عن العنف مقابل الحوار والموعظة كسبيل لنشر أفكارها.

ويتأسس نهجها الاعتدالي على المراجعات الفكرية\* لبعض الحركات الإسلامية وانعكاسات ذلك على موافقتها من بعض القضايا الجوهرية منها: **أ- الديمقراطية:** فالتيار المعتدل في الحركات الإسلامية يؤيد ويدعم الديمقراطية وإجراءاتها، من منطلق تفاعلاتهم مع كتابات المفكرين الإسلاميين المعروف عنهم بنهج الاعتدال من أمثال الشيخ يوسف القرضاوي، محمد سليم العوا، محمد عماره..... حيث اهتم هؤلاء بتنفيذ الحجج المروجة للتعارض بين الإسلام والديمقراطية .

ففي كتاب الشيخ القرضاوي " فقه الدولة الإسلامية " اعتبر: " أن الإسلام في أصوله الصحيحة كما يجسدها القرآن والسنة لا يتعارض مع الديمقراطية، إذ أن القيم العليا للديمقراطية كاحترام الكرامة الإنسانية، العدالة، الحرية والمساواة متضمنة في الإسلام ، ولهذا فهو يقَرُّ بالتعامل مع الديمقراطية على أنها إسلامية، بقدر ما هي أداة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".<sup>281</sup>

<sup>279</sup> - خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مرجع سابق، ص 248

<sup>280</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحة.

أ- وقد تم ذلك في مرحلتين مهمتين: مرحلة بداية الثمانينات، حيث النهوض الإسلامي في مختلف الدول العربية فكانت هذه المراجعات (التقويم الداخلي) هو مواكبة النهوض الإسلامي بتصعيد وتيرة العمل والانتقال من مرحلة الدعوة والتبليغ إلى المرحلة السياسية

-المرحلة الثانية: كانت مع أواخر الثمانينات حيث اكتشفت بعض الحركات الإسلامية أنها لم تكن دقيقة في حساباتها السياسية والإستراتيجية خلال المراحل السابقة، وإنها اخترقت مراحل ما كان يجب تجاوزها إذ عادت بالضرر عليها. بتفاصيل أكثر ارجع إلى زكي احمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير في كتاب: مجدي حماد ( وآخرون)، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 230.

<sup>281</sup> - معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق،

كما يؤكد هذا التيار على ضرورة تبني آليات الديمقراطية في المجال الحضاري الإسلامي، وذلك بالتعامل معها بوصفها آليات الديمقراطية محايدة لا تستبطن أي خلفية مذهبية أو عقائدية، كإيجاد رابطة إجرائية بين الشورى الإسلامية بوصفها إحدى قيم المجتمع الإسلامي التي لم يحدد الإسلام شكلها وطريققتها وأسلوب تنفيذها، والآليات الديمقراطية باعتبارها أدوات ووسائل ممكنة وجائزة لتطبيق الشورى في حياة الناس عامة والمسلمين خاصة<sup>282</sup>، ولعل مصطلح " **الشورقراطية** " الذي أطلقه رئيس حركة مجتمع السلم الراحل محفوظ نحاح يمكن أن يدخل في هذا السياق.

**-نبذ العنف والتطرف الديني :** تكمن أهمية الخطاب التوفيقى للحركات الإسلامية المعتدلة في نبذها لمختلف أشكال العنف والتطرف وعدم تبنيها له كوسيلة للتعبير، انطلاقاً بإيمانها بالتدرج والمرحلية في العمل السياسي، فاللجوء للعنف لا يوقف العنف السلطوي بل يزيد من تأجيجه على حد تعبير **الشيخ القرصاوي**، الذي أكد في العديد من المناسبات على أن الإسلام دين اعتدال ووسطية<sup>283</sup> وهي إحدى المعالم الأساسية التي ميّز الله بها أمته عن غيرها لقوله تعالى " **وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس** " <sup>284</sup>

فالنصوص القرآنية تدعوا إلى الاعتدال وتحذر من التطرف والعنف، وما يعبر عنه أيضا في لسان الشرع بألفاظ أخرى كالغلو، التصنع، التشديد لقوله تعالى: ( **قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وظلوا عن سواء السبيل** ).<sup>285</sup>

**-التعايش مع الآخرين:** ويتجلى في رغبة الحركات الإسلامية المعتدلة الحوار مع الآخرين والبحث عن نقاط الالتقاء بينها وبين التيارات السياسية الأخرى، خاصة بعد القطيعة التي حدثت في مراحل سابقة مع التيارات الفكرية الأخرى، وهو ما أكده الباحث **رضوان السيد** قائلا: " **تزداد الأصوات الداعية إلى التلاقي والحوار بين مختلف التيارات الفكرية الموجودة في الوطن العربي بعد قطيعة سادت طوال العقود الثلاث الماضية** " <sup>286</sup>.

**ج - الولايات المتحدة الأمريكية وتشجيع الإسلام المدني.**  
فالولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة في العملية السياسية، انطلاقاً من وجهة نظر ثانية في البيت الأبيض، وهذا عكس تماما الرؤى الأولى التي لاحظناها في إستراتيجية الإقصاء، طبعاً هذه الرؤى يدعمها مسؤولين أمريكيين لديهم مواقع تنفيذية في أواخر **الثمانينات** وبداية **التسعينات**؛ ففي الأوساط المخبرانية نجد **غراهام فولر**<sup>287</sup> كأحد أهم الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية، الذي

<sup>282</sup> - عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، بيروت، دار الفكر، 1999، ص 139.

<sup>283</sup> - يوسف القرصاوي، الصحوة الإسلامية بين الحود والتطرف، قسنطينة: دار الشعب للنشر، ط 2، 1983، 125.

<sup>284</sup> - القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية 143.

<sup>285</sup> - القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية

<sup>286</sup> - زكي احمد، تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير في كتاب: مجدي حماد ( وآخرون)، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 230

<sup>287</sup> - غراهام فولر : المسؤول الكبير في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أواخر الثمانينات، ونائب رئيس المخابرات القومي أوساط التسعينات والذي لا يزال يحظى بمكانة خاصة في الأوساط

نبه بأهمية إشراك الإسلاميين المعتدلين في بناء الديمقراطية في البلاد العربية، ومبرراته في ذلك؛ هي اعتبار الحركة الإسلامية - كأحد التعبيرات المعاصرة - عن الطموحات الوطنية للشعوب العربية، وبالتالي يرى أن وجودها غير قابل للاستئصال، ولهذا ليس هناك من خيار - حسب رأيه - إلا التعاون مع الأطراف المعتدلة في إقامة الديمقراطية التي يعتبرها خياراً ضرورياً ونقطة دفاع أساسية عن الأمن القومي الأمريكي، كما أكد على هذا الطرح خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.<sup>288</sup>

ويدعم رأي **فولر** هذا موقف أستاذ القانون الأمريكي **Noh Feldman** الذي دافع بوضوح في مؤلفاته "**ما بعد الجهاد**" عن ضرورة إقحام الإسلاميين في العمليات السياسية، ومن ثمة العمل على بناء ديمقراطية أكثر مصداقية من الديمقراطيات الشكلية المنتشرة عربياً والتي تلقى الدعم من الإدارة الأمريكية، حيث وجه **Noh** ملاحظات حول بعض أقطاب الحركة الإسلامية تعكس مدى فهمه الشامل والعميق للظاهرة الإسلامية والاجتهادات المتعلقة بمسألة الديمقراطية السياسية ومنها؛ **كيف يمكن تحديداً للإسلام والديمقراطية أن يتعايشا...؟** (...) في السنوات الأخيرة ظهرت مقترحات متنوعة "**إسلام ديمقراطي**" - مبني على التشاور ومبدأ مشاركة المحكوم والتعددية السياسية - لإسلاميين ديمقراطيين مثل التونسي "**راشد الغنوشي**"، إلى السياسي مثل **الرئيس محمد خاتمي** (...) لديهم مواقف عن الديمقراطية الإسلامية".<sup>289</sup>

وفي تجارب لحركات إسلامية يرى فيها الكثير من العناصر الإيجابية على غرار **المسار الانتخابي الجزائري** التي اعتبره فرصة ضائعة لاختبار تجربة إسلامية فعلية ليس في الجزائر فحسب بل في العالمين العربي والإسلامي. كما يمكن ملاحظة الأدوار الإيجابية التي تلعبها الأحزاب الإسلامية في الحقل الديمقراطي الحديث لدول إسلامية أخرى (**اندونيسيا، ماليزيا، باكستان**).<sup>290</sup>

كما يدعم طرح الولايات المتحدة في إشراك الإسلاميين المعتدلين في اللعبة السياسية المستشار في السياسة الخارجية الأمريكية "**روبرت بلير**"، الذي عبر أكثر من مرة وبشكل علني في اعتقاده عن وجود إسلاميين معتدلين وأنه "**ليس كل أصولي بالضرورة هو إرهابي**".<sup>291</sup> في حين نجد أستاذ دراسات الشرق الأوسط المقرب من إدارة الرئيس **بيل كلينتون** "**جون اسبيزيتو**" في مقال مشترك صادر عن مجلة (**هارفارد انترناشيونال**) في عددها ربيع 1997، عالجت فيه قضية النشاط الإسلامي في المجالات السياسية تحت عنوان "**الإسلام في مجال السياسة والقوة**"، يؤكد بدوره على ضرورة تشجيع مشاركة الحركات الإسلامية في السلطة مستدلاً بذلك عن التجارب الناجحة في **تركيا** التي استطاع فيها **حزب الرفاه-العدالة والتنمية** - حالياً - الوصول إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية مع تعمّده الحفاظ على الطابع العلماني للدولة.

الإعلامية الأمريكية كأحد الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية .

288 - الطاهر الأسود، في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية، مرجع سابق.

289 - الطاهر الأسود، في إطار تحليل الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية السياسية، مرجع سابق.

290 - المرجع نفسه.

291 - المرجع نفسه.

وفي هذا السياق ومن وجهة نظر مختلفة **فالولايات المتحدة الأمريكية** شجعت وصول **حزب الرفاه** إلى السلطة على أساس أن هذا الأخير تخلص من "**الإسلام الأصولي**" الذي يهدد مصالحها في المنطقة، كما رأينا سابقا- وتبني "**الإسلام الحديث العصري**" أو كما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية "**بعلمة الإسلام أو الإسلام المعلمن**"، وهذا يدخل في إطار إستراتيجية أمريكية جديدة حسب الدكتور **رشيد تلمساني**؛ الذي يرى أن تصاعد التيار الإسلام المعتدل يجد دعما من طرف القوى الاقتصادية والجيوسياسية التي تشكل القوى العالمية المسيطرة لعالم ما بعد الحرب الباردة وهذا انطلاقا من متغيرين أساسيين هما:

- **المتغير الاقتصادي** / المتمثل في أن الإسلام المعتدل يدعم اقتصاد البازار، وهو ما يعود بالفائدة لصالح الدول المتقدمة.

- **المتغير السياسي** / أن دعم هذا التيار يدخل ضمن الرهانات الجديدة للعولمة، على اعتبار أن الحركات الإسلامية في الطرف الحالي لا تشكل تهديدا من منطلق تبنيها لمبدأ **الأسلمة من القاعدة** بواسطة التربية والعمل الاجتماعي، وكذا أن من خلال مشاركتها في السلطة.<sup>292</sup>

وهناك رأي آخر مخالفا للطروحات السابقة، يرى أن الإدارة الأمريكية تشجع انضمام الحركات الإسلامية للعمل السياسي من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى **احتوائها** لأنه من الصعوبة بمكان منع الإسلام من الدخول في المعترك السياسي، وذلك من منطلق أن **المسيحية**

**واليهودية** دخلتا ميدان السياسة في بعض الدول التي يفترض أن فيها فصلا للدين عن السياسة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وإسرائيل. كما يمكن للإدارة الأمريكية أن تدعم الجناح المعتدل للحركة الإسلامية، بهدف ضرب الجناح المتشدد لتحقيق مصالحها، وهو الأمر الذي حدث لحزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين في اليمن)، حسب الدراسة التي قدمتها الباحثة الأمريكية **منى يعقوبيان** بعنوان **(دمج الإسلاميين**

**تعزيز الديمقراطية: تقييم أولي)**، التي أكدت على ضرورة دعم الإسلاميين المعتدلين باعتبارهم حائط الدفاع الأول في مواجهة المتطرفين والمتشددين في أحزابهم وفي أحزاب إسلامية أخرى.<sup>293</sup>

وعليه فالإدارة الأمريكية في نهاية المطاف ليس هدفها هو إبعاد الإسلام عن ميدان العمل السياسي - طالما هذا غير ممكن - ولكن هدفها هو كيفية تطويع الحركات الإسلامية واحتوائها والسيطرة على دخول الإسلاميين في أجهزة النظام السياسي، بحيث تضع قيودا على وصولهم إلى الحكم باستغلال نظام **التمثيل النسبي**؛ الذي يشترط الحصول على نسبة من الأصوات حتى لا يمثل حزب أو تيار في البرلمان، لأن في رأيهم أفضل من **نظام الأغلبية**، فالحركات الإسلامية إذن تحمل بذور فئائها، على أساس أن دخولها المعترك السياسي وبافتقارها لحلول موحدة وناجعة للمشاكل القائمة وبمحاولتها عزل بعض الشرائح من العمل السياسي كالمرأة مثلا في سياق **المناطق الرمادية** التي أكد عليها المفكر **ناثان براون** - المشار إليها سابقا - تضع تلك الحركات على محك صعب، لتكون نهايتها هي

<sup>292</sup> - Rachid Tlemcani, *Elections Et Elites En Algérie*, Alg: Chihab Edition, 2003, P36

<sup>293</sup> - دعم أمريكي لجناح إسلامي ضد متشددية، متحصل عليه؛

www.almotamar.net / news/4929.html.2008.09.17:

فكان جاذبيتها لدى قطاعات واسعة في المجتمع، ومنه تفقد شعبيتها وقواعدها الانتخابية، التي تكون سببا مباشرا في "تعريتها" وكشف حقيقتها وبالتالي إسقاطها من الحكم أو إفشال أي محاولة لها للوصول إليه.

## **المطلب الثاني: واقع استراتيجيه التعايش في نموذجي الكويت والسودان .**

**في الحقيقة وقع اختيارنا على النموذج الكويتي والسوداني من باب توضيح طبيعة العلاقة القائمة بين النظام السياسي والحركات الإسلامية؛ إذ يعتبر هذين النموذجين مثالا واضحا لإستراتيجية التعايش \_ حتى وإن اختلفت آلياتها وتباينت أهدافها \_ بين إصلاحية في الكويت ومصلحية في السودان. -أولا/ النموذج الكويتي:** يشكل هذا النموذج شكلا من أشكال تعايش النظام السياسي مع الحركات الإسلامية ، بفتح لقنوات المشاركة السياسية لمختلف القوى التي تنشط في الساحة ، وصولا إلى منحها الشرعية القانونية ، وحق المشاركة في مراكز صنع القرار داخل دواليب الحكم بشكل عام كالبرلمان والحكومة.

يشغل التيار الإسلامي في الكويت حيزا مهما على خارطة القوى السياسية خاصة بعد نهاية الغزو العراقي للكويت، ويشمل هذا التيار العديد من التنظيمات (التجمع الإسلامي الشعبي، الائتلاف الإسلامي الوطني، الحركة الدستورية الإسلامية )، هذه الأخيرة التي سنركز عليها في تحليل إستراتيجية التعايش باعتبارها حركة بارزة في الساحة الكويتية، وعبرت في العديد من الاستحقاقات الانتخابية عن مدى التزامها بآليات العمل الديمقراطي التي يقرّها النظام السياسي ، الأمر الذي أكدته دراسة معهد كارنيجي.<sup>294</sup>

ولعل فهم إستراتيجية تعايش النظام السياسي الكويتي مع الحركة الدستورية الإسلامية تأتي انطلاقا من التحولات السياسية التي شهدتها الكويت والتي وفرت مناخا سياسيا قائما على فتح قنوات المشاركة السياسية وإعطاء دور فاعل للمؤسسات السياسية خاصة المؤسسة التشريعية (البرلمان) ، التي تشكل أهم ملامح التحول الديمقراطي في الكويت .

وانطلاقا من الدستور الكويتي الذي يحدد شكل نظام الحكم في المادة 6: " نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا ، وتكون ممارسة على الوجه المبين في الدستور".<sup>295</sup>

نفهم من ذلك أن الدستور الكويتي يبين أن النظام فيها ديمقراطي، يركز على مبدأ الفصل بين السلطات، ويجعل السلطة التشريعية والرقابية منتخبة مباشرة من الشعب، ومن السلطة القضائية سلطة مستقلة، وبين كل مبادئ الحريات السياسية في التعبير والنشر والتجمع والتنقل، كما تبنى مبادئ حقوق الإنسان ووضع احتياطات واحترازات كثيرة لصون السلطة التشريعية وممثليها من أي تعسف محتمل من السلطة التنفيذية. غير أنه تغاضي عن مسألة التعددية الحزبية وتداول السلطة ، كما أنه منح للأمير حق

<sup>294</sup> - ناتان براون، الحركة الدستورية الإسلامية: الدفع نحو سياسة حزبية، متحصل عليه من الموقع:

<sup>295</sup> - دستور الكويت



تكليف من يشأ في تشكيل الحكومة، وهو ما يقيد حق القوى المعارضة في تقلد مناصب في أجهزة الحكم.<sup>296</sup>

ولعل التحولات الكبيرة التي شهدتها النظام السياسي الكويتي مصدرها الرئيسي هو المؤسسة التشريعية التي يتولاها الأمير ومجلس الأمة\* كما نصت عليه **المادة 51 من دستور 1962**.

ورغم العراقيل التي تعرض لها البرلمان الكويتي كتعطيل العمل به خلال الأعوام **(1976-1981)** و**(1986-1992)**، إلا أنه اثبت فعالية في التأثير على السلطة التنفيذية بتمريره قوانين متعددة أو الضغط عليها لاتخاذ إجراءات التحول الديمقراطي، حيث قام مثلا بتعديل الدوائر الانتخابية انسباقا وراء ضغوطات المعارضة بشكل عام والحركات الإسلامية بشكل خاص بهدف تعزيز التنافسية الانتخابية بشكل متوازن مع مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية. كما أنه سمح بحق الترشح والانتخاب للمرأة الكويتية بعد القانون الصادر في **16 ماي 2005**.<sup>297</sup>

وفي هذا السياق وعلى اعتبار أن البرلمان هو مركز التقاء جميع القوى السياسية في الكويت ومنها الحركة الدستورية الإسلامية التي تعتبر الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الكويت نشأت عام 1991 وقد أولت الحركة الدستورية الإسلامية منذ تأسيسها اهتماما بقضيتين أساسيتين تعمل على تحقيقهما ضمن الأطر التي كفلها الدستور هما: تطبيق الشرعية الإسلامية وحماية التقاليد والقيم الكويتية المحافظة وكذا تحقيق الإصلاح السياسي.

كما تعتبر الحركة واحدة من بين الحركات الأكثر خبرة في السياسات البرلمانية والانتخابية معتمدة في ذلك على أسلوب الإصلاح التدريجي والدخول في الائتلافات مع مختلف القوى السياسية الإسلامية والليبرالية، لتحقيق أهدافها المنشودة، بالإضافة إلى نبذها للعنف كأحد شروط العمل السياسي، حيث برزت بمظهر الطرف الأكثر دعما للأسس الديمقراطية والحريات السياسية، خلال دعوتها إلى تشريع قانون الأحزاب وطرحه في **أفريل 2007** في إطار برنامج متكامل.<sup>298</sup>

فهي تصنف إذن ضمن الحركات ذات الطابع الاعتدالي الوسطي في طرحها للأفكار والرؤى السياسية المختلفة، التي تعتبر متطلب رئيسي لإستراتيجية التعايش مع النظام السياسي، إذ تتجسد بواسطة آلية المشاركة السياسية للحركة الدستورية الإسلامية.

فقد سمح إعادة بعث الحياة النيابية عام **1992** للحركة من التحول إلى فاعل أساسي في الحياة السياسية للبلاد؛ بمشاركتها في الانتخابات التشريعية في نفس العام، وأصبحت جزءا فاعلا في الائتلاف البرلماني الذي استطاع أن يستخدم الامتيازات الدستورية ومساءلة عددا من الوزراء،

<sup>296</sup> - إسماعيل الشطي، تجربة الكويت حول الفساد والحكم الصالح، في كتاب: إسماعيل الشطي و(آخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 632.

<sup>297</sup> - تأسيس مجلس الأمة في الكويت عام 63 بعد إصدار دستور الدولة الدائم في نوفمبر 1962 وبعد مجلس الأمة الوحيد المنتخب في ذلك الوقت في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية مما منح له دورا رياديا أثر في تطلع شعوب تلك الدول للنموذج الكويتي.

<sup>298</sup> - عبد الرضا علي البيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007، ص 40.

<sup>299</sup> - خليل العناني، التيار الإسلامي في الكويت، متحصل عليه من: [www.Alasr.ws/index.Cfm.?Methob.hone](http://www.Alasr.ws/index.Cfm.?Methob.hone)

بحيث تم استجواب وزير التربية " أحمد الربيعي " بضرورة إعطاء أولوية وأهمية كبيرة للشريعة الإسلامية، لدرجة أنه كادت أن تسحب الثقة منه وإسقاطه من الوزارة لولا تدخل الحكومة، كما استطاعت أيضا تمرير العديد من التشريعات ذات البعد الإسلامي والتكافل الاجتماعي لمشروع مكافحة المخدرات، وتشديد العقوبات على المتاجرين بها ومشروع الرعاية السكنية. كما تعتمد الحركة الدستورية الإسلامية في العمل البرلماني على أسلوب المعارضة المتزنة التي تراعي مصلحة الحركة من زاوية ولا تهدد مرتكزات النظام السياسي القائم من زاوية ثانية، وهذا ما يشكل نقطة تعايش مهمة بينهما.<sup>299</sup>

وفي مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها الحركة خاصة البرلمانية، ركزت على ضرورة فرض مظاهر الشريعة الإسلامية وضرورة إجراء الإصلاحات السياسية كإشراك المرأة في الحياة السياسية، كما أولت اهتماما كبيرا على القضايا ذات الصلة بحياة المواطنين (كالسن، التعليم، الصحة...) ، والتي أكسبتها شعبية كبيرة. وقد حصلت في انتخابات 1996 على مقعدين على الرغم من دخولهم كمستقلين وليس تحت لوائهم الإسلامي. كما شهدت انتخابات 2003 تراجع التيار الليبرالي وصعود التيار الإسلامي بمختلف تنظيماته حيث حصل هذا الأخير على 18 مقعد من أصل 50 مقعد، وهو دليل آخر على مدى قبول النظام السياسي الكويتي لمشاركة التيار الإسلامي بعيدا عن محاولة إقصائه واحتوائه بالتلاعب بالأصوات المتحصل عليها.<sup>300</sup>

من جهة أخرى رغم القضايا الحساسة والمثيرة التي أثارها التيار الإسلامي عموما والحركة الدستورية الإسلامية خصوصا كموقفهم المضاد لاتفاقية التنقيب عن النفط وصفقات السلاح وكشفهم عن ناقلات النفط التي تعرف " بقضية الاختلاس الكبرى " وهذا في الدورة البرلمانية لعام 1999، وهو ما يشكل إرباكا للحكومة الكويتية، إلا أن هذه الأخيرة لم تقيد نشاطاتها السياسية وإنما اكتفت ببعض الضغوط الممارسة عليها.<sup>301</sup> ومن أبرز القضايا التي أثارها الحركة الدستورية الإسلامية هي نجاحها في إصلاح النظام الانتخابي\* بتحالفها مع بعض قوى المعارضة عام 2006، وغم خطوة هذه القضية التي أدت بالحكومة إلى حل مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة، إلا أن النظام السياسي أبقي على نشاط الحركة الدستورية ولم يحظر نشاطها السياسي. ولعل تضاعف عدد أعضاء الحركة في البرلمان ثلاث مرات في انتخابات عام 2006 إلا دليل على الطابع التعايشي بين النظام السياسي الكويتي وهذه الحركة.<sup>302</sup>

<sup>299</sup> - أحمد الميحي ، الحركة الإسلامية في الكويت: 14 عاما من المشاركة البرلمانية، متحصل عليه: /

tajarob/Niyabiya/text/7.mht

www.dawwa.net

<sup>300</sup> - صابر عبدو، انتخابات الكويت: تغير توازنات القوى، متحصل عليه  
www.islamonline.net/politics/2003/07/05/article/html.

<sup>301</sup> - صابر عبدو، الكويت: تحالف غير معلن ضد الإخوان، متحصل عليه:

news/2003/06/25/article.html

www.islamonline.net/arabic/

<sup>302</sup> حققت الحركة الدستورية نجاحا باهرا عبر دمج الدوائر الانتخابية الخمس والعشرون التي تمثل منها نائبان في خمسة دوائر.

- عبد الرحمان الجميعان، ساجد العبدلي، الإسلاميون والانتخابات الكويتية: غياب الأولويات، من موقع:

www.islamtorday.net/abasheer/sh ow\_articles/12/03/2004/html

صفوة القول أن **النهج الوسطي الاعتدالي** الذي اعتمدته الحركة الدستورية الإسلامية مكّنها من التكيّف مع ضغوطات الحكومة من جهة وتوسيع قاعدتها الشعبية من جهة ثانية والتي ترجع إلى طبيعة النظام الكويتي التقليدي المحافظ وعدم تأثره النسبي بالتيارات الوافدة وكذا اعتماد الحركة على النهج الإسلامي، باعتباره تنظيم سياسي عصري يتوافق وأطروحات مؤسسي النظام السياسي الكويتي.

**ثانيا/ النموذج السوداني:** يشكل النموذج السوداني شكلا مغايرا لإستراتيجية تعايش النظام السياسي مع الحركات الإسلامية، من منطلق أن كل من النظام السياسي السوداني والجبهة الإسلامية القومية استخدمتا أسلوب التحالف التكتيكي البراغماتي لتحقيق أهدافه المصلحية، ثم العمل بعد ذلك على فضه، لذلك ستركز على الامتيازات التي يحققها هذا التحالف لكلا الطرفين، والتي توضح لنا المبررات الظاهرة والخفية لإستراتيجية تعايش النظام السياسي مع الجبهة الإسلامية القومية. فقبل تحليل مبررات التعايش نشير ولو باختصار إلى نشأة الجبهة الإسلامية القومية إذ تعود بدايتها إلى عام **1949** حيث ظهرت تحت اسم "**حركة التحرير الإسلامي**" في القطاع الطلابي، وفي عام **1954** عقدت الحركة أول مؤتمر لها وأطلقت على نفسها بالإخوان المسلمين تأثرا بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في مصر<sup>303</sup>، واستمرت تحت هذا الاسم إلى أن انبثقت **جبهة الميثاق الإسلامي** عام **1964**، في حين ظهرت باسم الجبهة الإسلامية القومية في أعقاب الانتفاضة التي أطاحت بحكم "**جعفر النميري**" سنة **1985**.<sup>304</sup>

ومن أجل تحقيق الأهداف المصلحية دخل كل من النظام السياسي والجبهة الإسلامية القومية في تحالفات سياسية منذ فترات طويلة في ظل نظامي الرئيسين "**النميري والبشير**" والتي تجسدت فيما يلي:

**أولا / في عهد الرئيس النميري:** منذ عام **1972** وبعد فترة القمع التي انتهجها الرئيس **جعفر النميري** في قمع معارضيه بما فيها **جبهة الميثاق الإسلامي** الاسم السابق، تحول الصدام بين النظام والجبهة إلى مصالحة بين الطرفين، وهذا لمبررات عديدة تخص كل طرف على حدا. فبالنسبة للنظام السياسي، كان اللجوء إلى الحركة الإسلامية يعتبر مخرجا من الوضع المتدهور، نتيجة لسلسلة الانقلابات المتوالية لمحاولة إسقاط حكم الرئيس "**جعفر النميري**" من قبل الشيوعيين الذين تغلغلوا في مجلس قيادة الثورة الحاكم فأصبحوا بالتالي قوة يخشاها النظام، ومن هنا أدرك الرئيس أن البقاء دون سند سياسي أمرا متعذرا، خاصة بعد المحاولة الانقلابية ليوم **19/07/1971**، ولم يكن أمامه من حليف قادر على مواجهة الأعداء سوى "**الحركة الإسلامية**" ممثلة في جبهة الميثاق الإسلامي، وفي هذا الصدد يعتقد الباحث **حسن مكّي**: "أن من المبررات التي أدت إلى المصالحة هي ضعف النظام وبروز قوة الجبهة..<sup>305</sup>".

<sup>303</sup> - سعد الدين السيد صالح، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وحضورها التاريخي، الإمارات: دار أحد للنشر، 2000، ص 315.

<sup>304</sup> - حسن طوالة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر - الجزائر نموذجا)، مرجع سابق، 111.

<sup>305</sup> محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان (مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي)، الجزائر: دار قرطبة، 2004، ص 234.

وكانت إستراتيجية الرئيس مبنية على إعطاء الحركة الإسلامية مبررا لتثبيت الوضع القائم وزيادة فرص بقائه في السلطة من خلال احتواء قوة سياسية فنية ضمن صفه، ومن مظاهر المصالحة بين الطرفين :  
\_ تحول الرئيس ذو النزعة اليسارية إلى التوجه الإسلامي، وإن كان هذا التحول هو تعبير عن موقف سياسي لا فكري، كما استغل الدين لتدعيم شرعيته وإصدار ما يسمى "**بقوانين النميري الإسلامية**" في سبتمبر عام 1983.

-الإفراج عن العشرات من قيادي الحركة الإسلامية.<sup>306</sup>  
أما فيما يتعلق بمبررات الجبهة الإسلامية القومية لعقد التعايش مع النظام، فهي ترى أن المصالحة كشكل من أشكال التعايش في إطار تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في احتلال موقع أساسي في الحياة السياسية السودانية، وفي هذا الصدد تم تحديد هدفين:  
- إن الحركة يجب أن تنمو بتسارع.  
إن أطر الحركة يجب أن تحصل على نصيب كاف من مناصب الدولة، ومن الخبرة في إدارة المؤسسات كخطوة تمهيدية للاستيلاء على السلطة.<sup>307</sup>  
وكلا الهدفين يحتم المصالحة مع أي كان في السلطة حتى وإن كان النظام دكتاتوري لا ينسجم أصلا مع المبادئ والقيم الإسلامية التي ترفعها الحركة كشعارات لها.  
ولذلك سمعت الحركة الإسلامية إلى تحويل نفسها إلى قوة سياسية في النظام معتمدة في ذلك على إستراتيجية "**الاختراق التدريجي لدواليب السلطة**" على حد تعبير المفكر محمد محمود، معتمدة في ذلك على الطرق التالية:

-تقوية نفوذهم في الحركات الطلابية .  
-اختراق الجيش والنقابات المهنية.  
-بناء مؤسسات اقتصادية ومالية.<sup>308</sup>  
وقد أثمرت تلك الإستراتيجية نتائج معتبرة للحركة الإسلامية، إذ لم يسقط نظام **الرئيس النميري** إلا بعد أن رسخت الحركة ظهورها في بنية الدولة والمجتمع وضمنت لنفسها مستقبلا سياسيا في الساحة السودانية، ولعل أبرز هذه الامتيازات ما يلي  
-ظهور مؤسسات الدعوة ووجهات العمل الإسلامي.  
-التحكم في مسار مؤسسات المال الإسلامي من بنوك ومؤسسات عبر البنك ومؤسسات.  
-بروز صوتهم في سياسات الدولة ومنابرها.  
-إضعافهم للتيار العلماني النافذ في النظام.  
-توسيع تنظيم الحركة على امتداد الداخل والخارج .

<sup>306</sup> - محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان ( مدخل الى فكرها الاستراتيجي

والتنظيمي)، مرجع سابق، 239.

<sup>307</sup> - محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الإسلامية في السودان ( مدخل الى فكرها الاستراتيجي

والتنظيمي)، مرجع سابق 23

<sup>308</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

والأبرز في ذلك أن زعيم الحركة (**حسن الترابي**) كان حاضرا في هياكل السلطة، حيث كان نائبا عاما أي وزيرا للعدل، ومستشارا للرئيس في الشؤون القانونية وأميناً في الاتحاد الاشتراكي.<sup>309</sup>

ومن تجليات هذا التغلغل في نظام الرئيس؛ هو دور الحركة في صنع القاعدة القانونية في النظام السياسي السوداني، فالترابي كان صاحب اقتراح تعديل الدستور ليتضمن نياية النميري مدى الحياة، وتوريث السلطة من بعده لمن يوصي به، وباسمه أيضا ارتبطت قوانين سبتمبر عام 1983 الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية.<sup>310</sup>

ولعل نجاح الحركة (جبهة الميثاق الإسلامي) في الانتخابات البرلمانية لعام 1986 سقوط حكم النميري دليلا على تجذرها في أوساط عامة الشعب، حيث احتلت الحركة المرتبة الثالثة بعد **حزبي الأمة والاتحادي** بحصولها على 51 مقعدا واستمرارا لنهج تطور الحركة اعتمد الترابي اسما جديدا للحركة أطلق عليها "**الجبهة الإسلامية القومية**".<sup>311</sup>

لكن على الرغم من المكاسب المحققة في مشاركتها السياسية داخل دوايب الحكم إلا أن الحركة انقلبت عن المسار الديمقراطي، حيث عرقل الحياة الحزبية وقامت بمقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية وسحبت نوابها منها تحت ذريعة أن الديمقراطية مرحلة قد اكتملت وأصبحت أمرا زائفا لعدم تحقيقها للمساواة وتكريسها للتطبيقية في المجتمع السوداني فالديمقراطية في نظر الجبهة الإسلامية لا تحترم في حد ذاتها كوسيلة وأسلوب إلى الحكم لأنها مجرد مؤامرة غريبة أو علمانية لا تتماشى مع النظرة الإسلامية.<sup>312</sup>

**ثانيا/ في عهد الرئيس عمر البشير:** استمرت إستراتيجية الجبهة القومية الإسلامية في الاختراق والتغلغل في الحكم خاصة الجيش، من خلال المشاركة في تنفيذ الانقلاب العسكري في 30 جوان 1989 بقيادة **عمر البشير** واستيلاء الجيش على السلطة، وهو يعد انقلابا على الديمقراطية التي كانت جزءا أساسيا فيها، وتم إعلان ما يسمى " **بحكومة الإنقاذ**"\* التي شهدت تحالفا بين الرئيس عمر البشير والجبهة الإسلامية القومية.

وكان لكل من الطرفين في حاجة لعقد هذا التعايش، فالنظام يدرك جيدا المكانة التي تحتلها الجبهة القومية في مراكز صنع القرار وهو ما يراها سندا قويا لتدعيم شرعيته بعد الانقلاب الذي قام بها **البشير**، في حين ترى الجبهة ضرورة مواصلة الحفاظ على المكاسب التي حققتها من خلال تحالفها مع نظام **النميري** وتدعيمها أكثر في ظل حكومة الإنقاذ.

وقد تبين دور الجبهة من خلال السياسات المعلنة إذ تولى زعيم الحركة **حسن الترابي** في صياغة **الميثاق القومي للعمل السياسي عام 1991**، كما تقلد أعضاء الجبهة القومية المناصب التنفيذية. لكن الجدير

309 - نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 38

310 - المرجع نفسه، 39.

311 - نهاد مكرم، تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، العدد 29، جانفي 2008، ص 84

312 - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

٢ - حكومة الإنقاذ: هذا الاسم يوحى بمبررات الانقلاب، أي إنقاذ السودان كما يدعون لان النظام الحزبي فشل في تحقيق أية انجازات خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة وحل مشكلة الجنوب والاقتصاد..... لتفاصيل أكثر ارجع الى كتاب : حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 308.

بالذكر أن زعيم الجبهة رفض المشاركة في أي من سلطات الدولة بعد أن ضمن التأثير عليها من خلال أعضاء حركة الذين عملوا كوزراء، كحكام أقاليم وكمدبرين للبنوك.<sup>313</sup>

لكن بداية من عام 1996 ومحاولة من الانقلابيين للبحث عن شرعية جديدة تظهر التأييد الشعبي لسياستها، تم مراجعة تجربتهم في الحكم بالأخذ بنظام المؤتمرات، وجاءت **الانتخابات التشريعية لعام 1996** كمحاولة لإشراك عناصر سياسية جديدة، ولإنهاء صفة الانقلابية، لكن رغم ذلك استمر نفوذ الجبهة والنظام السياسي معاً، إذ فاز **الترابي** برئاسة المجلس الوطني الاتحادي (**المؤسسة التشريعية**)، وشغل مرشحوا الجبهة والنظام أغلبية مقاعد المجلس، في حين احتفظ **الرئيس البشير** بمنصب الرئاسة في الانتخابات الرئاسية التي جرت بالتزامن مع نظيرتها التشريعية.<sup>314</sup>

وما يبرر **براغماتية التعايش** بين النظام والحركة الإسلامية هو توتر العلاقة بينهما لاسيما في ظل أزمة إعادة هيكلة **مؤسسات المؤتمر الوطني** (الحزب المعبر عن نظام الإنقاذ)، الذي كان يشغله **الترابي**، وقد حدث تعديلاً في اللائحة الداخلية للحزب، يجعل من **الرئيس عمر البشير** رئيساً للدولة ورئيساً للحزب، وأعلن بعدها الرئيس حالة الطوارئ وحل البرلمان فيما يعرف بقرارات **ديسمبر 1999**، ثم تبعتها قرارات **ماي 2000**، وهكذا بدأ الاستقطاب داخل الحركة والنظام السياسي، حيث دخل الطرفان في جدل سياسي وفكري، مما أدى في النهاية إلى نهاية التعايش بينهما، بانقسام داخل الجبهة الإسلامية وإعلان **الترابي** في **28 جوان 2000**، تكوين **حزب المؤتمر الوطني الشعبي** ودخوله صف المعارضة السياسية.<sup>315</sup>

وعليه نخلص من خلال ما سبق أن تعايش النظام السياسي السوداني مع الجبهة الإسلامية القومية وضح جليا إستراتيجية التعايش المصلي قائم على أساس البراغماتية، فالنظام حقق مبتغاه بإشراك الجبهة في الحكم لشرعنه مؤسساته ومواجهة خصومه كما فعل النميري، والجبهة الإسلامية حققت مصالحها في تدعيم نفوذها داخل أجهزة الدولة، كما أن هذا التعايش لم يأت بادراك الطرفين لأهمية المشاركة السياسية كأهم آلية تقوم عليها إستراتيجية التعايش وكأهم دعائم الديمقراطية وهو ما يفسر انقلاب الطرفين عليها بمجرد تحقيق أهدافهما، وبالتالي فإستراتيجية التعايش بين الطرفين قائمة على "مبدأ الغاية تبرر الوسيلة".

### **المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية التعايش**

يمكن معالجة هذه انعكاسات إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية بدورها هي الأخرى \_ على مستويين أساسيين هما: **أولا / مستوى النظام السياسي:** إن مشاركة التيار الإسلامي المعتدل في السلطة من شأنه أن ينعكس إيجابا على الأنظمة السياسية العربية ويحقق لها العديد من المكاسب السياسية أهمها:

1- **شرعنة السلطة وتقويتها:** بفضل مشاركة الإسلاميين في السلطة تستطيع هذه الأخيرة إرجاع الثقة \_ ولو نسبيا \_ بينها وبين المواطن، على

<sup>313</sup> - نيفين عبد المنعم مسعد، عبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 39.

<sup>314</sup> - حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، مرجع سابق، 313.

<sup>315</sup> - نهاد مكرم، تطور الحركة الإسلامية في السودان، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 88.

اعتبار أن من وظائف التيار الإسلامي المعتدل هي محاولات إقناع الجماهير بضرورة المشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، الأمر الذي يمنح مصداقية أكثر للسلطة ومؤسساتها، ويعمل على ترميم شرعيتها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية....

**2\_ديناميكية الفعل السياسي:** تساهم مشاركة التيار الاعتدالي للحركة الإسلامية في إعطاء ديناميكية للنشاط السياسي، كتفعيل نشاط الهيئة التشريعية (البرلمان) من خلال القضايا الحساسة التي يناقشها الإسلاميين داخل البرلمان وكذا معارضتهم للقوانين التي تتعلق هوبة المواطن وقيمهم معارضة علنية وصريحة، مما يعطي حيوية ويرفع من مرد ودية العمل البرلماني؛ الذي خيمت عليه المسائل الروتينية خاصة وأن الواقع أثبت قدرة الإسلاميين في الخطابة وتجسيدهم لشرائح اجتماعية بسيطة، ودخولهم إلى البرلمان يعني تأسيس خطابا إيديولوجيا جديدا لاسيما أن الخلاف الإيديولوجي بينهم و الأحزاب العلمانية خاصة قد تم نقله من المجال السياسي إلى مجال القيم والعقائد، هذا ما خلق جوا جديدا مشحونا بالتوتر والصراع السياسي أنقذ- جزئيا- البرلمان العربية من الكساد السياسي الذي كانت أغلبها تتخبط فيه.<sup>316</sup>

**3-التنفيس السياسي:** يساهم إشراك التيار الإسلامي الوسطي في تخفيف الضغط الكبير الذي تواجه النظم السياسية العربية أو ما يسمى "بالاحتقان السياسي"، جراء الاحتجاجات والمظاهرات التي تندلع هنا وهناك كتعبير عن الوضع المزري تعيشه أغلب الدول العربية (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا...)، فيتم توظيف الحركات الإسلامية لتخفيف ذلك الضغط باستخدامها كوسيط لتبليغ مشاكل المواطنين والدفاع عن مطالبهم في إطار الهيئة التشريعية أو كما سماها الباحث Remy Leveau "بالوظيفة المنبرية" في الدفاع عن المقصيين من الحداثة ... والتي كانت تقوم بها الأحزاب الشيوعية في أوروبا وتتجسد هذه الوظيفة في معارضة السلطة وتحدي الجهاز البيروقراطي.<sup>317</sup>

**4-احتواء وإدماج الفصائل الإسلامية المتطرفة:** إستراتيجية السلطة في إدماج التيار المعتدل تهدف إلى محاولة احتواء الفصائل الإسلامية الرافضة لدخول اللعبة السياسية من جهة، ومن جهة ثانية السعي إلى سحب البساط من تحت أقدام التيار المتشدد الذي يسعى دوما إلى نسف البناء الديمقراطي الذي تسعى النظم السياسية العربية لتكريسه. ومنه فكلما كان إشراك التيار المعتدل في الحركة الإسلامية، كلما زاد الخناق وتضييق على التيار المتشدد فيها وبالتالي تحقيق أكثر قدر من الاستقرار والأمن للنظام.<sup>318</sup>

**5- تلميع صورة النظام السياسي في الخارج:** وهذا نظرا لأهمية العامل الخارجي على القرار السياسي في دول العالم الثالث، تسعى نظمه السياسية إلى محاولة تلميع صورتها في الخارج بمحاولة دمج الإسلاميين المعتدلين في الحياة السياسية، أو حتى احتوائهم داخل أجهزتها، لتظهر في

<sup>316</sup> - رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، المستقبل العربي، العدد 314، أبريل 2004، ص 68

<sup>317</sup> - رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين: مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب، مرجع سابق، 69.

<sup>318</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الأخير كأنظمة تحترم الديمقراطية وحرية الأفراد في النشاط الحزبي وتعمل على دعمها وتشجيعها خاصة بعد الصورة المشوهة التي عرفها النموذج الجزائري وتداعياته السلبية على الأنظمة السياسية العربية.

**ثانيا/ الحركات الإسلامية المعتدلة:** يمكن رصد أم انعكاسات إستراتيجية التعايش عليها كالآتي:

1\_ إن مشاركة الحركة الإسلامية المعتدلة في السلطة، يتيح لها تطبيق أسس الديمقراطية وفقا للقيم الإسلامية ومحاولة تخلص الديمقراطية من **التداعيات السلبية** للخلفية الحضارية والفلسفة الغربية الحاملة في طياتها الأيديولوجية (العلمنة الإباحية) وما صاحبه من القيم المادية، والعمل على تعزيز **الجوانب الإيجابية** في الديمقراطية **كالحرية والمساواة والكرامة والعدالة...** والتي أتى بها الإسلام أيضا، وهذا من منطلق أن الديمقراطية ليست مؤسسات أو دساتير، ولكنها استعداد نفسي وتربوي لابد أن يحترم الخصوصيات الثقافية للوسط الاجتماعي العربي الذي تطبق فيه **(البيئة الحضارية الإسلامية)** <sup>319</sup>.

2\_ تعبر مشاركة الإسلاميين في السلطة عن إدراكهم لأهمية العامل السياسي في التغيير الاجتماعي إلى جانب العوامل الأخرى (التربوية الثقافية / الدعوة ..... ) وبفضل المشاركة تستطيع الحركة الإسلامية تحصين نفسها بالقانون عوض أن تبقى خارجه بدخولها في مراكز صنع القرار عوض أن تبقى بعيدة عنها، من منطلق الحصانة السياسية (القانونية) تمكنها من اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة دون التعرض للمتابعات القضائية أو الأمنية\_ طبعا في إطار ما يقره الدستور ، والعكس صحيح.

**3- أسلمة مؤسسات الدولة وأخلفه الحياة العامة:** فدخل الإسلاميين إلى البرلمان وتقلدهم حقائب وزارية، من شأنه أن يساعدهم على الدفاع عن القضايا الإسلامية وحمايتها من **الغربة** (مظاهر الحياة الغربية)؛ التي ينادي بها التيار العلماني المتجذر في دواليب السلطة من خلال سن القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية للحفاظ على القيم الإسلامية التي تشهد اختراقا خطيرا يتجلى في أبسط مظاهر الحياة العامة العربية . أو كما تسمى بوظيفة **(الضبط الأخلاقي)** داخل الحقل السياسي. كتعديل قانون الأسرة. <sup>320</sup>

**4\_ التمييز عن التيار العنفي المتطرف:** أفضت المشاركة السياسية للتيار المعتدل الى تمييز نفسه عن التيار العنفي، الذي كثيرا ما كان سببا في جرّ الحركات المعتدلة الى صف الحركات المتطرفة، مما يؤثر سلبا عن الطابع السلمي لها ويعوق اندماجها في العمل السياسي، وبالتالي اقتنعت أن نبد العنف واعتماد الأسلوب الحواري في إطار المشاركة السياسية هو الحل الأمثل للتفريق بينها وبين هذا التيار.

**5. امتيازات الدخول إلى البرلمان وتقلد مناصب في السلطة:** إذ تسمح للإسلاميين من الاقتراب أكثر من مؤسسات وهياكل الدولة ومعرفة قوانين التسيير وفهم لآليات العمل، من شأنه أن يسكبهم معرفة وخبرة، تنعكس إيجابا على ممارستهم السياسية في الحكم والرفع من الأداء السياسي، وهو ما أكدته **أبو زيد المقرئ العضو البرلماني من حزب**

<sup>319</sup> رشيد مقتدر، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين:مساهمة لدراسة وتقييم المسار

السياسي للإسلاميين بالمغرب ، مرجع سابق، ص 52

<sup>320</sup> - المرجع نفسه، ص 55.



**العدالة والتنمية بالمغرب** في تقييمه لتجربة الحزب في العمل البرلماني<sup>321</sup>: "... اقتربنا كثيرا من المؤسسة التشريعية، نظرنا في الداخل الى دواليبها والى طريقة عملها، والى الآليات التي تحكمها، والى التوازنات المعقدة التي تسيرها، فاكشفنا الفرق الكبير بين النظرية والتطبيق، "

## **استنتاجات الفصل الثاني**

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:

- 1- يعتبر **الدستور** أسمى وثيقة في النظم السياسية بما فيها النظم السياسية العربية، إذ يمثل القانون الأساسي والمرجع الرئيسي لتحديد مؤسسات الدولة واختصاصاتها، والقائمين بتمثيلها والمعبّرين عن إرادتها، كما يشمل على نصوص تعرّف وتحدد هوية الدولة (كالدين \_ العروبة) ، ويحتوي مجموعة من الضمانات المنصوص عليها لحق النشاط السياسي، وتكوين أحزاب سياسية، لكن مع ذلك أثبت الواقع **صعوبة التطبيق** سواء فيما يتعلق **بأسلمة الدولة** وتطبيق الشريعة أو كذا السماح لبعض القوى السياسية كالحركات الإسلامية في إنشاء أحزاب تعبر عن توجهاتها.
- 2- تلعب طبيعة النظم السياسي في الدول العربية دورا محوريا في تحديد شكل الاستراتيجيات المنتهجة مع مختلف القوى السياسية المعارضة عموما والحركات الإسلامية خصوصا. حيث كلما كثرت القيود وتعددت الشروط المفروضة على نشاط الحركات الإسلامية، كلما تقلصت فرصة مشاركتها في دواليب السلطة، واستبعدت من الحراك السياسي للدولة ، أو ما تسمى **"بإستراتيجية الإقصاء"** هذا من زاوية ، ومن زاوية أخرى أنه كلما وفرت الدولة الظروف المناسبة وقلصت من الصعوبات التي تواجه الحركات الإسلامية في ولوجها للعمل السياسي، كلما أعطى ذلك ديناميكية أكبر

<sup>321</sup> - زكي طاهر العلي، الحركات الإسلامية والديمقراطية، متحصل عليه من الموقع:

وشجعها على تبني خيار المشاركة السياسية والعمل على التغيير من داخل أجهزة الحكم عوض البقاء خارجها، أو ما تسمى "**بإستراتيجية التعايش**".

3- فابسم **عقل الدولة** حسب التعبير **الهيغلي**، هندست أغلب النظم السياسية العربية إستراتيجيتها الإقصائية بإحكام، مستخدمة في ذلك شتى الوسائل والآليات لغرض تحقيق أهدافها القريبة أو البعيدة أو المتوسطة المدى، مبرراتها في ذلك حماية أمن واستقرار الدولة، فهي لا تتوان في استخدام ألياتها العسكرية وأجهزتها المخبرانية في ردع أي تهديد أو خطر من شأنه المساس باستقرارها حتى وأن كان على حساب الإرادة الشعبية، أو حتى دون المراعاة لتداعيات وانعكاسات ذلك على مواطني الدولة ومؤسساتها، ولعل **النموذج الجزائري** يمثل أحسن صورة على ذلك.

4- إن انتهاج بعض النظم السياسية العربية لإستراتيجية التعايش مع الحركات الإسلامية، أوضح مدى **النضج السياسي** الذي تتمتع به هذه النظم حتى وإن اختلفت الأسباب والمبررات، على الأقل إدراكها لأهمية إشراك قوى المعارضة السياسية بما فيها الإسلاميين عبر قنوات المشاركة السياسية في عملية البناء الديمقراطي، عكس النظم السياسية العربية الأخرى التي مازالت لا تؤمن بالتيار الإسلامي المعتدل ودوره في الحراك السياسي. وقد أوضحت العديد من التجارب مكاسب وامتيازات ذلك على مستوى النظام السياسي نفسه، وعلى مستوى الحركات الإسلامية إذ استطاع النظام السياسي بفضل إشراكه للإسلاميين من **شرعنة سلطته ومنح ديناميكية** لمختلف أجهزته خاصة المؤسسة التشريعية، كما تمكن الإسلاميين من **تحسين أداءهم السياسي واكتساب مهارات وخبرة** أعمق في كيفية صناعة القرارات داخل العلبة السوداء **بالمفهوم الاستوئي**، وانعكاسات ذلك على صيرورة الدولة والمجتمع، ولعل **النموذج الكويتي** يعبر بصورة أدق عن حقيقة هذا التعايش الإيجابي.

5- تشكل الإدارة الأمريكية ورقة ضغط كبيرة على النظم السياسية العربية حول موقف هذه النظم من الحركات الإسلامية على اختلاف تياراتها المعتدلة منها والمتطرفة، خاصة بعد أحدث **11 من سبتمبر 2001**، فقد تباينت بين ضرورة احتواء وإقصاء هذه الحركات من منطلق تهديدها للمصالح الأمريكية في العالم خاصة التيار العنفي فيها، بما تسميه "**بالإرهاب الاسلاموي**"، وبين إلزامية إشراك التيار المعتدل في عملية ديمقراطية النظم السياسية العربية، بهدف ضمان استقرار وأمن طولين المدى، وهو ما ينعكس إيجابا على مصالحها. وعليه كلا الموقفين يعبران عن مدى **البراغماتية** التي تميز السياسة الأمريكية في معالجتها لشتى القضايا الدولية.

# الفصل الثالث: إستراتيجيتي النظام السياسي في مصر والأردن تجاه جماعتي الإخوان المسلمين.

يتبع النظام السياسي في كل من مصر والأردن إستراتيجيتين متباينتين في التعامل مع جماعتي الإخوان المسلمين، فإذا كان النظام السياسي المصري يقصي هذه الأخيرة من الساحة السياسية بعدم منحها الشرعية القانونية والترخيص لها بإنشاء حزب سياسي يعبر عن توجهاتها بكل حرية، فإن النظام السياسي في الأردن قد اتخذ مسلكاً آخر في تعامله مع الإخوان المسلمين، فهي تعتبر من القوى السياسية الفاعلة في الساحة الأردنية، تتمتع بالشرعية القانونية وتمارس نشاطها الحزبي في إطار مكفول دستورياً .

والجدير بالذكر أن مسارات إستراتيجيتي الإقصاء والتعايش المتبعين تجاه جماعتي الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن لم تكونا على نفس الوتيرة بل شهدتا اختلافا في طبيعتهما تبعاً لاختلاف مراحل تطور النظام السياسي في كل من مصر والأردن، والسياسات المتبعة من طرف كل رئيس، الذي يحاول بناء إستراتيجيته مع الإخوان بما يتوافق والأهداف المحددة، باستخدام وسائل وآليات تضمن فعالية تلك الإستراتيجية سواء الإقصائية بالنسبة للنظام السياسي المصري، أو التعايشية المتعلقة بالنظام السياسي الأردني، وكذا في طبيعة النشأة بالنسبة للجماعتين، فتعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر هي الرافد الأول حيث تعود نشأتها الى عام 1928، في حين أن كل الجماعات والحركات الإسلامية التي ظهرت في العالم العربي والإسلامي تعد في الغالب امتدادا لها بما فيها جماعة الإخوان في الأردن.

وهذا ما سنبينه في هذا الفصل، بعد التطرق إلى لمحة دستورية عن النظامين، وكذا نشأة جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن، فالتركز على مسارات إستراتيجيتي الإقصاء والتعايش مع جماعتي الإخوان المسلمين المصرية والأردنية وتداعياتها، وفي الأخير مبررات النظامين في انتهاج تلك الإستراتيجية.

## **المبحث الأول: إستراتيجية إقصاء النظام السياسي المصري لجماعة الإخوان المسلمين.**

ومعالجة هذه الإستراتيجية تأتي في سياق محددات عامة ترتبط أولا بلمحة عن النظام السياسي المصري بالتركيز على متغير الأحزاب السياسية وثانيا بنشأة جماعة الإخوان المسلمين، **فثالثا** مسارات الإستراتيجية الإقصائية وفقا لمرحلتَي الرئيسين السادات ومبارك التي حاولنا من خلالها تبيان الآليات وتحديد الأهداف وكذا التداعيات، **رابعا وأخيرا** مبررات النظام في تنفيذ إستراتيجيته الإقصائية ضد الإخوان.

## **المطلب الأول: لمحة دستورية للنظام السياسي المصري.**

دراستنا لهذا المطلب ستكون من زاوية موقع الأحزاب السياسية في النظام السياسي المصري ورؤيته لها دستوريا وسياسيا، على اعتبار جماعة الإخوان تسعى لتشكيل حزب سياسي، لكن النظام يرفض ذلك. ترجع بداية الحياة السياسية في مصر الى دستور 1923، الذي يعتبر أحد انعكاسات ثورة 1919. الذي يعتبره المختصين بداية إقرار التعددية الحزبية في مصر، حيث تميزت الحياة السياسية بـ:

1- المنافسة السياسية بين عدد من الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة، وهذا على الرغم من وجود حزب الوفد الأكثر حضورا على الساحة.

2- غياب برامج حقيقية وفعالية لأغلب الأحزاب الناشطة نتيجة انعكاسات الانتداب البريطاني على مصر وتأثيرها على الممارسات السياسية لتلك الأحزاب

3- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية و انعكاسات ذلك على شكل وطبيعة البرلمان الذي يحدد وفقا لأوامر حكومية، مما أثر سلبا على قدرة النظام السياسي واطفئ من قدراته ووظائفه.<sup>322</sup> ولعل أبرز ما ميز الحياة السياسية قبل ثورة يوليو 1952 كثرة الأحزاب السياسية والتي أدت إلى إضعاف بنية النظام السياسي عوض تقويته، خاصة عدم اهتمام أغلبها بالواقع الاجتماعي للمجتمع المصري الذي يشهد نموا سكانيا سريعا.

ونتيجة لذلك جاء إعلان الثورة كالآتي (..... إن الأحزاب على طريقتها القديمة وعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان الدولة ومستقبلها فإننا نعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم، ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق لبذر بذور الفتنة و الشقاق...)<sup>323</sup>

فرجال الثورة رأوا في تلك الأحزاب في مجملها تمثل التعصب الغربي وتخدم الاستعمار وأهدافه حيث رفعت شعارات براءة كقضايا التحرر والاستقلال ومحاربة الفساد والرشوة، فاستقطبت عواطف الشعب المصري لكن دون فعالية الأداء.

وقد اتسم النظام السياسي بمجموعة من الخصائص أبرزها:

- غياب المنافسة السياسية نتيجة تركز ميزان القوة في الحزب الحاكم وكذا الاعتماد على التعبئة الجماهيرية دون فتح المجال للمشاركة الفعلية.

- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

- إهمال المؤسسات الإنتاجية على حساب قطاع الجيش والبوليس.

- اختراق مختلف التنظيمات الحزبية والجماعات بما فيهم جماعة الإخوان وتقييدها قانونيا وماليا.<sup>324</sup>

وفي سياق تلك المميزات وغيرها تم توصيف طبيعة الدولة في فترة حكم

**الرئيس عبد الناصر** بعدة مفاهيم منها "الدولة السلطوية" أو "دولة المخابرات"، "الدولة البوليسية".<sup>325</sup>

وبالتالي يمكن القول أنه على الرغم من الانجازات الكبرى لثورة يوليو 1952، خاصة فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها في المجتمع المصري، إلا أن الإخفاق الكبير لفترة الرئيس عبد الناصر تمثل في عدم ترجمة التأييد الشعبي الذي حظيت به قيادته الكاريزماتية الى مؤسسات سياسية فعالة تمكن الجماهير من المشاركة في الحياة السياسية وتعزز من قدرات النظام السياسي، وهو الأمر الذي تم استدراكه في فترة حكم الرئيس **أنور السادات** الذي رفع شعار "دولة

<sup>322</sup> - عبد الرحمان الرافعي، ثورة 1919: تاريخ مصر القومي 1914-1921، القاهرة: مكتبة النهضة، 1955، ص 168.

<sup>323</sup> - محمود حلمي، ثورة يوليو 1952، القاهرة: منشأة المعارف، 1969 ص 204

<sup>324</sup> - علي الدين هلال، نهج قرن، السياسات الخارجية للدول العربية، (تر: جابر سعيد عوض)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000، ص 253.

<sup>325</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981-2005)، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 36.

**المؤسسات وسيادة القانون** " وقد تميزت فترة حكمه بمظهرين أساسيين هما :

- 1- تزايد نسبة العناصر المدنية في النخبة الحاكمة على حساب النخب العسكرية.
- 2- تطور وانفتاح النظام السياسي نحو التعددية السياسية لكن بمجموعة من القيود

حيث ولأول مرة يشغل مدنيون منصب وظيفتي نائب الرئيس ووزير الخارجية ممثلين في شخصية **محمود فوزي** نائبا للرئيس، و**بطرس بطرس غالي** وزيرا للخارجية، إضافة إلى العمل على تبني احترافية الجيش بإبعاده من التدخل في الحياة السياسية.<sup>326</sup> كما يعد الانتقال في التنظيم الواحد إلى التعددية الحزبية أهم تحول على الصعيد السياسي، حيث أدى هذا الانفتاح السياسي إلى انفتاح اقتصادي، إذ تم إقرار التعددية الحزبية في دستور 1977 في المادة (01): " **للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية**"، كما نصت المادة (40) منه على أنه: " **يشترط لتأسيس أي حزب سياسي عدم تضمن مبادئه أو برنامجه أو مباشرة أو اختيار قيادته أو أعضائه على أساس طبقي أو طائفي أو جغرافي، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة**".<sup>327</sup> كما حددت المادة (21) منه ضوابط إنشاء الأحزاب السياسية على: " أن إنشاء أو تأسيس أو تنظيم وإدارة أو تمويل تنظيم حزبي غير مشروع جعلت عقوبة ذلك السجن مع تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان هذا التنظيم الحزبي غير المشروع معاديا لنظام المجتمع"، كما نصت مادته (23) على: " **أن الانضمام إلى أي تنظيم حزبي غير مشروع، جعل المشرع عقوبته السجن**".<sup>328</sup> وفي إطار سياسة الانفتاح القائمة على دولة الحق والقانون أكد الرئيس **السادات** على ضرورة فتح المجال لجميع القوى الناشطة بما فيها الحركات والجماعات المعارضة، طبعاً في إطار ضوابط ومعايير قانونية تكفل للفرد حريته في التعبير. ونتيجة لذلك ظهرت في الساحة المصرية العديد من الأحزاب المعارضة، على غرار **حزب العمل الاشتراكي، وحزب التجمع الوحدوي التقدمي**. وعلى الرغم من أن المعارضة شغلت عدداً محدوداً من مقاعد البرلمان (20 مقعداً من بين 390 مقعداً)، إلا أنها استطاعت ممارسة بعض التأثير من خلال الصحافة والمطبوعات الخاصة.<sup>329</sup> كما شهد عام 1978 تطورات أخرى في الحياة الحزبية بتأسيس **الحزب الوطني الديمقراطي في أوت 1978 برئاسة الرئيس السادات**، لكنه ما يلاحظ أن القاعدة النضالية للحزب مستمدة كلياً من **حزب مصر العربي الاشتراكي**، الذي انضم غالبية أعضائه إلى الحزب الجديد أو ما يسمى "**بحزب السلطة**".

<sup>326</sup> - علي الدين هلال، بهجت قرني، السياسات الخارجية للدول العربية، مرجع سابق، ص 254

<sup>327</sup> - ابتسام بدري، الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر: دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، جامعة السانية، وهران)، 2006، ص 150.

<sup>328</sup> - المرجع نفسه، ص 151

<sup>329</sup> - علي الدين هلال، بهجت قرني، السياسات الخارجية للدول العربية، مرجع سابق، ص 37.

وسعى منه لتوطين التعددية الحزبية أقدم الرئيس السادات على تعديل الدستور 1980، إذ نصت المادة (05) على: "أن النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور الذي ينظم الأحزاب"<sup>330</sup>. ولعل القراءة المتأنية في سياسة الرئيس السادات تبرز أنه بقدر ما عمل على هيكلة وتنظيم الحياة الحزبية في إطار تعددي بقدر ما ارتبطت بمجموعة من القيود والعراقيل تمثلت في :

- 1- إصدار مجموعة من القوانين المقيدة لحقوق المواطنين وحريةهم، والتي اصطلح على تسميتها "بالقوانين سيئة السمعة" ومنها القانون رقم (36) لسنة 1979 المعدل لقانون رقم (40) لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية، والذي تضمن فرض المزيد من القيود على حرية تشكيل الأحزاب وأنشطتها، والقانون رقم (33) لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، والقانون رقم (105) لسنة 1980 المتعلق بمحاكم أمن الدولة، والقانون (148) لسنة 1980 المتعلق بسلطة الصحافة.
- 2- إشراف الرئيس في استخدام الاستفتاء الشعبي والآلية التشريعية كأداة للحد من أنشطة المعارضة السياسية حيث وصفها **الباحث عصمت سيف بـ "دولة الاستبداد الديمقراطي"** خاصة في ظل قيام السلطة بتزوير الانتخابات التشريعية لعام 1976-1979<sup>331</sup>.
- 3- محدودية التجربة الحزبية التي عكستها طريقة الميلاد والنشأة، حيث عمل النظام منذ بداية التجربة على تقييدها حتى لا تخرج عن الإطار السياسي المرسوم لها باستبعاد بعض القوى السياسية منذ البداية عن حق التشكيل الحزبي (**حزب الوفد**).
- 4- العمل على تحريم النشاط السياسي لبعض القوى السياسية، منها القوى التي عارضت حركة التصحيح في **ماي 1971** (الناصرين)، والقوى التي اعتبرها مناهضة للأديان (**الماركسيين**) ثم القوى الدينية السياسية (**الإخوان المسلمين**).
- 5- اعتماد على الوصاية الأبوية" والشرعية التقليدية على حساب الشرعية الدستورية، وذلك من خلال إعادة إنتاج الرموز والقيم التقليدية في الثقافة السياسية، حيث أكد **السادات** على الرموز والقيم الدينية والأبوية، التي تؤكد على معاني الطاعة والولاء، وهو ما يطلق عليه بعض المحللين السياسيين "**إعادة التكوين التقليدي للمؤسسات السياسية**" (Retraditionalization Of Political Institution)، فضلا عن تكريسها لعوامل السلطة الأبوية التي تتنافى مع أي تحول ليبرالي أو ديمقراطي حقيقي.<sup>332</sup>

<sup>330</sup> - دستور 1980 للجمهورية المصرية العربية، في: قسم البحوث والدراسات، مجموعة دراسات البلدان العربية، بيروت: مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي، 2000، ص 239.

<sup>331</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981-2005)، مرجع سابق، ص 8.

<sup>332</sup> - هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية، المعارضة: بين المهادنة والمواجهة، القاهرة، دار محروسة، 1996، ص ص 181-182.

والجدير بالذكر أن تلك القيود والعراقيل التي شهدتها مرحلة السادات أوصلت النظام السياسي المصري إلى ذروة الأزمة أو ما تسمى "**بالاختناق السياسي**"، أفضت في نهاية الأمر باغتيال **الرئيس السادات** من طرف **جماعة تنظيم الجهاد سنة 1981**، ليخلفه في أعلى هرم السلطة **الرئيس حسني مبارك** الذي انتهج إستراتيجية قائمة على:

7- إبداء أكبر قدر من التسامح مع التعددية السياسية وتوسيع مجال حرية التعبير خاصة على مستوى الصحافة.

8- التوسع النسبي في حق التنظيم للأحزاب والجمعيات حيث عمل الرئيس في عهده الأولى (1981-1987) على إعادة إدماج بعض القوى السياسية المعارضة في العملية السياسية، خاصة التي تم استبعادها خلال مرحلة العهدين السابقين.

وقد تمثلت الترجمة العملية في تشكيل **حزب الوفد** ذو الطابع العلماني للأغلبية البرلمانية المعارضة في انتخابات 1984، وكذا السماح للإخوان بالانخراط في العملية السياسية. وإن كانت هذه الخطوة لم تعني إعطاؤهم الحق في التمثيل السياسي المستقل كحزب أو إعادة الشرعية لهم كجمعية دينية،<sup>333</sup> وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في إستراتيجية النظام المصري تجاه الإخوان.

لذلك توصف مرحلة **الرئيس حسني مبارك** الأولى حسب الأدبيات السياسية بأنها بـ "**إستراتيجية تهدئة الأزمة**" على الصعيدين الداخلي والخارجي .

فعلى الصعيد الداخلي حرص **الرئيس مبارك** على التزامه بالديمقراطية وسيادة القانون ، ودولة المؤسسات، حيث قام بالإفراج تدريجيا على المعتقلين السياسيين خاصة الدين اعتقلوا في حادثة اغتيال **الرئيس السادات 1981**، فضلا عن الانفتاح على أحزاب المعارضة، بل وتأكيد على أن المعارضة جزءا من النظام السياسي انطلاقا من الأدبيات السياسية التي تعتبر "أنه إذا أراد النظام ضمان بقاءه واستمراريته فعلية بتأسيس المعارضة"، إضافة إلى العمل على إجراء لقاءات تشاورية مع تلك الأحزاب لمناقشة قضايا البلاد الداخلية .

كما عمل على إعادة إصدار صحف المعارضة التي عقلت في **سبتمبر 1981**، خاصة صحيفتي **الأهالي والشعب**، في حين رفع شعار "**إعادة تصحيح مسار الانفتاح الاقتصادي**" وذلك بتحويله إلى انفتاح إنتاجي بواسطة عقد مؤتمر موسع للاقتصاديين المصريين لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وتأكيد على ضرورة محاربة الفساد وشتى أنواعه وأشكاله ، وذلك بإحالة العديد من قضايا الفساد للمحاكمة.<sup>334</sup>

فهذه الإصلاحات وغيرها لم تكن ذات تأثير كبير على الحياة السياسية، نظرا لمحاولة الرئيس الزيادة من صلاحياته التنفيذية على حساب السلطات الأخرى، على غرار **التعديل الدستوري ماي 2005** المتعلق **بالمادة (76)** الخاصة باختيار رئيس الجمهورية.<sup>335</sup>

<sup>333</sup> - المرجع نفسه، ص 182  
<sup>334</sup> - حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981-2005)، مرجع سابق، ص ص 40\_41

<sup>335</sup> - قبل تعديل المادة (76) في 2005 ، كان أسلوب اختيار الرئيس الجمهورية لا يعزز عملية التحول الديمقراطي ، وتضمن التعديل الجديد تمكين الشعب من ممارسة حق الاختيار بين أكثر من شخص وأكثر



في حين لم يشمل التعديل **المادة (77)** الخاصة بمدة الرئاسة وفترة بقاء الرئيس في منصبه كما لم يتطرق إلى أي من المواد ذات الصلة بالسلطات والصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، ومن تجاوزات الرئيس إفراغ المعارضة من محتواها الحقيقي بعدما كان ينادى بضرورة بنائها وتطويرها، وذلك نتيجة هيمنة الحزب الحاكم " **حزب السلطة** (الحزب الوطني الديمقراطي) على كل الاستحقاقات الانتخابية، الأمر الذي أدى بمعارضة جماعة **الإخوان المسلمين وجماعة كفاية، وتنظيمات المجتمع المدني** لهذا التعديل ليعمق هذا الأخير من الانقسامات السياسية داخل المجتمع المصري ، ويرسم خطوطا حمراء بين الحكم والمعارضة.<sup>336</sup>

وصفوة القول؛ نعتبر أن مرحلة **الرئيس مبارك** لم تختلف عن سابقيه، إذ حاول إخراج البلاد من " **أزمة الإصلاحات** " فأوقعها في " **إصلاحات الأزمة** " حيث شكل التعديل الدستوري أزمة حقيقية للنظام السياسي المصري نتيجة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية دستوريا في مقابل عدم تمتعه بأي مسؤولية سياسة حقيقة تقع على عاتقه، مما انعكس سلبا على حركية المعارضة السياسية عموما وجماعة الإخوان المسلمين خصوصا، وما وصف عهد الرئيس مبارك بـ " **شخصه** " **السلطة** " إلا خير دليل على ذلك .

## **المطلب الثاني: نشأة جماعة الإخوان المسلمين.**

نشأت جماعة الإخوان المسلمين بمدينة الإسكندرية عام **1928** بزعامة حسن البنا، كجمعية دينية تحث على ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وبدأت نشاطها بالوعظ الديني والدعوة إلى إقامة المساجد وبناء المدارس لمحاربة مظاهر الانحلال الخلقي.<sup>337</sup>

وبعد انتقال مقرها إلى القاهرة عام **1932** ، اتسع نشاطها وبدأت تكشف عن اهتماماتها السياسية، فكتب البنا موضحا هوية الجماعة بأنها " **...فكرة جامعة تضم كل المعاني الإصلاحية، فهي دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة عالمية وثقافية ، وشركة اقتصادية ...** " <sup>338</sup>

---

من حزب وأكثر من برنامج سياسي، وقد كان عملية اختيار رئيس الجمهورية قبل التعديل تتم على طريقتين:

**الأولى :** أن يقوم مجلس الشعب بترشيح رئيس الجمهورية بناء على اقتراح 3/1 أعضائه على الأقل وبشروط أن يحصل المترشح على أغلبية 3/2 أعضاء المجلس حتى يتسنى عرضه على الشعب للاستفتاء عليه.

**الثانية :** الاستفتاء على المترشح الوحيد الحاصل على الأغلبية 3/2 في المجلس، ويعتبر المترشح رئيسا بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد الذين شاركوا في الاستفتاء، ويفهم من ذلك أن مجلس الشعب هو الذي يتحكم في عملية اختيار رئيس الجمهورية وتحديد المترشح الوحيد للرئاسة . أما في التعديل الجديد ماي 2005 في مادته (76)؛ أصبح اختيار الرئيس الجمهورية يتم بالاقتراع العام السري المباشر بين أكثر من مرشح لهذا المنصب .

<sup>336</sup> - حسنين توفيق إبراهيم ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981-2005) ، مرجع سابق ، ص 49

<sup>337</sup> - هالة مصطفى ، الإسلام السياسي في مصر: من حركة الإصلاح إلى جماعة العنف ، مصر: مركز المحروسة للبحث والنشر ، ط 2 ، 1999 ، ص 109.

<sup>338</sup> - عبد العاطي معطي، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي ، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995 ، ص 84.

وقد تعزز الجانب السياسي للجماعة بعد مضي 10 سنوات على إنشائها عندما قررت الدخول إلى المعتزك السياسي بشكل صريح، إذ أعلنت الجماعة في مؤتمرها العام الخامس 1938 نزولها إلى الميدان السياسي، وأصدرت مجلة النذير، بهدف دعم وسائل التعبير عن آرائها وأفكارها، وهو ما أكدته مؤسسها بقوله: " سننتقل من حيز الدعوة الخاصة فقط إلى الدعوة العامة ، ومن دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال بالأعمال ...ولسنا بذلك نخالف خطتنا أن ننحرف عن طريقنا لندخل في السياسة ...ولا ذنب لنا أن تكون السياسة جزءا من الدين وأنه يشمل الإسلام الحاكمين كما يشمل المحكومين ... " <sup>339</sup>. وقد بدأت جماعة الإخوان المسلمين تكسب شعبية في الساحة السياسية من خلال صراعها مع الحزب الواحد (الحزب الذي كان مسيطرا على الساحة السياسية وقت قيام الإخوان ) في أواخر الثلاثينيات وطوال الأربعينيات انطلاقا من :

(2) توقيع حزب الوفد معاهدة مع الاحتلال البريطاني .

(3) موقف حزب الوفد السلمي من ثورة فلسطين

أما فيما يخص الهدف من إنشاء جماعة الإخوان المسلمين يرى الباحث طارق البشري: "أن الفكرة الأساسية لدى الشيخ البنا لم تكن قاصرة على إنشاء جماعة خيرية أو جماعة تقوم بالخدمات الاجتماعية ، وإنما كانت فكرة أبعد وأشمل تتصل بالمجتمع ككل، أو تحاول أن تحيط بظواهره المختلفة وتردها لسبب واحد وتقترب لعلاجها منها واحدا وتحاول أن ترسم للمستقبل صورة سلفية مستمدة من التاريخ، وقد لعبت شخصية البنا دورا محوريا في توجيه مسار الجماعة وتحديد توجهاتها الإيديولوجية والسياسية " <sup>340</sup>.

وقد بدأ تغلغل الجماعة في المجتمع المصري منذ بداياتها الأولى، حين وجهت جزءا كبيرا من نشاطها إلى المجال الاجتماعي التربوي والخدمي بحيث أصبح لها وجود تنظيمي على عدة مستويات من ذلك المساجد الأهلية التي أقامتها، والمؤسسات التعليمية الصغيرة لتعليم الدين ومحو الأمية ، فضلا عن المستشفيات وبعض المشاريع الصناعية والتجارية ، وبعد الحرب العالمية الثانية اتسع دور الجماعة في النشر وطباعة الكتب وإصدار المجلات . وبذلك استطاعت الجماعة أن تجذب قطاعا واسعا من الطبقة الوسطى المتعلمة التي وجدت فيها أفكار الإخوان في تلك الفترة ما يتفق مع طموحها السياسي والاجتماعي كما كان للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في مصر في الثلاثينيات والأربعينيات، دورا آخر في توسيع القاعدة الجماهيرية للإخوان خاصة في ظل ظروف الهيمنة الأجنبية على الحياة الاقتصادية ومحاولة الذين عانوا من فترة الكساد ومن ظلم الإدارة الأجنبية للمشروعات. <sup>341</sup>

وقد ازداد نشاط الإخوان في النصف الثاني من الأربعينيات إلى حد كبير حيث ارتفع عدد أعضائها إلى حد القول أنها كانت تستطيع التحدث باسم

<sup>339</sup> - المرجع نفسه ، ص 84 \_ 85.

<sup>340</sup> - هالة مصطفى ، الإسلام السياسي في مصر : من حركة جماعة الإصلاح إلى جماعة العنف، مرجع سابق، ص 110.

<sup>341</sup> - المرجع نفسه ، ص 111 \_ 112.

مليون من المصريين ، كما ازداد نشاط الجهاز الخاص التابع للجماعة الذي قام بإعمال عنف عديدة ، كان على أثرها أن أصدر **محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء** قرارا بحل الجماعة ومصادرة أموالها وممتلكاتها واعتقال البنا ذلك في 08/12/1948، وكان رد الجماعة هو اغتيال رئيس الوزراء في 28/12/1948 ، وقد ردت الحكومة باغتيال **حسن البنا في 12/02/1949**.<sup>342</sup>

وعندما قامت ثورة **يونيو عام 1952** كان الإخوان قد استردوا قوتهم بعد المحنة الأولى التي ترتبت على قرار حل الجماعة ، ( ألغت حكومة حزب الوفد قرار الحل عام 51 ) سارع الإخوان لتأييد الثورة التي أعلنت عداؤها للأحزاب القديمة وحملتها جانبا من المسؤولية من الفساد السياسي في البلاد، ومن ثم التقت مع الإخوان في العداء الحزبي.

وفي إطار لم الشمل الوطني بدأت الثورة في تقديم إغراءات متعددة تمثلت في استثناء الجماعة من قرار حل الأحزاب الصادر **برقم 179 لعام 1952** وأفرجت عن كافة المعتقلين وقدمت خصومهم إلى المحاكمة بتهمة التعذيب والقتل المتعمد، لتصل الإغراءات لذروتها بعرض دخول عناصر اخوانية ضمن أول تشكيل وزاري بعد الثورة.<sup>343</sup>

لكن هذه الإغراءات لم تنل رضا الإخوان فهدفهم هو الوصول إلى الحكم وليس الحقائق الوزارية، فكان طلبهم الأول أن تراجع لجنة اخوانية كافة القوانين التي تصدرها الثورة ، وهو ما اعتبرته الثورة مغالاة في الطلبات ورفضه **الرئيس عبد الناصر**، واعتبر رفض الثورة بداية صراع طويل مع الإخوان اتهمت الحكومة المصرية أثره الإخوان بمحاولة اغتيال عبد الناصر عام 1954 وعلى أساس هذه التهمة قامت الحكومة بحل جماعة الإخوان<sup>344</sup> ثم جاء عام 1965 ليشهد موجة أخرى من القمع ضد الإخوان بلغ ذروته بإعدام سيد قطب أحد أكبر مفكري الجماعة، وانتشر القمع ضدها بإشكال مختلفة حتى وفاة عبد الناصر عام 1970.<sup>345</sup>

وبوفاة عبد الناصر عام **1970** ، وتولي الرئيس **السادات** الحكم، بدأت مرحلة جديدة في التعامل مع جماعة الإخوان ، بالإفراج عن معتقليها وسمح لها بدخول الميادين العامة بما فيها القدرة على تأسيس جمعيات إسلامية وحق خوض انتخابات برلمانية، فبدأت تتضح في الأفق بوادر تحالف جديد بين الإخوان المسلمين والسلطة السياسية مثل التحالفات بينهم وبين السلطة في بداية العهد الناصري . وفي السياق ذاته كانت الجماعات المتشددة ( جماعة الجهاد\_ الجماعة الإسلامية...) قد أعلنت تمردا على المنهج التقليدي الذي تتعامل به الجماعة مع السلطة، واعتبرت أن الدخول في مواجهات مسلحة مع النظام هو الكفيل بقلب الحكم وإعلان الخلافة الإسلامية.<sup>346</sup>

قد استمر هذا الوضع حتى 1976 حينما بدأت بعض الخلافات تظهر على السطح بسبب الضغوط التي مارسها الإخوان لعودة الشرعية للجماعة،

<sup>342</sup> - عبد العاطي معطي، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي ، مرجع سابق، ص 89 .

<sup>343</sup> - حمادة إمام ، الإخوان والسلطة ( صراعات دامية وتحالفات سرية )، القاهرة: مركز الحضارة العربية ، 2005 ، ص 9.

<sup>344</sup> -المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

<sup>345</sup> - رضوان احمد شمسان الشيباني ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2005، ص 130.

<sup>346</sup> - حمادة إمام ، الإخوان والسلطة ( صراعات دامية وتحالفات سرية )، مرجع سابق ، ص 67.

ومعارضتهم لبعض سياسات لنظام خاصة بعد توقيع توسيع اتفاقيات **كامب ديفيد 1978** وإزاء هذا التحدي لجأ النظام إلى أسلوب الهجوم على الإخوان واتخذ إجراء بوقف صدور مجلة الدعوة في سبتمبر 1981. وتعهد **حسني مبارك** الحكم بعد اغتيال السادات على تحقيق الليبرالية السياسية ، التي كانت قد تعرضت إلى أزمة في السنوات الأخيرة من حكم السادات بعد الإجراءات القمعية العنيفة التي اتخذها ضد أغلب تيارات المعارضة السياسية في سبتمبر 1981<sup>347</sup>. حيث سمح الرئيس مبارك للقوى الإسلامية التي تستخدم الوسائل السلمية وتنبد العنف بالتعبير عن نفسها بشكل حر دون إعطاء الشرعية القانونية لجماعة الإخوان، لكن رغم ذلك رحبت الجماعة بهذه الإستراتيجية وانطلقوا للتعبير من أنفسهم في النقابات المهنية والبرلمانات بل واخترقوا بعض الأحزاب السياسية القائمة ( تحالفات مع حزب الوفد والأحرار ) وساهموا في محاولة حصار الحركات العنيفة، يبدأ أن إستراتيجية الدولة تحولت لتأخذ مساراً جديداً ضد الإخوان بعد الفوز الكاسح **للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر** في مطلع التسعينيات، وبدأت عمليات التطويق والحصار على جماعة الإخوان ووصفها بأنها جماعة غير مشروعة قانوناً، وهذا ما سننتطرق إليه بالتفصيل في المطالب الموالية.

### **المطلب الثالث: مسارات إستراتيجية إقصاء النظام السياسي المصري لجماعة الإخوان المسلمين وتدابيرها.**

اتخذت إستراتيجية النظام السياسي المصري في تعامله مع جماعة الإخوان المسلمين أوجه عديدة ، فهي تتعاون معها حيناً وتحتويها حيناً آخر، إلا أن هذا كان مبرمجاً لتحقيق مصالح أنية، لذلك فهي تصب في خانة واحدة وهي إستراتيجية الإقصاء التي انتهج فيها النظام مختلف الآليات القانونية والإعلامية وخاصة الأمنية لإقصاء الجماعة من الساحة السياسية والجدير بالذكر أن التركيز سوف يكون على حقبة **الرئيسين السادات وحسني مبارك**، باعتبار أن فترة السبعينات هي فترة التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها النظام السياسي وكذا صعود أدوار جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية وبروز جماعات العنف الإسلامية التي ظهرت في نفس الحقبة، وكل هذه التحولات استمرت في عهد الرئيس مبارك، وهو ما جعل المرحلتين كفيلتين بالتحليل.

**أولاً/ إستراتيجية النظام السياسي تجاه الإخوان المسلمين في عهد الرئيس السادات :** في بداية حكم السادات كانت العلاقة مع الإخوان يسودها التعاون والتفاهم، لكن وبعد ما اتخذ الإخوان طابع المعارضة السياسية، بدأت علاقة التوتر بينهما، فقد حاول السادات في البداية احتوائها، بعدها سعى إلى تقديم بعض التنازلات السياسية إلى أن انتهى الأمر بالمواجهة والصراع الدامي بينهما أسفرت على اغتياله في عام **1981**. ويمكننا تحليل هذه الإستراتيجية وفق العناصر الآتية:

إن من بين مبررات التعاون بين السادات والإخوان؛ محاولته الوقوف في وجه التيارات السياسية المعارضة خاصة القوى الناصرية واليسارية التي كان لها وجود ملموس في الأوساط الطلابية في بداية السبعينات، وذلك

بالتعاون مع الإخوان المسلمين لأنهم - حسب رأيه- القوة الوحيدة الكفيلة بمواجهة المعارضة اليسارية وهذا لما يتمتع به الإخوان من تغلغل في الجامعة والمجتمع المصري.<sup>348</sup>

وكذا البحث عن شرعية جديدة للحكم، وذلك بالتأكيد على الرموز والمعاني الدينية، حيث أطلق على نفسه " لقب الرئيس المؤمن " تأكيداً لميوله الدينية، ورفع شعار " دولة العلم والإيمان " وقد سعى السادات في ذلك إلى استغلال الإخوان كقوة سياسية تحقق له قدراً من المشروع السياسية وتصد عنه المعارضة من دون أن يلجأ إلى القمع المباشر.<sup>349</sup>

وقد تجلت إستراتيجية التعاون بين النظام السياسي المصري والإخوان المسلمين في إعلان الرئيس السادات خاصة في بداية حكمه على مصالحة سياسية، حيث أكد في الاجتماع الذي عقد بينه وبين مجموعة من قيادات الإخوان المقيمين بالخارج في صيف 1971 عن تعهده لهم بتأمين دخولهم وخروجهم من مصر، وعرض في نهاية الاجتماع على قيادات الإخوان بعقد تحالف يهدف إلى تسهيل عودتهم للنشاط العلني، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين اشترطت لعقد هذا التحالف على إظهار النظام السياسي حسن النوايا وجدية العرض، والتي بدأها بالإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا في الحقبة الناصرية.<sup>350</sup>

وقد اعتمد السادات في عقد هذه المصالحة على توظيف علاقاته القديمة التي ربطت بينه وبين جماعة الإخوان ومرشدها الأول قبل الثورة لإرساء دعائم التعاون معهم وهو ما أكد عليه في مذكراته: " كنت إنا حتى ذلك الوقت حلقة الاتصال الوحيدة بين تشكيل الضباط الأحرار والإخوان المسلمين "<sup>351</sup>.

ولكن رغم تعثر هذا التعاون بين الإخوان والسادات باعتباره كان مبرمجاً لتحقيق مصالح نفعية آنية وهي مواجهة الخصوم ( القوى الناصرية والشيوعية )، إلا أن مبادرات النظام السياسي للتقرب من الإخوان مهدت الطريق للجماعة لإحياء دورها واستعادة قوتها السياسية وقد اختارت في ذلك؛ العمل من خلال القنوات الشرعية ووفق الإمكانيات المتاحة للعمل السياسي تحكمها اعتبارات التدرج والتأقلم مع الظروف السياسية والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الظروف لكي تحظى بالشرعية وتصبح جزءاً من قوى التعددية السياسية.<sup>352</sup>

ولعل إستراتيجية التعاون التي أعلنها السادات تؤسس لإستراتيجية أخرى هي إستراتيجية الاحتواء القائمة على هدفين أساسيين:

**الأول :** الاعتماد على الإخوان المسلمين من أجل احتواء تيار العنف الذي مثلته الجماعات الإسلامية المتطرفة ( جماعة الجهاد الجماعة الإسلامية )، أي أنه سيقدم الإخوان كوسيلة لضرب التيار العنفي من

348 - حيدر إبراهيم على ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1999، ص 214.

349 - المرجع نفسه، ص 215.

350 - حمادة إمام ، الإخوان والسلطة صراعات دامية وتحالفات سرية ، مرجع سابق، ص 57-59.

351 - لتفاصيل أكثر ، انظر مذكرات أنور السادات : صفحات مجهولة ، القاهرة ، دار التحرير للطباعة والنشر ، 1994، ص 80.

352 - عبد العاطي محمد معطي، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 96.

منطلق إدراكه للعلاقات التي تربط الإخوان بجماعات العنف من قريب أو من بعيد وهذا عن طريق عملية احتواء مزدوج.<sup>353</sup>

**الثاني:** خلق نوع من الانشقاق داخل الحركة الإسلامية بمحاولة التفرقة بين جناحيها ( **الإخوان المسلمين والجماعات المتطرفة** )، على أساس أن السادات يرى أن الجناحين قوة حقيقية مهددة للنظام السياسي وشرعيته، وهذا لما للإخوان من نفوذ على الساحة السياسية، وما للجماعات الراديكالية من تهديدات عنفيه للنظام.<sup>354</sup>

ومن أبرز مظاهر إستراتيجية الاحتواء نرصد ما يلي :

السماح للإخوان من إعادة إصدار مجلتهم ( **الدعوة** ) التي توقفت عن الصدور منذ عام **1954**، أي بعد انقطاع دام ما يقارب من 22 عاما، والغريب في الأمر أن هذه العودة جاءت بقرار سياسي دون وجود ترخيص قانوني لها .

تعيين السادات لبعض الشخصيات الإخوانية كالشيخ " **محمد الغزالي** " لمنصب نائب وزير الشؤون الدينية ، ولم يسلم حتى المرشد العام للإخوان " **عمر التلمساني** من عملية الاحتواء، حيث عرض عليه الرئيس في **ديسمبر 1979** مقعدا في مجلس الشوري إلا أنه رفض هذا العرض.<sup>355</sup>

تعديل المادة الثانية من الدستور في **30 أبريل 1980** بحيث تنص على " **أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع** " وليس مصدرا من مصادر التشريع وجاء هذا التعديل الجوهري لهدف امتصاص غضب المعارضة الإسلامية على تعديل قانون الأحوال الشخصية من جهة، ومن جهة ثانية محاولة النظام مواجهة المعارضة اليسارية خاصة وأن التعديل تصادف مع وقوع أحداث **18-19 جانفي 1980**، التي كشفت عن استمرار الصراع بين النظام وقوى اليسار ، بمعنى آخر استحداث مسألة **الشريعة الإسلامية** كأداة من أدوات النظام السياسي لإحداث نوع من التوازن بين القوى السياسية المختلفة للحد من دور التيار اليساري مقابل دعم التيار الديني ، وهو شكل من أشكال توظيف الدين في الصراع السياسي.<sup>356</sup>

ولكن يعتقد المختصين في شؤون الحركات الإسلامية في مصر أن إستراتيجية السادات الاحتوائية القائمة على التنازلات التي قدمها لجماعة الإخوان المسلمين بهدف ضرب الجماعات الإسلامية الراديكالية قد باءت بالفشل، بدليل ارتفاع وتيرة العنف طوال فترة السبعينيات وعدم قدرة النظام السياسي الحد من انتشار ظهور الجماعات الإسلامية الأخرى وهو الأمر الذي استمر حتى نهاية حكم السادات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فشل النظام السياسي في تحييد المعارضة السياسية للإخوان المسلمين التي ازدادت أكثر حدة بالنسبة لقضايا السياسة الداخلية ( **تطبيق الشريعة الإسلامية** ) وكذا قضايا السياسة الخارجية الخاصة ( **معاهدة السلام مع إسرائيل** ) .

353 - حيدر إبراهيم على ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 216.

354 - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق ، ص 209.

355 - المرجع نفسه، ص ص 210-211 .

356 - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق، ص 214.

فقام النظام السياسي لتحييد معارضة الإخوان المسلمين بدعم العديد من المؤسسات والهيئات **كالأزهر الشريف والمساجد**، محاولة منه سحب البساط من تحت أقدام الإخوان المسلمين .  
فبالنسبة للمؤسسة الدينية **(الأزهر الشريف)** ، شكلت سياسة النظام في عهد السادات تجاه الأزهر إحدى ركائز إستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها النظام، وهذا سعيا للحصول على دعم وتأييد هذه المؤسسة في مجال السياسات المختلفة حيث لا يقف دورها عند حدود المجال الديني وإنما يتجاوزه إلى المجال السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.  
ويتمحور الدور السياسي للأزهر وفقا لهذه الرؤية حول محورين أساسيين:  
**المحور الأول :** هو دعم سياسات النظام وإعطائها نوعا من الشرعية الدينية.

**المحور الثاني :** يتلخص بدوره في التعبئة الجماهيرية لهذه السياسات

357

ولا تختلف رؤية النظام للدور السياسي للأزهر في عهد السادات عن رؤية سلفه ( **عبد الناصر** ) حيث أصدر هذا الأخير عام **1961** قانونا **بإعادة تنظيم الأزهر حيث قضى بربطه مباشرة برئاسة الجمهورية**، وبموجب هذا القانون تم الاستيلاء على أوقافه التي كانت تمثل الاستقلال المالي له من قبل الحكومة، إذ أصبح **شيخ الأزهر** يعين من قبل **الدولة** بعد أن كان يتم انتخابه من قبل إدارة الأزهر كما أدخلت الدولة مناهج تعليمية لا تخدم توجهاته الدينية.<sup>358</sup>

وبذلك فقد الأزهر الشريف استقلاله المالي والإداري، وأصبح جزءا من مؤسسات الدولة. والأخطر في هذا القانون هو تأكيد سيطرة النظام على مؤسسة الأزهر العالمية سابقا \_ أنه نزع منها تلك الصفة ( العالمية ) التي كان يتمتع بها<sup>359</sup>.

في حين قام **الرئيس السادات** بإصدار العديد من القوانين التنظيمية في مؤسسة الأزهر والتي لقيت بدورها معارضة شديدة من قبل علماء الدين، وبرز هذه القوانين القرار **الجمهوري رقم 1098** الخاص بتنظيم شؤون الأزهر القائم على جعله تابعا بشكل تام لوزير شؤون الأوقاف، الأمر الذي يعنى سحب الصلاحيات من **شيخ الأزهر** مما جعله يستقيل عام **1973** طلبا بإعادة صلاحياته<sup>360</sup>.

إن سعى **السادات** إلى احتواء هذه المؤسسة احتواء شاملا، يهدف من وراء ذلك إلى قطع الطريق أمام الإخوان المسلمين لعدم المساومة بالدين الاسمي الذي يعتبرونه حكرا لهم، مستفيدا من الخلافات القائمة بين بعض رجال الأزهر وبين الإخوان المسلمين حول تفسيرهم ورؤيتهم لدور الإسلام في المجتمع.

فاستغل **السادات** هذه الخلافات لتدعيم علاقاته بالأزهر لضمان ولاء هذه المؤسسة للحكم وبالتالي تبريرها لسياسة النظام في مختلف التوجهات

357 - المرجع نفسه ، ص 340

358 - رضوان أحمد شمسان الشمسان، الحركات الأصولية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 281.

359 - رضوان أحمد شمسان الشيشان، الحركات الأصولية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 282.

360 - المرجع نفسه ، ص 283

الداخلية والخارجية وهو ما يعطي للنظام وتوجهاته الشرعية الدينية، هذه الأخيرة التي تعتبر لب معارضة جماعة الإخوان المسلمين للنظام<sup>361</sup>. ولعل ما يثبت مساندة المؤسسة الدينية (الأزهر) لسياسات النظام، نأخذ على سبيل المثال لا الحصر - " قضية تطبيق الشريعة الإسلامية " ، فإذا كانت القوى السياسية الإسلامية خاصة جماعة الإخوان تلح على مسألة تطبيق الشريعة وتغيير كافة القوانين التي يرى فيها الإخوان أنها قوانين وضعية، فإن الأزهر له وجهة نظر مخالفة، فرغم تأكيد على ضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعطيلها، وهذا ما جاء على لسان الشيخ الأزهر عبد الحميد محمود عام 1973 : " أنه لا اجتهاد للبشر في مسألة يوجد فيها نص شرعي قطعي، " إلا أنه لا يرى ضرورة تغيير كافة القوانين وإنما تعديل بعض أحكام القوانين كالقانون التجاري والمدني فضلا عن قانون العقوبات ، أما بالنسبة لتعديل القوانين الخاصة بالنظام المصرفي فتري أن تعديلها يجب أن يتم بشكل تدريجي حتى لا يترتب عليها أضرار بالاقتصاد الوطني<sup>362</sup>. وعليه فرؤية الأزهر بمختلف القوانين هي رؤية بالأساس إعتدالية تعبر عن مدى رغبة الأزهر في عدم الدخول في صدام مع النظام، وهذا على عكس طروحات الإخوان التي تطالب دوما باستعجاله تطبيق الشريعة على مختلف قوانين الدولة.

هذا على مستوى القضايا الداخلية ، أما فيما يخص رؤية الأزهر لقضايا السياسة الخارجية والتي شكلت مجالا خصبا لمعارضة الإخوان المسلمين للنظام السياسي وخاصة المصالحة مع إسرائيل ، وما يعرف " بمعاهدة السلام " (كامب ديفيد 1979) ، حيث خصصت مجلة الدعوة الناطقة بلسان الجماعات مساحات كبرى في صفحاتها لانتقاد هذه المعاهدة<sup>363</sup>.

في حين ساند الأزهر هذه الخطوة، حيث أصدر بيانا يوضح فيه عدم تعارض هذه المعاهدة مع تعاليم الإسلام الممثلة في القرآن والسنة مستدلا في ذلك بصلح الحديبية الذي عقده الرسول صلى الله عليه وسلم مع مشركي مكة<sup>364</sup>.

ولم يقتصر إستراتيجية النظام في احتواء جماعة الإخوان المسلمين على كسب تأييد ودعم جامع الأزهر وإنما امتد ليشمل توظيف رجال الدين وأئمة المساجد والزوايا والطرق الصوفية، غايته في ذلك سحب البساط من تحت أقدام الإخوان المسلمين والتقليل من نفوذهم وتغلغلهم في مختلف التجمعات الدينية، والتي تمثل أهم مراكز التجمع الطوعي الجماهيري، وبالتالي ضرب شعبية الإخوان في الصميم، وهذا ما يعني إقصائهم من الساحة السياسية - الدينية - وهي الإستراتيجية الحقيقية في تعامله مع الإخوان والنتيجة المنطقية لكل ما سبق.

<sup>361</sup> - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق ، ص 250

<sup>362</sup> - المرجع نفسه ، ص 251

<sup>363</sup> - على الدين هلال ، بهجت قرني ، السياسات الخارجية للدول العربية، مرجع سابق ، ص 255 .

<sup>364</sup> - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق ، ص 257 ،



وقد مثلت سنة **1976** منعرجا حاسما في **علاقة السادات بالإخوان** وهي تاريخ توتر العلاقات وبداية الخلافات بينهما وهذا نتيجة لعوامل عديدة:

- استمرار الإخوان في مطالبة النظام بضرورة إعادة الشرعية للجماعة، على أساس أن اكتسابها لوضع قانوني شرعي يمكنهم من الخوض في القضايا الوطنية والدولية ويخفف عنهم مضايقات النظام، ويرفع قليلا الحصار السياسي المفروض عليهم منذ مدة <sup>365</sup>.
- معارضة الإخوان للعديد من سياسات النظام خاصة في ظل توجه هذا الأخير إلى انتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي في تسيير شؤون الاقتصاد وعدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، هذا على المستوى الداخلي، أما خارجيا فقد عارض الإخوان بشدة التوقيع على اتفاقية السلام مع الكيان الإسرائيلي التي تعني فتح بوابة السلام والاستسلام على مصراعيه. <sup>366</sup> ولذلك كان لابد من اصطدام المصالح، ولعل الأمر الذي أشعل فتيل المواجهة والصراع بين **السادات والإخوان** وهو الخطاب الذي وجهه ضد الجماعة في **06/09/1981** مؤكدا فيه " **... الإخوان المسلمون كجمعية غير موجودة بصفة رسمية وغير شرعية ، لأنه بمقتضى قرار قيادة الثورة الجمعية محلولة، فليست هناك جمعية ولا حق لها في إصدار مجلة الدعوة...**" <sup>367</sup>.

ولعل السبب في ذلك هو نشر مجلة الدعوة في العدد **جانفي 1979** تقريرا للمخابرات الأمريكية يطالب حكومة مصر برئاسة ممدوح سالم بتوجيه ضربة إلى التجمعات الإسلامية وفي مقدمتها الإخوان المسلمون وكان التقرير باسم **ريتشارد ميتشل**، مما أثار غضب الرئيس السادات وأمر بمصادرة مجلة الدعوة. <sup>368</sup>

وهذا ما قد يركد فرضية الدعم الأمريكي لأي نظام عربيا للضغط على الحركات الإسلامية وإقصائها من الساحة السياسية، وهو ما بيناه سابقا. وقد اتهم السادات الإخوان بأنهم غرسوا بذور فكرة الحاكمية والسلطة الكافرة والمجتمع الجاهلي والعنف في الجماعات الراديكالية، وقرر بذلك توجيه ضربة للإسلاميين على ضوء معلومات جهاز المخابرات القائلة بخطر يواجه النظام وبادر بحملة اعتقالات في **سبتمبر 1981** كان من بين المعتقلين **عمر التلمساني ومصطفى مشهور** وقيادات أخرى من الإخوان وهي تشكل آلية من آليات إستراتيجية الإقصاء التي ينتهجها النظام في تعامله مع الإخوان المسلمين <sup>369</sup> ( انظر الملحق رقم 04).

**ثانيا/ إستراتيجية النظام السياسي المصري في تعامله مع الإخوان المسلمين في عهد الرئيس مبارك**

يمكن القول أن إستراتيجية النظام السياسي المصري في عهد الرئيس مبارك لحد الآن إستراتيجية قامت على مراحل ثلاث محورية حسب المختصين في شؤون الحركات الإسلامية وهي :

---

<sup>365</sup> - حيدر إبراهيم على ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 317.  
<sup>366</sup> - حيدر إبراهيم على ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 317.  
<sup>367</sup> - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق ، ص 211.  
<sup>368</sup> - عبد العظيم رمضان ، جماعات التكفير في مصر : الأصول التاريخية والفكرية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 ، ص 214.  
<sup>369</sup> - حيدر إبراهيم على ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 218.

- المرحلة الأولى : التجاهل والتسامح (منذ 1981- 1988).
- المرحلة الثانية : التخوف والاحتكاك ( 1988- 1992).
- المرحلة الثالثة : التدهور والصدام ( 1993- إلى الآن)

**مرحلة التجاهل والتسامح :** وتبدأ منذ اغتيال السادات 1981 إلى سنة 1988 : اعتمدها مبارك في بداية رئاسته بعقد مصالحة وطنية تجمع كافة القوى السياسية في الساحة المصرية رغبة منه خلق شرعية جديدة للحكم بإعادة وضع عملية التحول الليبرالي التي أصابها التعثر في نهاية حكم السادات خاصة بعد الإجراءات القمعية التي اتخذها ضد أغلب تيارات المعارضة السياسية في **سبتمبر 1981**.

حيث انعكس هذا التوجه الليبرالي على موقف النظام من المعارضة السياسية والإسلامية خاصة بمحاولة تفكيك حالة التوتر التي واكبت وأعقت عملية اغتيال السادات، من خلال إتاحة الفرصة للإخوان بالانخراط في العملية السياسية دون أن يصل ذلك إلى الاعتراف بشرعية وجودهم، بعقد تحالفات مع أحزاب شرعية والمشاركة في الانتخابات المحلية والتمثيل داخل البرلمان<sup>370</sup>.

وكان هدف مبارك من إستراتيجيته هذه هو إحداث نوع من التوازن بين المعارضة العلمانية التي تم قمعها في عهد السادات والمعارضة الإسلامية في عهده، ومن جهة ثانية العمل على إحداث تفرقة داخل المعارضة الإسلامية بجناحيها المعتدل والعنيف ( **الإخوان ، الجماعات الإسلامية** ) وقد سمحت هذه الإستراتيجية للإخوان بدعم وجودهم السياسي والشعبي في مصر واختراقهم وتغلغلهم في قطاعات ومؤسسات سياسية ومهنية مثل **مجلس الشعب لعام 1987** الذي كشف عن حجم القوة الكبيرة للإخوان بعد ما تحالفوا مع **حزبي العمل والأحرار** تحت شعار ( **الإسلام هو الحل** ) .

**مرحلة التخوف والاحتكاك : ( 1988 - 1992 ) :** تعبر هذه المرحلة عن استمرارية المرحلة التي سبقتها بل هي انعكاس طبيعي عنها، حيث شكل نفوذ وتغلغل جماعة الإخوان في شتى القطاعات وفوزهم في **انتخابات 1987** خاصة تهديدا حقيقيا لشرعية النظام ، لذا لجأ هذا الأخير إلى محاولة إيقاف الزحف الإخواني داخل تلك النقابات المهنية ( **المؤسسات البرلمانية** ) عن طريق الآليات القانونية، حيث أصدر رئيس الجمهورية قرارا للحد من تصاعد الدور البرلماني عرف **بقانون 206 الصادر عام 1990**، كان أهم ما جاء فيه هو الدعوة إلى نظام الانتخاب الفردي الذي كان متبعاً قبل انتخابات **1984** عندما كان نظام الانتخاب قائم على نظام القائمة، حيث يستند الانتخاب وفق هذا النظام إلى قوائم حزبية يعطي لكل قائمة عددا من مقاعد الدائرة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها وتعطي المقاعد المتبقية بذلك للقائمة الحائزة على أكثر الأصوات، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة وفقا لهذا النظام مرشحي أكثر من حزب، كما شمل هذا التقسيم إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية التي بلغت وفقا لهذا القانون **222** دائرة انتخابية. فقد لقي هذا التقسيم انتقادا من المعارضة خاصة التحالف الإسلامي المشكل من ( **العمل، الإخوان، الأحرار** )، الذي

<sup>370</sup> 1- ابراهيم النجار ( وآخرون ) دليل الحركات الإسلامية في العالم ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ص 42.

رأى فيه أن يخدم مصالح الحزب الحاكم، ودعت إلى العودة إلى نظام الانتخاب بالقائمة نتيجة تجاهل الحكومة لمطالب المعارضة، قاطعت هذه الأخيرة انتخابات مجلس الشعب 1990.<sup>371</sup>

أما عن إستراتيجية مبارك للحد من تصاعد العمل النقابي المهني للإخوان تتمثل في طرح النظام السياسي قانون رقم 100 الصادر 1993 بشأن تنظيم النقابات المهنية المعروف "بديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية" والذي اشترط لأول مرة بصحة إجراء الانتخابات رفع نسبة الحضور لـ 50% وإخضاعها للإشراف القضائي، حيث نصت المادة (02) منه على : "يشترط لصحة انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة أو الفرعية تصويت نصف عدد أعضاء الهيئة العامة، فإن لم يتوفر هذا النصاب حتى نهاية عملية الانتخاب يدعى أعضاء الهيئة العامة إلى اجتماع ثاني خلال أسبوعين ويكون الانتخاب هذه المرة صحيحا بتصويت ثلث عدد الأعضاء".<sup>372</sup>

والهدف الرئيسي من هذا القانون هو وضع حد لبروز الإخوان المسلمين في بعض النقابات خاصة بعد فوزهم الكاسح في مجلس نقابة المحامين عام 1992 الذي ظل حكرا طيلة تاريخه على التيارين الليبرالي والحكومي .  
**مرحلة التدهور والصدام والمواجهة : ( 1993 - إلى حد الآن ) :**  
وبدورها هي الأخرى تأتي كاستمرار لمرحلة التخوف والاحتكاك خاصة بعد فوز الإخوان في نقابة المحامين الأمر الذي زاد من تخوف الدولة خاصة النفوذ المتزايد للجماعة وسيطرتهم على النقابة تلوى الأخرى هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى انتشار موجة العنف الإسلامي الحاد الذي قامت به الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، حيث رأى النظام عدم إدانة الإخوان للعنف واكتفاءهم ببيانات عامة، مما يعني - حسب النظام - وضعهم في سلة واحدة أي لا يوجد فروق بين الإخوان المسلمين وجماعات العنف الإسلامي .

كما رأت السلطة الحاكمة أن هذه الجماعة المحظورة خطرا سياسيا يهدد سلطتها، خاصة بعد النجاحات التي حققتها في مختلف الانتخابات العامة والنقابية.

وعلى ضوء تلك المخاوف تبني النظام "إستراتيجية الإجهاض المبكر" للجماعة حيث عمل على مواجهتها نهاية عام 1994 غايته في ذلك هو توجيه رسالة سياسية واضحة سواء لجماعة الإخوان أو أي قوى سياسية مهتمة بالإسلام السياسي، فحواها : " هو أن الدولة مصممة على موقفها من عدم السماح - في أي وقت وفي ظل أي ظرف - بإعطاء الشرعية القانونية للجماعة المحظورة يمكنها من التفاعل في الساحة السياسية والاجتماعية كغيرها من القوى الشرعية الأخرى"<sup>373</sup> ، وتتضمن تلك الإستراتيجية توجيه ضربات متتالية ومتفرقة للجماعة بغية تحقيق هدفين أساسيين :

<sup>371</sup> - إبراهيم النجار ( وآخرون ) دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق، ص 38.

<sup>372</sup> - عمرو هاشم ربيع، أزمة النقابات المهنية وإخضاع المجتمع المدني، السياسة الدولية ، العدد 122، 1996 ، ص 87.

<sup>373</sup> 1- إبراهيم النجار ( وآخرون ) دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق، ص 42.

**الأول/** إنهاك قوى الجماعة وذلك بجزّها إلى قاعات المحاكم، والحكم على قياداتها وأعضائها سنوات سجن متفاوتة المدة .

**الثاني /** حرمان الجماعة من القدرة على التحرك بكامل قوتها خاصة في الحملات السياسية القائمة محلية أو إقليمية أو حتى دولية .

إذ تم شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الجماعة وصلت الى **28** **عضو** من الإخوان عام **1995** ، بتهمة وضع مخطط يستهدف تغيير نظام البلاد وإقامة محله نظام إسلامي بما عرف بالقضية **رقم 136 سنة 1995** ، حيث أمر على أثرها الرئيس مبارك بإحالتهم إلى المحاكم العسكرية، ثم ارتفع عدد المعتقلين منهم ، وصدرت أحكام بالسجن تصل من **3 إلى 7 سنوات** مع الأعمال الشاقة بتهم مختلفة تمس بأمن الدولة كالإرهاب، غسيل الأموال، الانضمام إلى جماعة محظورة، وحيازة منشورات تدعو إلى فكر هذه الجماعة. وقد برر الإخوان تلك الحملات الواسعة عليهم برغبة النظام في منع ترشحهم في مجلس الشعب عام **1995**<sup>374</sup> .

فقبل أسبوع من تلك الانتخابات أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها بالسجن على **54 من قيادي الجماعة** ، كما قضت المحكمة بإغلاق مقرها ومصادرة أموالها وملفاتها ، فقد حكم على المترشح فيها **عصام العريان بـ 5 سنوات** سجن مع الأعمال الشاقة مع **5 من أعضائه**.<sup>375</sup> أما بخصوص الهدف الثاني؛ الذي لا يمكن فصله عن الهدف الأول ، فبغية شل الحركة والفعالية الإخوانية خاصة في الانتخابات، ركزت الحملات الحكومية بصفة خاصة على الجيل الثاني من الإخوان المسلمين، الذي حقق لها انتصارات مختلفة على مختلف المستويات البرلمانية، النقابية والمهنية ... وصاحب التأسيس الثاني لها، في حين لم تقترب إلا نادرا من الجيل الأكبر (التأسيس الأول) والذي تراجعت أهمية نشاطه لصالح الجيل الثاني\* نتيجة حصر نشاطه في العمل الديني الدعوي فقط. وكانت لإحداث الحادي عشر من **سبتمبر 2001** تأثيرا بالغا على الجيل الثاني، حيث وجهت الحكومة المصرية ضربة موجعة إلى جماعة الإخوان المسلمين بتاريخ **28 جانفي 2002** إذ تم القبض على **8** من أبرز قياداتها واعتبارهم محركي الجامعة، وتحميلهم المسؤولية في المظاهرات التي نفذها طلاب التيار الإسلامي في الجامعات وتم تحويلهم إلى نيابة أمن الدولة العليا، فنتيجة هذه الآليات الأمنية ، جعلت المرشد العام- الحالي- للإخوان **الأستاذ محمد مهدي عاكف** يتبنى خطابا قائما على النقد، أكد فيه أن العلاقة بين الحكومة والإخوان علاقة توتيرية مادامت الحكومة لم تعرب عن نيتها في الإفراج عن المعتقلين الإخوانيين<sup>376</sup> .

ودوما في إطار تنفيذ **الرئيس مبارك** لإستراتيجية الإجهاض المبكر التي تعتبر من صميم إستراتيجية الإقصاء لجماعة الإخوان المسلمين واعتمادا

<sup>374</sup> - رضوان احمد شمسبان الشيباني ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي ، ص 289.

<sup>375</sup> - إبراهيم النجار ( وآخرون ) ، دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مرجع سابق ، ص 46.

<sup>376</sup> - هو الجيل الذي دخل الجامعة ع هزيمة 67 أو في أعقابها، وخرج منها مع نهاية السبعينيات، حيث كان يتميز بسعة أفق وقدرة على الحركة الواسعة، واستقطاب ملحوظ للشباب والقطاعات الشعبية المهشمة، والتي نشطت في الحرم الجامعي، ومن أبرز = قيادته عصام العريان\_ عبد المنعم أبو الفتوح\_ أبو العلي ماضي،....لتفصيل أكثر ارجع كتاب : رفعت سيد احمد، الإسلاميون الجدد إلى أين؟، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2005، ص 45.

<sup>376</sup> - إبراهيم النجار ( وآخرون ) ، دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مرجع سابق ، ص 42.

على الآليات القانونية والآليات الأمنية، استخدم النظام خاصة في الآونة الأخيرة الآليات الإعلامية بما يسمى "بالحرب الالكترونية بين الإخوان والحكومة"؛ حيث كانت الحكومة في كل مرة تمنع إصدار مختلف الصحف والمجلات الصادرة عن الإخوان مباشرة أو في إطار تحالفات مع أحزاب أخرى، فقد منع طبع وتوزيع مجلة الدعوة الناطقة بلسان الجماعة عام 1995، كما مارس النظام ضغطا سياسيا على صاحب جريدة الأسرة العربية الذي يصدرها حزب الأحرار، بسبب منحه المجال للإخوان لإصدار هذه المجلة بعد وفاة رئيسها عام 1998، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إغلاق المجلة رسميا في مارس 2006، وفي نفس العام اصدر الإخوان مجلة : أفات عربية" باسم نفس الحزب، وقد تم إغلاقها كذلك بقرار من مجلس الإدارة في نفس العام، كما عطلت الحكومة المصرية حزب الشعب الذي تحالف معه الإخوان خلال فترة التسعينات وكذا توقيف جريدة الشعب لسان حال الحزب .

ومنذ ذلك التاريخ ظلت الجماعة بدون واجهة إعلامية يعبر فيها عن طروحات إسلامية ومواقفها إزاء مختلف القضايا المحلية ، الإقليمية ، الدولية ، إلى أن تقرر إطلاق موقع " إخوان أون لاين(www.Ikhwan.online) في نهاية 2007 وهو الموقع الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، لكن مصالح الأمن قام باعتقال رئيس تحرير الموقع ( الأستاذ عبد الجليل الشرنوبى) حكمت عليه بستة أشهر في السجن، مع مصادرة أجهزة الحاسوب وغلق شركة إدارة الموقع، لكن إدارة الموقع لم تبقى مكتوفة الأيدي بل لجأت إلى نشر الموقع عبر مقاهي الانترنت في مختلف الشوارع المصرية بهدف تجاوز أزمة إغلاق الشركة، ومرة أخرى قامت الحكومة بحجب الموقع من شبكة الانترنت، لكن لم يجد الإخوان صعوبة في إعادة استخدام الموقع من خلال استخدام برنامج فك الحضر على الموقع.<sup>377</sup>

ومن انعكاسات هذا الصراع الالكتروني \_إن القول\_ بين الإخوان والحكومة، هو زيادة شعبية الموقع من خلال عدد المتصفحين له، خاصة وأنه يكشف عن الحالات المستترة في البلاد وأبرزها فضيحة تصدير القول المصري إلى إسرائيل التي هزت الرأي العام المحلي كما ساهم هذا الموقع في فوزهم في انتخابات 2005 ب 88 مقعدا، من خلال كسر الحصار المفروض على بيانات الجماعة<sup>378</sup>.

وبالتالي فالحرب الإعلامية كانت لصالح الإخوان على حساب الحكومة، لأنه رغم الاعتقالات والحضر، إلا أن تغلغلهم في صفوف عامة الناس زاد واتسع، خاصة بعد إطلاق موقعهم الالكتروني وهو ما أكدته نتائج انتخابات 2005.

وخلاصة القول أن إستراتيجية الرئيس مبارك تجاه الإخوان غلبت عليها الآليات الأمنية المتمثلة في حملات الاعتقالات الواسعة لعدد كبير من أعضاء الجماعة، وإحالة معظمهم إلى محاكم عسكرية، وهذا بدوره يدخل ضمن إستراتيجية الإقصاء المعتمدة من طرف النظام السياسي المصري تجاه الإخوان المسلمين.

<sup>377</sup> - مراد أوعباس ، حرب بين الإخوان والحكومة سلاحها المال والإعلام ، جريدة الشروق اليومي الجزائرية ، العدد 2362 ، الصادر في 26 جويلية 2008 ، الجزء الثاني ، ص 15.

<sup>378</sup> - المرجع نفسه، ص 15.

## المطلب الرابع: مبررات إقصاء النظام السياسي المصري لجماعة الإخوان المسلمين.

نتيجة لتلك الآليات المتعددة التي انتهجها النظام السياسي المصري والتي يهدف من ورائها الى تكريس إستراتيجيته الإقصائية على جماعة الإخوان المسلمين حتى وان اختلفت مسمياتها كإستراتيجية الاحتواء أو إستراتيجية الإجهاض المبكر، ومن أجل شرعنة هذه الإستراتيجية يسعى النظام القائم الى محاولة تقديم مبررات لذلك والتي يمكن رصد أهمها كالآتي:

الخلط بين العمل السياسي والنهج الدعوي، وما يطلق عليه بالتداخل بين السياسي والديني لدى الإخوان المسلمين، ساهم في بقاء الإخوان خارج معاملة الدمج الكامل في العملية السياسية، فهذه الحالة المتداخلة بين السياسي والدعوي ظلت لصيقة بهم منذ نشأتها حتى الآن وهذا للسيطرة الثقافة الدعوية والمتمثلة في تيار عريض داخل الجماعة (الجيل الأول) وهو تيار لا يملك في الغالب رؤية أو مهارة سياسية كبيرة يعمل على إقصائها قدر الإمكان<sup>379</sup>.

ولعل ما يميز هذا التدخل بين السياسي والديني أن عملية التصويت لدى الإخوان المسلمين لا يكون من أجل اختيار المرشح الأفضل وإنما من أجل الحصول على ثواب من عند الله كما أن التربية العقائدية لعضو الإخوان كانت في الجانب الأكبر تربية دينية فقهية، تهيئة أن يكون واعظا دينيا ونموذجا تربويا أكثر منه سياسيا.<sup>380</sup>

- حرص الجماعة على التمسك بخطاب العموميات الذي من الصعب القول أنه يحدد برنامجا واضحا للعمل السياسي، نتيجة لتردها في حسم مسألة الهوية السياسية\* هذا من ناحية ولغموضها الفكري من ناحية أخرى، لذلك يعتقد النظام أن الجماعة لم تقدم مشروعا سياسيا متكاملا للإصلاح والتغيير، وحتى بالنسبة لمشروع الإصلاح السياسي للإخوان عام 2005 (انظر الملحق رقم 05) لم يحدد بلغة واضحة وصالحة للاستجابة للتحديات التي تعيشها في الوقت الراهن<sup>381</sup>.
- تواطئها مع الحركات الجهادية وممارستها لأعمال عنف ضد النظام - فهذا الأخير لا يفرق بين الحركات الراديكالية العنيفة والنهج السلمي للإخوان المسلمين، بل يضعها في سلة واحدة ويعتبرها النظام القائم على أنها مهددة للأمن القومي، وهو ما ورد على لسان الرئيس حسني مبارك ، وخاصة أنها سبق لها أن اضطلعت في أعمال عنف واغتيالات عديدة كاغتيال النقراشي وإنشائها للتنظيم السري أو ما يسمى بفكرة (النظام الخاص)<sup>382</sup> ولذلك يستغل النظام الحاكم أعمال العنف التي

379 - عمرو الشوبكي ، الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية : اختلاف في الخطاب أم في السياق السياسي ، في كتاب : نبيل عبد الفتاح وآخرون ، إسلاميون وديمقراطيون ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2006 ، ص 141.

380 - عمرو الشوبكي ، الإخوان المسلمين وحزب العدالة والتنمية : اختلاف في الخطاب أم في السياق السياسي، مرجع سابق، ص 141.

\* - بخصوص مسألة الهوية السياسية يعتبر الإخوان أن ترددهم بشأنها يرجع أساسا الى عدم قبولهم كتيار سياسي شرعي وفق قواعد قانونية محددة ، وبالتالي اعتبروا أن مطالبهم بتميز خطابهم السياسي عن الديني ، في ظل واقع سياسي لا يعطيه من الأصل حق الوجود الشرعي ، قضية يسأل عنها الواقع السياسي أولا ، لا الإخوان المسلمون.

381 - إبراهيم النجار ( وآخرون ) ، دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مرجع سابق ، ص 33.

382 - مستقبل جماعة الإخوان المسلمين بعد مرور 80 عاما على إنشائها ، حصة تلفزيونية في قناة الجزيرة 13/03/2008 على الساعة الثامنة مساءا.

تحدث في البلاد ليتم إلصاقها بالإخوان وبعطي مبررا لمطاردتها والدعوة إلى إقصائها من الساحة السياسية بشكل عام.

- عدم الحسم الكامل في بعض القضايا الجوهرية كنتيجة للغموض الفكري الذي تتميز به جماعة الإخوان المسلمين، خاصة فيما يتعلق بالتعددية السياسية، وقضية الأقليات الدينية والموقف من المرأة أو كما سماها **الباحث ناثن براون "بالمناطق الرمادية"**

وقد عرفت هذه القضايا تضاربا في المواقف وتغيرا واضحا في الآراء داخل الجماعة .

فبالنسبة **للتعددية السياسية**، فبعد رفضهم للحزبية أعلن الإخوان المسلمون رغبتهم الملحة في إنشاء حزب سياسي لهم خاصة مع الإعلان بالأخذ بالتعددية الحزبية عام **1976** \* لتستمر هذه الرغبة خلال أوائل الثمانينات بعد التجريبتين البرلمانيتين لعامي **1984-1987** وكذا خلال فترة التسعينيات.

لكن مع ذلك يعتبر النظام السياسي المصري أن هذه الرغبة في إعلان الحزب السياسي، تدخل في إطار المناورات السياسية للإخوان من منطلق **تكتيكي نفعي** لا إيمانا منها بالعملية الديمقراطية، وخاصة أنهم يتمسكون بهذه الأخيرة أكثر في فترة الأزمات، كما هو حاصل في سنوات التسعينيات، كما أن موقفهم تجاه الحزبية مشروط ببقائهم كجمعية دينية ناهيك عن التحفظات عن الديمقراطية نفسها، وهي كلها عوامل لا تعمل في صالح مناداتهم بتشكيل حزب سياسي.<sup>383</sup>

أما بالنسبة لقضية **الأقليات الدينية ( الأقباط )**؛ فهي الأخرى تخضع لظروف اللعبة السياسية، فعندما تشتد الأزمات ويضيق عليهم الخناق يتخذون مواقف ايجابية تجاهها وهو ما ورد في عام **1995** حيث يقول الإخوان في هذا الصدد: **"موقفنا من إخواننا المسيحيين في مصر والعالم العربي موقف واضح ومعروف، لهم مالنا وعليهم ما علينا و... لهم كل حقوق المواطن المدني منها والسياسي ومن يقول غير ذلك فنحن براء منه ..."**<sup>384</sup>

لكن يعتبر النظام السياسي أن هذا الموقف المؤيد للأقباط كان مبرمجا لتحقيق أهدافها ولكسب أصوات المسيحيين ولضمان وجود عناصر مسيحية في قائمة تحالفهم مع حزب العمل.<sup>385</sup>

وما يبرر التأييد البراغماتي للإخوان هو أنه عندما تقل عليهم الضغوط يعودون إلى موقفهم المبدئي بأن الأقباط في النهاية هم أهل كتاب لهم بعض الحقوق وليس كلها، وأن الإسلام هو الصبغة الرئيسية للنظام السياسي لا يساوي بينهم وبين المسلمين، وبالتالي يستثنون غير المسلمين من صفوفهم.<sup>386</sup>

<sup>٢</sup> أعلن الإخوان عن تأسيس حزب سياسي خاصة مع إعلان قيام الأحزاب السياسية نهاية 1976، حيث كان لمكتب الإرشاد تصورا للحزب المزمع قيامه من حيث البرنامج وأسلوب العمل، واختار له اسما وهو (حزب النهضة)، لكن لم تكشف عنه الجماعة بسبب الحظر المفروض عليها.

<sup>383</sup> - عبد العاطي معطي، الحركات الإسلامية في مصر، مرجع سابق، ص 173

<sup>384</sup> - المرجع نفسه، ص 174.

<sup>385</sup> - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

<sup>386</sup> - مقابلة مع الدكتور على الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ووزير الشباب والرياضة سابقا، حول موقف الإخوان المسلمين من الأقليات في مصر، بمقر الحزب الوطني

أما فيما يتعلق بموقفهم تجاه **المرأة** ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية للمرأة، فهي الأخرى عرفت تباين في الآراء بشأنها، من الرفض المطلق لانخراط المرأة في الحياة العامة إلى موقف معتدل ومتقدم تجاهها، وهو ما أعلنه الإخوان في الكتيب الصادر في **1994 الخاص بحق المرأة في اندماجها في الحياة السياسية** ضمن التوجه الديمقراطي، وهو دليل آخر على براغماتية الإخوان لكسب مواقف الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية لعام **1995**.

وعليه فالغموض الفكري في القضايا السابقة الذكر تحول دون قبول الإخوان كجماعة لها وجود شرعي وهو مبرر لحجب الشرعية منها .  
المبالغة في المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوظيف الدين الإسلامي لصالحها بطرحها للشعارات التعبوية " **كالإسلام هو الحل** " وقد مثل هذا المطلب تهديدا للنظام، وخاصة استخدام الإخوان للأداة التشريعية لممارسة الضغوط عليه من أجل تغيير القوانين القائمة وإحلالها تدريجيا بأحكام الشريعة الإسلامية لأسلمه المجتمع تحقيقا للهدف السياسي البعيد وهو " **إقامة الدولة الإسلامية** "، وهو ما اعتبره النظام السياسي تهديدا حقيقيا بإقامة بديل له.<sup>387</sup>

هذا على الرغم من لجوئه إلى استخدام الرموز الدينية في الخطابات السياسية خاصة في عهد **السادات** والإقدام على تضمين **دستور 1971** في مادته الثانية على " **أن الإسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع** "، إلا أن الإخوان يعتبر ذلك من سياسات النظام لجعل الدين الإسلامي مصدرا من مصادر شرعيته ولا تعني بالضرورة توجيهها نحو بناء الدولة الإسلامية كما يراها الإخوان المسلمون.<sup>388</sup> لذلك تعتبر **الشريعة الإسلامية** أحد المجالات العامة التي شهدت صراعا بين الإخوان ومؤيديهم من التيار الإسلامي من ناحية ومن النظام السياسي من ناحية أخرى .

- ظهور الإخوان المسلمين كقوة رئيسية لها تمثيل في البرلمان واقتناعهم بأهمية العمل السياسي من خلال القنوات السياسية الموجودة وهذا بتحالفهم مع حزب الوفد في انتخابات **1984**<sup>389</sup> وتشكيلهم لأكبر تجمع للمعارضة في مجلس الشعب في **انتخابات 1987\*** في إطار ما يسمى بـ " **التحالف الإسلامي** " بتنسيقهم مع حزب العمال والأحرار، وقد

الديمقراطي، القاهرة، الساعة 13:30 ، بتاريخ 08 جانفي 2008.  
387 - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق ، ص 206.

388 - المرجع نفسه، نفس الصفحة .  
\* لم يسمح للإخوان المسلمين المشاركة في الانتخابات باسم جماعتهم باعتبارها جماعة محظورة ، لذلك دخلوا المعتزك الانتخابي تحت مظلة الأحزاب المشروعة كحزب الوفد ، وكانوا قبلهم يدخلون البرلمان عبر الترشح كأفراد مستقلين ، وقد حصلوا في هذه الانتخابات على 58 مقعد من إجمالي 448 كان نصيب الإخوان 8 مقاعد مقابل 51 مقعد لحزب الوفد .  
\* في انتخابات 1987 شكل الإخوان المسلمين الكتلة الرئيسية المعارضة في البرلمان وجاءت نتيجة هذه الانتخابات بـ 60 مقعد للتحالف الإسلامي ، كان نصيب الإخوان وحدهم 34 مقعد ، أما حزب العمل فقد حصل على 22 مقعدا والأحرار على 04 مقاعد .  
389



حققوا نجاحات معتبرة ، وهو ما اعتبره النظام المصري ناقوس خطر لابد من الاهتمام به والتعامل معه باعتباره منافسا سياسيا بارزا. وقد تمكن الإخوان من خلال تمثيلهم في المؤسسة التشريعية القيام بدور معتبر يمكن تحديده في ما يلي :

- طرح القضايا والممارسات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وفرضها على مختلف القوى السياسية والحزبية، حيث لم يعد هناك خطابا سياسيا يخلو من الحديث عن الشريعة وهذا ما سبب حرجا للنظام السياسي القائم، خاصة وأن دستور الدولة ينص على أن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع<sup>390</sup>.

- النشاط المكثف من جانب أعضاء الجماعة خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة الرقابية ( **الاستجوابات** )، ولعل أهمها كان خلال الدورة الثالثة للمجلس ( **2005-2000** ) بخصوص قضايا الفساد كاستجواب **النائب حمدي حسن** حول أسباب توقف المشروع القومي الإنمائي للفلاح المصري، وهو يعد أول استجواب في تاريخ البرلمان المصري يستند إلى شرائط فيديو كوثائق رسمية ، وهو ما شكل تحديا حقيقيا للنظام السياسي الذي عمل على مواجهتهم بإصدار العديد من القوانين المقيدة لدورهم في البرلمان.<sup>391</sup>

- بروز الإخوان المسلمين داخل النقابات المهنية منذ منتصف الثمانينات وبدا ذلك من خلال الانتخابات الرئيسية والفرعية التي شهدتها هذه النقابات من تلك الفترة والتي أسفرت عن سيطرة الإخوان على أغلب مقاعد مجالس إدارتها، خاصة في **نقابتي الأطباء والمهندسين** ثم في **نقابة الصيادلة** في أواخر الثمانينات، حتى امتدت في بداية التسعينيات إلى واحدة من أهم وأقدم النقابات المهنية وهي **نقابة المحامين**<sup>392</sup>.

وقد وجّه الإخوان المسلمين من خلال عملهم النقابي نشاطهم إلى مجال الخدمات التي عبرت عن طموحات شرائح واسعة من الطبقة الوسطى والتي شكلت عنصرا هاما لاستقطابهم في الانتخابات التي شهدتها النقابات المهنية والتي برز فيها تصاعد التيار الإسلامي، وهو ما شكل تحديا آخر للنظام عمل على التصدي له باستخدام العديد من التشريعات القانونية<sup>393</sup>.

وفي خضم ما سبق نعتبر أن تواجد الإخوان المسلمين في المؤسسات التشريعية وفي مؤسسات المجتمع المدني والقيام بدور المعارضة والتضييق على النظام يعود بالدرجة الأولى إلى القدرة التنظيمية للجماعة، التي جعلتها مصدر تهديد للنظام الذي يعمل على إقصائها من الساحة السياسية وبشتى الوسائل المتاحة .

## **المبحث الثاني : إستراتيجية تعايش النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين .**

<sup>390</sup> - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة، مرجع سابق ، ص 318.

<sup>391</sup> - إبراهيم النجار (وآخرون) ، دليل الحركات الإسلامية في العالم، مرجع سابق ، ص 48.

<sup>392</sup> - هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، مرجع سابق ، ص 325.

<sup>393</sup> - المرجع نفسه ، ص 332.

ومعالجة هذه الإستراتيجية تأتي في سياق محددات عامة ترتبط أولاً لمحة عن النظام السياسي الأردني وثانياً نشأة جماعة الإخوان، فثالثاً مسارات الإستراتيجية التعايشية بين النظام والإخوان وتداخيات ذلك على الطرفين، رابعاً وأخيراً مبررات النظام الأردني في انتهاج تلك الإستراتيجية.

## **المطلب الأول : لمحة دستورية مؤسسية للنظام السياسي الأردني.**

سنركز في هذا المطلب على المؤسسة التشريعية، من باب موقعها في النظام السياسي الأردني، وعلى أساس الدور الواسع الذي لعبته جماعة الإخوان داخل تلك المؤسسة.

برز النظام السياسي الأردني بعد قدوم الأمير عبد الله بن الحسين وتأسيسه لإمارة شرق الأردن في الأول من أفريل 1921، حيث أعلن المندوب السامي البريطاني استقلال الإمارة في 25 ماي 1923 تحت حكم الأمير عبد الله، لكن الاستقلال التام كان في مارس 1946، وتنصب الأمير عبد الله ملكاً للبلاد.<sup>394</sup> وقد تم وضع دستور جديد عام 1947، عوض القانون الأساسي لعام 1928\* إلا أنه جاء مشابهاً كثيراً في نصوصه للقانون الأساسي.

وبعدها تم تشكيل مجلس الأمة من مجلسين اثنين هما : مجلس الأعيان ومجلس النواب، وتم انتخاب أول مجلس نيابي في الأردن عام 1947 مكوناً من 20 نائباً ومدته محددة بأربع سنوات، في حين يعين مجلس الأعيان مباشرة من قبل الملك ولمدة ثمان سنوات وعدد أعضائه مساوي لنصف عدد أعضاء مجلس النواب.<sup>395</sup>

والملاحظ على دستور 1947 أن مجلس النواب يتمتع بسلطة محدودة فيما يتعلق بعملية التشريع ولا يتمتع بأي سلطة على الجهاز التنفيذي، بمعنى أن السلطة التنفيذية مسؤولة أمام الملك وليس أمام مجلس النواب كما أن الملك يملك صلاحيات تعيين رئيس المجلس لمدة عام قابلة للتجديد إضافة إلى احتفاظ السلطة التنفيذية بأحقيتها في إصدار القوانين المؤقتة من دون التزامها بعرضها على مجلس النواب.<sup>396</sup>

وتماشياً مع متطلبات التحول الديمقراطي، أعلن الملك المؤسس نيته عن إجراء تعديل جوهري على الدستور يمنح بموجبه السلطة التشريعية حق مراقبة السلطة التنفيذية بحيث تصبح هذه الأخيرة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام مجلس النواب وليس أمام الملك، لكن ذلك لم يتحقق بسبب

394

- بشار زكي الحساونة، الأحزاب السياسية وأثارها على الحياة السياسية في الأردن، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع تنظيمات السياسية وإدارية، جامعة الجزائر)، 2001، ص 25.  
- **قانون 1928** : أول قانون أساسي للإمارة صادر عن الحكومة البريطانية، حيث لم تجر بشأنه أي مفاوضات أو مشاورات مع حكومة شرقي الأردن، الأمر الذي ولد غضباً شعبياً عارماً صعد من وتيرة النضال الوطني في نفوس الوفد والقيادات الشعبية، مما دفعهم إلى عقد مؤتمر وطني في عمان شارك فيه 120 شخصية برئاسة حسين باشا 1928 انبثق هذا المؤتمر أول ميثاق وطني أردني لتفاصيل أكثر أرجع إلى ابتسام الكتيبي وآخرين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.

395 - محمد كنوش الشرعة، التحرية الديمقراطية في الأردن، الحذور والواقع، التحديات والأفاق، في كتاب: ابتسام الكتيبي وآخرين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 279.

396 - ابتسام الكتيبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 280.

اغتياله ، إلا أنه تحقق على يد الملك حسين بن طلال ، بإصداره دستور جديد عام 1952 الساري المفعول إلى يومنا<sup>397</sup> .  
وبموجب **المادة 51** من الدستور أصبحت السلطة التنفيذية خاضعة للمساءلة أمام مجلس النواب مسؤولة مسؤولية تكافلية فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة، وقد جاء في نص المادة ما يلي : " **إن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين أمام مجلس النواب عن أعمال وزاراته** " وفي الفقرة الثانية من **المادة 53** أكدت أنه: " **إذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد أعضائه وجب عليها أن تستقيل** " <sup>398</sup>

ومن التداعيات الإيجابية لهذا التعديل أنه في عهد **الملك حسين بن طلال (1952-1999)\*** شكل المجلس المنتخب عام 1956 نقلة نوعية في الممارسة الديمقراطية وذلك بإكماله لمدته الدستورية من ضمن تسعة مجالس نيابية منتخبة (1947-1967) كلما حلت نتيجة الصراع واللاتعاون بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية) كما أن المجلس النيابي 1956 برزت فيه التعددية السياسية والحزبية في أوضح صورها حيث مثلت الأحزاب والجماعات السياسية داخل مجلس النواب **كالحزب الوطني الاشتراكي، الحزب الشيوعي، حركة القوميين العرب ، وجماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الأحزاب** ....<sup>399</sup>

إن النصف الثاني من عقد الخمسينيات شهد حركة غليان شعبي وغياب الاستقرار عن الساحة الأردنية بسبب الحملات التي شنتها إذاعتا القاهرة ودمشق إبان العهد الناصري ، حيث ساعدت تلك الحملات على ثوران الشارع الأردني ضد نظام الحكم فيه ، الأمر الذي أدى إلى قيام عدة محاولات انقلابية غير أنها أخفقت ولم تنجح بتحقيق مآربها .  
وللحيلولة دون تطور الأحداث على الشارع الأردني مارس **الملك حسين** صلاحياته الدستورية، وأصدر قرارا بحل الأحزاب السياسية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين بموجب قانون حظر الأحزاب 1957، وبقيت المملكة بدون أحزاب علنية، إلى غاية صدور قانون الأحزاب السياسية الأردنية عام 1992<sup>400</sup> .

ومنه حظر الأحزاب السياسية في الأردن يدخله بعض الدارسين في المرحلة الثالثة من تطور النظام السياسي الأردني [1957-1989] بعد المرحلة الأولى المسماة بمرحلة التأسيس للإمارة [1921-1946] والمرحلة الثانية التي أطلق عليها مرحلة ما بعد الاستقلال وإعلان المملكة [1946-1957] .

<sup>397</sup> - المرجع نفسه ، ص 281 .  
<sup>398</sup> - دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام 1952 في كتاب قسم البحوث والدراسات، الدساتير في البلدان العربية ، (د.د.ن)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.  
<sup>399</sup> - ينتقل عرش المملكة بالوراثة من الذكور المنحدرين من سلالة الملك عبد الله الحسين (مؤسس المملكة) وقد تعاقب على حكم الأردن منذ عام 1921 أربعة ملوك هم (الملك عبد الله بن الحسين 1921 - 1951 ) وهو نجل الشريف حسين بن علي ، شريف مكة والعرب ، **والملك طلال بن عبد الله (1951-1952) وهو الابن الأكبر للملك عبد الله ، والملك حسين بن طلال (52-99) وهو الابن الأكبر للملك طلال ، والملك عبد الله ثاني بن الحسين من 99 و إلى يومنا هذا ، وهو الابن الأكبر للملك حسين.**  
<sup>399</sup>

<sup>400</sup> - محمد كنوش الشرعة ، التجربة الديمقراطية في الأردن، مرجع سابق . ص 282\_283.

وعليه يشكل عام **1957** نقطة تحول فاصلة في تاريخ الحياة السياسية الأردنية، إذ تم حل الأحزاب، وملاحقة واعتقال واضطهاد أعضائها، الأمر الذي جعلها تدخل مرحلة العمل السري .

كما أثرت نكسة **1967** على طبيعة النشاط السري للأحزاب الأردنية ، فظهرت العديد من التنظيمات المسلحة ، وامتدت حتى فترة السبعينيات والثمانينيات ، حيث كان للمقاومة الفلسطينية تأثيرا على نشأة الأحزاب الأردنية ومنها **تنظيم الأنصار المسلح 1971** كما انخرط الكثير من أعضاء الأحزاب السياسية في صفوف المقاومة الفلسطينية.

فإذا كان هذا حال الأحزاب السياسية، فإن جماعة الإخوان المسلمين كانت تعمل وتنشط بكل حرية وعلانية<sup>401</sup>.

وبشكل عام **1989** مرحلة الانطلاقة الجديدة للحياة السياسية عامة والحزبية خاصة وذلك بعد رفع الحظر على الأحزاب السياسية.

والجدير بالذكر أن هذا التحول في النظام السياسي الأردني جاء نتيجة مجموعة من الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد ، بحيث دخلت المملكة في أزمة اقتصادية حادة نتج عنها انخفاض سعر الدينار الأردني وزيادة أسعار معظم المواد الغذائية ، مما أدى إلى مظاهرات احتجاجية تعبر عن مدى سخط وتذمر المواطن الأردني من الوضع المزري الذي يعيشه ولم تهدأ الأوضاع إلا بعد تقديم الحكومة استقالتها والإعلان عن إجراء انتخابات نيابية في **نوفمبر 1989**، رغم أن قانون الأحزاب لم يصدر بعد ، وهو ما دفع الحكومة إلى قبول مشاركة أعضاء الأحزاب في الانتخابات لكن بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لأحزابهم .

وفعلا جرت الانتخابات في موعدها المحدد بـ **08/11/1989** بمشاركة مختلف عناصر الطيف السياسي الأردني، حيث أتاحت الفرصة للمواطن الأردني ليبر عن توجهاته مما انعكس إيجابا على الاستقرار السياسي وعودة الديناميكية للنظام السياسي بعد **22** عاما من الجمود ، وقد عكست هذه الانتخابات صدقية الحكومة في توجهاتها لترسيخ التحول الديمقراطي الأردني وتعزيزه في نفوس أبناء الوطن . حيث حصلت جماعة الإخوان المسلمين على **22 مقعدا** والمستقلون الإسلاميون على **12 مقعدا** ، في حين حصل التيار القومي واليساري على **12** مقعدا والتيار المحافظ التقليدي على **34** مقعدا<sup>402</sup> .

وعليه فظهور هذه القوى السياسية في مجلس النواب الجديد والمنتخب بعد استئناف الحياة السياسية والتميز بالحيوية ، جعل الملك حسين يتوخى الحذر والحيلة من تنامي نفوذ المجلس النيابي والنواب الإسلاميين والقوميين اليساريين فيه الأمر الذي أضطره إلى عقد ميثاق وطني يعزز شرعيته ويوطد سلطته فيه ، حيث أكد في خطابه الذي افتتح به المجلس الأمة في **27 / 11 / 1989** قائلا : " ... واستكمالا للحياة النيابية والمسيرة الديمقراطية فإننا سنؤلف لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني يرسم إطار مسيرتنا في العمل العام منبثقا من أحكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الأردنية الهاشمية ويحدد المفاهيم المركزية الأساسية الوطنية

<sup>401</sup> - بشار الحساونة ، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن ، مرجع سابق ، ص 82 .

<sup>402</sup> - محمد كنوش الشرعة ، التجربة الديمقراطية في الأردن ، مرجع سابق ، ص 288 .

**والقومية التي تسير الدولة على هديها وتعمل بموجبها ، والتي ستقوم على أساسها وتشط وفقها التنظيمات السياسية ...** <sup>403</sup>

وقد تم تشكيل اللجنة لصياغة الميثاق الوطني في **09 أفريل 1990** برئاسة **أحمد عبيدات** (رئيس وزراء سابق ، وعضو مجلس الأعيان) وضمت اللجنة **60** شخصية أردنية تمثل جميع الأطياف السياسية ، وكذا النقابات والاتحادات المهنية المؤثرة في البلاد . وقد اعتبر الملك حسين أن هذا الميثاق ليس بديلا عن الدستور بل هو إطار يستند إليه فيما يطرحه من تصورات ومفاهيم وطنية أساسية تحكم مسار تطور النظام السياسي الأردني <sup>404</sup>

ودوما في إطار حركية النظام السياسي الأردني وتطوره شهدت **مرحلة الملك حسين** تنظيم انتخابات برلمانية عام **1993**، التي تعتبر أول انتخابات بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية لعام **1992** ، وقد شاركت فيها **12** حزب سياسي من أصل **20** حزب سياسي لمرشحين معلنين بقوائم رسمية، بينما شاركت **06** أحزاب بشكل غير رسمي، وقد حصلت تلك الأحزاب بمجموعها على **32** مقعدا من أصل **80** مقعدا. إن القراءة المتأنية لهذه الانتخابات نجد أنها تضمنت العديد من التجاوزات أبرزها :

- 1 - تعديل قانون الانتخابات (المعروف بقانون الصوت الواحد) حيث ظاهره يهدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم النظام الانتخابي وباطنه هو تقليص حجم المعارضة السياسية في مجلس النواب .
  - 2 - أن قانون الانتخابات الجديد عزز صلة القرابة على حساب الصلة التنظيمية ، فهو يجبر الكثير من أعضاء الأحزاب على الدعم العشائري والقبلي قبل إجراء الانتخابات وهذا على حساب الأطر التنظيمية لممارسة العمل الانتخابي الديمقراطي
  - 3 - تحول النائب من نائب الأمة إلى نائب للخدمات القبلية والولاءات العشائرية ، وهو ما قد يمنع من عقد تحالفات بين القوى السياسية ذات المصالح المشتركة .
  - 4 - ومن أبرز مميزات الأحزاب التي شاركت في الانتخابات هي عدم فعاليتها بسبب عدم وضوح برامجها السياسية وحادثة نشأتها، إضافة إلى غياب القاعدة الشعبية العريضة لأي حزب <sup>405</sup>.
- فرغم هذه التجاوزات وغيرها إلا أن الانتخابات البرلمانية **18/11/1993** اعتبرت حدثا بارزا في تطور النظام السياسي الأردني، لأنها المرة الأولى التي تتم على أساس مبدأ التعددية السياسية والحزبية منذ عام **1956** . أما الانتخابات البرلمانية **04/11/1997** فقد طرحت إشكالية محورية ، **فهل جاءت لتعزيز البناء الديمقراطي أم هي خطوة للوراء في مسار تطور النظام السياسي الأردني ؟** فقد شهدت هذه الانتخابات حدثين بارزين هما :

<sup>403</sup> - على محافظة ، الديمقراطية المقيدة : حالة الأردن (1989-1999) ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص ص 154-155 .

<sup>404</sup> - المرجع نفسه، ص 155.

<sup>405</sup> - محمد كنوش الشرعة ، التجربة الديمقراطية في الأردن ، مرجع سابق ، ص 299 .

## الأول / قيام الحزب الوطني الدستوري . ثانيا / إعلان جماعة الإخوان المسلمين عن مقاطعة الانتخابات

النيابية .

فبالنسبة للحدث الأول ، وقبل خمسة شهور من الانتخابات أعلن عن قيام الحزب الوطني الدستوري ، بعد إعلان تسعة أحزاب عن اندماجها في حزب واحد يكون أكبر حجما ليبلغ عدد ممثله **17** نائبا متجاوزا بذلك حجم حزب جبهة العمل الإسلامي (**15 مقعدا**) ، وقد اعتبره الكثير من الأوساط السياسية والاجتماعية أن الحزب الوطني الدستوري هو "**حزب الدولة**" . ومن تداعيات وانعكاسات هذا الحدث :

\_ تحرير الخارطة الحزبية الأردنية من العديد من الأحزاب المتواضعة الحجم والمحدودة التأثير .

\_ جمع الأطياف السياسية المختلفة للتيار الليبرالي والمحافظ في هيكل حزب واحد .

أما بالنسبة للحدث الثاني هو مقاطعة الإخوان المسلمين للانتخابات ترشيحا واقتراعا ، وذلك قبل أربعة على أشهر موعد الانتخابات أصدر مجلس شورى الإخوان بيانا أعلن فيه قراره بمقاطعة الانتخابات ، وقد علل هذه المقاطعة باستمرار النظام السياسي بالعمل بقانون الصوت الواحد<sup>406</sup> .

أما الحياة النيابية في فترة حكم **الملك عبد الله** فقد شهدت حل مجلسا الأعيان التاسع عشر (**2001\_2003**) والعشرون (**2003\_2005**) وكذا المجلس النيابي الثالث عشر (**1997\_2001**)، حيث قامت الحكومة بحل هذا المجلس قبل نهاية مدته بخمسة أشهر دون أن توضح السبب الذي أوجب عليها الدستور بيانه لهذا الحل، وبعد شهر من الحل أصدرت الحكومة قانونا مؤقتا للانتخاب وهو قانون الانتخاب لمجلس النواب المؤقت رقم **34 لسنة 2001**، وتعديلاته المنشورة في الجريدة الرسمية رقم **4497**

**بتاريخ 09/07/2001** ، ولعل سبب الحل هو رغبة الحكومة في إصدار القوانين المؤقتة التي تريدها دون مناقشات برلمانية، وهذا ما عبّر عليه **النائب عبد الكريم الدغمي**، في رغبة السلطة التنفيذية التفرد في الحكم وتغيب الرقابة البرلمانية على السلوكيات المخالفة

للقانون (المصالح الخاصة التي مارسها حكومة **علي أبو الراغب**)، وما يؤكد ذلك هو إصدار **211** قانونا مؤقتا، وهذا أمرا غير مسبوق في تاريخ الدولة الأردنية لغرض تمرير التشريعات الاقتصادية التي ترى الحكومة أن وجود البرلمان قد يعيق إقرارها.<sup>407</sup>

لكن رغم ذلك فقد شهد فترة حكم **الملك عبد الله الثاني** العديد من الإصلاحات، وإعلانه منذ البداية أن الحل النيابي لن يكون أبدا مخرجا للضرورة (يقصد فترة حكم أبيه التي عرفت **13** حالة حل للبرلمان للخروج من معظم الأزمات بين الحكومة والبرلمان) . وقد شملت هذه الإصلاحات إجراء تشكيلات واسعة في القصر الملكي ابتداء من رئيس الديوان الملكي مرورا بكل مستشاريه طالبت حتى مدير مكتبه، وكذا إعادة تشكيل مجلس إعادة

<sup>406</sup> - بشار الحساونة ، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، مرجع سابق ، ص 148

<sup>407</sup> - خالد عيسى محمد العدوان، تطور المؤسسة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية: بالتطبيق على فترة 1989\_2005، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، 2007، ص ص 154\_155.

تشكيل مجلس الأعيان كخطوة لتفعيل ديناميكية أجهزة الدولة التي أصابها الجمود.<sup>408</sup>

## المطلب الثاني: نشأة جماعة الإخوان المسلمين.

كانت جماعة الإخوان المسلمين في مصر حريصة على عدم إبقاء دعوتها داخل حدودها ، وإنما سعت الى توسيعها الى مختلف الدول المجاورة، وتعد **الأردن** من أوائل البلدان التي وصل إليها أولئك الدعاة في أواسط الثلاثينيات\*، و كنتيجة لذلك تم إنشاء فرع للإخوان المسلمين في شرق **الأردن عام 1935**، شمل ثمانية أعضاء وشكلوا فيما يعرف بالمجلس الإداري، وبقي هذا الفرع ينشط إلى غاية **09 نوفمبر 1945** تاريخ الإعلان الرسمي لميلاد الجماعة، حيث سجلت رسمياً كجمعية خيرية وعين **عبد اللطيف أبو قره** كمراقبها العام الأول (تميزا له عن المرشد العام في مصر).<sup>409</sup> وفي هذا الصدد أصدر مجلس الوزراء الأردني مرسوم الموافقة على إنشاء جماعة الإخوان المسلمين عام **1945** وهذا نصه: " **قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في كانون الثاني السماح للوجه إسماعيل بك البليسي وإخوانه، بتأسيس جمعية في شرق الأردن تسمى جمعية الإخوان المسلمين وتعين أبو قره عبد اللطيف مراقباً لها**".<sup>410</sup>

وقد تم تحديد المقر العام للجماعة في جبل عمان تحت وصاية **الملك عبد الله**، وكان هذا الأخير على علاقة طيبة حتى مع إخوان مصر، ولعل رغبته في تعيين أحد أعضائها وزيرا له في رسالة بعثها الى **حسن البنا** المرشد العام للجماعة إلا دليل على ذلك.<sup>411</sup> وقد تبنت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن الحل الإسلامي لمشكلات المجتمع، بحيث تضي على الحياة الصبغة الإسلامية في شتى المجالات، مع النظر الى السياسة الداخلية والخارجية بمنظور إسلامي. وقد شهدت الجماعة في هذه الفترة مدا جماهيريا بسبب قدرتها على تأسيس هياكل تنظيمية متصلة بالجماهير من خلال استعمال المساجد وخطب الجمعة وكذا بفعل مواقفها من بعض القضايا التحريرية في العالم العربي وجهادها في فلسطين، ومن أهم أعمال الجماعة في هذه الفترة إقامة الندوات والمحاضرات والاحتفالات والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما ساهمت بشخص مراقبها العام **عبد اللطيف أبو قره** في إنشاء **الكلية العلمية الإسلامية** في عمان والمشاركة كذلك في **رابطة العالم الإسلامي والمؤتمر الإسلامي** لبيت المقدس.<sup>412</sup>

<sup>408</sup> - المرجع نفسه، ص 156.

<sup>409</sup> - تعد فترة الثلاثينات فترة الاتصالات والزيارات التي قام بها بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وأبرزهم سعيد رمضان الذي عمل جاهدا في إنشاء فروع للإخوان المسلمين في بعض الدول العربية، كما حدث في سوريا وفلسطين والأردن... لتفاصيل أكثر أرجع الى : Shmuel\_Bar, The Muslim Brotherhood in Jordan, p05

<sup>409</sup> - Ibid, p07

<sup>410</sup> - سعد الدين السيد صالح ، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة و جذورها التاريخية، القاهرة: دار أحد للنشر والتوزيع، ص ص 321\_322..

<sup>411</sup> - Shmuel\_Bar, The Muslim Brotherhood in Jordan, op.cit.,p 10

ومنذ أواخر عام **1953** ومع تعيين **محمد عبد الرحمن خليفة** مراقبا عاما، خطت الجماعة خطوات كبيرة في عهده ، من خلال إرساء المؤسسات الدعوية والتربوية وتوحيد صفوف العاملين في حقل الدعوة، إذ تم توحيد الفروع المختلفة للإخوان في الضفة الغربية والشرقية لتشكل جماعة واحدة، حيث استمروا في العمل كتنظيم واحد، وقد شارك الإخوان في هذه الفترة في العديد من الاستحقاقات الانتخابية بدءا منذ عام **1956** وإلى يومنا هذا، والتي فازت فيها بأربعة مقاعد برلمانية.<sup>413</sup> كما شاركت الجماعة في الانتخابات البرلمانية لعام **1963** تحصلت فيها على مقعدين، وتمكنت من إنشاء **جمعية المركز الإسلامي** كجمعية خيرية والتي أصبحت لها العديد من الفروع في أنحاء البلاد، وبفضلها استطاعت الجماعة من توسيع شعبيتها وانخراط العديد من الأفراد في عضويتها، وما زاد في تغلغلها الجماهيري هو توسعها نحو مختلف النقابات. وقد شاركت في الانتخابات البرلمانية التكميلية عام 1984 بحصولها على مقعدين آخرين في المجلس النيابي لتصبح ممثلة بأربعة نواب.<sup>414</sup> وقد أكدت جماعة الإخوان المسلمين في كل هذه الاستحقاقات الانتخابية على رفض تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. حيث عارضت **معاهدة كامب ديفيد لعام 1979**، وفي المقابل أكدت على تأييد القضية الفلسطينية ودعم المقاومة .

لكن الاهتمام الكبير بجماعة الإخوان بدأ منذ عام **1989**، اثر فوزها في الانتخابات البرلمانية بحصولها على **22 مقعدا** في المجلس النيابي الحادي عشر، إضافة الى رئاستها للمجلس في ثلاثة دورات متتالية، ونتيجة هذا النجاح تمكنت الجماعة من توسيع نفوذها في المجتمع الأردني عن طريق بناء والمدارس القرآنية وحتى الجامعات والمؤسسات الخيرية... مما أكسبها المزيد من الشعبية والتعاطف الجماهيري.<sup>415</sup>

وبعد إصدار قانون الأحزاب السياسية في الأردن عام **1992** ، أتيح للإخوان فرصة لإنشاء صيغة تنظيمية للعمل السياسي من خلال العمل على تشكيل **حزب جبهة العمل الإسلامي** سنة **1992**. هذا الأخير خاض العديد من الانتخابات ، حيث حصل في انتخابات 1993 على 16 مقعدا من أصل **80** مقعدا بينما حصل في انتخابات **2003** على **17** مقعدا من أصل **110** مقعدا في مجلس النواب.<sup>416</sup>

وعموما تبقى جماعة الإخوان المسلمين في الأردن رقما سياسيا في المعادلة السياسية الأردنية لا يمكن حذفه، من منطلق تصدّرها للعمل الخيري والاجتماعي وكذا السياسي.

412 - أحمد الموصلي: موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 140.

413 - إباد البرغوثي، الإسلام بين السلطة والمعارضة في الأردن، في كتاب غالي شكري (وآخرون)، الإسلام والسياسة، الجزائر: دار موقف للنشر ، 1995، ص 232.

414 - أحمد الموصلي: موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مرجع سابق، ص 141.

415 - Shmuel Bar, The Muslim Brotherhood in Jordon, op. cit, p 01

416 -Nathan Brown, Jordan and Its Islamic Movement: the limits of inclusion, Carnegie Papers: number 74, November 2006,P11.



## المطلب الثالث: مسارات إستراتيجية تعايش النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين وتدابيرها.

يطلق أغلب الدارسين على إستراتيجية النظام السياسي الأردني تجاه الإخوان المسلمين بإستراتيجية التعايش التي تجسدت في العديد من المظاهر، لكن تشهد السنوات الأخيرة حالة من الاضطراب بين الطرفين نتيجة عوامل عديدة، وقد حاولنا تبيان ذلك بالتطرق الى مرحلتين مهمتين تعبران عن مسارات العلاقة بينهما.

**المرحلة الأولى/** و تمتد منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين إلى غاية نهاية الثمانينيات، وتدخل في إطار مرحلة ما قبل التسوية، وقد انتهج فيها النظام إستراتيجية التعايش، اتسمت هذه الفترة بالحضور الشيوعي والناصري والقومي على مسرح الحدث الدولي والإقليمي، مما استدعى أن تقوم علاقة ودية وتعاون بين النظام السياسي والإخوان، وكان اتجاه العلاقة يعتمد على رغبة الطرفين في الحفاظ على وجوده وتعظيم مكتسباته وتعزيز شرعيته.<sup>417</sup>

وقد بدأت إستراتيجية التعايش بين النظام والإخوان مع **الملك عبد الله الأول** "مؤسس المملكة" إذ تعاطف مع الجماعة؛ بدءاً بمنحها الشرعية القانونية كجمعية خيرية والسماح لهم بإنشاء فروع لها في مختلف أنحاء المملكة، سامحاً لها بتوسيع نفوذها وتغلغلها في المجتمع وقد اعتبرت حليف استراتيجي في صراع الملك ضد اليساريين والقوى الشيوعية، وهو ما صرح به **الملك** نفسه قائلاً: "إن الأردن في حاجة إلى جهود الإخوان".<sup>418</sup>

وقد ترسخت تلك العلاقة أكثر في عهد **الملك حسين** من خلال حاجته للإخوان للوقوف بجانبه في فترات الأزمات التي مر بها النظام وخاصة خصومه من قوى القوميين والشيوعيين، فالإخوان يعارضون الطبيعة الإلحادية لتلك القوى التي تتنافى ومقومات الدين الإسلامي، بينما يخشى الملك من زوال نفوذه.

وكان من مظاهر العلاقة التعاونية بين النظام والجماعة هو تمتع الإخوان بوضع متميز بالمقارنة مع القوى السياسية الأخرى، فعند إصدار الملك قراراً بحظر الأحزاب **عام 1957** كانت جماعة الإخوان هي الوحيدة التي لم تخضع لقرار الحظر على أساس أنها جمعية خيرية دعوية، رغم أن برنامجها يحظى بالعديد من القضايا ذات الطبيعة السياسية.<sup>419</sup> كما حصلت الجماعة على مزايا عديدة لتوسيع نشاطهم وفي مختلف المجالات الاجتماعية، الدينية بدءاً من **عام 1950**، حيث منحت فرص عديدة لم تتوفر للفواعل السياسية الأخرى، وتوسّع نشاط الإخوان الكبير كان عن طريق مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الإسلامية غير الحكومية (NGO)، ولعل أهمها **جمعية المركز الإسلامي الخيري** **تأسس عام 1963** وكانت تنشط كجناح خيري للجماعة، وقد توسعت

<sup>417</sup> - عمر عياصرة، النظام الأردني والحركة الإسلامية: اتجاهات العلاقة، متحصل عليه من موقع:

[www.alasr.ws/index-cfm?method.home](http://www.alasr.ws/index-cfm?method.home). 11/07/2007

<sup>418</sup> - Quintan Wiktorowicz - Islamists, the state and cooperation in Jordan, Arab studies quarterly(ASQ), 1999 p2.

<sup>419</sup> - نفين مسعد، عبد العاطي معطي، السياسة الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 41.

نشاطات المركز خلال سنوات السبعينيات لتشمل قطاع التربية بإنشاء مدارس وجامعات عديدة كمدرسة **دار الأرقم ودار الأقصى وجامعة الزرقاء** المعروفة ببرامجها ذات الطابع الديني، وكذا قطاع الصحة بإنشاء مستشفيات للرعاية الصحية، ولعل أضخم مشروع خيري للمركز هو المستشفى الإسلامي في عمان.\*

وقد عمل الإخوان على فرض المبادئ والقيم الأخلاقية داخل هذه المؤسسات التي اعتبرت كوسائل لتقوية نفوذها وكسب التأييد الشعبي لها من خلال دعم النظام لها.<sup>420</sup>

ومن مظاهر التعايش بين النظام والإخوان وصولهم إلى مناصب حساسة في مؤسسات الحكومة والمجالس التشريعية، فقد تم تعيين بعض أعضاء الإخوان في مناصب وزارية **كإسحاق فرحان عین وزيرا للتربية في 1970** ثم كوزير للأوقاف من **1983-1985** كما عين لاحقا كرئيس للجامعة، والشيء نفسه يقال **لعبد اللطيف عربات** الذي عين مدير عام لقسم التربية من **1980-1982** وأمين عام لوزارة التربية من **1982-1985** و**عضو مجلس الأعيان من 1993-1997**.<sup>421</sup>

أما فيما يخص المجالس التشريعية فقد شارك الإخوان المسلمون في العمل السياسي من أوائل الخمسينيات، حيث فاز في انتخابات **1956** النيابية بأربعة ممثلين للإخوان منهم ثلاثة في الضفة الشرقية وواحد في الضفة الغربية، ولم يخلو البرلمان الأردني منذ ذلك الوقت وحتى الآن من ممثلي الجماعة.<sup>422</sup>

والجدير بالذكر أن موقف الإخوان المسلمين من المشاركة السياسية قد أثير منذ الخمسينيات وكانوا يتساءلون **هل المشاركة السياسية حلال أم حرام من الناحية الفقهية؟**

فقد استند موقفهم من المشاركة السياسية من رأي الفقيه الباكستاني **أبو الأعلى المودودي** بأنه لا يوجد مانع في الاشتراك في مجلس النواب وفي الوزارة في دولة لا تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقا كاملا.<sup>423</sup>

ولذلك اقتنع الإخوان بأهمية المشاركة السياسية رغم تشدد بعض الأعضاء داخل الجماعة، بحيث شاركوا في الانتخابات النيابية التكميلية عام **1984** بحصولهم على **ثلاثة** مقاعد من بين **ستة** مقاعد، لكن تغير الوضع سنة **1989** بعد نجاح **22 نائبا** من الإخوان في مجلس النواب، وهكذا أخذت القناعة بالاشتراك في الحكم تزداد في صفوف قيادة الإخوان والدليل على ذلك هو أنه لما عُرض على قيادة الإخوان المشاركة في الحكومة عام **1989** رفضت ذلك بأكثرية صوت واحد فقط، حجتهم في ذلك أن الإصلاح لا يتم إلا بواسطة قنوات المشاركة السياسية، وقد مارسوا نشاطهم

\* - كانت المؤسسات التربوية والصحية خلال السنوات الأولى لتأسيس المملكة تحت رعاية المبشرين المسيحيين ولكن بعد حرب 67 قرر عدد من أعضاء الإخوان إنشاء مؤسسات تابعة لهم في مجال الصحة والتربية.

<sup>420</sup> \_Quintan Wiktorowicz -Islamists, the state and cooperation in Jordan, op. cit, p5.

<sup>421</sup> \_Ibid .p.3

<sup>422</sup> -إياد البرغوثي، الإسلام بين السلطة والمعارضة في الأردن، في كتاب غالي شكري (وآخرون)، الإسلام والسياسة، مرجع سابق، ص 232.

<sup>423</sup> -علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 139.

كجمعية خيرية مجازة من قبل الحكومة بعد حل جميع الأحزاب السياسية في الأردن عام 1957.<sup>424</sup>

وعليه منحت مشاركة الإخوان في مؤسسات الدولة وحضورها القوي في مؤسسات المجتمع المدني فرصة التغلغل في المجتمع واكتساب خبرة سياسية.

وبالتالي فالمظاهر السابقة الذكر تعبر عن إستراتيجية التعايش بين الجماعة والنظام، لكن هذا لا يعني التوافق الكلي بينهما، فالنظام مع ذلك ظل حذرا ومراقبا لتحركاتهم لاسيما بسبب علاقتهم بالإخوان المسلمين في مصر، أدت به في فترات عديدة إلى مراجعة سياسته وقيام أجهزته المخبرانية بمنع الإخوان من الوصول إلى الجماهير وكذا منعهم من التوظيف وإحالة عدد من الإخوان التربويين والمدرسين للتقاعد.<sup>425</sup> هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالإخوان المسلمين انتقدوا سياسات النظام في مناسبات عديدة في قضايا داخلية كالمطالبة بأسلمة المجتمع بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وانتقادهم لسياسة تحرير الاقتصاد، وقضايا خارجية، كدعم الملك لشلل إيران وتقديم السند للعراق خلال حربها ضد إيران وكذا استمرار العلاقات بين الأردن ومصر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد عام 1979. ورغم إرهابات عدم الاتفاق بينهما، إلا أنه لم يتم تجاوز الخطوط الحمراء تصل حد تهديد سلطة النظام وشرعيته، وفي هذا الصدد يقول حلمي أصمر (عضو الإخوان المسلمين والناشر السابق لأسبوعية السبيل): "...نحن شركاء، نحن لسنا راديكاليون، هناك عدم اتفاق ونقاط اختلاف في الآراء، لكننا لم نصل أبدا إلى الصراع."<sup>426</sup>

هذا الموقف المعلن من قبل الإخوان جعلهم محل انتقاد من بعض العناصر المتشددة داخل الجماعة ومن الجماعات الراديكالية الأخرى، حيث اتهموا بسياستهم البراغمية الرامية إلى كسب مناصب سياسية أكثر من اهتمامهم بإقامة المجمع الإسلامي، وهو ما عبر عنه أحد المعارضين لموقف الجماعة قائلا: "إن طبيعتهم وفكرهم براغماتي وأنهم لن يستطيعوا أبدا القيام بتغيير حقيقي في المجتمع الأردني لأنهم تحت سيطرة النظام."<sup>427</sup>

وقد شهدت فترة التسعينيات تغيرا لمسارات إستراتيجية التعايش، حيث عرفت حالة من التذبذب والغموض خاصة بعد عملية الصلح والتسوية مع إسرائيل، وهذا ما سنوضحه في المرحلة الموالية.

**الفترة الثانية/** تمتد منذ بداية التسعينيات الى يومنا هذا، حيث عمل النظام السياسي الأردني على إعادة تعريف علاقته مع جماعة الإخوان، إذ اضطربت العلاقة بينهما، حين اعتبرها النظام مصدرا للتهديد وأنها عبئا على الدولة وعلى مصالحها العليا. وقد تم توصيف هذه الحالة **"بإستراتيجية التعايش المقيد والمضطرب"** وذلك لعوامل عديدة منتهجة في ذلك آليات مختلفة.

<sup>424</sup> - المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

<sup>425</sup> -صالح نصيرات، الحركات الإسلامية والأنظمة العربية: تعايش أم صدام؟، مجلة المجتمع، العدد 1168، 26-09-1995، ص 23

<sup>426</sup> -Quintan Wiktorowicz -Islamists, the state and cooperation in Jordan, op cit, p5.

<sup>427</sup> -Ibid . p12.

حيث كان لنجاح التجربة البرلمانية عام 1989 نقطة تحول حاسمة في إستراتيجية النظام تجاه الإخوان إذ أصبح ينظر إليها بريبة وشك خاصة بعد ظهورها كأكبر قوة سياسية تواجدت على الساحة السياسية وولوجها ميدان التشريع والرقابة والقضايا الوطنية والعامّة، بعد ما كانت في موقع المراقب قبل ذلك، في ظل خلو الساحة السياسية من باقي القوى.<sup>428</sup>

ورغم إعلان النظام الأردني بالعودة إلى الحياة الديمقراطية بفتح باب الحريات والأحزاب السياسية تطبيقاً للدستور الأردني لعام 1952 بظهور مختلف التشكيلات الحزبية بما فيها حزب جبهة العمل الإسلامي\* الجناح السياسي للإخوان المسلمين، إلا أن النظام عمل على تقييدها بإصدار قانون جديد للأحزاب السياسية وهو ما عرف بقانون الصوت الواحد الصادر في أوت 1993\* والذي اعتبره الكثيرون أنه محاولة من طرف النظام لتحجيم العمل الإسلامي من المناورة والحركة إذ حصل فيها الحزب على 16 مقعد من أصل ثمانين.<sup>429</sup>

وقد أدى توقيع النظام السياسي الأردني لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994 إلى توتر العلاقة بين الجانبين (انظر الملحق 06)، فقد نشط الإخوان في حشد مؤيديهم لرفض هذه المعاهدة، لكن البرلمان الأردني صادق عليها بالرغم من رفض ما يقرب من 22 نائباً للاتفاقية. ولما رأى الإخوان المعاهدة أمراً واقعاً نشطوا في التصدي لآثارها حيث عقدوا الندوات وسيروا المظاهرات وأصدروا البيانات التي تندد بعملية التطبيع، وقد كان من نتيجة تلك الحملة تشديد السلطات الأردنية على تحرك الإخوان، فمُنِعوا من تسيير المظاهرات وعقد الندوات كما مَنِعَ عدد من النواب من الخطابة في المساجد، والعمل على عزل عدد من أعضائهم من وزارتي الأوقاف والتربية والتعليم.<sup>430</sup>

لكن هذه الإجراءات وغيرها لم تغير من أسلوب العمل لدى الإخوان لقناعتهم بأهمية العمل السلمي القائم على الأساليب الديمقراطية بدل اللجوء إلى العنف، وفعلًا خاض الإخوان الانتخابات البلدية لعام 1994 واستطاعوا الحصول على رئاسة البلديات في ثلاث مدن رئيسية (أربد، مادبا والكرك)، وهذا على الرغم من تدخلات النظام لعرقلة نشاطهم السياسي.<sup>431</sup>

ولعل ما يوضح أكثر "إستراتيجية التعايش المضطرب" بين الإخوان والنظام هي فترة تولي الملك عبد الله الثاني الحكم منذ 1999 وإلى غاية يومنا هذا، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات جذرية في بعض

<sup>428</sup> -بشار زكي الحصاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية جامعة الجزائر)، 2001، ص 141.

<sup>429</sup> - تأسس الحزب عام 1992، يعتر من أكبر الأحزاب السياسية نفوذاً في الأردن، جاء للتعبير عن عملية توسيع الإطار السياسي والنشاطي لجماعة الإخوان المسلمين، وأمينه العام هو حمزة منصور، ومن أهم مطالب الحزب تطبيق الشريعة الإسلامية، يتكون =الحزب من الهيكل التنظيمي التالي : الهيئة التأسيسية\_ الهيئة العامة\_ المؤتمر العام\_ مجلس الشورى\_ المكتب التنفيذي، لتفاصيل أكثر ارجع الى كتاب مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص 11\_12.

<sup>430</sup> - قانون الصوت الواحد هو قانون قائم على أساس أن لكل ناخب صوتاً واحداً ينتخب من خلاله أحد المرشحين في دائرته بدلاً من تعدد الأصوات للناخب بعدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية

<sup>431</sup> -بشار زكي الحصاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص 144.

<sup>430</sup> - صالح نصيرات، الحركات الإسلامية والأنظمة العربية: تعايش أم صدام، مرجع سابق، ص 46.

<sup>431</sup> - المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

مسارات العلاقة ومحدداتها بين الطرفين، وخاصة الموقف من القضية الفلسطينية وحماس . فالإخوان بحكم ارتباطهم التنظيمي والسياسي مع حماس أصبحوا في خندق مضاد للتوجيه الرسمي في مساندة السلطة الفلسطينية التي تحكمها حركة فتح، وبالتالي فعلاقة الإخوان مع حماس أصبحت جزءاً من تغيير معادلات العلاقة بين الإخوان ومؤسسة الحكم، حيث قام النظام بإبعاد قادة حماس من الأردن عام 1999 بدعوى تحالفها مع **النظامين السوري والإيراني** لنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار في المنطقة.<sup>432</sup>

وشهدت السنوات الأخيرة (2003-2008) تبايناً واسعاً في المواقف بين سياسات الحكومة الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين إزاء القضايا الوطنية والإقليمية خصوصاً فيما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل والاحتلال الأمريكي للعراق ونجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 ، حيث صرح رئيس حزب جبهة العمل الإسلامي اثر هذا الفوز الكبير لحركة المقاومة الإسلامية حماس قائلاً: " أن الإسلاميين في الأردن باتوا جاهزين للحصول على السلطة في الأردن، فهم بمقدورهم الحصول على ما يتراوح بين 40 إلى 50 بالمئة في أية انتخابات حرة ونزيهة قد يتم إجراؤها".<sup>433</sup>

وقد شكل هذا التصريح ناقوس خطر بالنسبة للحكومة، وهنا بدأ الخناق يشتد على جماعة الإخوان المسلمين التي أصبح ينظر إليها على أنها خطراً يجب مواجهته، من خلال اعتمادها على آليات متعددة لعرقلة نشاطها دينياً؛ بواسطة التحالف مع المؤسسة الدينية الرسمية والحركات السلفية التقليدية، **قانونياً؛** بإصدار مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى عزل الحركة عن الجماهير كمشروع النقابات النقابية المهنية، **وإعلامياً؛** من خلال توظيف بعض المنشقين عن الجماعة لتشويه صورة الإخوان لدى الرأي العام من خلال وسائل الإعلام.<sup>434</sup>

وقد وصل التوتر بين الطرفين إلى أوجه خصوصاً بعد قرار الحكومة الأردنية بإغلاق جمعية المركز الإسلامي في **جويلية 2006**، الذي يعتبر بمثابة الجناح الخيري لجماعة الإخوان المسلمين وهذا بتهمة المعاملات المالية المشبوهة، كما عمل النظام على منع الإخوان من إلقاء الخطب في المساجد وتعديل فحواها وإغلاق بعض الصحف ذات الصلة بالجماعة<sup>435</sup>، وهو ما جعل المراقب الحالي العام للجماعة **همام سعيد** يصرح قائلاً: " على من يتعامل معنا أن يستوعبنا كما نحن ونحن لم نغيّر مواقفنا والتغيير ليس في شعاراتنا، التغيير فيمن حولنا وسنبقى نقول **الجهاد في سبيل الله أسمى أمانينا**".<sup>436</sup>

أما فيما يتعلق بالجهود الأمريكية في دعم الإسلام السياسي تشير دراسة الباحثة الأمريكية **منى يعقوبيان** بعنوان " **دمج الإسلاميين تعزيز الديمقراطية: تقييم أولي** " الى أن ثمة صعوبات كثيرة واجهت كلا من

<sup>432</sup> - سميح المعاينة، الدولة والإخوان: قراءة تحليلية (1999-2008) متحصل عليه من [www.ammonnews.net/print\\_aspc?Articleno=2085](http://www.ammonnews.net/print_aspc?Articleno=2085). 17-09- 2008.

<sup>433</sup> - وليد ضياء الدين، دعم أمريكي لجناح إسلامي ضد متشدديه، مرجع سابق.

<sup>434</sup> - عمر عياصرة، النظام الأردني والحركة الإسلامية: اتجاهات العلاقة، مرجع سابق.

<sup>435</sup> -Nathan Brown, Jordan and Its Islamic Movement: the limits of inclusion, op.cit. p6

<sup>436</sup> - شاكر النابلسي، النهضة والسقوط في الحركات الإسلامية الأردنية، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 56.

المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي في التواصل مع جماعة الإخوان المسلمين التي توجّه انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وترفض مشاركتها في أية فعاليات سياسية قد تنظمها مؤسسات الدعم الأمريكية وذلك على العكس مع حزب الوسط الإسلامي الذي استفاد كثيرا من الجهود التي تقوم بها هذه المؤسسات في مجال تنمية الوعي السياسي وتدريب أعضاء الحزب على الممارسة الديمقراطية،<sup>437</sup> لذلك فالتعايش بين الجماعة لم يكن بتشجيع من الإدارة الأمريكية بقدر ما فرضته العلاقة التاريخية بين الطرفين.

وعليه نخلص من خلال ما سبق أنه رغم تلك الآليات الممارسة ضد الجماعة، إلا أن العلاقة مع النظام تبقى علاقة وطيدة، على أساس الطابع التسامحي للطرفين؛ فالنظام يريد تقديم نموذجا ناجحا لإستراتيجية التعايش السياسي مع الإسلاميين، والإسلاميون يريدون الحفاظ على النظام القائم من أجل ضمان الاستقرار السياسي للبلاد وتأكيد استمراريتهم داخل دواليب الحكم.

## **المطلب الرابع: مبررات التعايش بين النظام وحركة الإخوان.**

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أهم الفواعل السياسية على الساحة السياسية الأردنية، وقد ظلت العلاقة بين الهاشميين والإخوان علاقة إستراتيجية وليست تكتيكية طيلة العقود الماضية وتوصف هذه العلاقة بالميزة إذ شهدت تعايش بين الطرفين وذلك لمبررات عديدة نذكر منها: -مساندة الإخوان للنظام في فترات الأزمات التي مر بها خاصة الانقلاب العسكري في عام 1957 الذي خطط له بعض الناصرين والقوميين بالتعاون مع رئيس الحكومة الناصري "سليمان النابلسي"، حيث التقت مصالح الإخوان المسلمين مع نظام الحكم في مواجهة الخصوم، وفي هذا الصدد قال النائب الإخواني السابق في البرلمان الأردني **علي أبو السكر** : "من الطبيعي أن الإخوان في السابق تحالفوا مع الأنظمة التي كانت تنتمي للمعسكر الغربي ضد المعسكر الشرقي، لأن المعسكر الشرقي الشيوعي وحلفاءه في العالم العربي كانوا هم أعداءنا".<sup>438</sup>

ومنه فالنظام كرس العلاقة مع الإخوان على طريقة عدو عدوي صديقي. وقد انحاز الإخوان أيضا إلى صف النظام الأردني في مواجهة مع الفصائل الفلسطينية المسلحة، وما يعرف بحوادث (أيلول الأسود عام 1970) بين النظام الأردني والفدائيين الفلسطينيين، وقد اتخذ الإخوان موقفا مدعما للملك مع تأكيدهم على وجوب حقن دماء المسلمين وإخماد الفتنة في مهددها.<sup>439</sup>

الطابع الإعتدالي للإخوان المسلمين، إذ لم تقف الحركة الإسلامية موقف قوى التفرقة الذي يتهدد النظام بالخطر، فهي لم تؤسس أي منظمة سرية

437 - وليد ضياء الدين، دعم أمريكي لجناح إصلاحي ضد متشدديه، مرجع سابق.  
438 -شاكر النابلسي، النهضة والسقوط في الحركات الإسلامية الأردنية، مجلة الديمقراطية، العدد 29، جانفي 2008، ص 54.

439 -نيفين مسعد، عبد العاطي معطي أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، مرجع سابق، ص 41.

أو جناحاً عسكرياً، إذ لم تكن لهم حاجة إلى ذلك نتيجة العلاقة الودية التي تجمعهم بالنظام.<sup>440</sup>

فباعتبارها حركة إصلاحية معتدلة لم تعمل على تهديد النظام القائم بالخطر، وقد عرفت بجدول أعمالها ذو الطابع غير العنفي، فهي تقترح الإصلاح داخل مؤسسات النظام، وتتبنى المرحلية في التغيير والتدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية وفي هذا الصدد يصف مراقب الجماعة عبد المجيد الذنيبات مقاربة الحركة في التغيير: "مقاربتنا قائمة على التربية التي تبدأ مع الفرد ثم تنتقل إلى العائلة لتصل فيما بعد إلى تكوين الحكومة الإسلامية، التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، مهمتها ليست خلع النظام بتجريد من قوته ونفوذه، بغض النظر عن رضا الشعب عنه أم لا، نحن نبحث عن تكوين حركة قوية بعضوية ذات ثقة تقبل هذه التعليمات وهذا النظام، أما عن الحكومة الإسلامية فتأتي لاحقاً".<sup>441</sup>

- عملت جماعة الإخوان المسلمين على مواجهة الجماعات الإسلامية الراديكالية واعترضت على إيديولوجيتها العنيفة كحزب التحرير الإسلامي\* واعتبارها قوى غير شرعية لكونها تسبب العنف في المملكة ولأن هذه الحركات تعمل على تقليص مكانة الإخوان في المجتمع لذلك عملت الجماعة على منع مثل هذه الحركات على تهديد شرعيتها وشرعية النظام السياسي في الأردن، خاصة خلال سنوات الستينيات والسبعينيات بمحاولتها تغيير النظام والثورة عليه.<sup>442</sup>

ولهذا اعتبرت جماعة الإخوان كوسيلة لامتنعاص الحركات العنيفة، مما عزز مكانتها في المملكة الهاشمية خاصة أنه لم يثبت أنها تعمل في الخفاء أو قامت بنشاطات سرية لذبذبة الاستقرار في المملكة.

- مواقف الإخوان المرنة تجاه قضايا التعددية السياسية والمواطنة وحقوق المرأة، وهذا ما ورد جلياً في برنامج الإخوان المسلمين الذي يصفه الكثير من الملاحظين بأنه برنامج تقدمي وحدثي يصلح لأن يكون برنامجاً لأكثر وأشهر الأحزاب الليبرالية والعلمانية في الأردن، وفي كل ما يطلبه المواطن من حقوق.<sup>443</sup>

وفي الحديث عن موقفهم من الديمقراطية يقدم إسحاق فرحان أحد أعضاء الإخوان المسلمين في كتابه: "الإسلاميون في الأردن والديمقراطية" خلاصة تجربة الحركة الإسلامية مع الديمقراطية في المبادئ التالية:

- عدم الحساسية من استخدام مصطلح الديمقراطية في أدبياتنا السياسية المعاصرة ما دما نعني به جوهر الشورى.

<sup>440</sup> - غودرون كريمر، الدمج لأنصار الاندماج: دراسة مقارنة لمصر والأردن وتونس، في كتاب: ديمقراطية من دون ديمقراطيين. مرجع سابق، ص 277.

<sup>441</sup> - Quintan Wiktorowicz, -Islamists, the state and cooperation in Jordan-, op.cit. p1  
- حزب التحرير الإسلامي : انشأ في القدس وقاده فترة طويلة الشيخ تقي الدين النبهاني الفلسطيني الأصل، انتشر هذا الحزب في الأردن بعد وحدة الضفتين الشرقية والغربية عام 1950، وكان الازن هو القاعدة الرئيسية لهذا الحزب حتى عام 1967، عندما زج بقيادته في السجون، فتبنى الخطاب السياسي الديني السلفي الذي انتشر في العديد من دول العربية والإسلامية لتفاصيل أكثر ارجع الى شاكر النابلسي، النهضة والسقوط في الحركات الإسلامية الأردنية، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 56.

<sup>442</sup> . Quintan Wiktorowicz, -Islamists, the state and cooperation in Jordan-, op.cit. p11  
<sup>443</sup> - شاكر النابلسي، النهضة والسقوط في الحركات الإسلامية الأردنية، مرجع سابق، ص 53.

- الحرص على ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية في الأردن والتعاون مع جميع المواطنين وحققهم في المشاركة السياسية.

- إقرار مبدأ حق المشاركة في السلطة التنفيذية أو المعارضة السياسية البناءة، حسب المصلحة العامة ووفق مقتضيات السياسة الشرعية فلا نعرف بالمؤدبين لسياسة الحكومة دوماً، ولا بالمعارضين دائماً، بل يعتمد ذلك على المصلحة العامة والسياسة الحكومية والمواقف السياسية من القضايا الأساسية.

- المشاركة الفعالة في الانتخابات النيابية تعزيزاً للرمز الأساسي للديمقراطية، وهو انتخاب الشعب لممثليه في المجلس النيابي رغم بعض الممارسة غير الديمقراطية من قبل السلطة التنفيذية.<sup>444</sup>

نفهم من ذلك أن إخوان الأردن لا يجدون حرجاً في استخدام مصطلح الديمقراطية، وهم بالتالي يدعون إلى ترسيخ مسيرة الشورى والديمقراطية عبر المزج لمفهوم الشورى الإسلامية بالديمقراطية الغربية أو ما يسمى " **بالشورقراطية** " حسب مصطلح الرئيس السابق لحركة مجتمع السلم في الجزائر **محفوظ نحناح**.

أما موقف جماعة الإخوان المسلمين من المرأة والأقليات فقد عمدت على تطمين غير المسلمين (المسيحيين، الشركس) على حقوقهم في المواطنة الكاملة وتطمين المرأة على حريتها في إبداء الرأي وحققها في المشاركة في بناء مجتمعها.

وفي إطار التأكيد على التزام الإخوان برعاية التعددية وإقرار الحق في الاختلاف، ورد على لسان أحد قادتهم وهو **علي حوامدة**: " **أنه ليس وارداً في حال تولى جماعته مقاليد الحكم، أن تمارس الحظر على نشاط أي من التيارات الفكرية والسياسة بما في ذلك**

**الحزب الشيوعي نفسه....**"<sup>445</sup>

- مراعاة الجماعة للوضع الذي تعيشه المملكة: حيث أن النظام يعي جيداً أن جماعة الإخوان تدرك وضع الدولة وضعف إمكانياتها واعتمادها على الدعم الاقتصادي الخارجي، ولذلك تجنبت إحراج النظام فيما لا طاقة له به، فالأردن كيان صغير نشأ في ظل تجزئة الوطن العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ولا يتمتع ببنية اقتصادية وسياسية قوية على غرار بعض من الدول العربية.<sup>446</sup>

أبدت جماعة الإخوان المسلمين تغيراً كبيراً في خطابها السياسي وبرامجها وحتى قيادتها إلى درجة أنها عملت على مراجعة كثير من المسائل والمواقف التي استقر عليها العمل عقوداً من الزمن، حيث انتخبت قيادة جديدة لها مختلفة عن القيادة السابقة في الأعمار والخلفيات والتوجهات، وغير المراقب العام للجماعة **محمد عبد الرحمان خليفة** الذي ظل في منصبه أكثر من أربعة عقود من الزمن. إضافة إلى تبنيها سياسة الانفتاح الديمقراطي والمتمثل في المشاركة في التنسيق مع كل القوى الفاعلة

<sup>444</sup> - إبراهيم غرابية: الحركة الإسلامية والديمقراطية، رؤية إسلامية وغربية، متحصل عليه من الموقع: [www.Aljazeera.net/article/12/10/2008/](http://www.Aljazeera.net/article/12/10/2008/)

<sup>445</sup> - نفين عبد المنعم مسعد، جدلية الاستبعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن) في كتاب مجدي حماد (وآخرون) و، الحركات الإسلامية والديمقراطية، مرجع سابق، ص 263.

<sup>446</sup> - عبد الله العكايلة: تجربة الحركة الإسلامية في الأردن في كتاب عزام التميمي، مشاركة الإسلاميين في الحكم، مرجع سابق، ص 103.



في المجتمع وكذا التحالف مع قيادات وشخصيات سياسية (قومية\_ يسارية ووسطية وشخصيات ليبرالية وغيرها ...)، خاصة من طرف الجيل الجديد الذي لعب دورا هاما في انتهاج هذه السياسة الانفتاحية، وهو الأمر الملاحظ في أسلوب ومنهج عمل الاتحادات الطلابية في الجامعات الأردنية التي يقودها شباب الإخوان.<sup>447</sup>

ولعل ما يبرر إستراتيجية التعايش الفعلي للنظام بالدرجة مع الإخوان المسلمين وقبولهم كفاعل أساسي في معادلة النظام السياسي الأردني، هو حيابة الجماعة على الاعتماد القانوني الذي يعتبر المفتاح الأول لتعامل النظام معها، وهذا عكس **حزب التحرير الإسلامي** الذي لم يمنح له حق الاعتماد نظرا للطابع العنفي المميز له، في مقابل إعتدالية الإخوان وإيمانهم بالتغير السلمي، ولذلك منحت الحكومة للجماعة حق تكوين حزب سياسي ممثلا في **جبهة العمل الإسلامي** الذي يحتل موقعا مهما في الساحة السياسية الأردنية، وما يؤكد المكانة التي يحضى بها هذا الحزب سواء بالنسبة للنظام أو الأحزاب هو تصريح أحد المراقبين للشأن الأردني من غير أصحاب التوجهات الإسلامية بقوله: " **إن حزب جبهة العمل الإسلامي هو الحزب السياسي الوحيد الذي يشكل نواة لبناء حياة حزبية ديمقراطية (...)** إن تجربته جديرة بالدراسة من قبل الأحزاب الوطنية الأخرى، إذا أردنا تغيير تركيبة البرلمان المقبل من تركيبة عشائرية الى تركيبة سياسية يكون للتوجه السياسي وللحزب تأثير وتوجيه واضح فيها".<sup>448</sup>

اتتماء النظام الأردني إلى البيت الهاشمي، الأمر الذي يصعب معه الممارسة الوحشية والمجابهة المسلحة التي عرفتتها الحركة الإسلامية في أقطار أخرى.<sup>449</sup>

فجميع هذه المبررات شكلت دافعا أساسيا وأعطت الحجة الكافية للنخب الحاكمة في المملكة الأردنية الهاشمية لرسم إستراتيجية تعايشية مع الإخوان المسلمين، كما تقدم نموذجا متميزا للتعايش بين نظام الحكم وقوى المعارضة السياسية المتمثلة خاصة في جماعة الإخوان المسلمين.

<sup>447</sup> - خالد سليمان، الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي، المستقبل العربي، العدد 296، أكتوبر 2003، ص 80

<sup>448</sup> - خالد سليمان، الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي، المستقبل العربي، مرجع سابق، 81

<sup>449</sup> - عبد الله العكايلة، تجربة الحركة الإسلامية في الأردن، مرجع سابق، ص 103

## استنتاجات الفصل

- بعد معالجتنا لواقع إستراتيجيتي الإقصاء والتعايش في النظامين المصري والأردني كحالتنا الدراسة توصلنا الى الاستنتاجات الآتية:
- 1- إن توصيف نظام الحكم الحالي في مصر ليس بالأمر السهل، ولعل سبب ذلك يعود في تقديرنا، إلى وجود مفارقة واضحة بين ظاهر النظام وباطنه، فالدستور يقول شيئاً بينما الواقع يقول شيئاً آخر، فرغم إقرار التعددية الحزبية دستورياً إلا أن عملياً توجد العديد من القيود المفروضة عليها خاصة إذا تعلق الأمر بالقوى الإسلامية كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين، وتحت ذرائع مختلفة سواء تعلق الأمر بعدم حسم الإخوان لمسألة الهوية؛ هل هي جماعة دعوية أم جماعة سياسية، أو بذريعة الحفاظ على الوحدة الوطنية من المشاكل الطائفية.
  - 2- رغم أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر تعتبر المصدر الأول الذي انحدرت منه أغلب الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي\_ والتي حصلت بعضها على حق الوجود القانوني وأصبحت تنشط وتمارس نشاطها السياسي بحرية\_ طبعاً في إطار ما تسمح به قوانين الدول\_، إلا أنها مازالت حركة محظورة انطلاقاً من إستراتيجيتي الرئيسين السادات ومبارك في التعامل مع الإخوان، حيث اتخذت أشكالاً ومظاهر مختلفة **كالتعاون** الذي بررته دواعي المصلحة في عهد السادات، أو **تهدئة الأزمات** في عهد مبارك بإعطاء الإخوان قدراً من حرية التعبير والمشاركة في العمل السياسي، لكن دون السماح لهم بتشكيل حزب سياسي يعبر عن قناعاتهم، بل وأكثر من ذلك تم تسخير مجموعة من الآليات القانونية والإعلامية و خاصة الأمنية من أجل تكريس الإستراتيجية الإقصائية.
  - 3- رغم الأزمات السياسية التي شهدتها المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الأردني كحالات الحل المختلفة والتي وصلت ذروتها في عهد الملك حسين الى **13 حالة**، إلا أن البرلمان الأردني يعرف ديناميكية سياسية، خاصة نتيجة الإصلاحات التي تزامنت مع انتخابات **1989** البرلمانية، وإقرار النخب الحاكمة لمبدأ التعددية الحزبية وفقاً لقانون الأحزاب **1992** الذي منح لمختلف التشكيلات السياسية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين الحق بتكوين أحزاب سياسية .
  - 4- تأسست إستراتيجية تعايش النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين على علاقة ودية ترجع بجذورها التاريخية الى مؤسس المملكة الهاشمية **الملك عبد الله**، حيث رسمت مشهداً توافيقاً للطرفين؛ فالنظام وظف الإخوان لضرب خصومه اليساريين بينما الإخوان استغلوا هذه العلاقة في تغلغلهم في المجتمع، مما مكّثهم من زيادة شعبيتهم خاصة في الاستحقاقات الانتخابية، التي فازوا في الكثير منها وحصلوا على ضوءها العديد من المناصب التمثيلية. لكن لا يعني ذلك التوافق الكلي بينهما خاصة

في فترة **الملك عبد الله الثاني** التي تميزت بحالة من التوتر والتصادم مع جماعة الإخوان لم تصل الى حد المواجهة الدموية\_ كما عرفها النظام السياسي المصري\_ سميت "**إستراتيجية التعايش المضطرب**"، بحيث لم تتجاوز الخطوط الحمراء التي تربط تلك العلاقة التاريخية.



## خاتمة

بعد دراستنا لموضوع استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية بالتركيز على حالتى النظام المصري والأردني وإستراتيجيتهما في التعامل مع جماعتي الإخوان المسلمين، توصلنا الى مجموعة النتائج كالآتي:

**1\_** أن النظم السياسية العربية على اختلاف توجهاتها، تحدد العديد من الاستراتيجيات في تعاملها مع الحركات الإسلامية عموما وجماعة الإخوان المسلمين خصوصا، إلا أنها تعطي اهتماما بالغاً لإستراتيجيتين أساسيتين هما **إستراتيجيتي الإقصاء والتعايش**، وبعد النموذجي المصري والأردني من أبرز النماذج التي توضح ذلك.

**2\_** أثبت الواقع الممارساتي للنظم السياسية العربية، أن اعتماد هذه الأخيرة على الآليات الردعية بمختلف أشكالها ضد قوى المعارضة السياسية عموما والحركات الإسلامية خصوصا، أفضى الى حالة من اللاإستقرار السياسي بل أكثر من ذلك الى مواجهات دموية بينها وبين تلك الحركات، أو ما اصطلح على تسميته **"بالدائرة الجهنمية"** على حد تعبير **الباحث قبي آدم**، والهدف من ذلك هو تكريس إستراتيجيتها الإقصائية، والتي يمكن أن تتحكم فيها المتغيرات التالية:

- **متغير النخب السياسية:** حيث عملت هذه النخب على تحجيم دور الحركات الإسلامية السياسي وكذا نشاطها الاجتماعي، ودليل ذلك عمليات الاعتقال والمحاكمة ومختلف المتابعات القضائية التي استهدفت قيادات وزعماء تلك الحركات، على أساس أنها تشكل تهديدا رئيسيا للنظم السياسية العربية، خاصة مع بداية الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، وهو الأمر الذي أكد عليه الدكتور **عبد النور بن عنتر** بوصف تلك النخب العربية **"بالنخب السلطوية"** التي ترفض كل شكل من أشكال الانفتاح الديمقراطي، حتى وان قبلته فهو في شكله المقيد للحريات أو كما يسميها البعض **"ديمقراطية الواجهة"** القائمة على تعددية حزبية وإجراء انتخابات تنافسية، لكن دون ممارسة فعلية تضع حد لهيمنة النخب السياسية الحاكمة، والهدف من ذلك هو تجديد شرعية الأنظمة القائمة التي تراجعت مصداقيتها جراء تبنيتها شعارات جوفاء بدون مضامين عملية.

إن من أبرز جوانب القصور في التكوين السياسي للنخب العربية هو غياب معنى الإجماع واستفحال ظاهرة رفض وجود الآخر بسبب آرائه المخالفة، مما أدى الى تقزيم المعارضة السياسية وإقصائها أمام تصلب النخب الحاكمة التي وصلت الى الحكم في العديد من الدول العربية عن طريق الانقلابات العسكرية وعملت على تأسيس نظم عسكرية أو نظم الحزب الواحد، كما تبنت إيديولوجيات وسياسات اقتصادية واجتماعية وإدارية وأمنية كان من شأنها فرض هيمنة الدولة على السياسة والاقتصاد والمجتمع، مما انعكس سلبا على أي محاولة جادة للتحول الديمقراطي، ولعل ما زاد تسلطية تلك النخب هو إخفاق مشروع الدولة الوطنية، حيث دخلت أغلب النظم السياسية العربية في حالة **"إفلاس سياسي"** على حد تعبير المفكر **برهان غليون**، نظرا لتآكل المرجعيات التقليدية التي كانت تضفي على تلك الأنظمة مشروعيتها لصالح التيارات الإسلامية.

وبالنظر لتلك الخصائص السلبية التي تتميز بها النظم السياسية العربية، فإن وصف عالم السياسة **روبرت دال** بالنظم المهيمنة (Hegemony) يسقط عليها.

- **متغير الحركات الإسلامية العنيفة:** حيث كان للخطاب العنفي الذي تبنته دورا كبيرا إن لم نقل سببا مباشرا في إقصائها من الساحة السياسية، إذ تستخدم القوة وتمارس العنف للإطاحة بالنظم السياسية القائمة، انطلاقا من المبدأ التكفيري أو "جاهلية المجتمع" بمفهوم سيد قطب، أو النهج الاستبعادي الذي لا يساوم مع أي نظام أو المجتمعات الجاهلية، والبدل لديهم هو التحول الشامل والأسلمة الكاملة لكل أوجه الحياة، والرفض المطلق لمختلف مظاهر الحياة العلمانية وكذا رفض كل مفاهيم التعددية والديمقراطية التي حسب تصورهم طروحات غريبة بعيدة كل البعد عن المضامين التي جاء بها الدين الإسلامي.

لذلك توظف جماعات العنف المعروفة بالحركات الإسلامية الجهادية ومن أبرزها **الجماعة الإسلامية وجمعة الجهاد الإسلامي في مصر والطلائع المقاتلة في سوريا، والجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ في الجزائر..** شتى الوسائل العنيفة من أجل تحقيق هدفها المتمثل في إقامة الدولة الإسلامية بإعلان الجهاد ضد الأنظمة السياسية الحاكمة متبعة في ذلك إستراتيجية هجومية قائمة على التصادم مع السلطة، وهو ما تجلّى في طبيعة العمليات التي قامت بها على نطاق جغرافي واسع وشملت دائرة واسعة من الأهداف. وعلى الرغم من حالات الارتباك التي عانت منها الأجهزة الأمنية لمختلف الدول العربية جراء التهديدات التي فرضتها عليها الجماعات العنيفة، وكادت في العديد من المرات زعزعة استقرار البلاد - على غرار تهديدات الجماعات المسلحة في الجزائر في منتصف التسعينيات التي حولت تقويض أركان الدولة أو كما أطلق عليها الباحث **رياض الصيداوي** بـ "**عسكرة المجتمع الجزائري**" -، إلا أنها استطاعت في الكثير من المرات السيطرة على هذه الجماعات وتفكيك شبكاتها وقتل واعتقال معظم زعمائها، وطبعا ذلك بفضل جهازها المخبراتي وآلياتها الأمنية المختلفة، وكل ذلك سمح للنظم السياسية العربية من هندست وتنفيذ إستراتيجيتها الإقصائية تجاه الحركات الإسلامية العنيفة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق:

**هو لماذا طالت إستراتيجية الإقصاء حتى الحركات الإسلامية المعتدلة التي تؤمن بمبدأ المشاركة السياسية وتنتهج مرحلة التغيير وتدرج العمل الإسلامي؟**

إن النظم السياسية العربية تخشى التيار المعتدل أكثر من خشيتها للتيار العنفي في الحركات الإسلامية، من منطلق أن هذا الأخير يقدم مبرر شرعيا ومنطقيا لإقصائه نتيجة اعتماده العنف في التغيير كما أنه لا يلقى دعما ومساندة من الجماهير بل يرفضه الكثير، وهذا عكس التيار المعتدل الذي يحظى بشعبية معتبرة خاصة بعد فشل مشروع الدولة القومية من جهة، وكذا هشاشة وضعف الأحزاب السياسية الأخرى وعدم مقدرتها على تأطير الجماهير الناقمة على حالة الاحتقان السياسي التي شهدتها معظم الدول العربية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ولعل ما يؤكد ذلك هو فوز هذا التيار في مختلف الاستحقاقات الانتخابية وخاصة البرلمانية منه،

حيث كان لفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر بالانتخابات التشريعية عام 1990 أو "التحدي الإسلامي" بمفهوم الباحث الأمريكي مايكل ويليس، أثرا بالغاً ليس على النظام السياسي الجزائري فحسب بل على أغلب النظم السياسية العربية ومنها النظام السياسي التونسي الذي اعتمد الوسائل القمعية في إقصاء حزب النهضة وهذا رغم المراجعات الفكرية التي تبناها زعيمها راشد الغنوشي بانتهاج الخيار السلمي في ممارسة الفعل الديمقراطي ونبذ كل أشكال العنف والتطرف.

وعليه فالريبة والحذر من الحركات الإسلامية المعتدلة بالنسبة للنظم السياسية العربية مرده خوف نخبتها الحاكمة من مكانتها في أعلى هرم السلطة، ومن زوال إيديولوجيتها العلمانية المتبعة في العديد من الدول، حيث أكدت العديد من الدراسات أن البديل الحقيقي عن النظم القائمة هي الحركات الإسلامية المعتدلة، وهذا إذا ما تم تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة؛ فالفوز سيكون فيها حليف تلك الحركات، لعل هذا ما يمكن تسميته "بالمأزق السياسي" للنظم الحاكمة؛ فإن هي سمحت بتوسيع الهامش الديمقراطي، سيؤدي ذلك إلى تعزيز دور الحركات الإسلامية المعتدلة التي تقف من هذه النظم موقف المعارضة السياسية، وإن اتجهت إلى تضيق هذا الهامش فإن ذلك سيسهم في زيادة حدة الاحتقان السياسي والاجتماعي، وبروز قوى التطرف والعنف، وهو ما يعتبر من بين العوامل التي تفسر المسار الديمقراطي العربي "بخطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء".

- المتغير الخارجي: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 خاصة ، تضاعف خوف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة من الحركات الإسلامية على اختلاف تياراتها وتباين تشكيلاتها أو كما يطلق عليه "بالاسلاموفوبيا" ، حيث عملت على تحريض النظم السياسية العربية على تقييد تلك الحركات وفرض الكثير من القيود على نشاطاتها حتى وإن استدعى الأمر تزوير نتائج الانتخابات أو حتى التدخل العسكري أو وقف المسار الانتخابي كما حدث ذلك في الجزائر، كما عملت الإدارة الأمريكية والعديد من الدول الغربية على ممارسة مختلف أشكال الضغط على النظم العربية عن طريق المنظمات الدولية التي صارت أداة طبيعية بيدها ( صندوق النقد الدولي \_ البنك العالمي \_ منظمة التجارة العالمية ... )؛ فالديون وقطع المساعدات، والإدراج ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب والمنتهكة للديمقراطية وحقوق الإنسان كأهم أوراق الضغط التي تمارسها أمريكا على الدول العربية والإسلامية لدفعها إلى محاربة "الأصولية الإسلامية" في بلدانها، وهذا على أساس أن نجاح الإسلاميين في مختلف الدول العربية والإسلامية من شأنه أن يقطع أي صلة بالغرب ويهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وما نجاح الثورة الإسلامية في إيران إلا دليل على ذلك.

وبالتالي فالإستراتيجية الإقصائية تهندس معالمها تسلطية وديكتاتورية النظم السياسية العربية، وتغذي آلياتها الرّدية راديكالية الحركات الإسلامية، وكذا تحريضية التدخلات الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

**3- إن انفتاح النظم السياسية العربية على قوى المعارضة السياسية خاصة الإسلامية منها، ترجم بإقرار تعدد الأحزاب والتنظيمات والجمعيات والقوى السياسية وتأمين حقها في الوجود المشروع والمشاركة في الفعل السياسي عبر مختلف القنوات الشرعية، استنادا الى أسس وقواعد دستورية وقانونية، فضلا عن الالتزام بأسس ومعايير التنافس السلمي على السلطة، وكذا احترام تلك القوى بما فيها الحركات الإسلامية لقواعد اللعبة الديمقراطية، يساهم في تكريس إستراتيجية التعايش بين الطرفين.** فالملاحظ للمشهد السياسي النظم السياسية العربية يرى العديد من المؤشرات الإيجابية حول التحول الديمقراطي، والتي ما إن تم دعمها وتعزيزها فمن شأنها أن تؤثر إيجابا على هيكلية تلك النظم وجودتها السياسية، ومن أبرز هذه المؤشرات:

ـ إصلاح مؤسسات وهياكل النظم السياسية العربية: حيث شهدت الكثير من الدول موجة من الإصلاحات السياسية، والتي مست مختلف البنى التحتية للبناء الديمقراطي، على غرار **الإصلاح التشريعي**؛ القائم أساسا على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من منطلق أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي، الشيء الذي يتطلب شفافية دائمة واختيار القيادات والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون. ويمثل **البرلمان الكويتي** نموذج بارز في قطع أشواط إيجابية في تلك الإصلاحات. و **الإصلاح الدستوري**؛ باعتبار أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن يتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تواكب مواد الدستور المتغيرات والتطورات الحاصلة، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة إصلاح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتناقض مع متطلبات الديمقراطية أو حتى إقرار دساتير جديدة كما حدث مع النظام السياسي السوداني ، ولعل سعي بعض الدول العربية الى إجراء تعديلات دستورية يعتبر مؤشر إيجابي على رغبتها في التحديث السياسي بما يتماشى ومتطلبات العصر، طبعاً بغض النظر عن الأهداف الخفية لتلك التعديلات، ولعل التعديلات الأخيرة التي أقرتها الجزائر 2008 يمكن أن تدخل في هذا السياق؛ كترقية حقوق الإنسان و التمكين السياسي للمرأة، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بالتاريخ الوطني والعمل على غرسه في ذاكرة الأجيال لحمايتها من الاستلاب الحضاري.

كما يؤكد **المفكر العربي برهان غليون** أن النظم السياسية العربية جميعها على مستوى واحد من التقدم على طريق الديمقراطية، فمنها من قطع أشواطاً معتبرة في انتهاج الديمقراطية كالجزائر، ومنها من تشتغل على الديمقراطية بقيود متباينة كمصر وتونس، وبعضها الآخر مازالت تنظر للديمقراطية كخطوة ممكنة تحتاج فقط الى إجراءات وقائية حتى لا تتحول الى وسيلة تنقل من خلالها السلطة الى فرقاء آخرين مثل حالة **دول الخليج**. وعليه يرى نفس المفكر أن بأن مسيرة التعددية في النظم السياسية العربية ليست غائبة ولا مهددة، وإنما هي بطيئة ومتأخرة مقارنة مع بعض **الدول الآسيوية واللاتينية**، وهذا على أساس أن قيم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتعدد الفكري... موجودة في القاموس



السياسي لتلك الأنظمة، فقط تحتاج إلى احترامها وتفعيلها وترقيتها بما يعود بالنفع على الشعوب العربية، فليس صعباً إشراك أحزاب المعارضة السياسية في السلطة أو الحركات الإسلامية المعتدلة، كما أنه ليس مستحيلاً أن تقدم النخب الحاكمة تنازلات كبيرة تعجز عن تنفيذها ميدانياً، من منطلق أن التداول أمراً لا بد منه فقط مرتبط بالمتغير الزمني، فالتداول الذي يجب أن تنشده تلك النظم هو تداول أجيال و أفكار بهدف إعطاء أكثر ديناميكية لإستراتيجية التعايش.

وهذه النظم السياسية في غالبيتها ينطبق عليها مصطلح " **النظم المختلطة** " **بمفهوم روبرت دال**؛ تسمح للديمقراطية حيناً وتقيدها أحياناً.

وما يزيد من توطين إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات الإسلامية، هو إعتدالية هذه الأخيرة، وهذا من خلال الإيمان بالقيم الديمقراطية أولاً واحترام النتائج التي تفرزها ثانياً ودون محاولة الانقلاب عليها ثالثاً، من منطلق أن الإيمان بقيم التداول السلمي على السلطة خاصة، يعتبر أمراً مفتاحياً لقبول تلك الحركات كفاعل أساسي في الحراك السياسي للدول العربية. وقد لعب **الخطاب الاستيعابي** المعتدل وليس الاستبعادي المتطرف لأغلب الحركات المعتدلة دوراً كبيراً في انتاجها للعمل السياسي السلمي ونبذها لمختلف مظاهر العنف والتطرف مستندة على طروحات المعتدلين والمفكرين الإسلاميين مثل **الشيخ يوسف القرضاوي، محمد سليم العوا** ... ولا أدل على ذلك المرجعات الفكرية لمنهجية عمل بعض الجماعات الإسلامية كمراجعة **راشد الغنوشي** مؤسس **حزب النهضة في تونس** الذي أكد على ضرورة المحافظة على الحريات العامة وحقوق الإنسان باعتبار أن هذه الحقوق والحريات لا تتناقض مع جوهر الإسلام، وترتبط أساساً بحريات التعبير والاجتماع وكذا مبدأ المشاركة السياسية، كما أنها ترتبط بنبذ العنف ورفض قمع الرأي الحر.

فانتهاج **الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت** منهج التغيير والإيمان بمبدأ المشاركة السياسية وفق الأطر الدستورية من خلال الآلية التمثيلية في البرلمان، وإصلاحات النظام السياسي الكويتي خاصة فتح المجال لمختلف القوى لتمثيل نفسها في الهيئة التشريعية، بما فيها **الحركة الدستورية الإسلامية**، كان مبرراً كافياً لتدعيم إستراتيجية التعايش بينها. والجدير بالذكر أن إستراتيجية التعايش قد تأخذ منحى **براغماتي** قائم على مصالح مشتركة بين الطرفين، ويمثل النموذج السوداني مثلاً على ذلك، فرغبة **الرئيس النميري** في مواجهة التيارات الشيوعية والقضاء عليها داخل دوايب الحكم، ورفض الحركة الإسلامية للطبيعة الإلحادية لهذه التيارات، وطد العلاقة بينهما، ترسخت أكثر في عهد الرئيس عمر البشير الذي استخدم الجبهة القومية الإسلامية من أجل شرعنة الانقلاب الذي قام به، في حين رغبت الجبهة القومية في التغلغل في مراكز صنع القرار، والشيء الذي يثبت انقلابية الطرفين هو انقلاب الإسلاميين على الديمقراطية وعسكرية النظام السياسي السوداني، مما أدى إلى فض التحالف بينهما عام **2000**، ووضع حد لإستراتيجية التعايش.

وليس بعيداً عن السياسة البراغماتية يتضح لنا دور الإدارة الأمريكية في دعم " **الإسلام المدني** " الذي تعتبره وسيلة فعالة لمواجهة " **الإسلام**

**الأصولي** " المهتد لمختلف مصالحها في المنطقة العربية، كما يحمل العديد من المؤشرات الإيجابية التي لا تتنافى مع أدبيات القيم الديمقراطية التي تسوق لها الولايات المتحدة الأمريكية كحقوق الإنسان واحترام التداول السلمي على السلطة... لذلك فهي تشجع انخراط الحركات الإسلامية المعتدلة في العمل السياسي على غرار حزب الرفاه سابقا في تركيا نظرا لتبنيه " **الإسلام الحديث العصري** " أو ما تسميه " **بعلمنة الإسلام** " ، كما أنها تساند الجناح المعتدل بهدف ضرب الجناح المتشدد في الحركات الإسلامية كما حصل التجمع اليمني للإصلاح المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين في اليمن. حتى وان كان هذا الطرح لا يلقى دعما عريضا في البيت الأبيض مقارنة بالطرح الاقصائي السائد خاصة بعد أحداث **11 من سبتمبر 2001** ، الذي تطرقنا إليه سابقا، لكن الواضح في كلا الطرحين أن الإدارة الأمريكية تدعم من يحقق مصالحها وتعارض من يقف في وجه تحقيق تلك المصالح من منظور **السياسة البراغماتية** التي تعتبر مبدأ أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية الذي لا يمكن التنازل عليه في كل الأحوال.

**وعليه فإستراتيجية التعايش ترسم ملامحها ديمقراطية النظم السياسية العربية وتدعم ألياتها إعتدالية الحركات الإسلامية على وجه الخصوص.**

**4- يصنف النظام السياسي المصري ضمن نمط النظم المختلطة على حد تعبير روبرت دال**، حيث تتخذ درجة التقييد التي يفرضها على المعارضة عموما وجماعة الإخوان المسلمين خصوصا طابعا نسبيا يختلف باختلاف مراحل تطور النظام، وفي إطار هذا النمط المختلط الذي يجمع بين التقييد وحرية العمل النسبي يلجأ النظام القائم حفاظا على هذه الوسطية الى استخدام أساليب أخرى الى تهدئة المعارضة السياسية ومنع وصول الصراع السياسي الى نقطة الانفجار، تتراوح هذه الأساليب بين محاولات الاحتواء والتعاون خاصة في عهد الرئيس السادات، وبين الانفتاح المشروط في عهد الرئيس مبارك.

ففي فترة **الرئيس أنور السادات** برز مظاهر التعاون مع الإخوان المسلمين بررته الدواعي السياسية، إذ تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين منهم، كما أفسح لهم المجال لحرية التعبير، إلا أن هذه الإجراءات كانت محدودة ومحكومة برغبة السلطة في توفير دعم سياسي لها لتمرير سياساتها، كما لجأ النظام الى أسلوب الاحتواء تفاديا للسماح لهم بحق التنظيم المستقل

وبعودة الشرعية للجماعة التي تعرضت للحل منذ عام **1954**. وقد شكلت الشريعة الإسلامية أسلوبا محوريا في السياسة الاحتوائية. حيث وظف الرئيس الدين لدعم سياسات النظام وإضفاء الشرعية عليه أو ما اصطلح على تسميتها " **بالشرعية الدينية** "، ولعل ربط جامع **الأزهر الشريف** بإدارة الحكم يمكن أن يدخل في هذا السياق، وهدف النظام في ذلك هو سحب البساط من تحت أقدام الإخوان لمنعهم من أي مزايدة بالدين أو كما أطلق عليه " **بتسييس الدين** " حسب مفهوم النظام. وما يبرز الطابع المصلحي لإستراتيجية السادات في العامل مع الإخوان هو

الصادم والمواجهة بينهما، انتهت باغتياله من طرف الجماعة الإسلامية المتشددة.

أما في عهد **الرئيس حسني مبارك** لم تشكل إستراتيجيته تجاه الإخوان المسلمين انقطاعا كاملا مع إستراتيجية سلفه وإن تميز هذا العهد بتحقيق قدر من حرية التعبير والانفتاح والمشاركة في العمل السياسي بما فيها الانتخابات بالسماح لأعضاء من الإخوان بالتمثيل السياسي في أحزاب وتشكيلات سياسية معترف بها، لكن دون الاعتراف القانوني بالإخوان المسلمين كجماعة إسلامية مستقلة. وهو ما أثر على اندماجهم في الحراك السياسي، حيث شهد مطلع التسعينيات تحولا بارزا في إستراتيجية الرئيس مبارك تجاه الجماعة من خلال العمل على تحجيم دورهم في الساحة السياسية خاصة مع تلك النجاحات التي حققتها في التشريعات ومختلف النقابات المهنية باستخدام العديد من الآليات السياسية والقانونية والأمنية إذ تم تصنيف جماعة الإخوان ضمن الجماعات المهددة لأمن واستقرار البلاد، فهي مثلها مثل الجماعات المتشددة التي يستوجب استئصالها جذريا من الحقل السياسي. وهنا تتضح جليا السمات **التسلطية في النظام السياسي المصري وكيف كانت سببا مباشرا في انتهاج إستراتيجية الإقصاء تجاه جماعة الإخوان المسلمين، لكن دون إهمال مسؤوليتهم في تكريس تلك الإستراتيجية والمتمثلة في جوانب القصور التي مازالت تعاني منها، فقبولها بمنهج الوسطية السياسية لم يعكس بالقدر نفسه نوعا من الانفتاح الفكري الذي يمكنها من التعامل مع الأفكار والاتجاهات الحديثة،** أو كما سماها الباحث **ناثان براون** بالمناطق الرمادية (Gray Zones) مثل موقفهم من المرأة والأقباط...

**5-** لقد كان للطابع الانفتاح السياسي في **الأردن عام 1989**، وما ترتب عليه من إصلاحات سياسية كتوسيع نطاق الحريات المدنية والسماح بقيام أحزاب سياسية، وإجراء انتخابات تنافسية، فرصة للإخوان المسلمين للبروز على الساحة السياسية عموما والبرلمانية وهو المناخ الذي استفادت منه جماعة الإخوان المسلمين فيما بعد من خلال إنشائها لحزب **جبهة العمل الإسلامي** كذراع سياسي لها. مما قد يسهم بلا شك في تفعيل إستراتيجية تعايش النظام مع الإخوان.

تعتبر علاقة الإخوان بالنظام علاقة وطيدة بدأت منذ نشأة المملكة الهاشمية في عهد **الملك عبد الأول** وترسخت أكثر في فترة حكم **الملك حسين**، الذي تقرب أكثر من الإخوان في مواجهة خصومه من الناصريين والشيوعيين، والتي تتنافى مع أيديولوجية الإخوان.

وقد تجلت مظاهر التعايش بين الطرفين هو استمرار نشاط الجماعة كجماعة خيرية بكل حرية على الرغم من حضر الأحزاب السياسية **عام 1957**. حيث استفاد الإخوان من هذه العلاقة في التغلغل في مؤسسات المجتمع المدني، مما اكسبهم شعبية بتوسيع قواعدهم الشيء الذي مكّنهم من الفوز في العديد من الاستحقاقات الانتخابية حصلوا على ضوءها مناصب وزارية ومقاعد تمثيلية.

شكلت القضية الفلسطينية وتداعياتها المختلفة عاملا أساسيا في تحديد سير العلاقة بين الطرفين، حيث عرفت توترا وصلت الى حد استخدام

النظام لبعض آلياته الأمنية لمواجهة التصاعد في مواقف الرفض من طرف الإخوان، من منطلق رؤية النظام السياسي للقضية الفلسطينية بأنها شأنًا وطنيًا أكثر منه قضية سياسية خارجية، في حين تشكل لدى الإخوان المسلمين أولوية كبيرة في سلم اهتماماتها وهو ما تجلّى في رفض عملية السلام مع إسرائيل 1994.

كما كان لعوامل إقليمية **كالهرب على العراق** ودولية كأحداث **11 سبتمبر** وكذا التحولات داخل جماعة الإخوان نفسها دورا كبيرا في بلورة توجه النظام السياسي الأردني إزاء التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، أصبح صانع القرار يدرك الخطورة التي تنطوي عليها هذه المتغيرات على مصالح الحكومة الأردنية وسياساتها، وهو الأمر الذي شهدته خاصة فترة **الملك عبد الله الثاني** التي تميزت بحالة من التوتر والتصادم لم تصل حد المواجهة الدموية أو كما سميت **"بإستراتيجية التعايش المضطرب"**، ولعل إعتدالية جماعة الإخوان ورفضها انتهاج العمل المسلح في التغيير حالة دون فك هذه العلاقة التاريخية، وهو ما دعم أكثر انتهاج النظام لإستراتيجية التعايش مع الإخوان، ولعل إعطاؤهم الضوء الأخضر لتنظيم مسيرات منددة بالعدوان على غزة تجاوزت **الثمانين مسيرة**، وكذا السماح لهم بإصدار **جريدة السبيل** ناطقة باسم الجماعة، دليل على ذلك.



# فهرس المحتويات

إهداء.....	ب
شكر.....	ج
مقدمة.....	1
<b>الفصل الأول: الإطار النظري</b>	
<b>للدراصة.....(44_09)</b>	
المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية.....	(15_11)
المطلب الأول: التعريف	11.....
المطلب الثاني: الوسائل	13.....
المطلب الثالث: الأهداف	14.....
المبحث الثاني: ماهية النظم السياسية	العربية.....(23_15)
المطلب الأول:	التعريف.....15
المطلب الثاني: الخصائص	17.....
المطلب الثالث: التصنيفات	19.....
المبحث الثالث: ماهية الحركات الإسلامية.....	(34_23)
المطلب الأول: تعريفها وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى	24.....
المطلب الثاني:	الخصائص.....27
المطلب الثالث:	التصنيفات.....31
المبحث الرابع: نظريات ومقاربات التحليل.....	(43_34)
المطلب الأول: نظرية روبرت دال في التحليل	السياسي.....35
المطلب الثاني: نظرية ماكس فيبر في التحليل	الاجتماعي.....38
المطلب الثالث: المقاربة الدينية في فهم الحركات	الإسلامية.....40

المطلب الرابع: المقاربة المادية في فهم الحركات  
الإسلامية.....42

استنتاجات

الفصل.....44

## **الفصل الثاني: محددات إستراتيجية النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية (دراسة في**

**النماذج).....(96\_45)**

المبحث الأول: البناء الدستوري والواقع الممارساتي للدين والأحزاب في  
النظم السياسية

العربية.....47

المطلب الأول: مكانة الدين والأحزاب في الدساتير  
العربية.....47

المطلب الثاني: البعد الممارساتي للدين والأحزاب  
السياسية.....50

المبحث الثاني: إستراتيجية إقصاء النظم السياسية العربية للحركات  
الإسلامية.....(74\_54)

المطلب الأول: المحددات العامة لإستراتيجية  
الإقصاء.....54

المطلب الثاني: واقع إستراتيجية الإقصاء في النموذجين الجزائري  
والتونسي.....63

المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية  
الإقصاء.....72

المبحث الثالث: إستراتيجية تعايش النظم السياسية العربية مع الحركات  
الإسلامية.....(94\_75)

المطلب الأول: المحددات العامة لإستراتيجية  
التعايش.....75

المطلب الثاني: واقع إستراتيجية التعايش في النموذجين الكويتي  
والسوداني.....83

المطلب الثالث: انعكاسات إستراتيجية  
التعايش.....91

استنتاجات

الفصل.....95

## **الفصل الثالث: إستراتيجيتي النظام السياسي في مصر والأردن تجاه جماعتي الإخوان**

**المسلمين).....(144\_97)**

المبحث الأول: إستراتيجية إقصاء النظام السياسي المصري لجماعة  
الإخوان

المسلمين.....(99\_123)

المطلب الأول: لمحة دستورية للنظام السياسي	
المصري.....	99
المطلب الثاني: نشأة جماعة الإخوان	
المسلمين.....	105
المطلب الثالث: مسارات إستراتيجية إقصاء جماعة الإخوان	
وتداعياتها.....	108
المطلب الرابع: مبررات إقصاء جماعة	
للإخوان.....	119
المبحث الثاني: إستراتيجية تعايش النظام السياسي الأردني مع جماعة	
الإخوان المسلمين.....	(124_144)
المطلب الأول: لمحة دستورية مؤسسية للنظام السياسي	
الأردني.....	124
المطلب الثاني: نشأة جماعة الإخوان	
المسلمين.....	130
المطلب الثالث: مسارات تعايش جماعة الإخوان مع النظام السياسي	
وتداعياتها.....	132
المطلب الرابع: مبررات تعايش جماعة الإخوان مع النظام	
السياسي.....	138
استنتاجات الفصل.....	143
خاتمة.....	(145)_
قائمة الملاحق.....	(153)
.....	(154)_
قائمة المراجع.....	(178)
.....	(180)_
فهرس المحتويات.....	(190)
.....	(191)_
.....	(192)





## قائمة المراجع المعتمدة

- القرآن الكريم : عن رواية ورش .

### أولا / الوثائق الرسمية :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 ، المعهد التربوي الوطني ، العدد 09 بتاريخ 01 مارس 1989 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، نص المشروع تعديل دستور 1996 ، الجريدة الرسمية ، العدد 61 ، السنة 83 بتاريخ 16 أكتوبر 1996 .
3. قسم البحوث والدراسات ، الدساتير في البلدان العربية ( د - ن - ) : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005 .

### ثانيا / الكتب :

#### أ/ باللغة العربية

4. إبراهيم علي ( حيدر ) ، أزمة الإسلام السياسي في السودان ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1993 .
5. \_\_\_\_\_ ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990 .
6. إبراهيم محمود (أحمد) وآخرون ، حالة الأمة العربية ( 2006 - 2007 ) ، أزمة الداخل وتحديات الخارج ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 .
7. أبو جابر (إبراهيم) ، مهند (مصطفى) ، الأزمة الجزائرية : صراع التعريب والتعريب لبنان : مركز الدراسات المعاصرة ، 1998 .
8. أبو زيد (علاء) وآخرون ، الحركات الإسلامية في آسيا ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، 1998 .
9. أبو عامر (علاء) ، العلاقات الدولية الدبلوماسية والإستراتيجية ، فلسطين : دار الشروق لنشر والتوزيع ، 1989 .
10. أحمد شمسان الشيباني (رضوان) ، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2005 .
11. أحمد مبارك عبد المالك الجزائري ( رمضان ) ، مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية ، كتاب الأول عن الجزائر : الإمارات العربية : مكتبة الفرقان ، ط 2 ، 2001 .
12. أسعد الله (مسعود) ، الإسلاميون في مجتمع تعددي ، تر : ( دلال عباس ) بيروت : مركز الاستشارات والبحوث ، 2004 .
13. إسبيري (جون) ، التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة ، ( تر : قاسم عبده قاسم ) ، القاهرة دار الشروق ، ط 2 ، 2002 .
14. التراي (حسن) وآخرون ، الإسلاميون والمسألة السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 2004 .
15. التميمي (عزام) ، مشاركة الإسلاميين في السلطة ، لندن : الحرية للعالم الإسلامي ، 1994 .
16. الرافعي (عبد الرحمن) ، ثورة 1919 : تاريخ مصر القومي ( 1914 - 1921 ) ، القاهرة : مكتبة النهضة ، 1955 .

17. الزيات (عبد الحليم)، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي ، الجزء الأول ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، 2002 .
18. السعيد حبيب (كمال) ، الحركات الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2002 .
19. السويد (محمد) ، علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياها ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990 .
20. السيد صالح ( سعد الدين ) ، الفرق والجماعات الإسلامية المعاصرة وحذورها التاريخية ، الإمارات العربية المتحدة : دار أحد للنشر ، 2002 .
21. الشطي (إسماعيل) وآخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004 .
22. العكرة (أدونيس) ، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية ، بيروت : دار الطليعة، 1981.
23. الغنوشي (راشد) ، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، تونس: دار القرطبة 2003.
24. القرضاوي ( يوسف ) ، الصحوة الإسلامية :أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، القاهرة : دار الكتب ، 1990 .
25. \_\_\_\_\_ ، الصحوة الإسلامية بين الحود والتطرف ، قسنطينة : دار الشعب للنشر ، ط 2 ، 1983 .
26. الكتيبي (ابتسام) وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
27. الكواكبي (عبد الرحمن) ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعداد ، الجزائر ، دار موفم للنشر ، 1988 .
28. الموصلي ( أحمد ) ، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .
29. النجار (إبراهيم) وآخرون ، دليل الحركات الإسلامية في العالم ، ط 3 ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2006 .
30. إمام (حمادة) ، الإخوان والسلطة (صراعات دامية وتحالف سرية) ، القاهرة : مركز الحضارة العربية ، 2005 .
31. برو (فليب) ، علم الاجتماع السياسي ، تر : (محمد عرب صاصيلا) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1998 .
32. بلقزيز (عبد الإله) ، السلطة والمعارضة في المجال السياسي العربي المعاصر ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، 2007.
33. بن مختار الشنقيطي (محمد) ، الحركة الإسلامية في السودان (مدخل إلى فكرها الإستراتيجي والتنظيمي) ، الجزائر ، دار قرطبة ، 2004 .
34. بورجا ( فرانسوا)، الإسلام السياسي : صوت الجنوب (قراءات حديثة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا) ، تر: ( لورين فوزي زكري ) ، القاهرة: دار العالم الثالث 1993 .
35. توفيق إبراهيم (حسنين) ، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر

- ( 1981 - 2005 ) ، مصر : مركز البحوث والدراسات السياسية  
2006.
36. \_\_\_\_\_ ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت :  
مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .
37. \_\_\_\_\_ ، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها،  
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
38. حلاق (عبد الله) ، الصحة الإسلامية: مناهج ، مدارس ، حركات ،  
بيروت : دار سبيل الرشاد ، 1999 .
39. حماد (مجدى) وآخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية :  
دراسات في الفكر والممارسة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية  
، 1999 .
40. حزام والي (خميس) ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية  
العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 .
41. خروع (أحمد) ، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي بن  
الأسطورة والواقع ، الجزائر : ديون المطبوعات الجامعية ، 2004.
42. دال (روبرت) ، التحليل السياسي الحديث ، تر: ( علاء أبو زيد ) ، ط  
5 القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
43. روا (أوليفيه) ، تحرية الإسلام السياسي ، ( تر: نضير مروة ) ، ط 2  
، بيروت : دار الساقى ، 1986 .
44. سلامة (غسان) ، ديمقراطية دون ديمقراطيون : سياسة الانفتاح  
في العالم العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995 .
45. سيد أحمد ( رفعت ) ، الإسلاميون الحد إلى أين ؟ ، القاهرة :  
مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، 2005 .
46. شكري (غالي) وآخرون ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية  
، المواقف والمخاوف المتبادلة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية  
، ط 2 2001 .
47. صبري عبد الله (إسماعيل) وآخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة  
في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 5 ،  
2004 .
48. طوالة (حسن) ، العنف و الإرهاب في منظور الإسلام السياسي ، ( مصر  
الجزائر نموذجا ) ، عمان : عالم الكتاب الحديث للبشير ط 2 ،  
2005 .
49. عبد الفتاح (نبيل) وآخرون ، إسلاميون وديمقراطيون ، مركز  
الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2006 .
50. عبد العظيم رمضان ، جماعات التكفير في مصر: الأصول التاريخية  
والفكرية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995 .
51. عبد المنعم مسعد (نيفين) ، محمد أحمد (عبد المعطي) ،  
السياسات الخارجية للحركات الإسلامية ، القاهرة : مركز البحوث  
والدراسات السياسية ط 2 ، 2000 .
52. علي الربيعو (تركي) ، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب  
العربي المعاصر ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2006 .

53. عيد ( عبد الرزاق ) ، عبد الجبار ( محمد ) ، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، بيروت : دار الفكر ، 1999.
54. فلاح (العربي) ، سدنة العلمانية في الجزائر ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2004.
55. محافظة (علي) ، الديمقراطية المفيدة : حالة الأردن ( 1989 - 1999 ) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 .
56. محمد أحمد (عبد العاطي) ، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1995 .
57. محمد صالح (عطاء) ، أحمد تيم (فوزي) ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس ، 1988 .
58. مصطفى (هالة) ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة : بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك ، القاهرة : مركز المحروسة للنشر ، 1996 .
59. — ، الإسلام السياسي في مصر : من حركة الإصلاح إلى جماعة العنف مصر : مركز المحروسة للبحث والنشر ، ط 2 ، 1999 .
60. مجموعة من الباحثين ، الحركات الاجتماعية في العالم العربي ، القاهرة : مركز البحوث العربية والإفريقية ، 2006 .
61. نوري الربيعي (إسماعيل) ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة ، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 .
62. هلال (علي الدين) ، عبد المنعم مسعد (نيفين) ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغير ، ط 3 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 .
63. — ، قرني (بهجت) ، السياسات الخارجية للدول العربية ، ( تر : جابر سعيد عوض ) ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية 2000 .

### ب/ باللغة الأجنبية:

64. Dahl . A .( Robert ) Lavenir de Lopposition dans Les Democraties, ( traduit par : murice Lusroni), paris .1989.
65. Quant. B. (William ) , société et pouvoir en Algerie,. Alger : casbah edition 1999 .
66. Mathey . (Gean – Marie ) , comprendre la strategie, paris ed: economica,1995 .
- 67.Tlemcani ( Rachid ) , élections et elites en Algerie, Alger : chihab edition, 2003.

### ثالثا/المقالات العلمية :

#### أ/ باللغة العربية :

68. إسماعيل (فراج) وآخرون ، الحركات الإسلامية وأمريكا، مجلة المجلة، العدد 1911 مارس 2005.
69. الشوبكي (عمرو) ، هل يمكن بناء تيار إسلامي ديمقراطي ، مجلة الديمقراطية ، العدد 12 ، أكتوبر 2003.

70. الكريني (إدريس) ، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح ، محلة الديمقراطية ، العدد 25 جانفي 2007 .
71. توفيق إبراهيم (حسين) ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي ( قضايا وإشكاليات ) ، السياسة الدولية ، العدد 142 أكتوبر 2002 .
72. سليمان (خالد) ، الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي ، المستقبل العربي ، العدد 296 ، أكتوبر ، 2003 .
73. عبد الحافظ محمد ( مصطفى ) ، الحركات الإسلامية والعلمية الديمقراطية في العالم العربي ، استكشاف المناطق الرمادية ، قراءات إستراتيجية ، العدد السابع ، جويلية 2006 .
74. عبد الفتاح (معتز بالله) ، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج ، المستقبل العربي ، العدد 326 ، أبريل 2006 .
75. عبد المبيضين (مخلد) ، الرؤية الأمريكية للأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط في فترة العقدين الأخيرين ، محلة النهضة ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 18 جانفي 2004 .
76. عبد الوهاب (عصام) ، حزب النهضة في تونس بين الاندماج والإقصاء ، محلة الديمقراطية ، العدد 29 ، جانفي 2008 .
77. علي البيري (عبد الرضا) ، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي ، السياسة الدولية ، العدد 167 ، جانفي 2007 .
78. عميمور (محي الدين) ، الجزائر تضاريس الماضي وما كتب المستقبل ، الحدث الدولي والعربي ، العدد 107 ، الصادر في أبريل 2002 .
79. فرحاتي (عمر) ، النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير ، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 2 أبريل 2008 .
80. مقتدر ( رشيد ) ، المشاركة السياسية عند الإسلاميين الإصلاحيين : مساهمة لدراسة وتقييم المسار السياسي للإسلاميين بالمغرب ، المستقبل العربي ، العدد 314 ، أبريل 2004 .
81. مكرم (نهاد) ، تطور الحركة الإسلامية في السودان ، محلة الديمقراطية العدد 29 ، جانفي 2008 .
82. نصيرات (صالح) ، الحركات الإسلامية والأنظمة العربية تعيش أم صدام ؟ ، محلة المجتمع ، العدد 1168 ، 26 - 09 - 1995 .
83. هاشم ربيع (عمرو) ، أزمة النقابات المهنية وإخضاع المجتمع المدني ، السياسة الدولية ، العدد 122 ، 1996 .

## ب / باللغة الأجنبية :

84. Addi (Lahoari) , the Islamiste challenge : ReLegion and modernity in Algeria : Journal of Democracy , vol,3, N: 04 (October 1992) .
85. Bar ( shnuel ) , the muslim brother hood in Jordan .
86. Berkouk ( Mhanned ) , the Algerian Islamic movement from protest to confrontation, A study in Systemic Conflagration, Intellectual Discourse, Vol . t .N : 01 1998 .

86. Brown ( Nathan ), Jordan and its Islamic movement : the limits of inclusion, middle east series Carnegie Endowment , Number14, November, 2006 .
87. ———— , Islamist movements and the Democratic process in the arab world : exploring the Gray Zones: Carnegie Endowment middle east series N: 67 narch 2006 .
88. Wiktorovig ( Qui ntan ), Islamists, the state and cooperation in jordan Arab studies Quarterly ( A S Q ) FaLL 1999 .

## رابعاً / القواميس :

89. ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، ط 3 ، 1994 .

## خامساً / الرسائل والمذكرات الجامعية :

- السعيد حبيب (كمال) ، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا : دراسة حالة حزب الرفاة . 1983 - 1997 ، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ) 2006 .
- بابا عربي ( مسلم ) ، الجيش والانتخابات . 1989 - 2004 ( رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، والإدارية ) جامعة الجزائر ، 2005 .
- بدري ابتسام الأحزاب السياسية في الجزائر ومصر : دراسة مقارنة ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص نظم سياسة مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية) ، جامعة وهران 2006 .
- جحيش (يوسف) التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص التنظيم السياسي والإداري) جامعة الجزائر ، 2002 .
- زكي الخصاونة (بشار) ، الأحزاب السياسية وأثارها على الحياة السياسية في الأردن ( مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع تنظيمات سياسية وإدارية ،، كلية العلوم السياسية والإعلام) ، جامعة الجزائر، 2001
- قبي (أدم) ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر ( رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ) ، جامعة الجزائر ، 2003.
- كربوسة (عمراني) ، الحركة الإسلامية في الجزائر ، دراسة حالة حركتي مجتمع السلم والإصلاح الوطني ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، فرع التخصص التنظيمات السياسية والإدارية) ، جامعة الجزائر ، 2005
- لطاد ( ليندة) ، المعارضة السياسية في ظل التعددية الحزبية في الجزائر (1989 - 1997 ) ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2000 .
- محمد العدوان (خالد عيسى) ، تطوير المؤسسة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية بالتطبيق على فترة 1989 - 2005 ، ( رسالة

- دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،  
جامعة القاهرة ( 2007 .  
مكتاف ( كريمة ) ، سوسيولوجيا العنف المسلح في الجزائر 1980 -  
2002 ، الرسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائري كلية  
العلوم الإنسانية ، 2002 ) .

### **سادسا/ الملتقيات العلمية :**

100. بن سلطان (عمار) ، الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في  
الجزائر أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحول الدولية  
الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر ، دار هومة ، 2004 .

### **سابعا / المقابلات الشخصية :**

101. مقابلة مع الدكتور هلال (علي الدين) ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة  
القاهرة ووزير الشباب والرياضة سابقا بمقر الحزب الوطني الديمقراطي ،  
القاهرة ، الساعة : 13:30 بتاريخ 08 جانفي 2008 .

### **ثامنا / المواقع الإلكترونية :**

102. الأسود (الطاهر)، في إطار الرؤية الأمريكية لمسألة الديمقراطية، متحصل عليه من  
الموقع: [www.almoatmar.net](http://www.almoatmar.net)  
103. الجميعان (عبد الرحمان ) ، العبدلي (ساجد )، الإسلاميون والانتخابات  
الكويتية: غياب الأولويات، متحصل عليه من الموقع:  
[www.islamtoday.net/abasheer/show\\_articles/12/03/2004/html](http://www.islamtoday.net/abasheer/show_articles/12/03/2004/html)  
104. الرميحي (أحمد )، الحركة الإسلامية في الكويت: 14 عاما من  
المشاركة البرلمانية، متحصل عليه من الموقع: [www.dawwa.net](http://www.dawwa.net/tजारob/Niyabiya/text/7.mht)  
105. الصيداوي (رياض) ، سوسيولوجيا خطاب الجهاد ولا تاريخيته متحصل  
عليه من الموقع:  
[www.azzaman.com..azzaman/artical/2002/01/01-16/a.99733.htm](http://www.azzaman.com..azzaman/artical/2002/01/01-16/a.99733.htm)  
106. العناني (خليل) ، التيار الإسلامي في الكويت، متحصل عليه من  
الموقع :  
[www.Alasr.ws/index.Cfm.?Methob.hone](http://www.Alasr.ws/index.Cfm.?Methob.hone)  
107. المعاينة (سميح) ، الدولة والإخوان: قراءة تحليلية (1999-  
2008) متحصل عليه من الموقع:  
[www.ammonnews.net/print\\_aspc\\_Articleno=2085.17-09-2008](http://www.ammonnews.net/print_aspc_Articleno=2085.17-09-2008)  
108. براون ( ناثن )، الحركة الدستورية الإسلامية: الدفع نحو سياسية  
حزبية، متحصل عليه من الموقع:  
[www.montadaalquran.com/articles/readarticle.php?id=37/15/12/2008](http://www.montadaalquran.com/articles/readarticle.php?id=37/15/12/2008)  
109. بن عنتر (عبد النور) ، التسلطية السياسية العربية ، متحصل  
عليه من الموقع: [www.a.amaaz.Free/povtail/inotex15/04/2008](http://www.a.amaaz.Free/povtail/inotex15/04/2008)  
110. حنين (خالد)، الإستراتيجية من الفطرة السليمة إلى الصنعة الذكية،  
متحصل عليه من الموقع: [www.Haras.naseej.com/05/04/2008](http://www.Haras.naseej.com/05/04/2008)



111. عبد الشفيق عيسى (محمد)، الاستبداد الهجين، متحصل عليه من الموقع:

[www.arabnewal.org/articles/3422/1cacoEEICI\\_caahei/oyiE1.html](http://www.arabnewal.org/articles/3422/1cacoEEICI_caahei/oyiE1.html)  
28/04/2008

112. عبدو (صابر)، انتخابات الكويت: تغيير نوازات القوى، متحصل عليه من الموقع:

[/www.islamonline.net/politics/2003/07/05](http://www.islamonline.net/politics/2003/07/05)

113. عياصرة (عمر)، النظام الأردني والحركة الإسلامية: اتجاهات العلاقة، متحصل عليه من الموقع: [www.alasr.ws/index-cfm?method.home](http://www.alasr.ws/index-cfm?method.home).

114. 11/07/2007 غرايبة (ابراهيم)، الحركة الإسلامية والديمقراطية، رؤى إسلامية وغربية، متحصل عليه من الموقع:

[www.Aljazeera.net/article/12/10/2008](http://www.Aljazeera.net/article/12/10/2008)

115. مالكي (عبد الله)، الحركات المتطرفة واقعا ومستقبلا، متحصل عليه من الموقع: [com/12/05/2008](http://com/12/05/2008).

[www.abdallamalkk](http://www.abdallamalkk)

116. نجم (انطوان)، مفهوم التعايش، متحصل عليه من الموقع:

[www.Stilige.org/articles/coescistance.concept.pid2008/html](http://www.Stilige.org/articles/coescistance.concept.pid2008/html)

117. وليد (ضياء الدين)، دعم أمريكي لجناح إسلامي ضد متشددية، متحصل عليه:

[www.almotamar.net/news/4929.html](http://www.almotamar.net/news/4929.html), 2008.09.17

## **تاسعا/ الحصص التلفزيونية :**

118. مستقبل جماعة الإخوان المسلمين بعد مرور 80 عاما على إنشائها، حصة تلفزيونية مبرمجة في قناة الجزيرة بتاريخ 13 - 3 - 2008 على الساعة الثامنة ليلا.

## **عاشرا/ الجرائد والصحف :**

119. أو عباس (مراد)، حرب بين الإخوان والحكومة سلاحها المال والإعلام، جريدة الشروق اليومي الحزائرية، العدد 2362، الصادر في 26 جويلية 2008.

120. الغنوشي (راشد)، الحكم الإسلامي حكم مدني وآليات الديمقراطية مناهم تطبيق للشورى، جريدة رسالة الأطلس، العدد 475، 22 نوفمبر 2003.